مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السابع عشر - العدد الثالث - خريف 1989

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب

الكويت

(10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (-,1) دينار، دينار، الاردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الأخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين 2,1 من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: 5486 صفاة - الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التالين: 2549421 - 2549387

تمن المجلد للمؤسسات : خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السابع عشر ـ العدد الثالث ـ خريف 1989

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص.ب 5486 صفاة ـ الكويت 13055
هاتف : 2549387 - 2549421 تلكس : KUNIVER 22616



قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 - تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

2 - تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

3 - ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

4 - ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

5 - ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

6 - يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة ، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 - يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 - يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 - تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 - يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 - تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 - يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و(القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، 1980)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القوصي، 1973 ؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981؛ Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] 1964 ، ب 1964) و(Smith, 1962[a], 1962[b]). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، 1970 : 164) و (Jones, 1977: 58 - 59).

2 - توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17 ـ 36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ 13 (شتاء): 169 ـ 223.

أبوزهرة، م

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

3 - يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 - تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد 1 ، 1973

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث ـ عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1974

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية ـ عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين ـ خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف ـ الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ عدد 2 ، 1974

الجميلي، التشرد في العراق ـ سامي/ بازرعه/ رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام 1970 .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة الثورية ـ منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط ـ أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية ـ علي، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1975

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ـ السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ زحلان، تخطيط القوى البشرية.

☐ عدد 2 ، 1975

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع. . والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير ـ الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ القدسي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ مرار، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد 1 ، 1976

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية ـ الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ـ فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي ـ كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان ـ فُرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة ـ عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم ـ شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

☐ عدد 2 ، 1976

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ـ أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ـ الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ خيرالدين، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم ـ القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

☐ عدد 3 ، 1976

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ـ عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

ـ حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة ـ بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

☐ عدد 4 ، 1977/1976

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ـ حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ـ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ـ مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي ـ السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

☐ عدد 1 ، 1977

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ الغزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي ـ إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي ـ فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

☐ عدد 2 ، 1977

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سليمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية ـ عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد 3 ، 1977

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي - أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية - السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية - عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين - فيرلي/كيفجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد 4 ، 1977

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري - خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية - القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية - خدوري، يهود العراق في القرن التاسع عشر - حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي - النقيب، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

☐ عدد 1 ، 1978

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها - السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية - رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي - النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- بريجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي - غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد 2 ، 1978

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني - حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي - ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد 3 ، 1978

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام - فرج، الابداع والفصام - ياغي، العراق والقضية الفلسطينية - علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي - أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة - قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث - سزروفي/العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد 4 ، 1978

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - الفقي/ناصر/عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت - أبو لبده، مص الأصابع - الليسي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي - اسماعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل - غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد 1 ، 1979

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان ـ بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: 1950 ـ 1976 .

☐ عدد 2 ، 1979

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صقري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (1960-1974) ـ ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد 3 ، 1979

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ غربال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية ـ فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد 4 ، 1980/1979

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحداد، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي ـ الوظيفي ـ محمود، المساعدات الأمريكية لاسرائيل ـ بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد 1 ، 1980

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، تطور السوق المالية في الأردن ـ الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد 2 ، 1980

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ عيد، سوق رأس المال في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
☐ عدد 3 ، 1980
الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية ـ أحمد، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.
☐ عدد 4 ، 1981/1980
آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الأسيوية ـ صقري، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.
☐ عدد 1 ، 1981
التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ الرعي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.
☐ عدد 2 ، 1981
التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ الفرا، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية 1951-1980 ـ منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.
☐ عدد 3 ، 1981
الريحاني، معالجة التبول اللاارادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

☐ عدد 4، 1981

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

☐ عدد 1، 1982

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

☐ عدد 2، 1982

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الخترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو 1932) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

☐ عدد 3، 1982

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

☐ عدد 4، 1982

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية المكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد 1، 1983

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد 2، 1983

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ القرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد 3، 1983

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد 4، 1983

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ نعيم، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد 1، 1984

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد 2، 1984

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد 3، 1984

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ اسماعيل، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد 4 ، 1984

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ 1961 ، 1976 .

☐ عدد 1 ، 1985

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية ـ سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد 2 ، 1985

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ مرسي، سيكولوجية العدوان ـ حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد 3 ، 1985

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة.

☐ عدد 4 ، 1985

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/حالة المرأة العربية الخليجية ـ الخطيب، الإنماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين.

☐ عدد 1 ، 1986

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(1985) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ عدد 2 ، 1986

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات ـ رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني ـ شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية ـ عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ عدد 3 ، 1986

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ باشا/ الطويجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والأفاق ـ سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (48 - 1980) ـ عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ عدد 4 ، 1986

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ المطوع/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ حبيب/ قاسم،اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ عدد 1 ، 1987

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر ـ عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ عدد 2 ، 1987

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية ـ سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي ـ بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد 3 ، 1987

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد 4 ، 1987

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (1860 ـ 1963) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد 1 ، 1988

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل ـ عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي ـ نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت ـ أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن ـ عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية ـ الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية ـ أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ـ الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

☐ عدد 2 ، 1988

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت ـ شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية ـ ابراهيم، تقييم الاثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حمزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية ـ محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متقليها ـ شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة ـ المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة ـ قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم ـ المنصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي ـ جبر، مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء.

☐ عدد 3 ، 1988

الخضراوي، نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود ـ الفيرا، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم ـ عشوي، لوصيف، انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي ـ كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية ـ أباظة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة ـ عبداللطيف، اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري ـ القرشي، الفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس ـ العظمة، اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ـ عبدالخالق/ حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية ـ رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات.

☐ عدد 4 ، 1988

المانع، الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية : دراسة مقارنة ـ العبيدي ، التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد ـ عسكر / عبد الله، مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية ـ منسي ، عمل الأم والسلوك الاجتماعي للابناء: دراسة مقارنة ـ أبو صبحة، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان ـ التويجري ، القيم الادارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية ـ محمد ، آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا ـ علوي ، نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم ـ الورياشي ، التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب ـ موسى ، الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات.

☐ عدد 1 - 1989

المنيف، اسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي ـ جيلاني / طاهر، نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم ـ عزام، بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي ـ امير خان، التفكير الابتكاري : دراسة مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين ـ سرحان، دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية : دراسة ميدانية ـ الهيتي / حسين، الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقاً لمقياس كولبرغ ـ سليم، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية ـ عساف، التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت ـ رجب، تطوير الموازنة الحكومية لدولة الكويت ـ الصرايرة، التدفق الاخباري الدولي : مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم.

☐ عدد 2، 1989

حسن، المرأة ودافعية الانجاز: دراسة نفسية مقارنة ـ محبوب، نظام الفائدة وآليات النمو والكفاءة في الاقتصاد الاسلامي ـ الرواف، مدرستا التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي ـ كمير / البكري، الدعوة إلى «علم اجتماع عربي» بين الايديولوجية والعلمية ـ النوحي، دراسة تجريبية للمقارنة بين مدى فعالية الاسلوب التقليدي، والاسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية ـ أبو عيطه، الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية ـ ربيع، مفهوم التغير الاجتماعي في الفلسفة السياسية لكارل بوبر ـ باخرمة، أهمية ادراج عناصر المعرفة التقنية في تقويم المشروعات العامة في الدول النامية ـ ميساك، ترشيد عملية اتخاذ قرارات معالجة المنتجات الضعيفة ـ أحمد، قراءة الصحف ودوافعها بين طلاب الجامعة: دراسة تطبيقية في الاستخدام والاشباع.

الأبحـــاث

المناقشات

المراجعات

التقاريـــر

دليل الرسائل الجامعية

صورة علم النفس لدى الشباب العماني

فؤاد ابو حطب حسنين محمد الكامل نجيب الفونس خزام

كلية التربية والعلوم الاسلامية ـ جامعة السلطان قابوس

مقدمة

كيف تدرك جمهرة الناس علم النفس؟ هذا السؤال ليس جديدا على الميدان، وقد طرحه علماء النفس منذ النشأة المبكرة لهذا العلم. فطوال تاريخه العلمي الذي تجاوز القرن ببضع سنوات، كان عليه ان يخوض معارك كثيرة ـ تتراوح درجاتها بين الخفة والحدة ـ حتى يحدد طبيعته الأكاديمية وهويته المهنية كميدان متميز عن غيره. ولعل أكثر معاركه ضراوة تلك التي خاضها في الماضي ضد محاولات ربطه بالسحر والشعوذة والخرافة، والتي يخوضها في الحاضر ضد محاولات اعادة صبغه بالطابع الأدبي والبلاغي والانشائي. ثم كان عليه، ولا يزال، أن يوضح كيانه المهني حتى لا تختلط أوراقه مع أوراق مهن أخرى كالخدمة الاجتماعية Social Service أو طب الأمراض العقلية Psychiatry.

غموض صورة علم النفس لدى جمهرة الناس: ومع ذلك فان علم النفس ظل طوال تاريخه العلمي يعاني مما يمكن ان نسميه مشكلة «الصورة» المرتسمة له في أذهان جمهرة الناس. ولعل هذه المشكلة تكون أكثر حدة في الدول النامية، ومنها أقطارنا العربية. فصورة علم النفس السائدة فيها الكثير من الغموض والتشويش والخلط وعدم الدقة. وبعض أسباب ذلك ترجع الى اساءة استغلال الميدان من جانب غير المتخصصين، ومن ذلك ان بعض أطباء الأمراض العقلية Psychiatrists ـ بتدريبهم المبتسر في علم النفس ـ يطلقون على أنفسهم ـ وخاصة في الدول النامية ـ مصطلحات مثل «أطباء النفس» أو «علماء النفس»، كما يطلقون على ميدانهم مصطلحات مماثلة مثل «الأمراض النفسية» و «الصحة النفسية»

وغيرها مما ينتمي الى المجال العام لعلم النفس وليس الى مجال الطب (Abou-Hatab, 1988). ومن ذلك أيضا أن بعض مهام الاختصاصي النفسي تحال الى الاختصاصي الاجتماعي. فاذا أضفنا الى ذلك أن مهنة الاختصاصي النفسي تعاني أزمة وجود فعلي في أقطارنا العربية (السيد وآخرون، 1987) يمكننا القول حينئذ ان بعض غموض الصورة يرجع بالفعل الى هذا التداخل بين علم النفس كعلم وكمهنة وبين غيره من المجالات الأكاديمية والمهنية الأخرى.

الا أن بعض الباحثين يعود بالمشكلة في أصولها الى فشل علماء النفس أنفسهم في نقل الصورة الصحيحة لعلمهم الى الجمهور العام. ويبدو أن هذا الفشل عميق الجذور منذ النشأة العلمية الأولى لعلم النفس في أواخر القرن التاسع عشر. ومن أمثلة ذلك مايذكره Benjamin (1986 : 941) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من الحماسة الشديدة لدى الرعيل الأول من بناة علم النفس الحديث في أمريكا لعلمهم، الا أن قليلا من الناس خارج الأروقة الأكاديمية لهذا العلم كانوا على وعي حقيقي بطبيعة العلم الوليد. فقد أشار Jastro (1098) إلى أن الجمهور العام كان يدرك «المعامل السيكولوجية»، التي كانت قد شاعت حينئذ وبلغ عددها في أمريكا وحدها أكثر من 50 معملا، بأنها أماكن «للتداوي العقلي» تعقد فيها جلسات «للتخاطر» والقيام «بالأعمال الروحانية»، (Benjamin, 1986 : 941).

كانت هذه الصورة المدمرة للعلم الجديد مصدر قلق شديد للجيل الأول من علماء النفس التجريبيين. ولهذا دعا بعضهم الى شن حملة توعية شاملة للجمهور يقوم بها علماء النفس أنفسهم. وقد لجأوا في ذلك الوقت في سبيل تحقيق هذه الغاية الى الوسائل المتاحة نذكر منها:

1) استثمار فرص المناسبات العامة، ومنها المعارض والأسواق الموسمية المحلية والدولية لعرض «بضاعة» علم النفس. ومن ذلك استغلال معرض شيكاغو الدولي عام 1893 في عرض بعض الأجهزة التي يستخدمها علماء النفس في تجاربهم، وبعض الصور والرسوم لهذه التجارب.

2) فتح مراكز سيكولوجية يستخدمها الجمهور العام ـ مقابل رسوم طفيفة ـ في قياس الذكاء والقدرات الحسية والعقلية المختلفة. ومن أمثلة ذلك مركز فرنسيس جالتون الشهير في انجلترا، ومركز ستانلي هول في أمريكا.

3) تنظيم إلقاء محاضرات عامة يتحدث فيها أقطاب علم النفس في ذلك الوقت عن قضايا علمهم وللجمهور من غير المتخصصين.

إلا أن هذه الجهود المبكرة لم تنجح في تحسين «صورة علم النفس» لدى جمهرة الناس، ولو أنها كانت تعبيرا عن الحاجة الى «التوعية» بطبيعة العلم. الا أن هذا الأسلوب في «التوعية» كان محدود الأثر ضعيف القيمة، لأنه كان موجها لقطاع ضئيل من الناس، ولم يتجاوز ذلك الى الجمهور الواسع من السكان. وقد أتيحت لعلم النفس فرصة ذهبية لتحسين «صورته العامة» من خلال ظهور الحاجة الى تطبيقاته في المجالات العملية المختلفة، وعلى وجه الخصوص مجال التربية. فالاصلاح التربوي ضرورة ملحة ومستمرة. وهكذا بدت التربية - منذ مطلع القرن العشرين - حقلا خصبا لتطبيق المعارف السيكولوجية الجديدة في كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا في وقت واحد. الا أن مايلفت النظر حقا ذلك الصراع الجديد الذي ظهر بين علماء النفس يومئذ: بين المتعجلين للثمار العلمية من أصحاب الاتجاه «التطبيقي»، والناقدين لذلك، المتحفظين عليه من أصحاب الاتجاه التجريبي «الأساسي» الذين كانوا يقللون من جدوى علمهم بالنسبة للتربية. ودارت معارك فكرية بين علماء النفس في الصحف والمجلات حول هذا الموضوع كانت لها آثارها السلبية على الميدان كله. وقد انتقلت هذه الآثار الى الأجيال التالية من علماء النفس، ثم الى أقطار وأمم أخرى، لعل أشهرها ذلك الصراع الأجوف الذي ظل قائما لبعض الوقت في جامعاتنا بين أصحاب علم النفس الذي يقدم في «كليات الآداب» وأولئك الذين يقدمونه في «كليات التربية». وعلى الرغم من عدم الاتفاق فان علماء النفس التطبيقيين استمروا في تنمية مجالاتهم في التربية والادارة والصناعة وغيرها. وهكذا أصبح السؤال: اذا كان علماء النفس أنفسهم لا يتفقون حول قيمة علمهم بالنسبة للمجالات العملية ومنها التربية، فماذا نتوقع من الجمهور العام؟ من المؤكد ان الصورة كانت لدى الجمهرة مختلطة وغامضة ومشوشة.

وهكذا لم يقدم النزول الى ميدان الواقع العملي والتطبيقي تحسينا لصورة علم النفس لدى الجمهرة. وبالطبع فان حاجة علماء النفس لتحسين الصورة ظلت ملحة. وفي اطار هذه الجهود توجه بعض علماء النفس الى تناول موضوعات علمهم في وسائل الاعلام. وكانت الصحافة هي أولى تلك الوسائل. وظهرت صفحات الاستشارات النفسية في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، كما ظهر صحفيون غير سيكولوجيين يكتبون بانتظام حول المسائل «النفسية». وأدى ذلك الى «تضخيم» صورة علم النفس الذي أصبح في نظر الناس يحمل مفاتيح الرفاهية والسعادة. وزاد من قوة هذه المشاعر ظهور طوفان الكتب «السيكولوجية» الخفيفة التي أعدت للقارىء العادي حول الكفاية الصناعية والاعلان والبيع والحب والزواج والجنس والأمراض النفسية وكيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس. ثم كان استثمار تكنولوجيا الاعلام الحديث وخاصة الاذاعة

والتليفزيون والفيديو، فظهرت برامج ذات طبيعة «سيكولوجية» تتسم بطابع الخفة الذي أشرنا اليه.

وقد شارك في هذا كله بعض خبراء علم النفس وكثير من غير الخبراء. الا أن الخطأ الفادح الذي وقع فيه الجميع أن أفكارهم التي عرضوها سواء للقراءة أو الاستماع أو المشاهدة لم تكن مؤسسة على نتائج العلم التجريبي، وكان خطأ الخبراء أكثر فداحة، اذ لم يفعلوا ما فعله أقرانهم في العلوم الطبيعية والبيولوجية والطبية في مجال «تبسيط العلوم» (وأشهر نماذجهم في عالمنا العربي المرحومان د. أحمد زكي، د. عبدالمحسن صالح). فما قدموه لم يكن من نوع «علم النفس المبسط» الذي يتطلب قدرات ومهارات فائقة وانما كان من نوع «علم نفس العامة» Pop Psychology الذي لم يكن يحمل في أغلبه من خصائص العلم الا الاسم (من أشهر الأمثلة على ذلك البرنامج اليومي الذي كان يقدمه التليفزيون المصري منذ بضع سنوات تحت عنوان «للكبار فقط»). وأدى ذلك بالطبع إلى تعقيد الصورة. فقد أغرى بعض من ليس لديهم الا القليل من المعرفة والتدريب السيكولوجي بالكتابة والتحدث في علم النفس. وظهرت برامج للعلاج النفسي وتفسير الأحلام على موجات الأثير. وفي أغلب الأحيان كانت المعلومات السيكولوجية تعرض بشكل فج أو متسرع أو مبتسر أو ناقص أو خاطيء وأضفى ذلك كله على الصورة الغامضة المختلطة المشوشة السابقة طابعا اضافيا هو «الضحالة» و «التفاهة» و «السطحية».

وقد شاركت وسائل الاعلام باعتبارها أسلحة ذات حدين في مزيد من التعقد. صحيح أنها استطاعت ان تنشر فهما أوسع نطاقا وأكثر انتشارا لعلم النفس، ولكن فيها في الوقت نفسه قدرة كامنة على تدمير صورة العلم. وهذه الطبيعة الثنائية للاعلام لها تاريخ طويل مع علم النفس. ومن أشهر الأمثلة ما نشرته صحيفة النيويورك تايمز عام 1906 عن تجربة واطسون على الفئران. لقد ركزت يومئذ على التعذيب الذي تعرض له الحيوان أكثر من توضيح الأهداف العلمية للتجربة، ولعل هذا الاتجاه سيطر على معظم عروض تجارب علم النفس الحيواني طوال تاريخ علم النفس والذي تطور في السنوات الأخيرة في نشاط حركة حقوق الحيوان التي أصبحت تناوىء المؤتمرات التي يعقدها علماء النفس بالاحتجاج على بحوثهم التي يجرونها على الحيوان والتشكيك في قيمة هذه البحوث.

صحيح أن علم النفس كسب معارك كبيرة طوال تاريخه حسنت صورته لبعض الوقت، ولعل أشهرها ما قدمه علماء النفس لجيوشهم التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية وخاصة فيما يتصل بانتقاء الأفراد. الا أن هذه الصورة الزاهية لم تستمر طويلا، فسرعان ما فترت الحماسة وخفت الاهتمام. ولعل أقوى أسباب ذلك شعور الناس أن علم النفس ـ كغيره من العلوم الانسانية ـ لم يحقق ماوعد به في حل المشكلات التي يواجهها

الانسان المعاصر. ناهيك عن الصراع الداخلي الحاد داخل المجال الواحد. صحيح ان هذا الصراع قد يكون صحيا اذا لم يتجاوز الأروقة الأكاديمية وظل بين أهل التخصص، الا أنه يصبح مدمرا حين ينتقل الى وسائل الاعلام حيث يدخله غير المتخصصين الذين قد يستخدمون لغة الخطابة والتأثير الديماغوجي في جمهرة الناس (لعل أشهر الأمثلة عندنا وفي وقتنا الحاضر مايلجأ اليه البعض ـ مثل الدكتور مصطفى محمود ـ من استمالة الرأي العام على صفحات الصحف ضد علم النفس باستخدام سلاح الأسلمة).

الدراسات السابقة

في ضوء التطورات التي عرضناها كان لابد لعلماء النفس من التصدي لدراسة صورة علمهم لدى جمهرة الناس. والهدف من هذه الدراسة لا يقتصر على محض التحقق من صحة الانطباعات السابقة. وانما يمتد الى ماهو أخطر والذي يتصل في جوهره بموضع ومكانة المجال الذي ينتمون اليه كعلم ومهنة لدى متخذي القرار وصناع السياسة. فاذا علمنا أن مابين 50٪ ـ 60٪ من هؤلاء يعتمدون على وسائل الاعلام (الصحف ـ الراديو ـ التليفزيون) كمصادر أساسية للمعلومات (Pallak & Kilburg, 1986)، بالاضافة الى أثر «الصورة العامة» التي تتكون حول مجال مافي وضع السياسة واتخاذ القرار، تبين لنا مدى الخطر المحدق بعلم النفس، اذا كانت الصورة التي يتلقاها هؤلاء عنه من هذه المصادر صورة سلبية. ويبدو لنا أن دراسة هذا الموضوع لابد أن تؤلف برنامجا من مرحلتين: احداهما دراسة صورة علم النفس لدى جمهرة الناس، والثانية دراسة هذه الصورة عند «النخبة» التي تتخذ القرار. وهذا البحث ينتمي الى المرحلة الأولى من هذا البرنامج. أما الشق الثاني منه فالمرجو أن يكون موضوع دراستنا التالية.

وموضوع «صورة علم النفس» لدى الجمهرة له تاريخ من البحث في علم النفس، فاذا لم تكن لدى علماء النفس حساسية لمشكلات ميدانهم فمن يكون؟ ولعل أول دراسة معروفة في هذا السياق تلك التي أجراها Davies عام 1899 حول اتجاهات المعلمين نحو علم النفس (Benjamin, 1986: 942)، الا ان الموضوع لم يأخذ حقه من البحث المنظم الا في أواخر الأربعينات حين أجرى. (135 : 1948) Guest دراسته الرائدة على عدد من عامة الناس التي توصل منها الى أن صورة علم النفس بشقيها المعلوماتي والاتجاهي فيها كثير من الغموض والخلط، فمن حيث المعلومات حول علم النفس وجد الباحث مايلي:

1) صعوبة التمييز بين الاختصاصي النفسي وأصحاب المهن الأخرى: ومن ذلك مثلا أنه حين سئل المفحوصون ممن يطلبون المساعدة عند انتقاء العاملين لعمل معين اختاروا رجال الاقتصاد والمهندسين بدلا من الاختصاصيين النفسيين.

2) صعوبة التمييز بين الاختصاصي النفسي وطبيب الأمراض العقلية على وجه الخصوص.

3) الاختيار الصحيح لمهنة الاختصاصي النفسي عند القيام بمسح للرأي العام أو دراسة مشكلات الطفولة.

4) عند الحكم على العلوم المختلفة بدرجة «العلمية» فيها جاء علم النفس أدنى جداً من العلوم الطبيعية.

أما من حيث الاتجاهات فقد وجد الباحث أنه في الوقت الذي أظهر فيه معظم المفحوصين انطباعا ايجابيا عاما نحو علم النفس، لم يظهروا نفس الاتجاه حين سئلوا عن نوع المهنة التي يفضلونها لأبنائهم، فقد كان علم النفس الأقل تفضيلا، وهي نتيجة تأكدت مرة أخرى في بحث لاحق قام به Thumin & Zebelman (1967). وبالاضافة الى ذلك فان المفحوصين ذكروا أنهم يشعرون بعدم الراحة عند التواجد مع المتخصص في علم النفس في مناسبة اجتماعية (وهذا ماأشار اليه أيزنك في بعض كتاباته)، ناهيك عن الحكم على المتخصص في علم النفس بأنه أكثر غرابة وشذوذا في سلوكه عند مقارنته بغيره كالكيميائي أو المهندس. وفي عام 1954 نشر Grossack دراسته التي أجريت على عينة من زنوج الجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية. وأكدت الدراسة أن الاتجاه العام نحو علم النفس لدى أفراد العينة موجب، أما من حيث المعلومات فلم يظهر المفحوصون مايدل على معرفة بعلم النفس تتجاوز تناول المسائل الميتافيزيقية مثل دراسة العقل والروح، صحيح أن بعض الاشارات جاءت الى أن علم النفس يدرس أيضا السلوك الا أنها جاءت مبتسرة. وبالطبع لم يكن مستغربا مرة أخرى عدم التمييز بين الاختصاصي النفسي وطبيب الأمراض العقلية.

وبعد بضع سنوات أجرى Nunnally & Kittross (1958) دراستهما الأكثر دقة من الدراستين السابقتين. فقد اختارا عينة تتوافر فيها الخصائص الديموغرافية للأصل الاحصائي السكاني للولايات المتحدة الأمريكية، وطلبا من أفراد العينة تقدير عدة مهن تعمل في مجال الصحة العقلية في ضوء مقياس تقدير للمكانة والقابلية للفهم، فأظهرت النتائج أن العاملين في المهن الطبية (الأطباء والممرضين) هم الأعلى تقديرا في الجانبين بالمقارنة بالاختصاصيين النفسيين، الا أن الملفت للنظر أن تقدير الاختصاصيين النفسيين كان أعلى قليلا من الأطباء العقليين، وقد تأكدت نتائج هذا البحث في دراسة أخرى قام بها بعد ذلك McGuire & Borowy (1979). وفي عام 1959 نشرت دراسة حول ردود أفعال عينة عشوائية طبقية من عامة الناس نحو العلم فوجد ان الاتجاه نحو علم النفس أقرب الى السلبية، فلم يوافق سوى 50٪ من أفراد العينة على فكرة أن استخدام المنهج العلمي سوف يؤدي الى فهم صحيح للسلوك الانساني (Wood et al., 1986).

وفي دراستين خصصتا لدراسة مدى قدرة المفحوصين على التمييز بين مهنة الاختصاصي النفسي وطبيب الأمراض العقلية، وجد الباحثون ان كلا من الطلاب غير المتخصصين في علم النفس والطلاب الذين لم يدرسوا الا مقررا واحدا في علم النفس هو (مدخل الى علم النفس) أظهروا تمييزا أكثر وضوحا بين المهنتين، فالاختصاصي النفسي عندهم يمارس مهام التدريس والبحث في سلوك الانسان. أما الطبيب العقلي فهو ممارس لمهنة الطب (Wood et al., 1986). وفي دراسة أحدث قام بها Webb & Speer (1985) أجرياها على عينة من طلاب الجامعة ووالديهم، وجدا ان الاتجاه نحو علم النفس على درجة عالية من الايجابية، وكانت الصفات التي خلعت على علماء النفس أكثر ايجابية أيضا من تلك التي خلعت على الأطباء والعلماء والمعلمين، ولم يتفوق على الاختصاصيين النفسيين في هذا الصدد الا الأطباء العقليون. وتأكد هذا الاتجاه الموجب نحو علم النفس في دراسة أخرى اجراها في نفس الوقت تقريبا Kabatznick (1984) على الرغم من أن المفحوصين أظهروا قدرا من الشك في «علمية» نتائج البحث اذا قورنت بنتائج العلوم الأخرى (كالكيمياء). وعموما أظهر المفحوصون معلومات حول علم النفس أكثر دقة من نتائج البحوث المبكرة (Wood et al., 1986 : 949).

وأجرى Wood et al. (1986) دراسة أكثر حداثة حول الموضوع حيث سئل المفحوصون أن يقدروا علم النفس في ضوء مقياسين رباعيين كل منهما ثنائي القطب للحكم على مدى جودة هذا العلم ومدى فائدته، وقد وجد الباحثون أن الصورة العامة لهذا العلم أكثر ايجابية، ويفسر الباحثون ذلك بأنه نتاج التحسن في اتجاهات الرأي العام نحو علم النفس اذا قورن بنتائج البحوث السابقة. ولعل أهم النتائج أن المفحوصين في هذا البحث كانوا أعلى تقديرا «لعلمية» علم النفس، كما كانت معلوماتهم عن علم النفس أكثر دقة. وقد يرجع ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) منذ أواخر السبعينات لتحسين صورة علم النفس لدى جمهرة الناس في الولايات المتحدة (Pallak & Kilburg, 1986). ومن الدراسات الأحدث تلك التي قام بها Marsten & Takooshian (1987) وفيها استخدما أداة لمسح الرأي حول علم النفس تتألف من اربعة أقسام فرعية هي: 1) حكمة علماء النفس. 2) علمية علم النفس. 3) تأثير علماء النفس على سلوك الآخرين. 4) صحة علماء النفس.

وقد طبقا الأداة على عينة من عامة الناس، فوجدا أن الاتجاه العام نحو علم النفس أقرب الى نقطة التوسط، ولم يكن الاتجاه شديد الايجابية كما ظهر في بعض البحوث السابقة. ومن ناحية ثانية فان تقدير علماء النفس كان عاليا بالنسبة لمقياس التأثير والحكمة، وكان منخفضا في مقياس الصحة والعلمية. ومرة أخرى فان بعض مكونات الاتجاه نحو

علم النفس كانت موجبة بشكل واضح، وقد يعني ذلك أن حملة التوعية التي نظمتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس كانت أكثر نجاحا في بعض أبعاد الاتجاه نحو علم النفس دون سواها. وبالطبع فان نتائج البحوث السابقة تصدق على الثقافة التي أجريت فيها وهي الثقافة الأمريكية، ولا تقبل النقل أو الاقتباس الى ثقافات أخرى. ومن هنا ظهرت الحاجة الى اجراء بحوث مناظرة على ثقافتنا العربية. وقد أجريت بالفعل دراستان حول هذا الموضوع في اطار الثقافة العربية. وقد قام بالدراسة الأولى، سويف (1967 :3 - 22) على 500 شخص من الذكور والاناث تتراوح أعمارهم بين 16 ، 45 سنة يمثلون خصائص ديموغرافية مختلفة في المجتمع المصري مع استبعاد كل من تعرض لأي دراسة منظمة لعلم النفس. وذلك لأن الهدف من الدراسة هو الكشف عن المعلومات والآراء الشائعة التي تكون «الرأي العام» حول هذا العلم، لا الرأي المتخصص. وقد طلب منهم أولا تحديد موضوع علم النفس ومجالات تطبيقه فوجد أن ردود غالبية المفحوصين كانت تنطوى على عناصر قريبة من التصور العلمي، الا أن نسبة غير ضئيلة (21٪) تصورت علم النفس على نحو غير علمي مثل دراسة اسرار النفس الى جانب بعض الأفكار الخرافية، وكان مجال علاج الاضطرابات النفسية هو أكثر مجالات التطبيق شيوعا.

أما المهمة الثانية فكانت حول ذكر أسماء علماء النفس التي علقت بذاكرة المفحوصين. وأظهرت النتائج أن اسم «فرويد» هو الأكثر شيوعا. وحين سئل المفحوصون في المهمة الثالثة حول قراءاتهم حول علم النفس، جاءت معظم القراءات من النوع «الخفيف» كتبا ومقالات. وقد لجأ الباحث في تحديد الصورة الواقعية لعلم النفس الحديث الى تحليل محتوى مجلد عام 1960م من مجلة الملخصات السيكولوجية Psychological Abstracts، وصنف نتائج تحليله من حيث الموضوع والمنهج وميادين التطبيق والاهتمامات القومية. أما الدراسة الثانية فقد أجراها جابر (1979) على عينة من طالبات الجامعة طبق عليهن مقياس H. K. Nixon للاجابات الشائعة حول الأسئلة السيكولوجية وهو يتألف من 30 عبارة سيكولوجية تتطلب الحكم عليها بالصحة والخطأ. وقد وجد الباحث أنه كلما زادت الحصيلة المعرفية للطالبات في مجال علم الاجتماع وعلم النفس تعرضت معتقداتهم النفسية الخاطئة للنقص. كما بينت أيضا أن هذه المعتقدات تتناقص مع التقدم في التعليم الجامعي بصرف النظر عن التخصص.

مشكلة البحث

يتضح من عرضنا السابق لطبيعة صورة علم النفس لدى جمهرة الناس ولنتائج الدراسات السابقة التي أجريت حول هذا الموضوع أن مفهوم علم النفس متعدد الجوانب. ولعل أهم هذه الجوانب التي تناولها الباحثون جانبان هما: الجانب المعرفي المعلوماتي،

والجانب الوجداني الاتجاهي. وقد اختلف الباحثون في تناول كل من الجانبين. فبالنسبة للجانب المعرفي تناولت المعالجات استراتيجيات مختلفة مثل دراسة «الفهم العام» لطبيعة علم النفس وتحديد معرفة المفحوصين لطبيعة مهمة الاختصاصي النفسي والتمييز بين هذه المهنة وغيرها من المهن. واستخدم بعض الباحثين وخاصة Guest (1948) بعض العبارات الموقفية مثل سؤال المفحوص من يختار لمساعدته في اختيار العاملين لعمل معين. كما استخدم الباحثون الأسئلة المفتوحة أو طريقة الحكم على بعض العبارات بالصواب أو الخطأ. واختلفت المعالجات أيضا بالنسبة للجانب الوجداني الاتجاهي، فقد استخدم البعض مقاييس الاتجاهات المعتادة إلا أن الطابع الغالب على هذه البحوث هو مسحة قياس الرأي العام، كما تضمنت بعض البحوث إشارة الى قياس الاتجاه من خلال المواقف، ومن ذلك بحث Guest (1948) مرة أخرى الذي طلب من المفحوصين اختيار المهنة الأكثر تفضيلا لديهم بالنسبة لأبنائهم، أضف الى ذلك استنتاج الاتجاه من خلال الحكم على بعض «الصور النمطية» الشائعة للاختصاصي النفسي.

ومن الأساليب الهامة التي لم يشع استخدامها في الدراسات السابقة، ولم ترد الا في بحث سويف (1967 : 3 - 22) طريقة تحليل الصورة الحقيقية لعلم النفس من خلال ما يتضمنه أعظم مصدر للمعلومات السيكولوجية وهو مجلة الملخصات السيكولوجية، ويمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة في أنه في الوقت الذي يقدم التقويم الوجداني الكلي المجمل لعلم النفس انطباعا موجبا الا أن بعض الجوانب الوجدانية من مكونات الاتجاه نحو علم النفس أظهرت انطباعا أقرب الى القطب السالب. فعلم النفس مهنة غير ملائمة للأبناء، وعلماء النفس أشخاص يصعب التعامل معهم والتفاعل معهم كأفراد. أما من حيث الجانب المعرفي المعلوماتي فانه أظهر تحسنا مع مرور الوقت. وظهر نفس الاتجاه في التمييز بين علم النفس والطب العقلي. ففي الوقت الذي أظهرت الدراسات خلطا بين المجالين أوضحت الدراسات الأحدث تمييزا أكثر وضوحا حيث يدرك المفحوصون الاختصاصي النفسي على أنه متخصص في العلوم السلوكية بينما طبيب الأمراض العقلية هو ممارس لمهنة الطب. ومع ذلك فلا يزال الناس ينظرون الى علم النفس باعتبار أن طبيعته العلمية متدنية اذا قورن بغيره من العلوم.

وفي ضوء كل ما سبق وجدنا أن من الواجب في أي دراسة جديدة حول «صورة علم النفس» لدى جمهرة الناس أن تتناول هذه الصورة بمكونيها المعرفي المعلوماتي والوجداني الاتجاهي، وقد وجدنا من المناسب في دراستنا الحالية أن نستفيد من جهود الباحثين السابقين بالنسبة للمكون المعرفي المعلوماتي في ما نسميه في هذا البحث (الفكرة السائدة عن علم النفس)، ورأينا أن يتضمن هذا المكون العناصر الآتية:

أولا : ادراك المفحوص لما يأتي: (1) موضوع علم النفس. (2) مجالات تطبيقه واستخدامه. (3) أسماء الأعلام في علم النفس.

ثانيا: نوعية قراءات المفحوص في علم النفس.

ثالثا: درجة اتفاق الفهم العام مع الفهم العلمي لعلم النفس.

رابعا: الصورة الحقيقية لعلم النفس كما تقدمها مجلة الملخصات السيكولوجية في الوقت الحاضر.

أما المكون الوجداني الاتجاهي فقد رأينا أن نقيسه بالطريقة المنهجية المعتادة باستخدام مقياس للاتجاهات.

وتبقى مسألتان هامتان لم تطرحها الدراسات السابقة، أولاهما تتصل بالمقارنة بين الجنسين في ما يتصل «بصورة علم النفس». صحيح أن بعض عينات البحوث السابقة تضمنت كلا من الذكور والاناث الا أن ذلك كان في ما يبدو ضمن شرط توفير خاصية «التمثيل» الديموغرافي للأصل الاحصائي السكاني العام. أضف الى ذلك أن بعض الدراسات ركزت على أحد الجنسين دون سواه ومن ذلك دراسة جابر (1979) التي تناولت الاناث دون الذكور. والأمر في رأينا يجب أن يتجاوز تلك النظره الأحادية الى النظره المقارنة وخاصة إذا علمنا أن علم النفس لا يزال يعد ـ في عالمنا العربي ـ جزءا من الدراسة الأدبية، سواء في المرحلة الثانوية أو التعليم الجامعي. وهذا النوع من التعليم يغلب عليه طابع التأنيث في وقتنا الحاضر. والسؤال الآن: هل يؤثر ذلك على الفروق بين الجنسين في النظرة الى علم النفس؟ وهل معنى أن علم النفس يعد نوعا من الدراسة الأدبية التي تتجه نحو التأنيث أن تكون صورة علم النفس عند الاناث أكثر ايجابية منها عند الذكور؟ هذا هو أحد الأسئلة التي يسعى البحث الحالي للاجابة عنها.

أما المسألة الثانية فهي تتصل بمدى تغير الاتجاهات نحو علم النفس بالدراسة المنظمة. صحيح أن نتائج الدراسات السابقة الأحدث أظهرت تغيرا أكثر ايجابية في الاتجاه نحو علم النفس بالمقارنة بنتائج الدراسات الأقدم، الا أن ذلك يمكن ارجاعه الى التغير الثقافي العام أو أثر الحملات التي تقوم بها المؤسسات المسئولة عن علم النفس (ومنها الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA)، الا أننا في ظروفنا العربية لا نستطيع أن نحدد مثل هذه المؤثرات بشكل واضح، في الوقت الحاضر، وربما يظهر للمؤسسات السيكولوجية العربية بعض الأثر وخاصة بعد النشاط الكبير للجمعية المصرية للدراسات النفسية في الوقت الحاضر، ولهذا يقتصر اهتمام البحث الحالي على هذا التغير باعتباره نتاج الدراسة المنظمة لعلم النفس.

وتبقى الاشارة الى أن عرضنا لنتائج الدراسات السابقة التي أجريت حول موضوع «صورة علم النفس» أوضح أن معظم هذه الدراسات أجري على الثقافة الأمريكية، وأقلها على الثقافة العربية، وأن ما أجري منها على الثقافة العربية تم في اطار المجتمع المصري، ولا شك أن الحاجة ماسة الى تناول الموضوع في اطار البيئات العربية الأخرى. وقد توافرت للباحثين الحاليين فرصة العمل في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان وهي في مرحلة التكوين. وذلك ظرف ثقافي خاص وهام. فالدولة العمانية الحديثة لا يتجاوز عمرها 18 عاما، وجامعتها الجديدة لا يتجاوز عمرها الأعوام الثلاثة. ويهيىء ذلك كله نقطة بداية ملائمة للمسح السيكولوجي. وهكذا تبلورت دراستنا الراهنة في محاولة تحديد صورة علم النفس كما يدركها شباب هذه الدولة العربية الخليجية الفتية.

وفي تحديدنا لمفهوم «الشباب العماني» لم نستطع الخروج عن حدود «طلاب الجامعة». فالمسح الديموغرافي الشامل لسلطنة عمان يحتاج لمعلومات وامكانات لم تتوافر للباحثين الحاليين. وقد تتاح الفرص في المستقبل لاجراء مثل هذا المسح وغيره على النطاق الشامل. وعلى كل فان هذا البحث ماهو الا بداية متواضعة نرجو أن تتبعها خطوات.

فروض البحث

في ضوء مناقشتنا السابقة لنتائج البحوث السابقة يمكن صياغة الفروض التالية لتكون موضع الاختبار والتحقق في البحث الحالي:

أولا: في ما يتصل بالفكرة السائدة عن علم النفس لدى الشباب العماني

(1) تختلف الفكرة السائدة عن علم النفس كما يدركها الشباب العماني من حيث موضوع العلم ومجالات تطبيقه واستخدامه وأسماء أعلامه عن الصورة الصحيحة للعلم.

(2) تظهر القراءات الحرة للشباب العماني حول علم النفس اتجاها نحو الكتابات الخفيفة أكثر من الكتابات الأكاديمية.

(3) يختلف حكم الشباب العماني على عبارات الفهم العام عن نتائج علم النفس الحديث.

(4) تختلف الفكرة السائدة لعلم النفس لدى الشباب العماني عن الصورة الواقعية الحقيقية الحديثة لعلم النفس كما تقدمها الملخصات السيكولوجية.

ثانيا: في ما يتصل بالاتجاه نحو علم النفس

(1) يظهر الشباب العماني اتجاها عاما نحو علم النفس أقرب الى قطب الايجابية (بسبب شيوع وانتشار الأفكار السيكولوجية التي تنقلها وسائل الاعلام الحديثة في عمان كالصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون).

(2) اتجاه الشباب العماني نحو علم النفس يتكون من عدة مكونات تؤلف أبعاده.

(3) توجد فروق بين الشباب العماني من الجنسين بالنسبة للاتجاه العام نحو علم النفس وفي مكونات هذا الاتجاه، حيث اتجاهات الاناث أكثر ايجابية من اتجاهات الذكور.
(4) تؤدي الدراسة المنظمة لعلم النفس الى تغير اتجاه الشباب العماني نحو علم النفس ليصبح أكثر ايجابية.

طريقة البحث

أ) المفحوصون: آثرنا استخدام مصطلح «المفحوصون» Subjects بدلا من مصطلح «العينة» Sample في هذا البحث، حيث أن الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة هم جميعا من الطلاب الذين سجلوا في مقررات يقوم بتدريسها الباحثون، ولم تستخدم في اختيارهم - لأسباب عملية - الضوابط الاحصائية المعتادة لتجعل منهم «عينة» ممثلة لطلاب جامعة السلطان قابوس على وجه الخصوص أو الشباب العماني على وجه العموم. ويتألف العدد الأصلي لمفحوصي البحث من 239 من طلاب جامعة السلطان قابوس منهم 78 من الذكور و 161 من الاناث بمتوسط عمري مقداره 19,14، ويبين الجدول رقم (1) توزيع المفحوصين على الكليات المختلفة.

جدول رقم (1)

توزيع المفحوصين على كليات جامعة السلطان قابوس

الكليـــــة	العدد	النسبة ٪
التربية والعلوم الاسلامية	179	74,9
الآداب	18	7,53
العلـــــوم	22	9,21
الزراعـــــة	13	5,42
الطـــــــب	4	1,67
الهندسـة	3	1,26

وقد استبعد الحاسب الآلي 9 طلاب بسبب عدم استكمال استجاباتهم على مقياس الاتجاه نحو علم النفس. وبالتالي فقد أجرى التحليل العاملي للمقياس على 230 طالبا. وقد بلغ عدد المفحوصين الذين استمروا في الدراسة حتى نهايتها 131 منهم 47 من الذكور و 84 من الاناث. وبسؤال المفحوصين على دراستهم السابقة لعلم النفس تبين أن

36,82٪ منهم لم يسبق لهم دراسة شيء في علم النفس، بينما أجاب 63,18٪ منهم بأنهم سبق لهم دراسة بعض مواد علم النفس ضمن مقررات الثقافة الانسانية التي تقدم لطلاب القسم الأدبي في المرحلة الثانوية في سلطنة عمان. وفي هذا بعض الاختلاف والاتفاق مع طبيعة العينات السابقة، ففي بحث سويف (8:1967) كان أهم مواصفات العينة عدم توافر أي خبرة سابقة بعلم النفس عن طريق التعليم المنظم، أما في بحث جابر (338:1979) فيبدو أن عيناته كانت متشابهة الى حد ما مع مفحوصي بحثنا من حيث أنهن من طالبات قسمي الاجتماع والتجارة، والأغلب أن بعضهن من خريجات القسم الأدبي بالمرحلة الثانوية الذي يقدم فيه علم النفس ضمن مقررات الفلسفة في معظم أقطارنا العربية. أما العينات الأجنبية فلم تتوفر بيانات في التقارير المنشورة عن مدى الخبرة السابقة لديها في علم النفس.

ب) **استبيان الفكرة السائدة عن علم النفس**: ويهدف هذا الاستبيان الى الكشف عن الفكرة السائدة عند الأفراد عن موضوع علم النفس ومجالات تطبيقه، وأيضا للكشف عما يقرأ من علم النفس وما يعرف من أسماء علمائه، وبهذا يمثل الجانب المعرفي المعلوماتي من جوانب صورة علم النفس كما نسعى لدراستها في هذا البحث عن الشباب العماني. ويتكون هذا الاستبيان من عدة أسئلة من النوع المفتوح وهي: هل سبق لك دراسة شيء من علم النفس؟ واذا كانت اجابتك بنعم، فأين؟ وهل سبق لك قراءة كتاب أو مقال في علم النفس؟ واذا كانت اجابتك بنعم، فما هو؟ وما هو موضوع علم النفس في رأيك؟ وما هي الخدمات العملية التي يقدمها علم النفس أو بمعنى آخر ماهي مجالات تطبيقه واستخدامه؟ واذكر أسماء علماء النفس العرب أو الأجانب الذين سمعت عنهم؟ وهذه الأسئلة قريبة الصلة من التي استخدمها سويف (8:1967) وهذا الاستبيان لم يكن مقياسا، بالمعنى الاصطلاحي، وانما كان أقرب الى المهام البحثية التي يحصل بها الباحثون على بياناتهم من خلالها، وتتحدد جدواها بمدى ارتباط Relevance هذه البيانات بموضوع البحث وهذه لم تحتج الى تحديد معالمها السيكومترية.

جـ) **مهمة الفهم العام**: وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تتناول بعض القضايا الشائعة لدى الناس وينتمي معظمها الى مايسمى الفهم العام Common Sense أو «الفلكلور النفسي» الشائع في الثقافة وقد صيغت كلها بحيث يمكن التحقق من مدى اتفاق اجابة المفحوص مع الاجابة الصحيحة التي دعمتها بالفعل الأدلة العلمية الحديثة في مجال علم النفس. وتتألف المهمة من عشر عبارات، يطلب من المفحوص الحكم على كل منها بالصواب أو الخطأ (دافيدوف، 1983 : 27) وهذه العبارات العشر هي:

1) يعتمد حب الطفل الرضيع لأمه على تحقيقها لحاجاته الجسمية وخاصة الحاجة الى الطعام.
2) لدى الانسان خمس قدرات حسية فقط وهي البصر، السمع، اللمس، الشم، الذوق.
3) يولد الأطفال غير مبصرين.
4) كل انسان عادي يتعرض للأحلام.
5) النوم بعد التعلم من المحتمل أن ينجم عنه حفظ أفضل من القيام بنشاط آخر بعد عملية التعلم.
6) الحفظ الصم يجعل الفرد يتذكر ما حفظه بطريقة أفضل.
7) كلما زادت دوافع الأفراد، كان آداؤهم أفضل في حل المشكلات المعقدة.
8) الانسان هو الكائن الوحيد الذي يستطيع استخدام اللغة.
9) غالبا مايكون الأفراد ذوو نسب الذكاء المرتفعة جدا مبتكرين بدرجة مرتفعة.
10) النساء أكثر عاطفية من الرجال.

ويصدق على هذه المهمة البحثية ما قلناه بالنسبة للمهمة السابقة فلم يكن هدفنا بناء مقياس للفهم العام. وانما محض جمع بيانات مرتبطة Relevant بموضوع البحث. ويتحدد الارتباط أو الملاءمة بالصدق الظاهري للمهمة، ولهذا لم نلجأ الى حساب معالمها السيكومترية.

د) قائمة محتويات مجلة الملخصات السيكولوجية 1987: للتعرف على الصورة الحديثة لعلم النفس كما يعرفه ويمارسه المتخصصون ومقارنتها بالفكرة السائدة عن موضوعات علم النفس لدى الطلاب، اعتمدنا على قائمة محتويات مجلة علم النفس كما تتضمنها مجلة «الملخصات السيكولوجية» Psychological Abstracts الشهيرة واختير عام 1987 باعتباره عاما حديثا يحمل في طياته سمات علم النفس بصورته الحقيقية الراهنة. كما اعتمدنا على نوعية وعدد الوحدات الواردة في هذه القائمة خلال الفترة من يناير 1987 الى مايو 1987 بفترة اجمالية طولها خمسة شهور وهي تمثل الأعداد التي كانت في حوزتنا أثناء اجراء البحث. وتحتوي قائمة محتويات المجلة على ستة عشر تصنيفا أساسيا، تبدأ بعلم النفس العام وتنتهي بعلم النفس الاجتماعي التجريبي ويحتوي كل قسم من الأقسام الرئيسية Major Category على أقسام أخرى فرعية Sub Sections، وتحت الأقسام الرئيسية والفرعية تندرج موضوعات علم النفس المختلفة. وقد استرشدنا في هذا العمل بالمبادرة العلمية التي قام بها سويف (1965) في بحثه، والفرق الجوهري بين قائمة البحث الحالي وقائمة البحث السابق هو الفارق الزمني الذي يبلغ 22 عاما.

اجراءات البحث

تم تطبيق كل من مقياس الاتجاه نحو علم النفس، واستبيان الفكرة الشائعة عن علم النفس ومهمة الفهم العام على جميع المفحوصين (239 طالبا) في بداية العام الجامعي 1988/87م (سبتمبر 1987) ثم أجري تحليل لأبعاد مقياس الاتجاه نحو علم النفس باستخدام منهج التحليل العاملي. وذلك بمركز الحاسب الآلي بجامعة السلطان قابوس باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SAS (SAS Institute, 1985). وقد أعيد تطبيق مقياس الاتجاه نحو علم النفس بعد انقضاء فصل دراسي كامل (يناير 1988)، درس فيه الطلاب مقررا واحدا في علم النفس، لدراسة أثر ذلك في تغيير الاتجاهات نحو علم النفس. وفي نفس الوقت قام الباحثون بتحليل قائمة محتويات الأعداد المختارة من مجلة الملخصات السيكولوجية لتحديد الصورة الحقيقية لعلم النفس.

نتائج البحث

يمكن أن نصنف نتائج البحث في ضوء فروض البحث الى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ويختص بالنتائج المرتبطة بالفكرة السائدة عن علم النفس ويشمل ذلك موضوع علم النفس ومجالات تطبيقه وأسماء علمائه والقراءات المختلفة فيه. وأيضا مدى اتفاق الفهم العام مع الفهم العلمي، وأخيرا الصورة الحديثة لعلم النفس تمهيدا لمقارنتها أثناء مناقشة النتائج بالفكرة السائدة لدى الطلاب عن موضوعات علم النفس.

والقسم الثاني: ويختص بالنتائج المرتبطة بالاتجاه نحو علم النفس على وجه العموم وبأبعاده ومكوناته والفروق بين الجنسين فيه ومدى التغير في هذا الاتجاه بعد دراسة مقرر تمهيدي فيه لمدة فصل دراسي واحد.

أولا: النتائج المرتبطة بالفكرة السائدة عن علم النفس

في تحليل نتائج استبيان الفكرة السائدة عن علم النفس استخدمت النسبة المئوية للحكم على مدى شيوع الاستجابات الواردة. وتعرض هذه النتائج مصنفة تبعا للأسئلة التي طرحها هذا الاستبيان.

1) موضوع علم النفس: تبين أن نسبة ضئيلة من الاجابات (5.33٪) تشير الى أن موضوع علم النفس يتناول عناصر لا ترتبط بعلم النفس الحديث وتشمل دراسة النفس ومشاكلها، عيوب النفس، الخوض في أعماق النفس، نفسية الانسان. كما تبين أن الغالبية من الاجابات (94,67٪) كانت تنطوي على عناصر قريبة من التصور العلمي وذلك على النحو التالي:

أ) 42,7٪ من الاجابات تشير الى أن موضوع علم النفس يتعلق بدراسة السلوك الانساني بوجه عام.

ب) 19,21٪ من الاجابات تشير الى أنه يتعلق بدراسة السلوك العاطفي والانفعالي أو الوجداني واستخدموا كلمات مثل الانفعالات، الوجدان، الرغبات، الميول، الاتجاهات، الدوافع، العواطف.

حـ) 10,67٪ من الاجابات تشير الى أنه يتعلق بدراسة العمليات العقلية العليا واستخدموا كلمات مثل الذكاء، التفكير، الادراك، الذاكرة.

د) 6,04٪ من الاجابات تشير الى أنه يتعلق بدراسة السلوك الاجتماعي واستخدموا كلمات مثل التعامل مع الآخرين، العلاقات الانسانية، الخدمة الاجتماعية.

هـ) 13,52٪ من الاجابات تشير الى أنه يتعلق بدراسة الشخصية وتكوينها ونموها.

و) 2,49٪ من الاجابات تشير الى أنه يتعلق بدراسة المشكلات النفسية وعلاجها.

2) **مجالات تطبيقية واستخدامه**: تبين أن 26,77٪ من الاجابات لم تشر الى إمكانية التطبيق أو كانت الاجابات بعيدة عن التطبيق. كما تبين أن 73,23٪ من الاجابات أشارت الى بعض تطبيقات علم النفس بالفعل وكانت مجالات التطبيق موزعة على النحو التالي:

أ) 33,65٪ في مجال الطب خاصة طب الأمراض العقلية.

ب) 27,19٪ في مجال التربية وخاصة التدريس.

جـ) 8,78٪ في مجال القضاء وخاصة الجريمة.

د) 5,44٪ في مجال الخدمة الاجتماعية.

هـ) 4,66٪ في مجال الارشاد النفسي.

و) 3,35٪ في مجال الصناعة.

ز) 0,41٪ لكل من مجالات السياسة والدين والاقتصاد والزراعة والهندسة والادارة.

3) **أسماء أعلام النفس**: تبين في الاجابات أنه قد ورد في اجابات المفحوصين 49 اسما من تخصصات مختلفة مثل الفلسفة والتربية والأدب وعلم النفس. ونورد في ما يلي النسب المئوية للاجابات التي حصل عليها كل من هذه الأسماء:

46,44٪ لابن سينا.

17,57٪ لفرويد.

من 10 الى 15٪ ومعظمهم من الفلاسفة الغربيين على وجه الخصوص أفلاطون وأرسطو وسقراط.
من 5 الى 10٪ من الفلاسفة وأشهرهم الغزالي وبعض أسماء علماء النفس العرب المعاصرين.
من 1 الى 5٪ من الفلاسفة وعلماء التربية وعلم النفس مثل كانت وروسو وفونت وواطسن.

أما الأسماء التي حصلت على أقل من 1٪ من الاجابات فقد تضمنت تخصصات مختلفة كالفلسفة والتربية والأدب وعلم النفس مثل ديكارت وبياجيه وفولتير، ولوك.

4) نوعية القراءات في علم النفس: تبين من الاجابات أن 45,61٪ من المفحوصين لم يسبق لهم قراءة كتاب أو مقال في علم النفس، بينما 54,29٪ منهم سبق أن قرأوا كتابا أو مقالا في علم النفس قراءة تلقائية حرة. كما تبين من اجابات الذين قرأوا مايلي:-

83,78٪ منهم قرأوا كتبا فقط.
13,51٪ قرأوا مقالات فقط.
2,71٪ قرأوا كتبا ومقالات.

كما تبين أيضا أن المجالات التي تنتمي لها هذه الكتب والمقالات هي:

48,96٪ في علم النفس العام.
20,83٪ في علم نفس النمو (الطفولة والمراهقة).
11,46٪ في علم النفس الكلينيكي.
10,42٪ في علم النفس التربوي.
8,33٪ كتب عامة خفيفة.

5) اتفاق الفهم العام مع الفهم العلمي لعلم النفس: تبين من اجابات الطلاب على أسئلة مهمة الفهم العام العشرة أن نسبة الأفراد الذين اتفقت اجاباتهم على هذه الأسئلة مع الفهم العلمي تراوحت ما بين 91,86٪ كما في العبارة رقم (6) الحفظ الصم يجعل الفرد يتذكر ما حفظه بطريقة أفضل. و 38,01٪ في العبارة رقم (3) يولد الأطفال غير مبصرين ويتضح ذلك في الجدول رقم (2). كما تبين أن متوسط نسبة الأفراد الذين اتفقت اجاباتهم على هذه الأسئلة العشرة ككل مع الفهم العلمي هو 66,78٪.

جـدول رقـم (2)

النسبة المئوية للاجابات على أسئلة الفهم العام
التي تتفق مع الفهم العلمي لعلم النفس

رقم العبارة	النسبة المئوية للاتفاق	رقم العبارة	النسبة المئوية للاتفاق
1	73,86	6	91,86
2	43,75	7	77,59
3	38,01	8	47,13
4	90,80	9	43,03
5	75,58	10	86,21

6) الصورة الحقيقية الحديثة لعلم النفس: بلغ عدد البحوث والمقالات والكتب التي نشرت في الأعداد الخمسة لمجلة الملخصات السيكولوجية موضع البحث (14330) وحدة كان في مقدمتها من حيث الترتيب العددي لعدد البحوث، موضوعات العلاج والوقاية Treatment and Prevention حيث بلغ عددها (3136) وحدة بنسبة قدرها (21,88٪) من العدد الكلي للمواد التي نشرت في هذه الفترة. وتشمل هذه النسبة في طياتها موضوعات الأقسام الفرعية المرتبطة بالعلاج والوقاية مثل موضوعات العلاج والتشخيص النفسي والعلاج السلوكي والعلاج بالعقاقير، والعلاج بالتنويم المغناطيسي وخدمات الرعاية الصحية وغيرها. وكان أقل عدد المواد المنشورة في مجال الدراسات المرتبطة بنظم الاتصال Communication Systems وموضوعاته الفرعية وهي اللغة والكلام والأدب والفن، وبلغ عدد الوحدات المنشورة في هذا الصدد (190) وحدة بنسبة قدرها (1,33٪) من العدد الكلي للمواد المنشورة.

وجاء في المرتبة الثانية من حيث عدد الوحدات المنشورة (2352) مجال «الاضطرابات الجسمية والنفسية» Physical and Psychological Disorders والموضوعات الفرعية المرتبطة مثل الاضطرابات العقلية والسلوكية والاضطرابات الجسمية والنفسجسمية، وبلغت النسبة المئوية لعدد المواد المنشورة تحت هذه الموضوعات (16,41٪). أما «علم النفس التربوي» Educational Psychology والموضوعات الملحقة به مثل الادارة التربوية والمناهج والبرامج وطرق التدريس والتحصيل والقياس والتشخيص وديناميات الفصل الدراسي وتكيف الطلاب والاتجاهات، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بعدد من الوحدات قدره (1519)

ونسبة مئوية قدرها (10,60٪). ونشر في مجال علم نفس النمو Developmental Psychology والأقسام الأخرى الفرعية المرتبطة به مثل النمو المعرفي والادراكي والنمو النفسي الاجتماعي ونمو الشخصية (1060) وحدة بنسبة مئوية قدرها (7,40٪) من العدد الكلي للمواد. وجاءت في المرتبة التالية موضوعات التدخل بالأساليب الفسيولوجية Physiologic-al Intervention بعدد من الدراسات قدرها (879) ونسبة مئوية (6,13٪). وحظي علم النفس التطبيقي Applied Psychology وموضوعاته الفرعية المختلفة على نسبة مئوية قدرها (5,45٪) واحتوى مجال العمليات والموضوعات الاجتماعية Social Processes & Social Issues على نسبة مئوية قريبة (5,07٪).

أما الأقسام المتبقية من قائمة المجالات الرئيسية لأبحاث علم النفس فقد حوت عدداً يتراوح بين (307، 666 وحدة) بنسب مئوية تمتد بين (2,14٪ ، 4,65٪. وهذه الأقسام هي كالآتي، مرتبة ترتيبا تنازليا حسب عدد المواد المنشورة لكل منها: علم النفس التجريبي (الانساني) Experimental Psychology (Human) (665, 666٪)، والقياس النفسي (4,64, 665٪)، وعلم النفس الفسيولوجي (Physiological Psychology 3,44, 493٪)، وعلم النفس المهني والمسائل المهنية والشخصية Professional Personnel & Personality Professional Issues ٪(2,90 , 415) (397 ، 2,77٪)، وعلم النفس التجريبي(الحيواني) Psychology (Animal) ٪(2,77 , 397) ، (397، 2,77٪)، وعلم النفس العام General Psychology (340 ، 2,41٪)، وعلم النفس الاجتماعي والتجريبي Experimental Social Psychology (307 ، 2,14٪). وفي نهاية القائمة كانت الدراسات التي حوت موضوعات نظم الاتصال كما سبق أن ذكرنا.

ثانيا: النتائج المرتبطة بالاتجاه نحو علم النفس

1) **درجة الاتجاه العام نحو علم النفس**: الميزان الذي استخدم في تقدير الدرجة الحالية لمقياس الاتجاه نحو علم النفس هو اعطاء خمس درجات لتقدير موافق جدا وأربع درجات لتقدير موافق وثلاث درجات لتقدير غير متأكد ودرجتين لتقدير غير موافق ودرجة واحدة لتقدير غير موافق على الاطلاق. هذا بالنسبة للعبارات الموجبة، أما العبارات السالبة فقد تغير ميزان تصحيحها فقد أعطيت أكبر الدرجات وهي خمس للتقدير «غير موافق على الاطلاق» وأقل الدرجات وهي درجة واحدة للتقدير «موافق جدا». وحيث أن عدد فقرات المقياس 33 فقرة فان الدرجة النهائية الافتراضية العظمى للاتجاه الموجب تساوي 165 والدرجة الافتراضية الصغرى للاتجاه السالب تساوي 33. ويمكن اعتبار أن الاتجاه الموجب نحو علم النفس يقدر بالدرجة التي تعلو 99 وهي درجات التقدير «غير متأكد». ويوضح الجدول رقم (3) البيانات الاحصائية الوصفية الأساسية للمقياس حيث اقتصر عدد المفحوصين على الأفراد الذين أعيد عليهم تطبيق المقياس وهم (131).

جدول رقم (3)

البيانات الاحصائية والوصفية الأساسية لمقياس الاتجاه نحو علم النفس

	البيانات الاحصائية للقياس
عدد الأفراد (ن)	131
عدد فقرات المقياس	33
نقطة الحياد في المقياس	99
أقل درجـــة	96
أكبر درجة	160
المـــدى	64
الوسيط	131
المتوسط	131,15
الانحراف المعياري	15,17

وقد قمنا بتحويل درجات المقياس الى مسافات متساوية في ضوء استخدام وحدات الانحراف المعياري (ع = 15,17) بالنسبة للمتوسط الحسابي (م = 131,15).

الشكل رقم (1)

مسافات مقياس الاتجاه نحو علم النفس

م + 2ع	م + ع	م	م − ع	م + 2ع
161,49	146,32	131,15	115,98	100,81

ومن هذا الشكل يتضح أن جميع القيم الخمس للمقياس التي تمتد من م − 2ع إلى م + 2ع تعلو نقط التوسط أو الحياد في المقياس.

2) أبعاد الاتجاه نحو علم النفس: لتحديد أبعاد مقياس الاتجاه نحو علم النفس خضعت اجابات المفحوصين (230) طالبا وطالبة لبرنامج تحليل عاملي باستخدام الحاسب الآلي بعد استبعاد تسع حالات لم تستكمل استجابتها على جميع فقرات الاستبيان كما أشرنا في ما

سبق، وحسبت مصفوفة معاملات الارتباط بين فقرات المقياس (33) فقرة واستخدمت طريقة العوامل الأساسية Principal Factor Analysis لاستخراج العوامل قبل التدوير ثم أديرت العوامل بطريقة الفاريماكس Varimax حيث أمكن استخلاص أربعة عوامل.

وتوضح الجداول من رقم (4) الى رقم (7) نتائج هذا التحليل والذي يبين الفقرات المميزة لكل عامل بعد التدوير من حيث تشبعها به وتشبعها بالعوامل الثلاثة الأخرى والتفتير النفسي المقترح لكل عامل من العوامل الأربعة. وقد روعي في اختيار هذه الفقرات المميزة لكل عامل ألا يقل تشبعها به عن 0,30 .

العامل الأول: الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس:

جدول رقم (4)

تشبعات فقرات مقياس الاتجاه نحو علم النفس
بالعامل الأول (بعد التدوير)

رقم الفقرة	الفقـــــرة	تشبعات العوامل			
		1	2	3	4
12	أحب دراسة علم النفس	,57	,45	,24	,07
10	أعقد العزم على بذل الجهد في دراسة علم النفس حتى أستطيع استخدامه	,54	,02	,18	,36
11	في نيتي دراسة علم النفس قدر المستطاع	,53	,16	,31	,29
21	اعتقد أن دراسة علم النفس مصدر للسرور	,53	,28	,35	,10
1	اعتقد انه ينبغي تدريس علم النفس في جميع الكليات والمعاهد	,52	,12	,20	,28
5	لا أرغب في دراسة علم النفس	,49	,21	,09	,34
26	أدرس علم النفس من أجل العمل في مواقع كثيرة	,44	-,07	,17	,08
22	ليس لدى اهتمام بدراسة علم النفس	,40	,35	,15	,31
30	يجب أن يكون علم النفس أحد المقررات الاختياريه وليس الاجبارية	,34	,09	,11	-,02

يحمل العامل الأول تسعة تشبعات مرتفعة انحصرت بين (0,34، 0,57) ومحتوى فقراته يقيس الرغبة في دراسة علم النفس والاهتمام بعلم النفس كمقرر دراسي تتضمنه خطط الجامعات والمعاهد. فالعامل بهذه الصورة يشتمل على متغيرات الميل والرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس ويتضمن ست فقرات ايجابية وثلاث فقرات سلبية. ويلاحظ أن تشبع العبارات السلبية كان موجبا وذلك بسبب تغير ميزان التقدير كما سبق ذكر ذلك.

العامل الثاني: الاستمتاع العام بعلم النفس:

جدول رقم (5)

تشبعات فقرات مقياس الاتجاه نحو علم النفس
بالعامل الثاني (بعد التدوير)

رقم الفقرة	الفقـــــــرة	تشبعات العوامل 1	2	3	4
28	لا أجد متعة في دراسة علم النفس	,40	,61	,05	,34
13	استمتع بعلم النفس	,53	,59	,18	,09
8	اعتقد أن علم النفس ممل	,35	,56	,09	,22
14	علم النفس من العلوم المشوقة	,52	,52	,18	,18
9	علم النفس عظيم الفائدة	,30	,45	,39	,14
15	علم النفس ليس شيئا رديئا	,02-	,43	,14	,07
16	اكره علم النفس	,19	,37	,19	,28
04	علم النفس مضيع للوقت	,14	,32	,30	,27

يدور محتوى فقرات العامل الثاني، الذي تضمن ثماني فقرات، حول الاستمتاع بعلم النفس كأحد العلوم المشوقة. وكما يحتوى العامل على بعض العبارات الموجبة فانه يحتوى كذلك على بعض العبارات السالبة مثل عبارة «اعتقد أن علم النفس ممل».

العامل الثالث: أهمية علم النفس:

جدول رقم (6)

تشبعات فقرات مقياس الاتجاه نحو علم النفس بالعامل الثالث (بعد التدوير)

رقم الفقرة	الفقــــــــرة	تشبعات العوامل			
		1	2	3	4
23	يعتبر علم النفس مهما لمستقبل الانسان	,31	,24	,64	,13
24	اعتقد ان كل فرد سوف يكون عليه دراسة علم النفس في المستقبل	,30	,15	,61	,14
25	أرى أن علم النفس مهم في تبادل المعرفة مع الاصدقاء والغرباء	,23	,07	,59	,12
20	أرى أن علم النفس هام لأي دراسة	,25	,19	,58	,13
31	علم النفس له أهمية بين العلوم الأخرى	,14-	,43	,45	,18
32	أرى أنه من الواجب على الفرد أن يدرس علم النفس دراسة جيدة	,40	,14	,43	,27

يحتوى العامل الثالث على ست فقرات كلها ايجابية الاتجاه وذات تشبعات عالية انحصرت بين (0,43، 0,64) ويشير محتواها الى أهمية علم النفس في الحياة المستقبلية من حيث قيمته بالنسبة للعلوم الأخرى وضرورة دراسته كأحد العلوم الأساسية المتطلبة لأي دراسة علمية أخرى.

العامل الرابع: الاستخدام والمنفعة:

جدول رقم (7)

تشبعات فقرات مقياس الاتجاه نحو علم النفس بالعامل الرابع (بعد التدوير)

رقم الفقرة	الفقــــــــرة	تشبعات العوامل			
		1	2	2	4
19	لا يوجد مجال استطيع فيه أن استخدم علم النفس	,05	,12	,18	,52
3	لن استخدم علم النفس في حياتي	,31	,01	,23	,46
6	لا أعتقد أن علم النفس يجب أن يدرس في الكليات والمعاهد	,31	,25	,17	,46
17	سوف أستفيد من علم النفس في حياتي مستقبلا	,31	,22	,25	,44
2	عند انتهاء دراستي الجامعية سوف اترك قراءة علم النفس	,32	,33	,04-	,43
37	أعتقد أن علم النفس كما أعرفه لا يستخدم كثيرا	,01-	,13	,06	,42
7	أتمنى لو حذف علم النفس من المقررات الدراسية الجامعية	,31	,32	,20	,39
33	اعتقد أن المقررات الدراسية الأخرى أهم من علم النفس	,20	,22	,33	,33

التشبعات العالية التي تميز العامل الرابع انحصرت بين (0,33، 0,52) وهي تشبعات ثماني فقرات، سبع منها مصاغة في الاتجاه العكسي والفقرة الايجابية الوحيدة هي رقم (17) «سوف أستفيد من علم النفس في حياتي مستقبلا»، وتفسر هذه الفقرات في مضمونها الفائدة العملية لعلم النفس بالنسبة لدراسته من حيث تطبيقاته ومجالات استخدامه والاستفادة منه في الحياة العملية.

3) الفروق بين الجنسين في كل من الاتجاه العام نحو علم النفس وفي مكونات هذا الاتجاه:
تناولت مشكلة البحث الفروق بين الاناث والذكور في الاتجاه نحو علم النفس كما يقاس بالمقياس الحالي. ويبين الجدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) والدلالة الاحصائية للدرجة الكلية للمقياس والعوامل الأربعة التي أسفر عنها التحليل العاملي وقد اعتمدنا في ذلك على نتائج التطبيق الأول للمقياس فقط.

جدول رقم (8)

اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات الاناث والذكور
في مقياس الاتجاه نحو علم النفس (الاتجاه العام ومكونات الاتجاه)

المتغير	الاناث ن = 84		الذكور ن = 47		ت	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
الدرجة الكلية	135,25	14,29	123,72	13,89	4,47	,001
العامل الأول : الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس	34,80	4.90	31,23	4,62	4,07	,001
العامل الثاني : الاستمتاع العام بعلم النفس	34,43	3,92	31,47	4,33	3,99	,001
العامل الثالث: أهمية علم النفس	24,54	4,08	22,66	3,63	2,63	,01
العامل الرابع: الاستخدام والمنفعة	32,89	3,91	30,47	3,60	3,50	,001

وكما يتضح من الجدول السابق فانه توجد فروق دالة بين الجنسين في الدرجة الكلية للمقياس وفي عوامله الأربعة جميعا. وهذه الفروق كما يتبين من قيم المتوسطات هي لصالح الاناث عند مستوى دلالة 0,001 للدرجة الكلية والعامل الأول والثاني والرابع، وعند مستوى دلالة 0,01 للعامل الثالث.

4) التغير في الاتجاه نحو علم النفس: حسبت درجة التغير في الاتجاه العام ومكونات الاتجاه نحو علم النفس بالفرق بين درجتي المفحوص في التطبيقين في بداية الفصل الدراسي وفي نهايته ثم حسبت قيمة (ت) للفروق في درجات التغير، واستخدمت في هذا الصدد معادلة (ت) للمجموعات المرتبطة للمجموعة الكلية ولكل من الذكور والاناث على حدة ويوضح الجدول رقم (9) نتائج ذلك بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس ومنه يتضح أن قيم (ت) غير دالة بالنسبة للمجموعات الثلاث.

جدول رقم (9)

اختبار (ت) لدرجات التغير في المقياس الكلي للاتجاه
نحو علم النفس بين التطبيقين الأول والثاني

عدد افراد العينة	المجموعة	متوسط فروق* درجات البعد «درجة التغير»	الخطأ المعياري المتوسط	ت	مستوى الدلالة
131	الكلية	1,92	1,38	1,38	غير دال
47	ذكور	3,30	1,84	1,79	غير دال
84	اناث	0.52	1,87	0,28	غير دال

* تدل الاشارة الجبرية الموجبة على أن التغير لصالح التطبيق الثاني والسالبة على أنه لصالح التطبيق الأول.

وتبين الجداول (10، 11، 12) قيم «ت» ودلالتها الاحصائية للفروق بين الدرجات في العوامل الأربعة التي يتألف منها مقياس الاتجاه نحو علم النفس في التطبيقين الأول والثاني (درجات التغير) بالنسبة للمجموعة الكلية ولكل من الذكور والاناث على حدة. ويلاحظ على قيم «ت» ومستوى دلالتها الاحصائية عدم وجود فروق ذات مستوى ثقة بين فروق درجات العوامل الأربعة في التطبيقين الأول والثاني لكل من المجموعة الكلية ومجموعة الاناث. أما بالنسبة للذكور فقد وجد فرق دال في درجات العامل الأول «الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس» في التطبيقين عند مستوى دلالة 0,001 لصالح التطبيق الثاني أما الفروق بين درجاتهم في العوامل الثلاثة فلم تكن لها دلالة احصائية.

جدول رقم (10)

اختبار (ت) لدرجات التغير في عوامل مقياس الاتجاه نحو علم النفس
بين التطبيقين الأول والثاني للمفحوصين كليا

ن	العامل	درجة التغير	الخطأ المعياري للمتوسط	ت	مستوى الدلالة
131	العامل الاول : الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس	,82	,49	1,68	غير دال
131	العامل الثاني : الاستمتاع العام بعلم النفس	,39	,37	1,05	غير دال
131	العامل الثالث: اهمية علم النفس	,50	,34	1,48	غير دال
131	العامل الرابع: الاستخدام والمنفعة	,05	,42	0,13	غير دال

جدول رقم (11)

اختبار (ت) لدرجات التغير في عوامل مقياس الاتجاه نحو علم النفس
بين التطبيقين الأول والثاني للمفحوصين الذكور

ن	العامل	درجة التغير	الخطأ المعياري للمتوسط	ت	مستوى الدلالة
47	العامل الأول : الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس	1,77	,57	3,10	,001
47	العامل الثاني : الاستمتاع العام بعلم النفس	,85	,64	1,34	غير دال
47	العامل الثالث: اهمية علم النفس	,66	,44	1,49	غير دال
47	العامل الرابع: الاستخدام والمنفعة	,38-	,68	,57-	غير دال

جدول رقم (12)

اختبار (ت) لدرجات التغير في عوامل مقياس الاتجاه نحو علم النفس
بين التطبيقين الأول والثاني للمفحوصات الاناث

ن	العامل	درجة التغير	الخطأ المعياري للمتوسط	ت	مستوى الدلالة
84	العامل الأول : الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس	,29	,69	,42	غير دال
84	العامل الثاني : الاستمتاع العام بعلم النفس	,11	,46	,23	غير دال
84	العامل الثالث: اهمية علم النفس	,40	,46	,87	غير دال
84	العامل الرابع: الاستخدام والمنفعة	,18	,51	,35	غير دال

ولمزيد من التأكد من مدى استقرار الفروق بين الجنسين قمنا بتحليل نتائج كل من الذكور والاناث في درجات التطبيق الثاني للمقياس ويوضح الجدول رقم (13) نتائج اختبار (ت) في هذا الصدد بالنسبة للدرجة الكلية في المقياس ودرجات العوامل الأربعة ومنها يتضح أنه لم يحدث تغير جوهري في هذه الفروق في التطبيق الثاني للمقياس وبعد مرور فصل دراسي كامل فقد استمرت الفروق بين متوسطات درجات الاناث والذكور لصالح الاناث على مستوى ثقة امتد بين 0,05 ، 0,001.

جدول رقم (13)

اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات الاناث والذكور في مقياس الاتجاه نحو علم النفس في التطبيق الثاني

المتغيـــــر	الاناث ن = 84		الذكور ن = 47		ت	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
الدرجة الكليـــة	136,13	17,09	126,72	14,43	3,19	,001
العامل الاول : الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس	35,08	5,98	33,00	4,73	2,05	,05
العامل الثاني : الاستمتاع العام بعلم النفس	34,54	4,26	32,32	3,87	2,95	,001
العامل الثالث: أهمية علم النفس	24,94	3,58	23,32	2,87	2,66	,01
العامل الرابع: الاستخدام والمنفعة	33,08	4,53	30,09	4,83	3,55	,001

مناقشة النتائج

في مناقشة نتائج البحث وتفسيرها يقوم الباحثون بمعالجتها طبقا لفروض البحث على النحو الآتي:

أولا: الفروض الخاصة بالفكرة السائدة عن علم النفس لدى الشباب العماني

الفرض الأول: لقد نص الفرض الأول على اختلاف الفكرة السائدة عن علم النفس كما يدركها الشباب العماني من حيث موضوع العلم ومجالات تطبيقه واستخدامه وأسماء أعلامه عن الصورة الصحيحة للعلم. وبالرجوع الى نتائج البحث نجد أن هذا الفرض قد

تحقق جزئيا، فالفكرة السائدة لدى الشباب العماني عن علم النفس تقترب في بعض جوانبها من الصورة الصحيحة لهذا العلم وذلك من حيث موضوعه أو تطبيقاته واستخداماته. أما من حيث أسماء الأعلام فجاءت هذه الفكرة بعيدة عن تلك الصورة الصحيحة، فلم ترد في قائمة الأسماء اشارة بنسبة لها معنى احصائي لأعلام علم النفس مثل وليم جيمس، واطسن، بينيه، كما أن هناك بعض الأعلام العربية لم يرد لهم ذكر وخاصة الرواد الأوائل مثل يوسف مراد، مصطفى زيور، عبدالعزيز القوصي. ويجدر القول أن اسم الفيلسوف العربي المسلم ابن سينا قد ورد على قمة قائمة الأسماء بنسبة مئوية مرتفعة، ويرجع ذلك في رأينا الى الاهتمام الذي أظهرته وسائل الاعلام في الآونة الأخيرة بالشخصيات العربية الاسلامية وعلى وجه الخصوص أثناء اجراء هذا البحث، كما أنه يوجد في مدينة مسقط مستشفى تخصصي في الأمراض العقلية يحمل اسم هذا العالم العظيم. ولعل هذا يتفق مع ما سبق أن ذكرناه من دور وسائل الاعلام من صحافة واذاعة وتليفزيون في رسم صورة علم النفس لدى الجمهور. وأيضا يتفق مع ما أشار إليه جاسترو (1908) من ارتباط علم النفس ومعامله بأماكن «التداوي العقلي». وقد جاء اسم فرويد في المرتبة الثانية وبنسبة مئوية أقل جداً من نسبة ابن سينا خلافا لما جاء في بحث سويف عام 1967 حيث ظهر اسم فرويد في مقدمة الأسماء. وقد يكون من أسباب ذلك مايتعرض له اسم فرويد وأفكاره من نقد عام في هذا المجتمع العربي الاسلامي الذي يولي اهتماما أكبر بالأعلام العربية والاسلامية.

الفرض الثاني: ونص الفرض الثاني على أن القراءات الحرة للشباب العماني حول علم النفس تظهر اتجاها نحو الكتابات الخفيفة أكثر من الكتابات الأكاديمية. وقد تأكد هذا الفرض بنتائج الدراسة حيث أن الطابع الغالب للقراءات الحرة هو طابع الكتابات الخفيفة، حقيقة لقد وردت اشارة الى بعض الكتابات الأكاديمية بشكل عارض ولكن كان يغلب عليها عدم الدقة في ذكر أسماء الكتب، ناهيك عن عدم القدرة على ذكر أسماء مؤلفيها. أضف الى ذلك أن أسماء بعض الكتب التي وردت في اجابات الطلاب كان من نوع الكتب المدرسية وبعضها الآخر كان مرتبطا بما سبق للطلاب دراسته في بعض المقررات الاختيارية الجامعية. وتؤكد هذه النتيجة ما سبق أن ذكرناه من أثر ظهور طوفان الكتب «السيكولوجية» الخفيفة في رسم صورة علم النفس لدى الناس بل نحو «تضخم» هذه الصورة. ولعل أهم معالم هذه الصورة «المتضخمة» لعلم النفس لدى الشباب العماني المقبل على الدراسة الجامعية الاقبال الشديد على المقررات السيكولوجية التي طرحت عليهم ضمن المقررات الاختيارية بالجامعة.

الفرض الثالث: ويعالج الفرض الثالث علاقة الفهم العام بنتائج علم النفس الحديث،

حيث نص هذا الفرض على اختلاف حكم الشباب العماني على عبارات الفهم العام عن نتائج علم النفس الحديث. وقد أتت نتائج البحث غير مؤكدة لهذا الفرض حيث أن نسبة كبيرة من المفحوصين اتفقت اجاباتهم على أسئلة الفهم العام مع الاجابة الصحيحة كما يؤكدها الفهم العلمي لعلم النفس، وتدل هذه النتيجة على أن الوعي العلمي بهذا العلم ليس منخفضا. ومرة أخرى يمكن أن يكون للاعلام الحديث دوره الهام في هذا الصدد وخاصة ما يقدمه من برامج علمية يتناول بعضها الجوانب الفسيولوجية والسيكولوجية للانسان.

الفرض الرابع: ويتضمن الفرض الرابع الفكرة السائدة عن علم النفس لدى الشباب العماني حيث توقع اختلاف هذه الفكرة عن الصورة الواقعية الحقيقية لهذا العلم كما تقدمها مجلة الملخصات السيكولوجية. واذا كانت الصورة الحقيقية لعلم النفس يمكن تحليلها الى جانبين، يتصل أولها بموضوعات علم النفس، ويتصل ثانيهما بتطبيقات هذا العلم، فان نتائج البحث تؤكد هذا الفرض بالنسبة لموضوعات علم النفس حيث وجدنا أن تحليل وحدات مجلة الملخصات السيكولوجية يؤكد وجود اختلاف واضح بين الصورة الحديثة لعلم النفس والصورة السائدة لدى الشباب العماني. فقد جاءت الأقسام الرئيسية والفرعية للموضوعات في الملخصات السيكولوجية أكثر عددا وأكثر تنوعا من تلك التي وجدت في اجابات الطلاب، فهناك العديد من الموضوعات التي لم يذكرها الطلاب وعلى وجه الخصوص الموضوعات المرتبطة بنظم الاتصال وموضوعاته الفرعية وهي اللغة والكلام والأدب والفن، والموضوعات الفرعية لمجال الاضطرابات الجسمية والنفسية وهي العلاج السلوكي والعلاج بالعقاقير والعلاج بالتنويم المغناطيسي وخدمات الرعاية الصحية. أما في مجال علم النفس التربوي فهناك موضوعات فرعية لم يشر اليها مطلقا في اجابات الطلاب وهي ديناميات الفصل الدراسي وتكيف الطلاب والاتجاهات. وأيضا مجال النمو بموضوعاته الفرعية وهي النمو المعرفي والادراكي والنمو النفسي الاجتماعي. وأيضا كل من علم النفس التجريبي وعلم النفس الفسيولوجي وعلم النفس المهني وعلم النفس الاجتماعي التجريبي لم يرد لها أي ذكر في الفكرة السائدة عن موضوعات علم النفس لدى الشباب العماني. أما بالنسبة للجانب الثاني من الصورة الحقيقية لعلم النفس التي تتصل بتطبيقات هذا العلم فقد جاءت متفقة الى حد كبير مع فكرة الطلاب، فقد لوحظ بعض الاتفاق بين هذه الموضوعات في ضوء نسب ورودها في الملخصات السيكولوجية واجابات الطلاب. فالبنسبة لترتيب مجال طب الأمراض العقلية ومجال التربية كمجالين تطبيقيين نجد أنهما جاءا في المراتب الأولى لدى كل من الصورة الحديثة لمجلة الملخصات السيكولوجية والصورة السائدة للطلاب، بينما لوحظ اختلاف في ترتيب بقية الموضوعات.

وتظهر هذه النتيجة أن لدى الطلاب وعيا بأهمية المجال العلاجي والوقائي والمجال التربوي في علم النفس، بينما كان وعيهم أقل بالنسبة للمجالات الأخرى.

ثانيا: الفروض الخاصة باتجاه الشباب العماني نحو علم النفس

الفرض الأول: ينص الفرض الأول على أن الشباب العماني يظهر اتجاها عاما نحو علم النفس أقرب الى قطب الايجابية، وقد أكدت نتائج البحث صحة هذا الفرض حيث توصلت الى أن الاتجاه العام لعينة البحث موجب على وجه العموم ويتجاوز نقطة الحياد. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه أبحاث Guest (1948) و Grossack (1954) وأبحاث كل من Thumin & Zebelman (1967) و Webb & Speer (1985) ودراسة كل من Marsten & Takooshian (1987) ولعل الجو الثقافي العام السائد في مختلف أقطار العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، والتناول المسخر لقضايا علم النفس هو المؤثر الرئيسي في أحداث هذه الصورة الموجبة لعلم النفس لدى كافة الناس، ولدى الشباب منهم على وجه الخصوص.

الفرض الثاني: يثير الفرض الثاني مشكلة تعدد أبعاد مكون الاتجاه نحو علم النفس وفي ذلك ينص على أن اتجاه الشباب العماني نحو علم النفس يتكون من عدة مكونات تؤلف أبعاده المختلفة. ولقد أسفرت نتائج التحليل العاملي لمفردات مقياس الاتجاه نحو علم النفس المستخدم في هذه الدراسة على وجود أربعة عوامل مستقلة فسر العامل الأول منها على أنه الرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس والعامل الثاني بالاستمتاع العام بعلم النفس والعامل الثالث بادراك أهمية علم النفس والعامل الرابع بالوعي باستخدام علم النفس وفائدته ومنفعته في الحياة.

الفرض الثالث: ويختص الفرض الثالث بمسألة الفروق بين الجنسين في الاتجاه نحو علم النفس، حيث ينص على وجود فروق بين الشباب العماني من الجنسين بالنسبة للاتجاه العام نحو علم النفس وفي مكونات هذا الاتجاه مع توقع أن تكون اتجاهات الاناث أكثر ايجابية من اتجاهات الذكور. وقد كشفت نتائج الدراسة عن صحة هذا الفرض حيث أيدت وجود فروق بين الجنسين لصالح الطالبات في الاتجاه نحو علم النفس بوجه عام وفي عوامل الرغبة في الدراسة المنظمة والاستمتاع العام بعلم النفس وأهمية علم النفس والاستخدام والمنفعة. وهذه النتيجة تثير تساؤلات كثيرة تحتاج الى مزيد من البحث. ومن ذلك ماقد تعنيه من أن علم النفس لا يزال يعد في عالمنا العربي ـ كما سبق أن ذكرنا ـ جزءا من الدراسة الأدبية، وأن هذا النوع من التعليم يغلب عليه طابع التأنيث في الوقت الحاضر، وأنه لهذا السبب تأثرت صورة علم النفس وأصبحت أكثر ايجابية لدى الاناث.

الفرض الرابع: ويثير الفرض الرابع مسألة تغير الاتجاه فينص على أن الدراسة المنظمة

لعلم النفس تؤدي الى تغير اتجاه الشباب العماني نحو علم النفس ليصبح أكثر ايجابية، وجاءت النتائج غير مؤيدة لهذا الفرض بصفة عامة، فالتغير في درجة الاتجاه العام نتيجة للدراسة المنظمة لعلم النفس عند المجموعة الكلية ومجموعتي الاناث والذكور لم تكن له دلالة احصائية. أما التغير الوحيد الدال في أبعاد الاتجاه نحو علم النفس فظهر فقط في البعد الخاص بالرغبة في الدراسة المنظمة لعلم النفس في مجموعة الذكور مشيرا الى تغير الاتجاه نحو القطب الموجب. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة الأحدث مقارنة بنتائج الدراسات الأقدم (Marsten & Takooshian, 1987). ولعل هذه النتيجة ليست سلبية كما تبدو. فالتغير الحادث في هذه الحالة هو نحو مزيد من القوة في الاتجاه الموجب، وهو أمر يحتاج لبرنامج في تغير الاتجاهات أكثر امتدادا في الزمن (أي لفترة زمنية أكبر من فصل دراسي واحد) والمحتوى (أي لعدد أكبر من المقررات في علم النفس) من البرنامج الذي تم استخدامه في الدراسة الحالية.

المصادر العربية

السيد، ع.م، زهران، ج.ع. ، مجدي، ص.

1987 «الوضع المهني للأخصائي النفسي في مصر» ندوة نظمت خلال المؤتمر الثالث لعلم النفس في مصر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة القاهرة. القاهرة، 26 - 28 يناير.

أبو حطب، ف.ع.

1985 أزمة علم النفس في مصر المعاصرة، الكتاب السنوي في علم النفس الذي تصدره الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد الرابع. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

جابر، ج.ع.

1979 «الاجابات الشائعة لبعض الأسئلة النفسية» ص. ص 333 - 346 في دراسات في علم النفس التربوي. القاهرة: عالم الكتب.

دافيدوف، ل.ل.

1983 مدخل علم النفس، (ترجمة سيد الطواب وآخرون). الرياض: دار المريخ.

سويف، م.

1967 علم النفس الحديث، معالمه ونماذج من دراساته. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

المصادر الاجنبية

Abou-Hatab, F. A-L. H.
1988 "Psychology in Egypt: A Case Study from the Third World." Paper presented to the XXIV International Congress of Psychology in Sydney, Australia, Aug. 28 - Sept. 2.

Benjamin, L.T.
1985 "Why Don't They Understand Us? A History of Psychology's Public Image." American Psychologist 41: 941 - 946.

El Kamel, H.M.
1985 The Attitude Toward the Learning of German as a Second Language and its Relation to Achievement. Cairo: Al Nahda Al Masria.

Grossack, M.
1954 "Some Negro Perceptions of Psychologists. An Observation on Psychology's Public Relations." American Psychologist 9: 188-189.

Guest, L.
1948 "The Public's Attitude Toward Psychologists." American Psychologist 3: 135-139.

Heuer, H.
1976 "Zur Motivation in Englischunricht. Die Ergebnisse einer empirischen Untersuchung." pp. 104-111 in G. Solmecke (Ed.), Motivation in Fremdsprachenunterricht. Paderborn: Ferdinand Schoningh Press.

Lambert, W.E., Gardner, R.C., Olton, R. & Tunstall, K.
1976 "Eine Untersuchung der Rolle von Einstellungen und Motivation beim Fremdsprachenlernen." pp. 85 - 103 in G. Solmecke (Ed.), Motivation in Fremdsprachenunterricht. Paderborn: Ferdinand Schoningh Press.

Marsten, H.P. & Takooshian, H.
1987 "A Profile of Public Opinion Towards Psychology." Paper presented at the XXIV International Council of Psychology Convention in New York, Aug. 22-26.

McGuire, J.M. & Borowy, T.D.
1979 "Attitudes Towards Mental Health Professionals." Professional Psychology 10: 74 - 79.

Nunnally, J.P. & Kittross, J.M.
1958 "Public Attitudes Toward Mental Health Professionals." American Psychologist 13: 589 - 594.

Pallak, M. & Kilburg, R.R.
1986 "Psychology, Public Affairs and Public Policy." American Psychologist 41: 933-940

Randhawa, B.S. & Korpan, S.
1972 "Dimensions of a Scale of Attitude Toward the Learning of French as a Second Language and Their Correlates." Paper presented at the Annual Convention of National Council on Measurement in Education in Chicago, Illinois, April 3 - 7.

SAS Institute
1985 SAS User's Guide: Statistics (Version 5). Cary, NC: SAS Institute.

Thumin, F.J. & Zebelman, M.
1967 "Psychology vs. Psychiatry: A Study of Public Image." American Psychologist 22: 282 - 286.

Webb, A.R. & Speer, J.R.
1985 "The Public Image of Psychologists." American Psychologist 40: 1063 - 1064.

Wood, W., Jones, M. & Benjamin, L.T.
1986 "Surveying Psychology's Public Image." American Psychologist 41: 947 - 953.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:
  أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة:

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت ـ الشويخ

هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

ص. ب: ١٧٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي 72451

تكوين مؤشرات لقياس الاداء في سوق الاسهم السعودية

يسن عبد الرحمن الجفري غازي عبيد مدني عدنان عبدالفتاح صوفي

كلية الاقتصاد والادارة ـ جامعة الملك عبدالعزيز

مقدمــة

تعتبر ضخامة المدخرات المالية وارتفاع حجم الدخل وبالتالي المدخرات المالية المتاحة للاستثمار في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول الاخرى النامية، تعتبر من العوامل الهامة التي تساعد على تواجد سوق للاسهم يمكنها ان تلعب دورا هاما في توجيه المدخرات نحو استثمار يؤدي الى زيادة انتاج الخدمات والسلع. ونظرا لأن الصفة الاسلامية تتحكم في المستثمر السعودي، وحيث ان الاستثمار في الاسهم يعتبر أحد أهم وسائل الاستثمار الاسلامي، فان ذلك يوفر مناخاً سلبياً لتنامي سوق الاسهم ويساعد في تكوين أحد أهم وسائل التمويل في الاقتصاد السعودي. ولقد بلغت قيمة الأسهم المكتتب بها حتى عام 1405 هـ ـ 1985م اثنين وخمسين ونصف البليون ريال سعودي (وهي تمثل 51 شركة) ولذلك يتوقع لهذه السوق ان تلعب دورا فعالا في دفع عملية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. فقد أصبح من الضروري في هذه المرحلة من مراحل نمو سوق الاسهم تكوين مؤشر Index [1]، يساعد المستثمر السعودي في تقويم أداء السوق ويسترشد به في قراراته الاستثمارية ويقارن فيه العوائد التي تعود عليه من محفظته الاستثمارية Portfolio [2] وتعتبر مؤشرات أسواق الأسهم أحد أهم الوسائل التي يسترشد بها المستثمرون في الأسواق المالية المتطورة في توقيت قراراتهم الاستثمارية (Reily, 1979: 403; Sharpe, 1985: 613) ويوفر تواجد مؤشر لسوق الأسهم السعودية المزايا التالية:

أ) اعطاء المستثمر فكرة عن اتجاهات السوق وتحركاته.

ب) يعتبر المؤشر من المؤشرات القيادية Leading Indicators التي تساعد رجال الأعمال والاقتصاديين على التنبؤ الاقتصادي.

ج) توجد علاقة قوية بين مؤشرات أسعار الأسهم والدورة الاقتصادية Business Cycle.
د) مساعدة المستثمر العادي على تقويم والحكم على كفاءة محفظة أسهمه أو تقويم أداء مدير محافظ الأسهم Portfolio Managar[3] (Tinic & West, 1979: 542; Elton & Gruber, 1987: 574).
هـ) يساعد وجود مثل هذا المؤشر المستثمرين على تقويم مخاطر الأسهم باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Asset Pricing Model.
و) المساعدة على توجيه الدراسات والأبحاث وتطبيق مختلف النظريات العلمية في مجال التمويل والاستثمار على السوق السعودي، وذلك عن طريق تزويد المتعاملين في السوق بمصادر معلومات عن تحركات واتجاهات السوق.

ويستعرض هذا البحث أهم أنواع المؤشرات المستخدمة في الأسواق العالمية، ثم يقوم بتكوين بعض المؤشرات على سوق الأسهم السعودية. كما يختبر ارتباط هذه المؤشرات ببعضها البعض Correlated ويحدد درجة الارتباط ثم يدرس أياً من هذه المؤشرات يمكن استخدامها لتحديد أداء السوق واتجاهات الأسعار فيه وبالتالي محاولة الوصول الى مؤشرات خاصة بسوق الأسهم السعودية.

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على أنواع المؤشرات المتوفرة في الأسواق المالية العالمية والتعريف بكيفية تكوينها وكيفية الاستفادة منها. كما يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية بالنسبة لسوق الأسهم في المملكة العربية السعودية:

1) تكوين عدة مؤشرات لسوق الأسهم السعودية مسترشدين في ذلك بالمؤشرات المستخدمة في الأسواق المالية العالمية.
2) تكوين مؤشرات للقطاعات المختلفة في سوق الأسهم السعودية (القطاع المالي، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات) للتحقق من وجود أو عدم وجود تفاوت بين أداء هذه القطاعات.
3) مقارنة هذه المؤشرات باستخدام تحليل الارتباط Correlation Analyis[4] واختيار بعض الفرضيات عن سوق الأسهم السعودية التي سيتم التطرق اليها في ما بعد.

أهمية البحث

لا توفر سوق الأسهم السعودية للمستثمر درجة كبيرة من المعلومات عن اتجاهات وتحركات السوق بقطاعاته المختلفة بوضعها الحالي وذلك بسبب عدم وجود مؤشر مناسب يعكس وضع السوق السعودي واتجاهات الأسعار فيه. وبالتالي تبرز أهمية هذه الدراسة في الوصول الى مؤشرات لأسعار الأسهم للشركات المساهمة في سوق الأسهم السعودية حيث أن وجود معلومات اضافية للمستثمر السعودي يساعده على ترشيد قراراته الاستثمارية

بالاضافة الى أن زيادة المعلومات عن سوق الأسهم السعودية تعمل على زيادة كفاءة السوق وزيادة الوعي المالي والاستثماري للمستثمر، كذلك يساعد وجود مثل هذه المؤشرات على ملاحظة التغيرات في سوق الاسهم السعودية والتي تعكس التغيرات في رغبات المستثمر وتوقعاته بالنسبة للعوائد المتوقعة من عمليات الشركات المساهمة.

فروض البحث: في ما يلي عرض للفرضيتين اللتين تم تطويرهما واختبارهما في هذه الدراسة: تهدف الفرضية الاولى لهذا البحث الى اختيار نمط التوزيع (Conover, 1981: 344) الذي يسلكه أسعار الأسهم Distribution Types سواء كان طبيعيا Normal أو غير ذلك وبالتالي تحديد نوع معامل الارتباط الملائم عند استخدام تحليل الارتباط. حيث يشترط معامل ارتباط بيرسون أن يكون توزيع مستويات المؤشر طبيعياً في حين لا يشترط معامل كندال هذا الشرط. وتتعلق الفرضية الثانية بدرجة تشابه الأنواع المختلفة للمؤشرات ومؤشرات القطاعات وبالتالي تحديد امكانية الاكتفاء باستخدام مؤشر واحد أو الاكتفاء بمؤشر لقطاع واحد يعكس كافة المعلومات عن اتجاهات السوق. وفي ما يلي نستعرض صياغة الفرضيتين اللتين يقوم عليهما هذا البحث احصائياً:

أ) الفرضية الأولى تتعلق بالسؤال التالي: هل التوزيع لمستويات المؤشر طبيعي؟
الفرضية الأساسية : تتبع مستويات مؤشر التوزيع الطبيعي.

HO: Index levels are normally distributed.

الفرضية البديلة : مستويات المؤشر لا تتبع التوزيع الطبيعي.

HA: Index levels do not follow a normal distribution.

ب) الفرضية الثانية تتعلق بالسؤال التالي: هل هناك ارتباط قوي وموجب بين أنواع المؤشرات؟

الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة بين نوعي المؤشر أو توجد علاقة عكسية بينهما.

- HO : P ⩽ O حيث أن P = معامل الارتباط بين أنواع المؤشر.

الفرضية البديلة: توجد علاقة طردية بين أنواع المؤشرات (أي متشابهين في الحركة عبر الزمن «يتحركون في اتجاه واحد») HA: P > O

والهدف من الفرضية الأولى هو تحديد نوع توزيع المؤشر حتى يمكن تحديد امكانية استخدام معامل ارتباط بيرسون أو استخدام معامل ارتباط كندال، الذي لا يشترط ان يكون توزيع المؤشر طبيعياً. والهدف من الفرضية الثانية هو تحديد وجود ارتباط قوي [5] وموجب بين مختلف المؤشرات وبالتالي تحديد امكانية استخدام مؤشر واحد يمكن أن يحل محل المؤشرات الأخرى سواء كان المؤشر عاما عن السوق أو خاصا بقطاع محدد.

أما حدود الرفض (∝) فستكون عند مستوى 5٪ و 1٪ وسيتم عرض كلا النتيجتين، وبالتالي يكون مستوى المعنوية Level of Significance هو 95 ـ 99٪.

منهج البحث

يقوم منهج البحث أولا على وصف البيانات Data Description المستخدمة في التحليل ويقوم ثانيا بتحديد خطوات اعداد مؤشرات أسعار الأسهم بأنواعها المختلفة. ويتضمن ثالثاً ايضاحاً لكيفية تحديد توزيع هذه المؤشرات. ويوضح أخيراً أنواع معاملات الارتباط وكيفية قياسها.

أ) **البيانات**: سيتم استخدام أسعار الأسهم الاسبوعية المنشورة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي [6] لـ 39 شركة سعودية تمثل مجتمع الدراسة وذلك في التحليل للفترة من 1985/3/21م الى 1986/7/17م ولقد استبعدت أسهم أربع عشرة شركة لعدم توفر بيانات كافية لأسعار أسهمها ولعدم تداولها منذ بدء الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. ونظراً لأن التغيرات اليومية لأسعار الأسهم صغيرة ومحدودة، فقد تم استخدام متوسط أسعار الأسهم الاسبوعية لحساب المؤشرات في هذه الدراسة، وقد استخدمت هذه البيانات لحساب مؤشرات الأسعار وللقطاعات الآتية:

أولا ـ أنواع المؤشرات: تنقسم المؤشرات التي تستخدم لقياس حركة السوق والمعروفة عالميا الى نوعين: النوع الأول وهو المرجع Value Weighted. أما النوع الثاني فهو المتساوي الوزن Equally Weighted وينقسم النوع الثاني الى حسابي (بسيط) Arithmatic وهندسي Geometric حسب الطريقة المستخدمة في حسابه. وسيتم استعراض هذه الأنواع المختلفة للمؤشرات المعروفة عالمياً في ما يلي: (Lorrie & Hamilton, 1971: 51; Garbade, 1982: 184-191; Sharpe, 1985: 636-638)

1) **المؤشر المرجح** Value Weighted Index ويعتبر هذا المؤشر مؤشراً مثالياً وخاصة عند استخدام نظرية تسعير الأصول الرأسمالية [7] Capital Asset Pricing Model وذلك في حالة وجود تباين كبير بين أحجام وأسعار الشركات العالمية في السوق وذلك لأنه يعتمد في حسابه على حجم الشركة مقاسا بعدد الأسهم المصدرة. أما في حالة عدم وجود هذا التباين بين الشركات فلن يوجد فرق بين هذا المؤشر متساوي الوزن Equally Weighted. وأهم المؤشرات التي تستخدم هذا النوع من المؤشرات هو مؤشر سوق نيويورك للأسهم New York Stock Exchange Index يحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{ص} = \frac{\text{مح}_{\text{م}=1}^{\text{ن}}\ \text{س}_{\text{مت}}\ \text{ع}_{\text{مت}}}{\text{مح}_{\text{م}=1}^{\text{ن}}\ \text{س}_{\text{مت}}\ \text{ع}_{\text{مت}}} \times 100$$

حيث أن :

$ص_{ت}$ = قيمة المؤشر في يوم ت .

$س_{أت}$ = سعر سهم الشركة أ في يوم ت .

$ع_{أت}$ = عدد أسهم الشركة أ يوم ت .

ن = عدد الشركات المدرجة في حساب المؤشر .

$س_{أب}$ = سعر السهم للشركة أ في يوم الأساس ب .

$ع_{أب}$ = عدد الأسهم للشركة أ في يوم الأساس ب .

$مج_{أ=1}^{ن}$ = مجموع ما يليه من أ = 1 الى أ = ن

2) **متساوي الوزن** Equally Weigted : عند تكوين هذا المؤشر يتم الاستثمار في كل الشركات بشراء أسهم في كل منها. وينقسم هذا المؤشر الى نوعين حسب طريقة احتسابه:
النوع الأول: البسيط Arithmatic ويتم حسابه بالطريقة التالية:

$$ص_{ت} = \frac{مج_{أ=1}^{ن} \; س_{أت}}{مج_{أ=1}^{ن} \; س_{أت}} \times 100$$

حيث أن :

ص = قيمة المؤشر الحسابي (البسيط) المتساوي الوزن في يوم ت .

$س_{أت}$ = سعر سهم الشركة أ في يوم ت .

$س_{أب}$ = سعر الأساس لسهم الشركة أ ليوم ب (يوم الأساس) .

ن = يمثل عدد الشركات المدرجة في المؤشر .

$مج_{أ=1}^{ن}$ = يمثل مجموع ما يليه من أ = 1 الى أ = ن .

ومن عيوب هذا المؤشر ان السهم ذا السعر العالي له وزن أكبر من السهم ذي السعر المنخفض حيث ان الزيادة في سعر السهم العالي بنسبة معينة تحدث تغيراً أكبر في المؤشر من السهم ذي السعر المنخفض. وبالتالي يعتبر هذا المؤشر متحيزاً الى الأعلى Upward Biased حيث انه يزداد بحجم أكبر وينقص بحجم أقل مقارنة بالطريقة الهندسية Geometric وهذا العيب ناتج عن استخدام المتوسط البسيط. ويعتبر مؤشر Dow Jones أحد المؤشرات التي تستخدم هذه الطريقة في حسابه.

النوع الثاني: الهندسي Geometric ويتم حسابه بالطريقة التالية:

$$ص_{ت} = \frac{\prod_{أ=1}^{ن} س_{أت}}{\prod_{أ=1}^{ن} س_{أب}}$$

حيث أن :

$ص_{ت}$ = قيمة المؤشر المتساوي الوزن الجبري في يوم ت .

$س_{أت}$ = سعر سهم الشركة أ في يوم ت .

$س_{أب}$ = سعر سهم الشركة أ في يوم الأساس ب .

ن = يمثل عدد الشركات المدرجة في المؤشر .

$\prod_{أ=1}^{ن}$ = حاصل ضرب أسعار الشركات من أ = 1 الى أ = ن .

ويعاب على هذا النوع من المؤشرات انه متحيز الى الأسفل Downward Biased أي ينخفض بحجم أكبر ويرتفع بحجم أقل مقارنة بالمتوسط البسيط. وكما أشرنا سابقا فان هذا العيب يرتبط بالمتوسط الهندسي ويعتبر مؤشر Value Line Index أحد أهم المؤشرات التي تستخدم هذه الطريقة في حسابه.

ثانياً ـ القطاعات: تتواجد بالسوق السعودي أربعة قطاعات رئيسية وفقا للنشاطات التي حددتها مؤسسة النقد العربي السعودي بالاضافة الى السوق الكلي. ونقصد بالقطاع هنا نوع النشاط الذي تنتمي اليه الشركة المساهمة. وقد تم تقسيم السوق الكلي الذي يتكون من جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي الى القطاعات التالية:

1) القطاع المالي: ويتم ادراج الشركات المالية (البنوك التجارية) العاملة في السوق عند حساب المؤشر ويقيس بالتالي حركة ونشاط القطاع المالي.

2) قطاع الخدمات: ويتم ادراج الشركات المساهمة العاملة في مجال الخدمات العامة كالكهرباء والنقل وخدمة السيارات والفنادق عند حساب المؤشر. ويقيس هذا المؤشر بالتالي نشاط هذا القطاع.
3) القطاع الزراعي: ويتم ادراج الشركات المساهمة العاملة في النشاط الزراعي عند حساب المؤشر ويقيس هذا المؤشر نشاط وحركة هذا القطاع.
4) القطاع الصناعي: ويشمل الشركات العاملة في القطاع الصناعي كالأسمنت والجبس والغاز والبتروكيمائيات وبالتالي يقيس المؤشر نشاط الشركات العاملة في هذا القطاع ككل.

ب) تحديد نوع التوزيع الاحصائي Type of Statistical Distribution : يقصد به هنا تحديد ما اذا كان توزيع مستوى المؤشر خلال الفترة طبيعيا Normally Distributed أم غير طبيعي. ويتم استخدام احصاء Kolmogrov - Smirnov-D-Test في تحديد نوع التوزيع ويحتسب بالمعادلة التالية: D = القيمة العظمى للفرق: (توزيع العادي الأمثل) - (توزيع الفعلي): . D= SUP: F(X) - S (X)

ويقيس (D) المسافة بين التوزيع الفعلي والأمثل. ويفترض أن تكون العينة عشوائية Random Sample ويتم استخدام برامج ساس (SAS) لقياس قيمة احصاء كلمقروف سميرنوف وايجاد قيمة احتمال رفض الفرضية الاساسية.

ج) معاملات الارتباط: سيتم استخدام نوعين من معاملات الارتباط في هذه الدراسة وفقا لنوع التوزيع. النوع الأول هو معامل ارتباط بيرسون (Neter et al., 1985: 491) ويفترض هذا المعامل ان يكون توزيع قيم المؤشرات طبيعيا اما النوع الثاني فهو ارتباط Kendall Tau [8] الذي لا يفترض عند حسابه أن يكون التوزيع طبيعياً (Hawkins & Weber, 1980: 537; Conover, 1981 : 256)

التحليل والنتائج

عند البدء في تحليل النتائج ثم استعراض القيم المستخرجة للمؤشرات الثلاثة لكل قطاع على حدة وتوضيح أسباب انخفاض مستوى المؤشرات لكل قطاع بقيمة أكثر من القطاعات الاخرى وأخيرا أجري التحليل الاحصائي لتحديد نوعية التوزيع ومعاملات الارتباط وكانت النتائج كما يلي:

أولا - القطاع العام: يبين الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) مستويات المؤشر العام محسوبا بالطرق الثلاث (مرجح، متساوي الوزن بسيط، متساوي الوزن هندسي) خلال الفترة من 1985/3/28م - 1986/3/27م.

جدول رقم (1)

مستوى المؤشرات (الأساس 1988/3/21)

اليوم	المؤشر المرجح					المؤشر المتساوي الوزن: البسيط					المؤشر المتساوي الوزن: الهندسي				
	عام	مالي	صناعي	زراعي	خدمات	عام	مالي	صناعي	زراعي	خدمات	عام	مالي	صناعي	زراعي	خدمات
85/3/28	99,4	99,86	98,91	103,54	99,44	98,7	98,62	98,55	104,44	100,46	100,44	100,25	97,75	106,21	101,3
85/4/25	94,76	94,9	89,87	101,33	97,27	92,97	92,74	92,94	101,90	97,1	96,41	96,28	94,90	104,92	94,63
85/5/30	89,83	91,17	85,63	94,75	91,81	86,06	85,4	90,77	96,32	89,66	93,16	90,27	97,26	100,13	88,13
85/6/27	88,55	82,76	81,32	103,88	93,34	81,58	80,71	85,37	104,31	89,56	89,11	84,10	87,65	108,50	87,58
85/7/25	82,35	75,78	76,69	97,45	84,79	76,78	74,75	81,09	99,49	83,87	83,41	79,01	83,50	96,35	81,98
85,8,22	78,97	76,25	76,43	92,59	80,48	70,53	69,09	80,09	93,54	80,32	80,8	77,05	81,11	92,79	78,86
85/9/26	77,97	75,92	77,14	93,62	78,27	70,53	62,21	77,14	93,62	78,27	79,72	77,14	80,40	93,36	75,67
85/10/31	75,25	71,82	74,72	91,65	75,64	63,59	61,6	77,08	93,28	77,00	77,16	70,76	78,64	89,86	76,15
85/11/28	72,36	70,80	71,04	88,78	72,82	64,36	62,78	75,07	90,79	73,76	76,01	69,94	77,76	91,56	73,34
85/12/26	70,38	69,28	67,22	85,27	71,87	65	63,92	71,81	88,09	70,61	72,34	67,23	71,91	91,95	69,82
86/1/30	71,85	64,11	66,87	88,39	75,69	63,59	62,23	71,09	91,32	74,52	72,41	60,89	71,41	97,5	75,29
86/2/27	72,1	64,4	66,61	80,31	76,55	61,9	60,56	69,81	84,66	73,21	70,73	62,15	69,93	89,42	72,47
86/3/27	69,12	63,04	66,11	81,54	71,63	60,39	58,65	72,3	88,09	70,67	69,75	60,51	69,84	92,01	69,89

شكل رقم (1)

شرائح القطاع العام
× المرجح القيمة
+ المتساوي الوزن الهندسي
** المتساوي الوزن البسيط

G: 100, 95, 90, 85, 80, 75, 70, 65, 60, 55, 50, 45

11 OCT84 · 19 JAN85 · 29 APR85 · 07 AUG85 · 15 NOV85 · 23 FEB86 · 03 JUN86

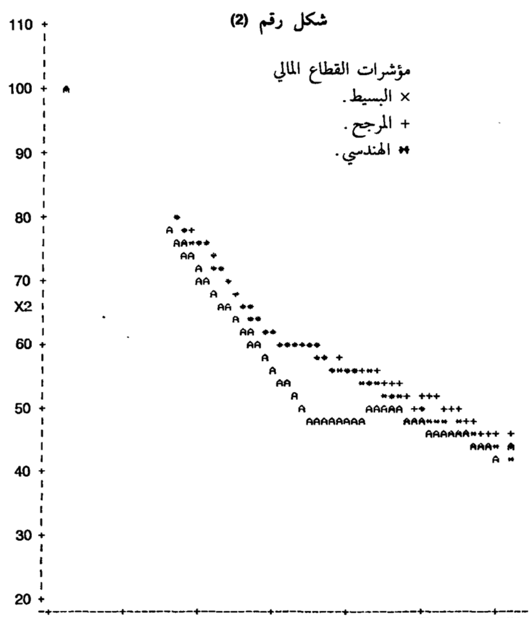
DATE

ويبين الجدول والأشكال البيانية أن الثلاثة المؤشرات انخفضت عن مستوى الأساس في 21 مارس 1985م الى 69,2، 60,39، 69,75 في نهاية الفترة 86/3/27 مما يعكس الوضع الاقتصادي الذي كان سائدا خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ أن مستوى المؤشر العام المرجح (69,2) في نهاية الفترة مساوٍ تقريبا للمؤشر المتساوي الوزن الهندسي (69,75)، أما المؤشر متساوي الوزن البسيط (60,19) فقد انخفض بتسع نقاط مقارنة بالمؤشرين السابقين في نهاية الفترة طبقا لما هو متوقع (يعاب على هذا المؤشر انه منحاز الى الأسفل). كذلك يلاحظ ان المؤشر العام البسيط المتساوي الوزن يعتبر أكثر تأثرا بانخفاض أسعار أسهم

القطاع المالي نظرا لكثرة شركاته مقارنة بالقطاع الزراعي. أما المؤشران الآخران فهما أقل تأثرا وخاصة المؤشر الموزون القيمة لأخذه اعتبارات أخرى كوزن هذا القطاع في السوق.

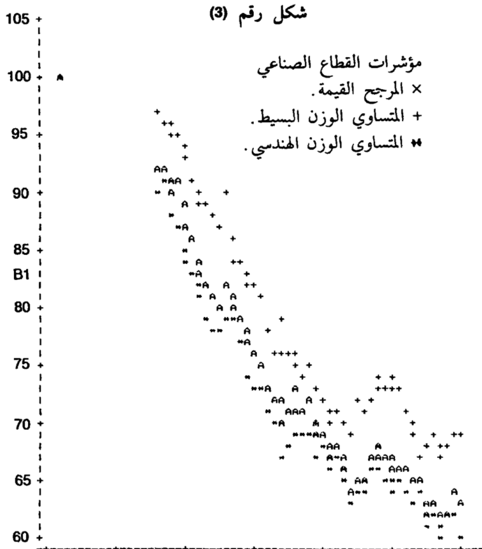
ثانيا ـ القطاع المالي: يبين الجدول رقم (1) المؤشرات الثلاثة للقطاع المالي. ويلاحظ انخفاض مؤشرات هذا القطاع بصورة أكبر من مؤشرات القطاع العام (جدول 1) حيث وصلت في نهاية الفترة الى (63,04، 58,65، 51، 60) مقارنة بالقطاع العام (69,2، 60,39، 69,75) ويعتبر هذا القطاع أكثر تأثراً بالوضع الاقتصادي السائد خلال فترة الدراسة وقد يرجع ذلك الى زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها خلال فترة الدراسة ويبين الشكل البياني رقم (2) الانخفاض في مؤشرات القطاع المالي الثلاثة بصورة واضحة.

شكل رقم (2)

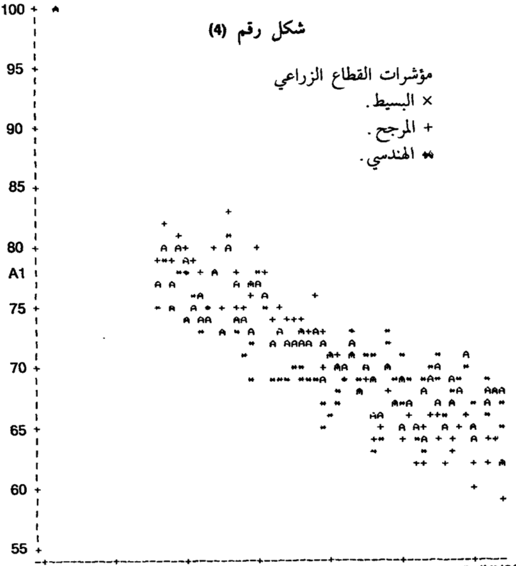


ثالثا ـ القطاع الصناعي: تم حساب المؤشرات الثلاثة لهذا القطاع في الجدول رقم (1) ومن الأرقام المعروضة يظهر لنا أن مؤشرات القطاع انخفضت مقارنة لفترة الأساس حيث وصلت الى (66,11، 72,3، 69,84) وذلك بسبب الوضع الاقتصادي خلال فترة الدراسة ولكن هذا الانخفاض يعتبر أقل درجة الانخفاض في القطاع المالي (63,04، 58، 60,51) (جدول 1) وربما يعود ذلك الى كون معظم شركات هذا القطاع تنتمي الى صناعة الاسمنت التي تأثرت بدرجة أقل من الوضع الاقتصادي ويبين الشكل البياني رقم (3) قيم مؤشرات القطاع الصناعي الثلاثة، وتظهر فيها بوادر ارتفاع في قيمة المؤشرات عند نهاية فترة الدراسة.

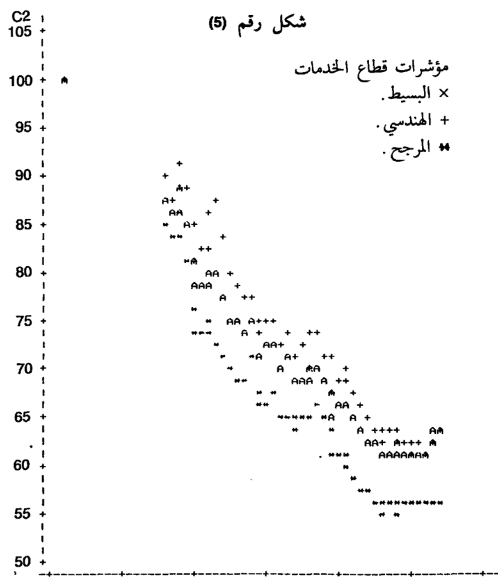
شكل رقم (3)



رابعاً : القطاع الزراعي: يبين الجدول رقم (1) مستويات المؤشرات الثلاثة للقطاع الزراعي، ويلاحظ ان هذا القطاع أقل القطاعات تأثراً بالوضع الاقتصادي السائد في فترة الدراسة حيث انخفضت مؤشراته الى (81,54، 88,09، 92,01) في نهاية الفترة. ويرجع هذا بالدرجة الأولى للدعم الذي يلقاه هذا القطاع من الدولة ويتضح من الجدول جوانب القصور في المؤشر الهندسي. حيث انه أعلى قيمة من المؤشرات الأخرى بسبب تحيزه الى أعلى. والشكل البياني رقم (4) لمؤشرات القطاع الزراعي لا يظهر فيه بوضوح انخفاض مستوى المؤشرات بنفس المستوى الذي انخفضت فيه مؤشرات القطاع المالي (الشكل رقم 2) مما يدعم وجهة النظر السابقة.



خامساً ـ قطاع الخدمات: يبين الجدول رقم (1) المؤشرات الثلاثة لقطاع الخدمات. ونظرا لأن بعض شركات هذا القطاع تتلقى دعماً من الدولة (مثل شركات الكهرباء) فقد انخفض هذا القطاع بمعدل أقل من مؤشرات القطاع الصناعي والمالي حيث وصلت الى (71,63 ، 70,67 ، 69,89) في نهاية الفترة مقارنة (66,11 ، 72,3 ، 69,84) و (63,04 ، 58,65 ، 60,51) والشكل البياني رقم (5) يبين درجة انخفاض مؤشرات هذا القطاع ويتضح من الجدول والأشكال البيانية ان المؤشرات وصلت الى أدنى مستوى في شهر فبراير 1986م وان السوق أخذت في الارتفاع بعد ذلك وقد ترجع أسباب الارتفاع الى ثبات أسعار البترول واعلان ميزانية الدولة خلال هذه الفترة.



سادساً ـ درجة الارتباط بين مؤشرات مختلف القطاعات: والسؤال الذي يمكن ان يثار الآن هو هل يوجد فرق بين هذه المؤشرات؟ أم انها تدل على نفس الشيء وهل هناك ضرورة لايجاد المؤشرات الثلاثة لكل القطاعات أم لا؟ تم أولا استخدام اختبار دال كلمقروف سميرنوف على مستويات المؤشرات لمختلف القطاعات وعرضت النتائج في جدول رقم (2). وتشير النتائج الى أنه عند معدل رفض 5٪ يمكن رفض التوزيع الطبيعي لكل المؤشرات ما عدا المؤشر المالي موزون القيمة والزراعي متساوي الوزن الحسابي، والصناعي متساوي الوزن الهندسي والبسيط.

جدول رقم (2)

اختبار نوعية توزيع المؤشرات

المؤشر	قيمة دال	احتمال رفض الفرضية الاساسية الخاصة بنوع توزيع مستوى المؤشر
العام المرجح	0,1571	,01
المتساوي الوزن البسيط	0,2688	أقل من 0,01
المتباوي الوزن الهندسي	0,13686	,014
المالي المرجح	,1031	,089
المتساوي الوزن البسيط	,2628	أقل من ,01
المتساوي الوزن الهندسي	,1122	,044
الخدمات المرجح	,1940	أقل من ,01
المتساوي الوزن البسيط	,1575	,01
المتساوي الوزن الهندسي	,1894	أقل من ,01
الزراعي المرجح	,1093	,046
المتساوي الوزن البسيط	,0572	,15
المتساوي الوزن الهندسي	,1288	,01
الصناعي المرجح	,1249	,038
المتساوي الوزن البسيط	,1171	,069
المتساوي الوزن الهندسي	,1078	,12

ثم تم ايجاد معامل ارتباط بيرسون بين هذه المؤشرات الأربعة التي لم يرفض لها التوزيع الطبيعي ووجد ان ارتباطها مرتفع وبذلك يمكن رفض الفرضية الأساسية بمستوى المعنوية 1٪ ويبين الجدول رقم (3) معاملات الارتباط بين هذه المؤشرات التي تراوحت بين 83,- 98 .

جدول رقم (3)

اختبار وتقويم معامل الارتباط بين المؤشرات
باستخدام معامل بيرسون

	1	2	3	4
1	1	0,8469	0,9768	0,97588
		(,0001)*	(,0001)**	(,0001)
2		1	0,84648	0,3325
			(,0001)	(,0001)
3			1	,097655
4				1

ويمثل:
(1) المؤشر المرجح للقطاع المالي.
(2) المؤشر المتساوي الوزن البسيط للقطاع الزراعي.
(3) المؤشر المتساوي الوزن البسيط للقطاع الصناعي.
(4) المؤشر المتساوي الوزن الهندسي.
* وتمثل احتمال ان قيمة معامل الارتباط تساوي صفراً كفرضية أساسية.

كما تم حساب معامل ارتباط كندال بين جميع هذه المؤشرات. وتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) ان معامل الارتباط بين الأنواع الثلاثة للمؤشر العام مرتفعة، وتتراوح بين 0,491-0,969 وبذلك يمكن رفض الفرضية الأساسية (ان معامل الارتباط بين هذه المؤشرات يساوي أو أقل من صفر) عند مستوى المعنوية 1٪.

جدول رقم (4)

اختبار وتقويم معامل ارتباط كندال بين المؤشرات*

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1	1	,759	,883	,869	,922	536	,919	,781	,874	,899	,888	,763	,802	,727	0,914
2		1	,718	,698	,756	,521	,716	,676	,688	,684	,682	,615	,655	,968	0,772
3			1	,890	,878	,501	,832	,874	,920	,835	,856	,705	,755	,687	0,880
4				1	,857	,492	,808	,852	,956	,816	,813	,698	,766	,740	0,858
5					1	,502	,869	,800	,859	,850	,865	,703	,782	,805	0,969
6						1	,501	,507	,499	,491	,499	,670	,671	,527	0,493
7							1	,720	,807	,925	,906	,754	,761	,684	0,874
8								1	,870	,723	,739	,652	,700	,718	0,793
9									1	,819	,832	,709	,768	,722	0,854
10										1	,921	,746	,748	,652	0,851
11											1	,735	,753	,650	0,861
12												1	,864	,617	0,692
13													1	,693	0,769
14														1	0,816
15															1

1 ـ يمثل المؤشر العام المتساوي الوزن الهندسي. 2 ـ يمثل المؤشر المتساوي البسيط. 3 ـ يمثل المؤشر العام المرجح. 4 ـ يمثل المؤشر المتساوي الوزن الهندسي لقطاع الخدمات. 5 ـ يمثل المؤشر المتساوي الوزن الهندسي للقطاع المالي. 6 ـ يمثل المؤشر المتساوي الهندسي للقطاع الزراعي. 7 ـ يمثل المؤشر المتساوي الهندسي للقطاع الصناعي. 8 ـ يمثل المؤشر والمرجح لقطاع الخدمات. 9 ـ يمثل المؤشر المتساوي الوزن البسيط لقطاع الخدمات. 10 ـ يمثل المؤشر المتساوي الوزن البسيط للقطاع الصناعي. 11 ـ يمثل المؤشر المرجح للقطاع الصناعي. 12 ـ يمثل المؤشر المتساوي الوزن البسيط للقطاع الزراعي. 13 ـ يمثل المؤشر المرجح للقطاع الزراعي. 14 ـ يمثل المؤشر المتساوي الوزن البسيط للقطاع المالي. 15 ـ يمثل المؤشر المرجح للقطاع المالي.

جدول رقم (5)

متوسط العائد الأسبوعي لكل مؤشر خلال

86/3/27 – 85/3/21

المؤشر	العائد*	المخاطرة**	اختبار ت
العام المرجح	٪0,73–	,0127	4,13–
المتساوي الوزن البسيط	٪0,96–	,0094	7,4–
المتساوي الوزن الهندسي	٪0,76–	,01303	3,71–
المالي المرجح	٪0,88–	,0157	4,48–
المتساوي الوزن البسيط			6,54–
المتساوي الوزن الهندسي	٪0,965–	,0187	4,10–
الخدمات المرجح	٪0,553–	,0187	2,29–
المتساوي الوزن البسيط	٪ ,60–	,0157	2,99–
المتساوي الوزن الهندسي	٪,646–	,0188	2,66–
الزراعي المرجح	٪,284–	,0404	0,57–
المتساوي الوزن البسيط	٪,099–	,042	0,19–
المتساوي الوزن الهندسي	٪,044–	,048	0,07–
الصناعي المرجح	٪,756–	,01896	2,88–
المتساوي الوزن البسيط	٪0,6–	,0176	2,46–
المتساوي الوزن الهندسي	٪,625–	,0232	1,94–

$$\text{* العائد} = \frac{\text{قيمة المؤشر في اليوم الحالي ـ قيمة المؤشر في اليوم السابق}}{\text{قيمة المؤشر في اليوم السابق}}$$

** مقاسة بالانحراف المعياري للعائد

وبالنظر الى الجدول رقم (5) يتضح ان معدل العائد الاسبوعي والانحراف المعياري لأنواع المؤشرات لا يختلف كثيراً عنه للقطاع نفسه (مالي - عام - خدمات - زراعي - صناعي) ويبين اختبار (ت) انه يمكن رفض فرضية ان العائد الاسبوعي يساوي صفراً بالنسبة لكل مؤشرات السوق العام. ويلاحظ ان العائد الاسبوعي ومعامل الارتباط يختلفان من قطاع لآخر. ففي القطاع الزراعي مثلا لا يمكن رفض الفرضية الاساسية القائمة على ان العائد الاسبوعي يساوي صفرا بينما يمكن رفضها في بقية القطاعات الاخرى وقد يرجع ذلك للوضع الخاص الذي يتميز به هذا القطاع (كالاعانات الحكومية التي يتميز بها هذا القطاع) ولطبيعة الاعمال التي تقوم بها الشركات في هذا القطاع.

ويستخلص من النتائج السابقة انه يمكن استخدام مؤشر واحد لقياس تحركات السوق وذلك لتشابه المؤشرات بأنواعها المختلفة. ولكن يستحسن ايجاد مؤشر لكل قطاع نظرا للاختلافات بين هذه القطاعات والتي يمكن ان تكون بسبب اختلاف الدعم الحكومي لها واختلاف حساسيتها للتطورات الاقتصادية.

الخلاصة .

مما سبق يمكن تلخيص نتائج البحث فيما يلي:

1) تم اعداد مؤشرات لسوق الأسهم السعودية وذلك للسوق ككل وللقطاعات الرئيسية الأربعة (القطاع المالي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات، والقطاع الزراعي)، وتشير حركة هذه المؤشرات الى ان وجود انخفاض في مستوى المؤشر تعكس الانخفاض العام من قيمة الأسهم وقد بلغ معدل الانخفاض بالنسبة للمؤشر العام 30-40٪ حسب نوع المؤشر المستخدم (المؤشر الموزون القيمة، متساوي الوزن البسيط، ومتساوي الوزن الهندسي). ويتبين من بعض هذه المؤشرات ان هناك تحسنا في أسعار الأسهم في المدة الاخيرة في فترة الدراسة.

2) تعطي المؤشرات صورة واضحة للوضع الاقتصادي وباعتبار ان هذه المؤشرات القيادية، ونظرا للاتجاه الصاعد في مستويات المؤشرات في المرحلة الاخيرة من الفترة التي تغطيها الدراسة، يمكن القول بأن هناك انتعاشا في الوضع الاقتصادي:

3) انه لا يوجد اختلافات (معنوية احصائيا) بين أنواع المؤشرات التي تنتمي الى نفس القطاع.

4) تختلف نتائج المؤشرات بحسب القطاعات المختلفة وهذا يعود الى طبيعة كل قطاع

ودرجة حساسيته للتغير في الوضع الاقتصادي ودرجة الدعم الحكومي الذي يتلقاه.
وفي ما يلي عدد من التوصيات المنبثقة من هذا البحث:

1) يمكن الاكتفاء بنوع واحد من المؤشرات وذلك لعدم وجود اختلافات (معنوية احصائيا) بين هذه الأنواع المختلفة من المؤشرات في قياس اتجاه وتحركات السوق. ويستحسن استخدام المؤشر موزون القيمة لانه يأخذ في الاعتبار حجم المنشأة.
2) ضرورة ايجاد مؤشر لكل قطاع نظراً لاختلاف حساسية كل قطاع عن القطاعات الاخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد.
3) العمل على توفير المزيد من المعلومات الضرورية عن الشركات المساهمة وأسعار أسهمها بشكل منتظم وبالتالي اعطاء المستثمر فرصة تقويم عمليات الشركات المساهمة في سوق الاسهم السعودية بشكل صحيح وأكثر دقة.
4) ضرورة اهتمام الصحف السعودية بتوفير مستوى جيد من المعلومات عن الشركات المساهمة وقوائمها المالية وأسعار أسهمها. ويمكن في هذا المجال ان تقوم الصحف بالتعاون مع البنوك أو مراكز البحوث في الجامعات بتوفير المعلومات اللازمة وضمان تدفق منتظم للمعلومات عن سوق الاسهم السعودية.
5) ضرورة اهتمام البنوك التجارية السعودية بتزويد المستثمرين بالمعلومات المالية عن سوق الأسهم السعودية والشركات العاملة فيها وبذل كل جهد ممكن لديهم لدعم كفاية سوق الاسهم السعودية والذي يترتب على ذلك زيادة الادخار وجذب الأموال من صغار المستثمرين وتوجيهها لزيادة الانتاج وخدمة أهداف التنمية.

الهوامش

1) يقصد بالمؤشر المقياس الاحصائي الذي يقيس مستوى الأسعار مقارنة بمستوى الأسعار في نفس الفترة الأساس، ويستخدم المؤشر لقياس الكثير من النشاطات الاقتصادية. فمؤشر مستوى الأسعار يستخدم لقياس التضخم.
2) يطلق تعبير محفظة استثمارية على مجموعة من الأوراق المالية التي يستثمر فيها الفرد وقد يكون هذا التعبير ناتجا عن كون هذه الأوراق توضع في محفظة.
3) عادة يقارن عائد السوق ككل مع العائد من المحفظة وذلك أخذاً في الحسبان المخاطرة وللتعرف على كيفية استخدام هذه المؤشرات في عملية التقويم وبصورة مفصلة يمكن الرجوع الى:
Tinic & West, 1979: 541–562; Elton, E. & Gruber, M. (1987) Modern Portfolio Theory and Investment Analysis. New York: John Wiley. pp. 571-604

4) تحليل الارتباط أسلوب لقياس درجة الترابط بين متغيرين أو أكثر عن طريق دراسة اتجاه المتغيرات مع مرور الزمن سواء أكانت في نفس الاتجاه أم في اتجاه معاكس.

5) اذا كان المؤشران يتجهان في نفس الاتجاه فان ذلك يعني ان درجة الارتباط مرتفعة وموجبة بينهما. وعند استخدام نظرية تسعير الاصول الرأسمالية Capital Asset Pricing Model يمكن للمؤشر الواحد ان يحل محل المؤشر الآخر عند ايجاد البيان (Beta) ونجد ان البيتا من المؤشر الثاني.

6) للمزيد من المعلومات عن الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية وعدد الأسهم المصدرة لكل شركة يمكن الرجوع الى:
غازي محفوظ فلمبان، الاستثمار بالاسهم في المملكة العربية السعودية، مطبوعات تهامة 1986م.

7) يعاب على المؤشرات الاخرى التي لا تكون موزونة القيمة انها تؤدي الى قيمة لبيتا منحازة للأسفل وذلك لتأثير أسهم الشركات الصغيرة التي لا يتم تداولها كثيرا. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى:
Scholes, M. & Williams, J. (1977) "Estimating Betas from Nonsynchronous Data." Journal of Financial Economics 5 (March): 309-327.
Dimenson, E. (1979) "Risk Measurement When Shares Are Subject to Infrequent Trading." Journal of Financial Economics 7 (June): 126-197.

8) للمزيد عن كيفية حساب معامل ارتباط بيرسون ومعامل ارتباط كندال تاو، يمكن الرجوع الى المصادر التالية:
Conover,1981: 226-250; Neter et al., 1985: 491-510; Hawkins & Weber, 1980: 535-539.

9) تمت الاستعانة ببرامج ساس المتوفرة في مركز الكمبيوتر في جامعة الملك عبدالعزيز للقيام بالتحليلات الاحصائية المطلوبة.

المصادر العربية

فلمبان، غ.م.
1986 الاستثمار في المملكة العربية السعودية، الرياض، مطبوعات تهامة.

المصادر الأجنبية

Conover, J.
1981 Practical Non Parametric Statistics. New York: John Wiley.

Elton, E. & Gruber, M.
1987 Modern Portfolio Theory and Investment Analysis. New York: John Wiley.

Garbade, K.
1982 Securities Markets. New York: McGraw-Hill.

Hawkins, C. & Weber, J.
1980 Statistical Analysis Applications to Business and Economics. New York: Harper & Row.

Lorie, J. & Hamilton, M.
1971 The Stock Market: Theories and Evidence. New York: Richard Irwin.

Neter, J., Wasserman, W. & Kutner, M.
1985 Applied Linear Statistical Models. Illinois: Richard Irwin.

Reily, F.
1979 Investment Analysis and Portfolio Management. Hinsdale: Dryden.

Sharpe, W.
1985 Investments. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Tinic, S. & West, R.
1979 Investing in Securities: An Efficient Market Approach. New York: Addison Wesley.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

تلوث الهواء وأسعار المنازل في مدينة جدة «دراسة تحليلية اقتصادية»

عبد العزيز احمد دياب
كلية الاقتصاد والادارة ـ جامعة الملك عبد العزيز

مقدمة

أحد المشاكل التي تواجه المسئولين في المدن الكبرى هي مشكلة تلوث البيئة، وبصفة خاصة تلوث الهواء بالعوادم الناتجة من مداخن المصانع، ومن كثرة استخدام السيارات في التنقل داخل المدينة. فالتطور السريع الذي تشهده مدينة جدة انما كان نتيجة مباشرة لعمليات التنمية الاقتصادية التي تضطلع بها الدولة. وقد صاحب هذا التطور تلوث الهواء بأنواع مختلفة من العوادم الضارة. وعلى الرغم من أن مستوياته الاجمالية تقل عن تلك التي تتعرض لها مدن أخرى مشابهة لها، الا ان درجة تركز تلوث الهواء في بعض مناطق المدينة بلغ مستويات مرتفعة تنذر بالخطر مما يتطلب اتخاذ تدابير مشددة لكبح هذا التلوث.

وتشير الدلائل الاحصائية أن درجة تركز أكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين تبلغ ذروتها في منطقة جنوب مدينة جدة وذلك بسبب وجود المصفاة والمنطقة الصناعية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية. ونظرا لما لتلوث الهواء من آثار سيئة على الانسان والحيوان والنبات والممتلكات، فان أسعار الوحدات السكنية في المنطقة الجنوبية أقل من نظيراتها في المنطقة الشمالية وهذا يتفق مع الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أن أسعار المنازل تكون أعلى في المناطق التي تمتاز بهواء أكثر نقاء.

وللتأكد من ظاهرة اختلاف أسعار الوحدات السكنية بين شمال وجنوب مدينة جدة، يتطلب الأمر تقديم نموذج اقتصادي يوضح أثر تلوث الهواء على أسعار المنازل في هذه المدينة. هذا النموذج يقوم على مبدأ أن الخدمات المستمدة من الوحدات السكنية

تتوقف على طبيعة الخصائص التي تميز كلاً منها من حيث الهيكل، الجوار، البعد، المرافق العامة، ونسب تلوث الهواء، فسعر أي وحدة سكنية انما ينبع من قدرة الفرد على المفاضلة بين هذه الخصائص التي ترتبط مباشرة بأسعار الخدمات التي تقدمها.

تلوث الهواء: مفهومه ـ مصادره ـ آثاره السلبية على المباني

من المعلوم أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها. فكما تؤثر البيئة في الانسان ونشاطه فانها تتأثر به بشكل كبير، ذلك أن وجود الانسان في حد ذاته يسبب قدرا من التلوث، ناهيك عن انتاجه واستهلاكه. لذا فان زيادة عدد السكان وزيادة أنشطتهم الانتاجية والاستهلاكية يعني زيادة معدلات التلوث. ويمكن تعريف التلوث بطرق متعددة تتعلق بالسبب الذي أحدثه. فيعرف التلوث بأنه «ادخال مواد لا يستفاد منها، أو طاقة اضافية للبيئة، بواسطة الانسان بطرق مباشرة أو غير مباشرة فتسبب تلفا في صحته وبيئته التي يعيش فيها»[1]. كذلك يعرف التلوث بأنه «أي تغيير في الصفات الطبيعية للعناصر التي تتحكم في البيئة التي يعيش فيها الانسان تغييرا يؤدي الى الاضرار بالانسان أو رفاهيته»[2]. وعلى هذا فالتلوث عبارة عن زيادة نسبة المواد الضارة عن المكونات الأساسية للبيئة بدرجة تركز تفوق قدرة البيئة على امتصاصها أو التقليل من آثارها السيئة.

وعلى الرغم من أن الهواء لم يسلم على مر الزمن من دخول مواد غريبة الى بيئته الا أنها كانت في حدود المعقول، وظل الهواء يحتفظ بتركيبه ثابتا. فمنذ بداية الثورة الصناعية وتزايد النشاط الصناعي وازدحام المدن بوسائل النقل الحديثة، تعرض الهواء لأنواع مختلفة من الملوثات، مثل أكاسيد النيتروجين، أكاسيد الكبريت، أكاسيد الكربون، والهيدروكربونات وغيرها. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن درجة تركز الملوثات الهوائية في الغلاف الجوي آخذة في التزايد باستمرار لدرجة أنها تحد من وصول أشعة الشمس بكامل قوتها الى سطح الأرض في بعض المناطق الصناعية.

وتلوث الهواء ينتج من عدة مصادر رئيسية تتمثل في الصناعة، احتراق الوقود لتوليد الطاقة، عوادم السيارات، والنفايات. وعلى الرغم من أن بعض الملوثات المنتشرة تنتج من مصادر متعددة، نجد أن بعض الملوثات الأخرى ـ الأقل انتشارا ـ تنتج من مصادر أقل، الا أن لها آثاراً سيئة جدا على حياة الانسان وبيئته. ومن أهم الملوثات التي لاقت عناية أكبر في الدول المتقدمة أول أوكسيد الكربون، أكاسيد النتروجين، ثاني أوكسيد الكبريت، الهيدروكربونات، وأوكسيد الرصاص.

ويعتبر أول أوكسيد الكربون من أخطر الغازات الملوثة للهواء، ويشكل في حجمه وحده بقية الملوثات مجتمعة في الهواء. وهو يتولد عن أي عملية احتراق غير كاملة، وخاصة من السيارات ويظهر تأثيره بصورة أكبر في المناطق المزدحمة من المدن. وقد دلت الدراسات

الاحصائية ان السيارة الصغيرة تقذف كل ساعة سير حوالي 60م³ من غازات العوادم في الجو بينما تقذف السيارة الكبيرة حوالي 120م³من العوادم (عبد المقصود، 1981 : 118). ولهذا نجد أن حركة السير وحدها تضيف الى الهواء ما معدله 63٪ من أول أوكسيد الكربون مقارنة بمسببات التلوث الأخرى. هذه العوادم تبقى في الطبقة السطحية للهواء التي يعتمد عليها الانسان في تنفسه مما يؤثر في صحته العامة. أما ثاني أوكسيد الكبريت فهو غاز له رائحة كريهة ومثيرة. ويقدر أن حوالي 5٪ من اجمالي الموجود في الهواء ينتج من احتراق مصادر الطاقة التي تحوي نسبة من الكبريت (WHO, 1972 : 11). ويعتقد أن تأكسد هذا الغاز يولد ثالث أوكسيد الكبريت الذي يذوب في الماء ويكون حمض الكبريتوز ثم حمض الكبريتيك الذي يبقى على هيئة رذاذ معلقا في الهواء ويتم استنشاقه مع ذرات الهباب مسببا تهيجا في القصبة الهوائية والأنف. كذلك نجد أن جزءا كبيرا من الكبريت الموجود في الهواء يكون على شكل كبريتيد الهيدروجين الناتج من تحلل المواد العضوية على الأرض والبراكين ومن العمليات الصناعية. وتشير الاحصائيات أن الكمية التي تضاف كل عام الى الغلاف الجوي تتراوح بين 75-80 مليون طن (عبد المقصود، 1981 : 117). أما في المملكة العربية السعودية فان كمية غاز ثاني أوكسيد الكبريت مرتفعة نسبيا وتفوق المعدل المحدد من قبل مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في بعض الأحيان ـ ففي مدينة جدة نجد أن نسبة هذا الغاز تتراوح بين 0,05 الى 0,12 من الجزء من المليون في بعض المناطق وخاصة بجانب المنطقة الصناعية ومنطقة محطة توليد الطاقة الكهربائية[3].

أما أوكسيد النتروجين فهو غاز أحمر بني اللون وله رائحة كريهة وسام ويعتبر المكون الرئيسي لمكونات أكاسيد النتروجين وينتج من عوادم السيارات ومحطات توليد الطاقة. وهو غاز ماص قوي للأشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس، وبتفاعله مع المواد الهيدروكربونية ينتج الأوزون الذي يعتبر من العوامل الرئيسية المؤكسدة، ذات التأثير الضوئي الكيميائي، التي يعتقد بتسببها في الأمطار الحمضية. كذلك فان أوكسيد النتروجين يتحد مع بخار الماء مكونا بذلك حمض النتريك الذي يتفاعل بدوره مع الأمونيا مكونا أملاح النترات. وتشير الدراسات الاحصائية الى أن نسبة تركز أوكسيد النتروجين في مدينة جدة لم تتجاوز المعدلات التي وضعتها مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في الأجل الطويل، فهذه النسب تتراوح بين 0,05 الى 0,10 من الجزء من المليون[4]. الا أن هذه الدراسات تشير الى تجاوز نسب تركز هذا الغاز للمعدل المسموح به في الأجل القصير وخاصة في المنطقة الجنوبية من المدينة التي تحيط بالمنطقة الصناعية. أما الهيدروكربونات فهى عبارة عن مركبات كيميائية غير كامل الاحتراق تنتج من عملية الاحتراق الداخلي في السيارات ووسائل النقل المختلفة. وبحدوث التفاعلات الكيماوية في ضوء الشمس مع المواد الكربوهيدارتية يتولد الضباب المحمل بالدخان (الصنجان). كذلك فان تفاعلها مع

ثاني أوكسيد النتروجين يولد طبقة الأوزون الذي يعد في حد ذاته من المواد الرئيسية الملوثة. أخيرا يعتبر الرصاص من المواد الملوثة المنتشرة في المناطق المزدحمة بالسيارات. وهو يعتبر من المكونات الطبيعية للماء والتربة والهواء. ومن المصادر الطبيعية له في الهواء غبار السيليكات من التربة، والبراكين وكذلك المبيدات الحشرية وحرق الفحم.

ويلعب التلوث دورا هاما في اتلاف المباني، ذلك أن حبيبات الرمل تعمل على التآكل التدريجي للحجارة والرخام وغيرها. هذا التآكل يكون عادة أسرع في الصخور ذات الوجوه الملساء التي تؤثر فيه الملوثات الهوائية مثل أكاسيد الكبريت وثاني اوكسيد الكربون والفلوريدات والرطوبة وأشعة الشمس وذرات الرمل بشكل كبير. ففي وجود الأمطار يتفاعل غاز ثاني أوكسيد الكبريت وينتج عنه حامض الكبريتيك الذي يتفاعل بدوره مع المغنسيوم والكالسيوم في الصخور الجيرية المكونة للمباني وينتج عن ذلك مركبات الكبريتات التي تشكل سطحا خشنا تظهر عليه التشققات ومن ثم التساقط (أمين، 1984 : 135). أما في حالة تعرض الأسمنت الجيري (كربونات الكالسيوم) لحامض الكبريتيك وحبيبات الرمل فان ذلك يؤدي الى تفكك الحجارة، وهذا التأثير تزداد حدته نتيجة لوجود ثاني أوكسيد الكربون بنسب عالية حيث يذوب في الماء مكونا حمض الكربونيك الذي يتحد مع الصخور مكونا كربونات الكالسيوم الهيدروجينية الذائبة وبهذا يحدث التآكل والتعرية[5].

الدراسات السابقة

ظهرت عدة دراسات للحصول على تقديرات احصائية للمنافع النقدية لتحسن نوعية الهواء. احدى هذه الطرق هي تقدير القدرة على الدفع بقياس انخفاض التكاليف الناتجة عن تحسن نوعية الهواء. الطريقة الأخرى هي تقدير القدرة على الدفع للحصول على نوعية أفضل للهواء عن طريق تحليل سوق العقار، بافتراض أن الأفراد يدفعون أكثر للوحدات السكنية التي تقع في مناطق منخفضة التلوث. ومن أهم الدراسات الاحصائية التي نشرت في هذا المجال ما يلي :

قام Ridker & Hanning (1967) بتطبيق الأسلوب الأول لقياس المنافع النقدية لتحسن نوعية الهواء. في دراستهما لسوق العقار بمدينة سانت لويس، قاما بحساب معادلة الانحدار لأسعار الوحدات السكنية كمتغير تابع بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في الخصائص الهيكلية للوحدات السكنية، خصائص منطقة الجوار، خصائص العائلة نفسها، بالاضافة الى مؤشر لنسبة تلوث الهواء بأوكسيد الكبريت. وقد أثبتت النتائج الاحصائية للدراسة أن معامل أوكسيد الكبريت له أثر عكسي على أسعار الوحدات السكنية، ذلك أن انخفاض سعر الوحدة السكنية بمقدار 245 دولاراً ينشأ عن كل زيادة في

ثالث أوكسيد الكبريت قدرها 0,25 ملجم / 100سم^2/ يوم ، وذلك بدرجة ثقة قدرها 99٪[6].

وكخطوة أولى للوصول الى الرغبة في الدفع لنوعية هواء أفضل، قام Harrison & Rubinfeld (1978) بقياس أسعار الوحدات السكنية في مدينة بوسطن احصائيا. وتبين من معادلة الانحدار للدالة شبه اللوغاريتمية التي قاما بتطبيقها أن أسعار الوحدات السكنية تنخفض بمقدار 1613 دولاراً لكل زيادة قدرها 0,01 ملجم في أوكسيد النتروجين. وفي الخطوة الثانية، استخدم الانخفاض في أسعار الوحدات السكنية كمتغير مستقل واستخدم دخل المستهلك ونسبة تلوث الهواء كمتغيرات مستقلة في معادلة الانحدار وذلك لايجاد دالة القدرة على الدفع لنوعية هواء أفضل. وتبين من هذه الدالة ان المتوسط السنوي للمنافع التي تعود على المستهلك من وجود رقابة حكومية على الملوثات المنبعثة من السيارات تقارب 83 دولاراً سنويا لكل أسرة[7].

وطبقا لهذا الأسلوب، فبدلا من استخدام معلومات السوق لتقدير التغير في أسعار الوحدات السكنية الناتج عن تحسن نوعية الهواء ومن ثم ترجمة الفرق في أسعار الوحدات السكنية كدليل على المنافع، استخدمت البيانات لقياس القدرة الحدية على الدفع لوحدات سكنية تتميز بهواء أكثر نقاء. كذلك قام Burnell, (1985) بمحاولة اختبار الفرضية التي تنص على أن أسعار الوحدات السكنية تنخفض مع وجود صناعة تبعث بملوثاتها في الهواء في المنطقة التي تقع فيها تلك الوحدات. ولاجراء ذلك قام باستخدام البيانات المتاحة من البلديات المختلفة لمقاطعة كوك بولاية ألينوي لعام 1970م. وتبين من معادلات الانحدار التي أجراها أن أسعار الوحدات السكنية تنخفض مع ارتفاع نسبة تركز الملوثات في الهواء، ذلك أن سعر الوحدة السكنية ينخفض في المتوسط في حدود تتراوح بين 5070 دولاراً الى 6050 دولاراً في حالة وجود صناعة تبعث بملوثاتها في الهواء. كذلك فان المحافظات ذات الصناعات الملوثة للهواء يكون أسعار الوحدات السكنية فيها منخفضة بمقدار 22300 دولار للفدان أي ما يعادل 16٪ من قيمتها الاجمالية عن نظيراتها غير الملوثة[8].

النموذج الاقتصادي

يوضح هذا النموذج العلاقة الاقتصادية بين تلوث الهواء وأسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة. ومن هذه العلاقة يمكننا تقدير ليس فقط قيم معامل تلوث الهواء وانما أيضا قيم معاملات العوامل الأخرى (خلاف نسب التلوث) المحددة لأسعار هذه الوحدات. ومن ثم اختبار هذه العلاقة من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من العينة العشوائية لسوق العقار في مدينة جدة.

أولا ـ فرضيات النموذج : نظرا لأن الوحدات السكنية سلع غير متجانسة، فان الأهمية الكبرى يجب أن تعطى للخصائص الهيكلية وخصائص الجوار والموقع. لذا فان الطلب والعرض الخاص بخصيصة معينة لا يمكن فصله عن الطلب والعرض الخاص بالخصائص الأخرى لأن هذه الخصائص تنتج وتستهلك معا. ويقوم هذا النموذج على عدة افتراضات تمكننا من دراسة وتحليل العوامل المحددة لأسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة وبيان أثر تلوث الهواء على هذه الأسعار. هذه الفرضيات تتلخص في ما يلي :

1) أن قرار المالك شراء وحدة سكنية انما يكون نتيجة للمفاضلة بين مجموعات كبيرة من الخصائص المميزة. هذه الخصائص يمكن النظر اليها على أنها بديلة وفي بعض الأحيان مكملة لبعضها البعض.
2) أن عرض الوحدات السكنية في مدينة جدة ثابت وقت اجراء الاستبيان لذا فان أسعار هذه الوحدات تحدد بناء على طلب الأفراد للخصائص المميزة لكل وحدة سكنية.
3) أن سوق العقار في مدينة جدة في حالة استقرار.
4) أن الوحدات السكنية تباع الى من يدفع مبلغا أعلى من غيره للحصول على خدماتها.
5) أن لتلوث الهواء آثاراً عكسية على أسعار الوحدات السكنية. فأسعار المنازل تكون أغلى في المناطق التي تمتاز بهواء اكثر نقاء.

ثانيا ـ صياغة النموذج : يقوم هذا النموذج على أن المنفعة الكلية التي تعود على المستهلك من تملكه لوحدة سكنية ما تعتمد على مجموعة من الخصائص المتنافسة والمكملة. هذه الخصائص يمكن تجميعها في مجموعات محددة، موضحة في جدول رقم (1). كل مجموعة تتضمن متجها للخصائص المميزة للوحدة السكنية التي لها علاقة بالموقع، منطقة الجوار، هيكل الوحدة السكنية نفسها، الخصائص المتعلقة بالأسرة، مدى توافر خدمات المرافق العامة، نسب تلوث الهواء. أي أن

$$\text{ث} = \text{د}\,(\text{خ}_{\text{ه}} \text{ ، } \text{خ}_{\text{ج}} \text{ ، } \text{خ}_{\text{ب}} \text{ ، } \text{خ}_{\text{س}} \text{ ، } \text{خ}_{\text{م}} \text{ ، } \text{خ}_{\text{ن}}) \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث أن ث = القيمة السوقية للوحدة السكنية

$\text{خ}_{\text{ه}}$ = متجه للخصائص الهيكلية للوحدة السكنية.

$\text{خ}_{\text{ج}}$ = متجه لخصائص منطقة الجوار.

$\text{خ}_{\text{ب}}$ = متجه لبعد الوحدة السكنية عن المراكز الهامة في المدينة.

$\text{خ}_{\text{س}}$ = متجه لخصائص الأسرة ساكنة الوحدة.

$خ_{م}$ = متجه لخصائص المرافق العامة المتوفرة بالوحدة السكنية.
$خ_{ت}$ = متجه لنسب تلوث الهواء في المنطقة.

كذلك نفترض بأن المشتقات الجزئية الأولى لهذه الدالة بالنسبة لمحدداتها[9] فهي :

$$\frac{ك\ ث}{ك\ خ_{ه}} > \text{صفر}$$

$$\frac{ك\ ث}{ك\ خ_{ح}} > \text{صفر}$$

$$\frac{ك\ ث}{ك\ خ_{ب}} < \text{صفر}$$

$$\frac{ك\ ث}{ك\ خ_{س}} > \text{صفر}$$

$$\frac{ك\ ث}{ك\ خ_{م}} > \text{صفر}$$

$$\frac{ك\ ث}{ك\ خ_{ت}} < \text{صفر}$$

أي أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يمكن التوقع بارتفاع أسعار الوحدة السكنية كلما :

1) ازدادت الخصائص الهيكلية للوحدة السكنية من حيث الكم والكيف.
2) ازدادت خصائص منطقة الجوار من حيث الكم والكيف.
3) قصرت المسافة بين موقع الوحدة السكنية والمراكز الهامة في المدينة.
4) ازداد عدد أفراد الأسرة ومستوى تعليم رب هذه الأسرة.
5) ازداد حجم خدمات المرافق العامة من حيث الكم والكيف.
6) انخفضت نسبة تلوث الهواء في المنطقة التي تقع فيها الوحدة السكنية.

جدول رقم (1)

المتغيرات المحددة لأسعار المنازل

المتغير Variable	الرمز	الاشارة المتوقعة للمعامل Expected Sign
المتغير التابع :		
القيمة السوقية للوحدة السكنية (المنزل)	ث	
المتغيرات المستقلة :		
المتغيرات الهيكلية (هـ)		
عدد غرف النوم	هـ 1	+
عدد الحمامات	هـ 2	+
عدد الأدوار	هـ 3	+
نوع السكن (متغير صوري : فيللا = 1، غير ذلك = صفر)	هـ 4	+
نوع البناء (متغير صوري : حديث = 1، غير ذلك = صفر)	هـ 5	+
مساحة البناء بالمتر المسطح	هـ 6	+
موقف للسيارة (متغير صوري : يوجد = 1، لا يوجد = صفر)	هـ 7	+
متغيرات منطقة الجوار (جـ)		
متوسط دخل الفرد السنوي	جـ 1	+
متغيرات موقع الوحدة السكنية (ب)		
الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة	ب 1	−
الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للتسوق	ب 2	−
الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للترفيه	ب 3	−
المتغيرات المتعلقة بالأسرة (س)		
مستوى تعليم رب الأسرة	س 1	+
عدد أفراد العائلة	س 2	+
المتغيرات المتعلقة بالمرافق العامة (م)		
وجود الهاتف (متغير صوري : يوجد = 1، لا يوجد = صفر)	م 1	+
الطريق معبد (متغير صوري : يوجد = 1، لا يوجد = صفر)	م 2	+
المتغيرات المتعلقة بتلوث الهواء (ت)		
أوكسيد الكبريت	ت 1	−
أوكسيد النيتروجين	ت 2	−

ثالثا ـ توصيف النموذج : لمعرفة أثر تلوث الهواء على أسعار الوحدات السكنية، قمنا بتقدير دالة أسعار الوحدات السكنية، معادلة رقم (1)، في مدينة جدة وذلك باجراء استقصاء لمائة وست وعشرين أسرة في الفترة من شهر فبراير وحتى نهاية شهر يوليو 1988 وكانت العينة عشوائية وممثلة لجميع أحياء المدينة. أما نسب تلوث الهواء فقد تم الحصول عليها من تقرير أعدته مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، حيث تم تحديد نسب تركز أكاسيد الكبريت والنتروجين في المناطق المختلفة بمدينة جدة وأخذ متوسط القرارات عن الفترة من يونيو 1984 وحتى نوفمبر 1985[10]. ولتوصيف العلاقة رقم (1) قمنا بتحديد المتغيرات المختلفة وبيان كيفية استخدامها.

متغيرات النموذج

ان المتغيرات المستخدمة في النموذج الاحصائي الخاص بأثر تلوث الهواء على أسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة موضحة في جدول رقم(1):

المتغير التابع: قيمة الوحدة السكنية السوقية بالريال خلال فترة الاستقصاء.

المتغيرات المستقلة: هذه المتغيرات (17 متغيرا) موضحة في جدول رقم (1) ومقسمة الى خمس مجموعات متميزة.

فالسبعة متغيرات الأولى هي متغيرات ذات علاقة بهيكل الوحدة السكنية نفسها مثل عدد غرف النوم، عدد الحمامات، عدد الأدوار، نوع السكن، نوع البناء. اضافة الى ذلك هناك بعض المتغيرات الهيكلية التي تعكس نوعية الوحدة السكنية مثل امكانية توافر موقف مخصص لسيارة الساكن. أما المتغير الثامن (متوسط دخل الفرد السنوي) فهو يعبر عن المتغيرات المتعلقة بمنطقة الجوار لأن متوسط الدخل يعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية لساكني هذه المناطق. أما متغيرات موقع الوحدة السكنية (المتغيرات (9-11) فان الزمن اللازم للوصول الى المراكز الهامة في المدينة هو الذي أخذ به كقياس للموقع. ذلك أن بعد الوحدة السكنية وبالتالي الزمن اللازم للوصول الى تلك الأماكن الهامة يلعب دورا مباشراً في تحديد أسعار هذه الوحدات.

ونظرا لأن قرارات الأسرة في سوق العقار من حيث تَمَلُّك وحدة سكنية ما يتأثر بعدد أفراد الأسرة ومستوى تعليم رب الأسرة، قمنا بادخال هذين المتغيرين (المتغيران 12، 13) ضمن المتغيرات المستقلة التي تحدد أسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة. كذلك فقد أضيفت المتغيرات المتعلقة بتوافر خدمات المرافق العامة مثل توافر خدمة الهاتف وتعبيد الطرق في منطقة الوحدة السكنية (المتغيران 14، 15).

ولقياس تلوث الهواء تم استخدام نسبة أكاسيد الكبريت والنتروجين في الهواء (المتغيران 16، 17) في المناطق المختلفة لمدينة جدة. ويلاحظ أن بعض هذه المتغيرات، الموضحة في جدول رقم (1)، تم استخدامها كمتغيرات كمية Continuous Variables مثل عدد غرف النوم، عدد الأدوار، عدد الحمامات، مساحة البناء، متوسط دخل الفرد، عدد أفراد الأسرة، نسب تلوث الهواء بأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين. إلا أن بعض المتغيرات الأخرى استخدمت في شكل متغيرات نوعية أو صورية Dummy Variables مثل نوع السكن، نوع البناء، توافر خدمة الهاتف، وجود موقف مخصص لسيارة مالك الوحدة السكنية وغيرها.

التحليل الاحصائي للنموذج: نستعرض في هذا الجزء النتائج الاحصائية لنموذج أثر تلوث الهواء على أسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares في تقدير هذه الدالة من واقع العينة المسحوبة. وقد تم استخدام الدالة الخطية والدالة شبه اللوغاريتمية إلا أن اختيارنا للدالة اللوغاريتمية المزدوجة كان مبنيا على حسن مطابقتها في تمثيل البيانات المجمعة، اضافة الى ان استخدامها يقلل من مشكلة خاصية عدم ثبات عنصر الخطأ العشوائي في البيانات المقطعية. هذه النتائج الاحصائية موضحة في جدول رقم (2). وسنناقش هذه النتائج بناء على عدة معايير أهمها قدرة النموذج على تفسير أسعار الوحدات السكنية واختبارات المعنوية الاحصائية.

أولا ـ طريقة المربعات الصغرى: جدول رقم (2) يبين أن قيمة معامل التحديد للنموذج الاقتصادي (ر2) هي 0,5974 مما يدل على أن هذه العلاقة الأصلية بنسبة 59,74٪. كذلك يتضح من الجدول نفسه أن قيمة اختبار المعنوية الاحصائية (ف) هي 4,45، أي أنه يمكن رفض فرض العدم القائل بأنه لا يوجد علاقة بين أسعار الوحدات السكنية والمتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية قدره 99٪ لذلك لا يمكننا التسليم بان هذه المتغيرات المستقلة لا علاقة لها بتحديد أسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة. وبالنظر الى اشارة وقيمة كل متغير من المتغيرات المستقلة نجد أن أغلبها (ما عدا الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة) يحمل نفس الاشارة المتوقعة، إلا أن عدم اجتياز غالبية هذه المتغيرات لاختبار المعنوية الاحصائية (ت) يجعلنا غير قادرين على الوثوق بقيم هذه المعاملات احصائيا. وفي محاولتنا تفسير أسباب انخفاض نسبة (ت) تحت فرض العدم لهذه المتغيرات، قمنا بايجاد مصفوفة الترابط الخطي للمتغيرات المستقلة Correlation Coefficient Matrix.

جدول رقم (2)
قيم معامل اللوغاريتمات الطبيعية لدالة محددات أسعار المنازل في مدينة جدة
المتغير التابع: لو (القيمة السوقية للوحدة السكنية)

المتغير المستقل(*) Independent Variable	المعامل Coefficient	الخطأ المعياري Standard Error	نسبة ت (تحت فرض العدم) T-test
طول الجزء المقطوع من محور المتغير التابع (الثابت)	4,428	1,599	2,77
عدد غرف النوم	0,022	0,161	0,14
عدد الحمامات	0,197	0,189	1,05
عدد الأدوار	0,096	0,203	0,47
نوع السكن ـ ڤيلا	0,724	0,379	1,91
نوع البناء ـ حديث	0,239	0,198	1,21
مساحة البناء	0,263	0,205	1,28
وجود موقف للسيارة	0,291	0,174	1,68
متوسط دخل الفرد السنوي	0,051	0,114	0,45
الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة	0,039	0,231	0,17 *
الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للتسوق	0,115-	,142	0,81-
الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للترفيه (الكورنيش)	0,053-	0,124	0,42-
مستوى تعليم رب الأسرة	0,089	0,191	0,47
عدد أفراد العائلة	0,017	0,124	0,14
وجود هاتف	0,342	0,207	1,65
الطريق معبد	0,333	0,240	1,39
نسبة أوكسيد الكبريت	0,117-	0,223	0,53-
نسبة أوكسيد النتروجين	0,028–	0,039	0,72-

معامل التحديد (ر^2) = 59,74٪

قيمة المعامل الاحصائي (ف) = 4,45

(*) جميع المتغيرات المستقلة في صورة اللوغاريتمات الطبيعية فيما عدا المتغيرات المستقلة النوعية (الصورية).

ثانيا ـ مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة: بالنظر الى المصفوفة المشار إليها يتضح أن هناك ترابطاً خطياً بين المتغيرات المستقلة وهذا الترابط الخطي ليس فقط بين المتغيرات الهيكلية للوحدة السكنية وإنما أيضا بين المتغيرات الأخرى، وجدول رقم (3) يبين الترابط الخطي للمتغيرات الهيكلية السبعة. فالترابط الخطي البسيط لعدد غرف النوم مع عدد الحمامات وعدد الأدوار يزيد على 0,5 ويساوي 0,76، 0,57 على التوالي. كذلك هناك ترابط خطي كبير بين نوع السكن ووجود موقف مخصص لسيارة المالك يبلغ 0,68. أما من حيث الترابط الخطي بين نوع البناء ومساحته فان الجدول يبين أن هناك ما يعادل 0,40، وعلى الرغم من أن درجة الترابط الخطي للمعاملات الأخرى ليست على نفس القدر من الخطورة إلا أنه لا يمكن تجاهلها.

جدول رقم (3)

مصفوفة الترابط الخطي للمتغيرات الهيكلية

المتغير	هـ1	هـ2	هـ3	هـ4	هـ5	هـ6	هـ7
عدد غرف النوم (هـ1)	1						
عدد الحمامات (هـ2)	0,76	1					
عدد الأدوار (هـ3)	0,57	0,12	1				
نوع السكن (هـ4)	0,06-	0,08-	0,13-	1			
نوع البناء (هـ5)	0,26	0,31	0,23	0,25	1		
مساحة البناء (هـ6)	0,07	0,13	0,05	0,26	0,39	1	
وجود موقف (هـ7)	0,06-	0,20	0,04-	0,68	0,30	0,35	1

جدول رقم (4)

مصفوفة الترابط الخطي بين خصائص الجوار والأسرة والموقع

المتغير	جـ1	س1	س2	ب1
متوسط دخل الفرد (جـ1)	1			
عدد أفراد الأسرة (س1)	0,24	1		
مستوى تعليم رب الأسرة (س2)	0,34	0,18	1	
الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة (ب1)	0,28-	0,17-	0,14-	1

جدول رقم (4) يوضح وجود ترابط خطي بين متوسط دخل الفرد السنوي والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالأسرة وموقع الوحدة السكنية.

فالترابط الخطي البسيط بين الدخل ومستوى تعليم رب الأسرة والزمن اللازم للوصول الى مركز مدينة جدة يساوي 0,34، 0,28 على التوالي. وهذا يدل على أن زيادة مستوى تعليم رب الأسرة يؤدي الى زيادة دخله لشغله وظائف أعلى وأيضا قدرته على توجيه موارده نحو الاستثمار الملائم. كذلك فان زيادة الدخل تؤدي الى سكنه في مناطق تبعد عن مركز المدينة الذي يتميز بالازدحام وبالمساكن الشعبية. من الجدول تبين أيضا أن هناك ترابطاً خطياً بين المتغيرات الأخرى إلا أنها ليست على درجة عالية من الخطورة. وهنا يجب أن نشير الى أن مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة ليست نابعة من البيانات المجمعة، ذلك أن هذه البيانات تم تجميعها بطريقة عشوائية من مختلف مناطق مدينة جدة التي يمتاز كل منها بدرجة عالية من التجانس من حيث نوع البناء، مستوى دخول الأفراد، وتوافر الخدمات العامة. فالمتتبع لدراسات سوق العقار يجد أن هذه المشكلة من أكثر المشاكل التي تواجه هذا النوع من الدراسات (Wilkinson, 1973; Gether & Mieszkowski, 1974; Nelson, 1977;1978; 1984)

ومن الآثار المترتبة على وجود ترابط خطي بين المتغيرات المستقلة مشكلة عدم استطاعتنا الاعتماد على قيم معاملات هذه المتغيرات في تفسير المتغير التابع بدرجة عالية من الثقة وذلك بسبب انخفاض قيمة اختبار المعنوية الاحصائية (ت) نتيجة لارتفاع قيم الخطأ العشوائي لمعامل المتغيرات المستقلة (Daniels, 1975; Hamilton, 1978; Kennedy, 1979) . وكما هو واضح من جدول رقم (2) فان ثلاثة من أصل سبعة عشر متغيرا مستقلا فقط يجتازون اختبار المعنوية الاحصائية (ت) بدرجة ثقة قدرها 95٪. هذه المتغيرات هي نوع السكن، وجود موقف، وجود هاتف. ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق اسقاط بعض المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، إلا أننا سنلجأ الى طريقة أخرى وهي التحليل باستخدام المكونات الأساسية.

ثالثا ـ طريقة المكونات الأساسية: نظرا لأن هذا النوع من الدراسات يتعرض في الغالب لمشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة فان احدى الطرق الأساسية للتخلص من هذه المشكلة، بدون استبعاد أي من المتغيرات المستقلة، هي استخدام طريقة المكونات الأساسية Principle Component Analysis. ذلك أن استخدام هذه الطريقة يمكن الباحث من تقسيم المتغيرات المستقلة الى مكونات أساسية، وكل مكون أساسي يعبر عن مؤشر Index للمتغيرات التي تتميز بدرجة عالية من الترابط.

ويبين جدول رقم (5) نتائج التحليل باستخدام طريقة المكونات الأساسية، وكما هو واضح فان السبعة عشر متغيرا مستقلا قد جمعت في ستة مكونات أساسية. فكل عدد في

مصفوفة المكونات الأساسية المتناوبة Rotated Factors يعبر عن الترابط بين هذا المتغير وكل من المكونات الأساسية الستة. وكل عدد من أعداد الاشتراكيات يعبر عن الأثر المشترك للمكونات الستة في توضيح تباين قيمة أو سعر الوحدة الكلي لكل متغير. فعلى سبيل المثال نجد أن 33,06 في المائة من التباين في قيمة الوحدة الكلي لعدد غرف النوم قد فسر بالمكونات الأساسية الستة، لكن معظم هذا التباين يرجع الى المكون الأساسي الأول الذي يظهر فيه هذا المتغير بوزن أعلى[11].

يتبين من جدول رقم (5) أن المكون الأساسي الأول يوضح أن 19,88 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية يرجع الى العوامل الأربعة الأولى التي لها أكبر وزن في هذا المكون. هذه المتغيرات هي عدد غرف النوم، عدد الحمامات، عدد الأدوار، نوع السكن وهي جميعها من المتغيرات الهيكلية. لذا يمكننا القول أن 19,88 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية انما يعود في المقام الأول للمتغيرات الهيكلية للوحدة، فبالنسبة للمتغير الأول (عدد غرف النوم) تشير النتائج الاحصائية الى أن هناك علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبين عدد غرف النوم وهذا يتفق مع فرضيات النموذج في هذه الدراسة. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فان زيادة عدد غرف النوم تؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية وان 10,9٪ أو $\frac{3,0206}{0,3306}$ من قيمة معامل ايجن تتحدد بعدد غرف النوم.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى في هذا المكون (عدد الحمامات، عدد الأدوار، نوع السكن) فان النتائج توضح وجود علاقة طردية أيضا بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبين هذه المتغيرات الثلاثة. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فان زيادة عدد الحمامات يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية، وان 11٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بعدد الحمامات. كذلك فان زيادة عدد الأدوار يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، وأن 8,8٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بعدد الأدوار المكونة للوحدة السكنية. أخيرا نجد أنه لو كانت الوحدة السكنية فيلا فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. ويتضح من المكون أن 10,2٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بأن يكون نوع السكن ڤيلا. أما المكون الأساسي الثاني فيوضح أن 16,01 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية يرجع الى متوسط دخل الفرد السنوي. وحيث أن متوسط الدخل السنوي للفرد يعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية Socio-Economic Characteristics of the Neighborhood لساكني هذه الوحدات والتي يعبر عنها بخصائص الجوار، فانه يمكننا

جدول رقم (5)

المكونات الأساسية المتعاقبة (المتناوبة)(*)

Rotated Principle Components

المتغير Variable	المكون (1) PC 1	المكون (2) PC 2	المكون (3) PC 3	المكون (4) PC 4	المكون (5) PC 5	المكون (6) PC 6	الاشتراكيات Communality
عدد غرف النوم	0,3306	0,2940	0,1671	0,0845-	0,0257-	0,2047-	0,7375
عدد الحمامات	0,3313	0,3161	0,1924	0,1374-	0,0287	0,0639-	0,7898
عدد الأدوار	0,2662	0,2618	0,2277	0,0598	0,2574-	0,1210	0,6588
نوع السكن	0,3089	0,2942	0,0024-	0,1392	0,2687	0,1263	0,7228
متوسط الدخل	0,0320-	0,3982	0,06619	0,1489	0,2350-	0,0176	0,5685
اكاسيد الكبريت	0,2511	0,1018	0,4616-	0,0299	0,1881	0,0159	0,7443
اكاسيد النتروجين	0,2692	0,1188	0,4468-	0,1466	0,2270	0,2861	0,8951
مستوى تعليم رب الأسرة	0,1945-	0,1996	0,1241	0,4639	0,1904	0,1159	0,6276
عدد أفراد الأسرة	0,0314	0,2402	0,0510	0,4234	0,1346-	0,4154-	0,6300
مساحة السكن	0,1966-	0,2980	0,1096	0,4261	0,0531	0,1016	0,6875
الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة	0,2083	0,1842-	0,2538	0,0239-	0,5441	0,0003-	0,7492
نوع البناء (حديث)	0,1173-	0,2432	0,0975	0,3278-	0,3386	0,0961	0,5391
وجود موقف للسيارة	0,2870-	0,2546	0,1387	0,1794	0,3269	0,0541	0,7003
الزمن اللازم للوصول الى الكورنيش	0,3719	0,0300-	0,0170	0,2357	0,0092	0,3730-	0,7250
الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للتسوق	0,0363	0,1475-	0,4194	0,1651	0,0570	0,4724	0,7115
وجود هاتف	0,0352	0,2865	0,2385-	0,2250	0,2370	0,3981	0,6636
الطريق معبد	0,2493-	0,0366-	0,1534	0,2091	0,1850	0,3522	0,5092
قيم ايجن(**) Eigen Values	3,0206	2,8824	2,0836	1,3983	1,2198	1,0551	11,6598
التغير المئوي في التباين	19,88	16,01	11,58	7,77	6,78	5,86	67,88

(*) كل المتغيرات المستقلة في صورة اللوغاريتمات الطبيعية، فيما عدا المتغيرات النوعية وهى نوع السكن، نوع البناء، توافر موقف للسيارة، توافر خدمات الهاتف، وجود طريق معبد أمام الوحدة السكنية.

(**) يوضح مقدار التباين في القيمة السوقية للوحدة السكنية الناتج عن كل مكون.

القول بأن متغيرات الجوار مسئولة عن تغير القيمة السوقية للوحدة السكنية بنسبة 16,01 في المائة.

وكما هو واضح من هذه النتائج فان هناك علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبين متوسط دخل الفرد السنوي وهذا يتفق مع فرضيات النموذج في هذه الدراسة. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فان زيادة متوسط الدخل السنوي للفرد يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية وأن 13,8٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بهذا الدخل. يوضح المكون الأساسي الثالث أن 11,58 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية يعود الى متغيرين اثنين فقط وهما نسبة اوكسيد الكبريت وأوكسيد النتروجين في الهواء. وحيث أن هذين المتغيرين يعكسان تلوث الهواء في المنطقة التي تقع فيها الوحدة السكنية، فان أهمية هذا المكون تتضح في أنها تعكس رغبة الأسر في السكن بوحدات في مناطق ذات هواء أنقى. وعلى هذا فان 11,58 في المائة من التغير في قيمة الوحدة السكنية يكون بسبب تلوث الهواء في تلك المناطق والتي تعكس بدورها نوعية منطقة الجوار Quality of the Neighborhood.

فبالنسبة لأوكسيد الكبريت تشير النتائج الى وجود علاقة عكسية بين نسبة تلوث الهواء بأوكسيد الكبريت وبين القيمة السوقية للوحدة السكنية وهذا يتفق مع فرضيات النموذج في هذه الدواسة. فمع بقاء العوامل الأخرى، فان القيمة السوقية للوحدة السكنية تنخفض مع زيادة نسبة تلوث الهواء بأوكسيد الكبريت. كذلك يتضح أن 22,2٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بنسبة تلوث الهواء بأوكسيد الكبريت. أما من حيث نسبة تلوث الهواء بأوكسيد النتروجين فان النتائج تشير الى وجود علاقة عكسية أيضا بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وهذا المتغير مما يدل على أن زيادة نسبة تلوث الهواء بأوكسيد النتروجين يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للوحدة السكنية بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهذا يتفق مع فرضيات النموذج الاقتصادي في الدراسة. كذلك فان 21,4٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بنسبة تلوث الهواء بأوكسيد النتروجين.

ويبين المكون الرابع أن 7,77 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية انما يرجع الى العوامل الثلاثة التي لها أكبر وزن في هذا المكون. هذه المتغيرات هي عدد أفراد الأسرة، مستوى تعليم رب الأسرة، مساحة السكن. فوجود هذه المتغيرات الثلاثة في نفس المكون يعكس الترابط الوثيق بينها، ذلك أن ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة وزيادة عدد أفرادها يتطلب السكن في وحدات أكبر، مما يعني زيادة مساحة الوحدة السكنية. على هذا الأساس نجد أن متغيرات الأسرة تتسبب في تغير القيمة السوقية للوحدة السكنية بمقدار 7,77 في المائة.

فبالنسبة لمستوى تعليم رب الأسرة تشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وهذا المتغير، وهذا يتفق مع فرضيات النموذج في هذه الدراسة. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فان القيمة السوقية للوحدة السكنية تزداد مع ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة وأن 33,2٪ من قيمة معامل ايجن يحدد بمستوى تعليم رب الأسرة. كذلك فان عدد أفراد الأسرة يؤثر في القيمة السوقية للوحدة السكنية، وان العلاقة بينهما علاقة طردية مما يدل على ان القيمة السوقية للوحدة السكنية ترتفع مع زيادة عدد افراد الاسرة وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. من النتائج أيضا يتضح أن 30,3٪ من قيمة معامل ايجن يحدد بعدد أفراد الأسرة.

كما نجد أن النتائج تشير الى وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية ومساحة السكن. وهذا يدل على ان زيادة مساحة السكن تؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها وأن 30,5٪ من قيمة معامل ايجن يحدد بمساحة السكن. أما المكون الخامس فيبين ان 6,78 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدة السكنية يعود الى عمر الوحدة السكنية، وجود موقف مخصص للسيارة، الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة. وحيث أن المناطق البعيدة عن مركز مدينة جدة تتميز بوجود وحدات سكنية حديثة اضافة الى توافر مواقف عديدة (على خلاف منطقة وسط المدينة)، فانه ليس من الغرابة ان تكون هذه المتغيرات ذات وزن أعلى من غيرها في هذا المكون الذي يعكس بعد الوحدة السكنية عن مركز المدينة Accessibility to Downtown.

فالمتغير الأول (الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة) يشير الى وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبعدها عن مركز المدينة وهذا يخالف فرضيات النموذج في هذه الدراسة. إلا أن تفسيرنا لذلك هو أن الوحدات السكنية التي تبعد عن مركز المدينة تتميز بأنها حديثة وذات مساحة أكبر مما انعكس على القيمة، كذلك فان هذه العلاقة توضح بأن مراكز العمل لا تتركز في وسط مدينة جدة وإنما هي منتشرة في أنحاء متفرقة من المدينة. وعلى هذا ترتفع القيمة السوقية للوحدة السكنية كلما بعد موقع هذه الوحدة عن مركز مدينة جدة بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، وان 44,6٪ من قيمة معامل ايجن تحدد بالزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة.

أما المتغير الثاني (نوع البناء ـ حديث) فتشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبين عمر الوحدة السكنية. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ترتفع القيمة السوقية للوحدة السكنية كلما انخفض عمر الوحدة السكنية، وأن 27,8٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بنوع بناء الوحدة السكنية.

أخيرا نجد أن النتائج تدل على وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبين توافر مواقف مخصصة لساكني هذه الوحدات مما يدل على ان توافر هذه المواقف يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها. كذلك فان النتائج تشير الى أن 26,8٪ من قيمة معامل ايجن يتحدد بتوافر المواقف.

ويوضح المكون الأساسي السادس أن 5,86 في المائة من التغير في قيمة الوحدة السكنية يرجع الى أربعة عوامل وهي الزمن اللازم للوصول الى الكورنيش، الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للتسوق، وتوافر خدمات المرافق العامة المتمثلة في وجود هاتف بالوحدة السكنية ووجود طريق معبد أمام الوحدة السكنية، وتظهر أهمية هذا المكون في أنه يعكس أهمية توافر المرافق العامة للدولة وكذلك بعد الوحدة السكنية عن الكورنيش الذي يعتبر المركز الترفيهي الأساسي اضافة الى بعد الوحدة من المراكز التجارية الرئيسية في مدينة جدة.

وتشير النتائج الى وجود علاقة عكسية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وبين الزمن اللازم للوصول الى الكورنيش وهذا يتفق مع فرضيات النموذج في هذه الدراسة. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ترتفع القيمة السوقية للوحدة السكنية كلما قربت الوحدة السكنية من الكورنيش، وأن 35,4٪ من قيمة معامل ايجن يتحدد بالزمن اللازم للوصول الى الكورنيش.

أما المتغير الثاني (الزمن اللازم للوصول الى أقرب مركز للتسوق) فتبين النتائج وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وهذا المتغير، وهو مخالف لفرضيات الدراسة. الا أن هذا يجد تفسيره في أن الأسر ترغب في البعد عن هذه المراكز لتجنب الازدحام والضوضاء. وعلى هذا فان بعد الوحدة السكنية عن مراكز التسوق يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية لهذه الوحدات بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها. كذلك فان النتائج تشير الى أن 44,8٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد ببعد الوحدة السكنية عن مراكز التسوق.

وبالنسبة لتوافر خدمات المرافق العامة (وجود هاتف، الطريق معبد) فتشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للوحدة السكنية وتوافر هذه الخدمات وهذا يتفق مع فرضيات النموذج في هذه الدراسة. فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها فان توافر خدمات المرافق العامة يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة السكنية. كذلك تشير النتائج الى أن 37,7٪ و 33,4٪ من قيمة معامل ايجن تتحدد بتوافر خدمات الهاتف وبوجود طريق معبد أمام الوحدة السكنية على التوالي.

من هذا يتضح أن المكونات الأساسية الستة مجتمعة (أو المتغيرات السبعة عشر) فسرت حوالي 68٪ من التغير في أسعار الوحدات السكنية بمدينة جدة[12]، إضافة الى ذلك فان استخدامنا لهذه الطريقة أمكننا من ترتيب رغبات الأسر المكونة للعينة بالنسبة للخصائص المختلفة. وعلى هذا فان الخصائص الهيكلية للوحدة السكنية تأتي في المرتبة الأولى من حيث التفضيل، يليها الحالة الاقتصادية والاجتماعية لساكني الوحدات المجاورة (خصائص الجوار)، ثم نوعية منطقة الجوار وذلك من حيث تلوث الهواء بأكاسيد الكبريت والنتروجين. ويأتي في المرتبة الرابعة المتغيرات المتعلقة بالأسرة ساكنة الوحدة، ثم خصائص الموقع من حيث بعد الوحدة عن مركز مدينة جدة ومراكز الترفيه (الكورنيش) والتسوق ومدى توافر خدمات المرافق العامة.

ويلاحظ أن طريقة المكونات الأساسية أفضل من طريقة المربعات الصغرى وذلك للأسباب التالية:

1) أن هذه الطريقة تخلصنا من مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة التي تتواجد عادة في دراسات الاسكان وذلك بتجميع المتغيرات المستقلة ذات الطبيعة المتشابهة في مؤشرات مركبة مثل المكونات الستة التي سبق الاشارة اليها والموضحة في جدول رقم (5).

2) أن هذه الطريقة تمكننا من تقديم تفسير مقبول للنتائج بسبب امكانية اختيار التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة بدلا من التأثير الفردي لكل متغير على حدة. فطبقا للنتائج الاحصائية في جدول رقم (5) نجد أن 68٪ تقريبا من التغير في القيمة السوقية للوحدات السكنية قد فسر بالمتغيرات الداخلة في تركيب النموذج. من هذا التغير ان 19,88٪ يعود الى المتغيرات الهيكلية للوحدة، و 16,01٪ يعود للحالة الاجتماعية والاقتصادية لساكني الوحدات المجاورة (خصائص الجوار) و 11,580٪ يرجع الى تلوث الهواء بأكاسيد الكبريت والنتروجين، بينما 20,31٪ يعود الى خصائص الموقع وتوافر خدمات المرافق العامة.

3) أن هذه الطريقة تخفض من عدد المتغيرات المستقلة الى مكونات أساسية. ففي هذه الدراسة انخفض عدد المتغيرات المستقلة من سبعة عشر متغيرا الى ستة مكونات فقط دون الاخلال بالقدرة التحليلية للنموذج المستخدم.

4) ان هذه الطريقة تساعدنا في معرفة الطبيعة الحقيقية للمتغيرات وأثرها على القيمة السوقية للوحدة السكنية. فعلى سبيل المثال نجد أن نوع بناء الوحدة السكنية وتوافر المواقف يكون عادة من ضمن المتغيرات الهيكلية للوحدة، لكن في هذه الدراسة وجد

أن هذين المتغيرين يعتبران من خصائص الجوار المتعلقة بالبعد عن مركز المدينة وذلك لتواجدها ضمن متغيرات المكون الخامس. هذه النتيجة تعتبر اكثر واقعية في مدينة جدة وذلك لأن الوحدات السكنية تكون أكثر حداثة وأيضا يتوافر بها الكثير من المواقف كلما بعدت الوحدة السكنية عن مركز المدينة.

الخلاصة

يعتبر تلوث البيئة أحد النتائج المباشرة للتوسع العمراني والصناعي الذي تعيشه مدينة جدة. ويلاحظ أن درجة تلوث الهواء تختلف من منطقة لأخرى، فالبيانات الاحصائية تشير الى ارتفاع نسب تلوث الهواء بأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الشرقية من المدينة. هذا الارتفاع في نسب تلوث الهواء يرجع الى وجود مصفاة جدة، المنطقة الصناعية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في تلك المناطق. ونظرا لما لهذه الملوثات من آثار سيئة على الانسان والبيئة التي يعيش فيها، فان المتتبع لأسعار الوحدات السكنية في المدينة يجد أن هناك فرقا ملموسا في هذه الأسعار بين الوحدات التي تقع في شمال جدة عن تلك التي تقع في جنوبها. وقد يرجع البعض هذا الاختلاف في الأسعار الى تميز منطقة شمال جدة بحسن التنظيم والتخطيط وقربها من الأسواق المركزية التجارية والمستشفيات والكورنيش، الا أن جزءا من هذا الاختلاف يرجع الى ارتفاع نسب تلوث الهواء في المنطقة الجنوبية.

لهذا السبب كان هدف الدراسة التعرف بطريقة علمية دقيقة على ما اذا كان لتلوث الهواء آثار سلبية على أسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة من خلال تقديم نموذج اقتصادي قياسي. فطبقا للدراسات النظرية التي تمت في هذا المجال فان هناك علاقة عكسية بين سعر الوحدات السكنية ونسبة تلوث الهواء، بمعنى أن أسعار الوحدات السكنية تكون أعلى في المناطق التي تمتاز بهواء ذي درجة عالية من النقاء. ونظرا لأن سعر الوحدة السكنية يعتمد على مجموعة من الخصائص المميزة لها، فقد تم الاستعانة بهذه الخصائص في بناء نموذجنا الاقتصادي. هذه الخصائص تتعلق بهيكل الوحدة، الجوار، البعد، الأسرة، المرافق العامة، وتلوث الهواء. فتفضيلات الأسر لوحدة سكنية ما يعكس بالضرورة هذه الخصائص.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تبين أن أغلب المتغيرات المستقلة، على الرغم من أنها تحمل نفس الاشارة المتوقعة، لا تجتاز اختبار المعنوية الاحصائية (ت) مما يشير الى عدم امكانية الوثوق احصائيا بقيم هذه المعاملات في تفسير أسعار الوحدات السكنية بمدينة جدة. فعلى سبيل المثال نجد أن قيم معاملات أوكسيد الكبريت وأوكسيد النتروجين هما 0,117، ـ 0,028 على التوالي، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين القيمة السوقية للوحدة

السكنية ونسب تلوث الهواء بأكاسيد الكبريت والنتروجين. لذا فسعر الوحدة السكنية يتوقع أن ينخفض في المتوسط بمقدار 115528 ريالاً سعوديا لكل زيادة قدرها 1 ملجم / سم² / يوم من أوكسيد الكبريت، بينما يتوقع أن هذا السعر ينخفض في المتوسط بمقدار 27648 ريالا سعوديا لكل زيادة قدرها 1 ملجم / سم² / يوم من أوكسيد النتروجين. الا أن عدم اجتياز هذين العاملين لاختبار المعنوية الاحصائية (ت) قد يدل على عدم أهميتهما بالنسبة للأسر التي تمت دراستها في العينة، أو يدل ـ وهذا الأرجح ـ على وجود ترابط خطي بين هذين المتغيرين وبعض المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

وحيث أن الدراسات التطبيقية السابقة تشير الى أن هذا النوع من الدراسات يمتاز بوجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وبعد التثبت من ذلك، عولجت هذه المشكلة باستخدام طريقة المكونات الأساسية المتناوبة (المتعاقبة). وتشير النتائج الاحصائية الى أن تلوث الهواء يعتبر المكون الأساسي الثالث في الأهمية من حيث تأثيره في أسعار الوحدات السكنية في مدينة جدة ويأتي مباشرة بعد المتغيرات الهيكلية للوحدة والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الجوار. هذا المكون يوضح أن 11,58 في المائة من التغير في القيمة السوقية للوحدات السكنية بالمدينة يعود الى تلوث الهواء باكاسيد الكبريت والنتروجين. مما يعني ان القيمة السوقية للوحدة السكنية تنخفض في المتوسط بمقدار 114343 ريالاً سعوديا لكل زيادة قدرها 1 ملجم / سم² / يوم من أكاسيد الكبريت والنتروجين. وهذا دليل علمي وعملي يمكن قبوله لتفسير أسباب اختلاف أسعار الوحدات السكنية الواقعة في شمال جدة عن تلك الواقعة في جنوبها.

ان مدلول هذه النتائج يؤكد على ضرورة مكافحة تلوث الهواء بكافة صوره وأشكاله وبالتالي الوصول الى وضع بيئي أفضل ليس فقط لمدينة جدة وانما لكافة مدن المملكة العربية السعودية عن طريق اتباع أحد الأساليب التالية:

1) الوسائل العلاجية التي تتمثل في أن يتحمل كل منتج نفقات تطهير التلوث الناتج عن العملية الانتاجية التي يقوم بها، أو أن يتحمل المنتجون هذه النفقات دون تمييز وذلك بدفع رسوم محددة للدولة التي تقوم بدورها بالتخلص من هذه الملوثات دون النظر الى حجم الملوثات التي يتسبب فيها كل منتج.

2) الوسائل الوقائية وتشمل تغيير مواقع الانتاج بنقل المصانع بعيدا عن أماكن تركز السكان، وكذلك عن طريق التحكم والرقابة بوضع أجهزة متقدمة في المصانع للتخلص من التلوث أو تقليل نسبته الى الحد الذي يتناسب مع معدلات التلوث التي وضعتها مصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

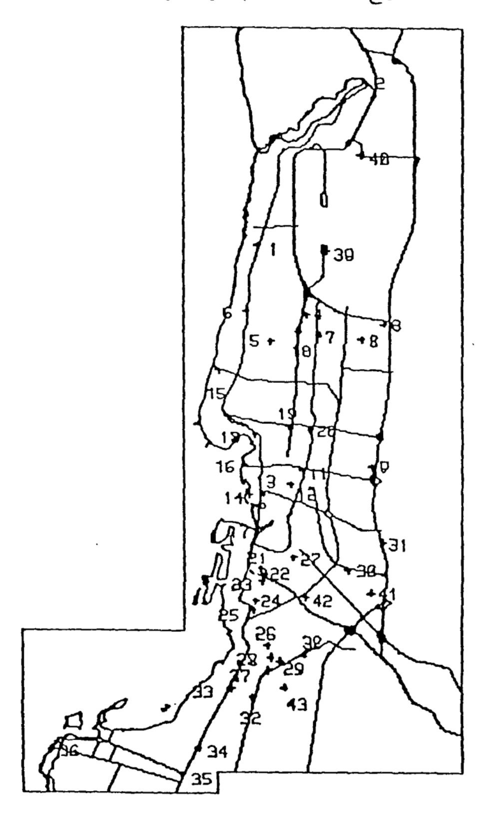
ملخص عن البيانات الاحصائية في العينة

المتغير Variable	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std.error	القيمة الصغرى في العينة Minimum	القيمة العظمى في العينة Maximum
القيمة السوقية للوحدة السكنية (بالريال)	987416	990258	60000	8000000
عدد غرف النوم	10,40	6,80	2	32
عدد الحمامات	3,66	2,13	0,5	9
عدد الأدوار	1,74	0,72	1	3
نوع السكن : فيللا	0,42	0,49	0	1
شـقة	0,48	0,50	0	1
منزل شعبي	0,10	0,30	0	1
نوع البناء ـ حديث	0,88	0,42	0	1
مساحة البناء (بالمتر المربع)	319,7	158,3	36	5000
موقف للسيارة	0,52	0,50	0	1
الدخل السنوي (بالريال)	206360	561288	36000	5000000
الزمن اللازم للوصول الى مركز المدينة (بالدقيقة)	22,85	6,83	2	36
الزمن اللازم للوصول الى اقرب مركز للتسوق (بالدقيقة)	8.43	5,53	2	25
الزمن اللازم للوصول الى الكورنيش (بالدقيقة)	21,63	9,16	2	35
مستوى تعليم رب الأسرة (بالسنة)	8,63	5,31	0	18
عدد افراد العائلة	7,06	3,60	1	20
وجـود هاتـف	0,82	0,39	0	1
الطريق امام الوحدة السكنية معبد	0,87	0.34	0	1
نسبة اوكسيد الكبريت	11,89	5,21	4	23,5
نسبة اوكسيد النتروجين	0,05	0,04	0,001	0,142

مصفوفة الترابط الخطي للمتغيرات المستقلة

المتغير	$ه_1$	$ه_2$	$ه_3$	$ه_4$	$ه_5$	$ه_6$	$ه_7$	$ج_1$	$ت_1$	$ت_2$	$س_1$	$س_2$	$ب_1$	$ب_2$	$ب_3$	$م_1$	$م_2$
عدد غرف النوم ($ه_1$)	1																
عدد الحمامات ($ه_2$)	,76	1															
عدد الأدوار ($ه_3$)	,57	,12	1														
نوع السكن ـ فيللا ($ه_4$)	,06–	,08–	,13–	1													
نوع البناء ـ حديث ($ه_5$)	,26	,31	,23	,25	1												
مساحة البناء ($ه_6$)	,07	,13	,05	,26	,39	1											
وجود موقف ($ه_7$)	,06–	,20	,04–	68	.30	,35	1										
متوسط دخل الفرد ($ج_1$)	,27	,31	,23	,25	,30	,17	,13	1									
نسبة اوكسيد الكبريت ($ت_1$)	,21	,20	,02	,17–	,12–	,06–	,22	,04	1								
نسبة اوكسيد النتروجين ($ت_2$)	,13	,19	,13	,07–	,22–	,02–	,30–	,01	,75	1							
مستوى تعليم رب الأسرة ($س_1$)	,06–	,12–	,08–	,44	,01–	,06	,39	,24	,01	,06	1						
عدد افراد الأسرة ($س_2$)	,19	,12	,20	,14	,03–	,03	,16	,34	,04	,03	,18	1					
الزمن اللازم للوصول لمركز المدينة ($ب_1$)	,13	,18	,01	,22–	,18–	,01	,07–	,28–	,01	,01	,17–	,14–	1				
الزمن اللازم للوصول لأقرب مركز تسويق ($ب_2$)	,21	,34	,35	,28–	,31–	,23–	,02	,02–	,23	,47	,19–	,04	,29	1			
الزمن اللازم للوصول الى الكورنيش ($ب_3$)	,11–	,02	,10	,12–	,16–	,03–	,32	,03	,32–	,26–	,12–	,07–	,27	,19	1		
وجود الهاتف ($م_1$)	,17	,16	,19	,15	,28	,12	,12	,20	,18	,30	,08	,02	,30–	,03	,1–	1	
الطريق معبد ($م_2$)	,2–	,3–	,05–	,22	,16	,01	,28	,01	,27–	,25–	,17	,04–	,2–	,15–	,17	,16–	1

مواقع محطات دراسة نسب تلوث الهواء بمدينة جدة



الهوامش

(1) فهمي حسن أمين، تلوث الهواء: مصادره ـ أخطاره ـ علاجه، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1984، صفحة 53.

(2) سيد فتحي الخولي، اقتصاديات البترول، دار حافظ للطباعة والنشر، جدة، 1988، صفحة 332.

(3) Zerbonia, R., Smith, W. & AlFawaz, A. (1986) Jeddah Air Quality Study Jeddah, Saudi Arabia: MEPA p. 51.

(4) Ibid p.53

(5) فهمي حسن أمين، 1984 : 136.

(6) Ridker & Hanning, 1967:250

(7) Harrison & Rubinfeld, 1978: 94

(8) Burnell, 1985: 403

(9) حول اشتقاق المشتقات الجزئية للمتغيرات الصورية راجع:
Marascuilo, L. & Levin, J. (1983) Multivariate Statistics in the Social Sciences. Belmont, CA: Brooks / Cole Publishing pp. 114 - 117.

(10) Zerbonia, Smith & Alfawaz, 1986: 7 - 13.

(11) لمزيد من التفصيل حول هذه الطريقة يمكن الرجوع الى:
Marascuilo & Levin (1983); Tabachnick, B. & Fidell, L.(1983) Using Multivariate Statistics. New York: Harper & Row.

(12) ان حوالي 32٪ من التغير في القيمة السوقية للوحدات السكنية بمدينة جدة يعود الى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج الاقتصادي.

المصادر العربية

الخولي، س.
1988 اقتصاديات البترول. جدة: حافظ للنشر والتوزيع.

أمين، ف.
1984 تلوث الهواء: مصادره ـ أخطاره ـ علاجه. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.

عبدالمقصود، ز.
1981 البيئة والانسان: علاقات ومشكلات. الكويت: دار البحوث العلمية.

المصادر الاجنبية

Burnell, J.
1985 "Industrial Land Use, Externalities and Residential Location." Urban Studies 22: 399 - 408.

Cobbs, S.
1984 "The Impact of Site Characteristics on Housing Cost Estimates." Journal of Urban Economics 15: 26 - 45.

Daniels, C.
1975 "The Influence of Racial Segregation on Housing Prices." Journal of Urban Economics 2: 105-122.

Grether, D & Mieszkowski, P.
1974 "Determinants of Real Estate Values." Journal of Urban Economics 1 : 127 - 145.

Hamilton, B.
1978 "Zoning and the Exercise of Monopoly Power." Journal of Urban Economics 5: 116 - 130.

Harrison, D. & Rubinfeld, D.
1978 "Hedonic Housing Prices and the Demand for Clean Air". Journal of Environmental Economic Management 5 (1): 81 - 102.

Kennedy, P.
1979 A Guide to Econometrics. Oxford: Marlin Robertson.

Nelson, J.
1977 "Accessibility and the Value of Time in Commuting". Southern Economic Journal 43: 1321 - 1329.

1978 "Residential Choice, Hedonic Prices and the Demand for Urban Air Quality." Journal of Urban Economics 5 : 357 - 369.

Ridker, R. & Hanning, J.
1967 "The Determinants of Residential Property Values with Special Reference to Air Pollution." Review of Economic and Statistics 49 (2): 246 - 257.

Wilkinson, R.
1973 "House Price and the Measurement of Externalities." Economic Journal 83: 72 - 86.

World Health Organization (WHO)
1972 Air Quality Criteria and Guides for Urban Air Pollution. Geneva : WHO Publications.



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية ـ ص. ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

العقلانية في الفكر الاداري المعاصر: دراسة تحليلية نقدية

سمير اسعد مرشد
كلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك عبد العزيز

مقـــدمـة

يعزى كثير من الغموض والتضارب حول معانى أغلب المصطلحات الادارية الى الاختلاف في فهم وتعريف معنى العقلانية الادارية، ليس على مستوى المدارس الادارية فحسب وانما أيضا على مستوى الدارسين والباحثين داخل كل مدرسة منها. اذ أن التعريف الذي يستخدم لتحديد طبيعة وكنه العقلانية الادارية يؤثر بدوره وينعكس على فهم وبلورة معاني الكثير من المصطلحات المتداولة، والواقع أن مصطلح العقلانية Rationality مثله مثل العديد من المصطلحات الرئيسية في الادارة، مثل الكفاية Efficiency، الفعالية Effectiveness، المسؤولية Responsibility، المساءلة Accountability وغيرها، كلها مصطلحات غير واضحة يصعب الوصول الى تعريف محدد لها يكون مقبولا لدى مختلف الفئات والاتجاهات المهتمة بدراسة الادارة وممارستها [1].

ولقد مر مفهوم العقلانية والمصطلحات الاخرى المتصلة به، مثل مفهوم المنطق والحقيقة، بسلسلة من التطورات عبر العصور كانت سببا فى اضفاء الغموض واللبس حول مفهوم العقلانية والأفعال التي توصف بها، بالرغم من الاستخدام الشائع للمصطلح. فصبغته كل حقبة من الحقبات الحضارية للانسانية منذ حوالى ألفي عام بلون وطابع معين يعكس المعتقدات والقيم السائدة فيها[2]، مما أورث المجتمعات المعاصرة مجموعة من المعاني والصور المختلفة نسبيا والمتعارضة والمتباينة أحيانا أخرى للمصطلح ذاته. وتعم هذه الفوضى حول معنى العقلانية كافة مجالات العلوم المختلفة، وتشمل مجال الادارة بصفة عامة والادارة العامة بصفة خاصة. اذ أن تعريف العقلانية في مجال الادارة

العامة يعتبر أكثر تعقيدا وأكثر مدعاة للجدل والنقاش مما يوجد في مجال ادارة الأعمال نظرا لتداخل العديد من الاهتمامات المعقدة والمتباينة في مجال الادارة العامة، بينما ينصب أسلوب التفكير والسلوك في مجال ادارة الاعمال على عامل الربح بصفة خاصة.

وأدى وجود هذا القدر المتراكم من المعاني والصور لمفهوم العقلانية الى جعل الانسان المعاصر، وخصوصا المثقفين والباحثين، يعانون حالة من التخبط والارتباك عند مناقشتهم أو تعرضهم لموضوع العقلانية تبعا لتعريف كل منهم لمعنى هذا المصطلح. ان الدارسين وطلاب التنظيم والادارة والممارسين لا يزالون حتى يومنا هذا وسيظلون لفترة أطول حائرين يبحثون عن ماهية الأفعال العقلانية حقيقة، وكيف يكون باستطاعتهم التمييز بين ما هو عقلاني وما هو غير عقلاني. بل ان التساؤلات الأهم التى يجدر الاجابة عنها أصلا: ما هي العقلانية؟ اذ أننا لو عرفنا كنه العقلانية تماما فربما سهلت عملية الحكم وتحديد الاساليب الاكثر عقلانية التي ينبغى اتباعها في ادارة التنظيمات في ضوء المتغيّرات والظروف البيئية المعاصرة لنا. وهل الاختلاف بين المنظرين والباحثين في التنظيم والادارة يقتصر فقط على كونه اختلافا حول الافعال والاساليب الاكثر عقلانية من غيرها والاجدر بالاتباع؟ أم أن اختلافهم يمتد أصلا حول تعريف مفهوم العقلانية فى الادارة؟

هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى الخوض في هذا الموضوع الغامض، الشائك، ببيان تطور مفهوم العقلانية في الادارة بصفة عامة والادارة العامة بصفة خاصة، بأمل التوصل الى اجابات واضحة حول عدة تساؤلات مرتبطة بهذا الموضوع.

تساؤلات الدراسة

1) هل هناك مفهوم محدد شائع بين مفكري الادارة للعقلانية الادارية؟
2) اذا كانت الاجابة عن السؤال المذكور بالاثبات، فما هو اتجاه هذا المفهوم؟ وما هى انعكاساته على النظريات الادارية المعاصرة؟
3) ما مدى سلامة منطق العقلانية الادارية السائد؟ وما هي أهم الانتقادات التى يمكن أن توجه اليه؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات السابقة سنقوم باستعراض وتحليل ونقد أهم الادبيات المنشورة التي تبحث هذا الموضوع. وذلك بغرض ابراز أوجه الشبه والاختلاف القائمة بين النظريات والمناهج العديدة فى الفكر الادارى.

أبعاد الدراسة ومحدودياتها: نحن لا نتوقع أن تؤدي هذه الدراسة الى التوصل لمفهوم محدد ومنضبط للعقلانية يكون مقبولا لدى مختلف الفئات المعنية، اذ أنه لو كان ذلك بالامكان لما

بقي الفكر الاداري حتى اليوم حائرا في مناقشة موضوع العقلانية ويثير تساؤلات جديدة أكثر مما يقدم إجابات. . فمحور هذه الدراسة وما تطمح اليه هو استخلاص الافكار المتعلّقة بالعقلانية وتحديد مفهومها لدى بعض أبرز رواد الفكر الادارى الذين ساهموا بكتابات وأفكار مميّزة حول الموضوع. وسوف نستعرض أيضا آراء المؤيدين والمعارضين لمنطق ومفهوم العقلانية الادارية الشائع، بهدف اعطاء فكرة متكاملة عن الآراء المختلفة تجاه العقلانية فى الادارة وتحليل هذه الآراء والاتجاهات. فكثيرا ما تستخدم عبارة «العقلانية» في كتب الادارة وأبحاثها وكأن معناها واضح، مع أنه في الحقيقة غير واضح أو على الاقل ليس بهذه البساطة.

العقلانية الادارية : بين الأساسية والوسيلية

يستخدم مصطلح العقلانية فى الادارة بصفة عامة ليعني أسلوبا حميدا فى التفكير والسلوك جديرا بالاتباع، باستثناء بعض الحالات المعينة النادرة التى ستتحدث عنها في ما بعد. فعندما يوصف الاداري مثلا بأنه شخص عقلاني فان ذلك امتداح لاسلوبه فى العمل واشارة الى ذكائه وفطنته والى أنه اداري ناجح. أما اللاعقلانية أو غير العقلانية فانها تعني العكس تماما. اذ أنها اذا ما استخدمت كصفة لفعل أو أسلوب تفكير شخص أو مجموعة من الاشخاص ففي ذلك دلالة على الذم المعبّر عن الغباء، والعشوائية، واتباع الاهواء، والفشل وما شابه ذلك من الصفات غير المرغوبة التي قد توصف بها بعض الافعال الادارية. ويعتبر توفر العقلانية في القرارات والسلوك التنظيمي أهم عامل من مسببات النجاح التنظيمي، حيث أن ما سوى ذلك من العوامل المسببة انما هو متروك لمحض المصادفة التي ليس للانسان عليها من سلطان. أما لو دخلنا في تفاصيل تعريف المصطلح فاننا نجد أن للعقلانية مدلولات مختلفة في الفكر الاداري المعاصر، سنتحدث عنها هنا بشيء من التفصيل باستعراض آراء بعض المفكرين الاداريين البارزين :

أ) ماكس فيبر : يعود الفضل فى تحليل ونشر استخدام مصطلح العقلانية فى مجال العلوم الاجتماعية الى Max Weber. ويصنف فيبر الافعال البشرية الى أربعة أصناف، لا يوجد أي منها في الحقيقة بمعزل عن الآخر، وهي : 1) أفعال عاطفية Affectual، وفيها تقوم العاطفة والمشاعر الشخصية للانسان بتسيير سلوكه وأفعاله، والسيطرة عليها، 2) أفعال تقليدية Traditional، وفى هذا النوع تخضع الافعال وتنصاع للعادات. ويستبعد فيبر هذين الصنفين ويصفهما بأنهما أفعال لاعقلانية تشكل انحرافا عن الفعل العقلاني الحقيقى ويلزم تجنبهما في السلوك الادارى، 3) أفعال عقلانية القيمة Value Rationality، 4) أفعال عقلانية الوسيلة Instrumental Rationality. وهذان الصنفان من الافعال هما اللذان يعنياننا هنا.

إذا يميّز فيبر بين نوعين من العقلانية التي تؤثر في الافعال والتصرفات البشرية، الاولى أطلق عليها (عقلانية القيمة) التي يشار اليها أيضا باسم العقلانية الاساسية أو الجوهرية Substantial Rationality، وبها يتأثر الانسان وتصرفاته من خلال ايمانه واعتقاده في قيمه أو قيم معينة لذاتها، وليست لأنها وسيلة لتحقيق غاية محددة، كاعتقاد الانسان بقيمة الفضيلة، العدالة، الانسانية، ويبرز هنا دور ضمير الانسان في التأثير على سلوكه. وتصبح الغاية من فعل الانسان المتأثر بقيمة معينة من هذه القيم هي الفعل ذاته، بغض النظر عن النتائج المترتبة عليه أو المنافع التي قد تنجم عنه. أما الثانية، العقلانية الوسيلية، والتي تعرف أيضا باسم العقلانية الوظيفية Functional Rationality، وباسم (عقلانية الوسيلة ـ الغاية) Means-End Rationality، فهي عقلانية حسابية، فيها يأخذ الانسان في الاعتبار بالدرجة الاولى الغاية أو الغايات التي يسعى لتحقيقها، ثم ينظر في الوسيلة أو الوسائل التي يؤدي اتباعها لبلوغ هذه الغاية وكذلك العواقب التي قد تترتب عليها، ليقوم بعد ذلك بعملية حساب الوسائل ووزنها جميعا قبل أن يختار أفضلها (Runciman, 1978 : 29; Harmon & Mayer, 1986 : 75; Mitchell, 1979 : 154).

يلاحظ من أفكار فيبر هذه أن رؤيته للعقلانية وتعريفه لها تعتبر أوسع وأشمل من تلك التي يستخدمها مفكرون اداريون آخرون معاصرون له أو لاحقون. اذ يقتصر مفهوم العقلانية لدى أغلبهم وينحصر في الوسيلة ـ الغاية أو ما يعرف بالعقلانية الوسيلية، والاكثر من ذلك أنهم ضيّقوا حتى في مفهوم العقلانية الوسيلية وجعلوه يكاد يقتصر على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية، كما سنبيّن فيما بعد. بينما يوضح فيبر أن تصرفات الانسان وأفعاله تتأثر بنوعين من العقلانية ـ على الاقل ـ وأن درجة تأثره بهذين النوعين تتفاوت من شخص الى آخر. ويتبع ذلك أن المنظمات لا تستطيع التعامل مع جميع أفرادها من منطق العقلانية الوسيلية فقط، أو أن تتنبأ بسلوكهم من خلالها وتتوقع انصياعهم وضبط سلوكهم والعمل على أساسها فحسب. والاهم من ذلك كله أن المنظمات يجب ألا تسيطر عليها وتسيّرها العقلانية الوسيلية بمفردها.

المنهاج الوصفي وترسيخ المنطق الوسيلي : ومع هذا فان وصف فيبر وتحليله للتنظيمات البيروقراطية يقوم على أساس المنطق الوسيلي، تمشيا مع ادراكه للواقع أن العقلانية الوسيلية والقيم المادية هي التي تسود المجتمع المعاصر. وبالرغم من أنه يبدي انزعاجه لتسلّط هذا النوع من العقلانية والمنطق على قيم المجتمع الحديث على حساب العقلانية الاساسية والمسائل الاخلاقية، الا أنه يرفض أن يقوم تحليله على قواعد أخلاقية. لان الدراسة الصحيحة للعلوم الاجتماعية في نظره تقتضي أن يراعي الباحث وتساير توصياته قيم العصر الذى هو فيه، ويصف ويحلّل الاوضاع القائمة كما هي عليها متحليا بالموضوعية

ومتجرّدا من قيمه الذاتية. (Ramos, 1981 : 24-25) بمعنى آخر أنه لو لم يكن المنطق الوسيلي هو السائد فعلا في المجتمع المعاصر لجاءت تحليلات فيبر وتوصياته في التنظيمات البيروقراطية مختلفة تماما عما جاءت عليه فعلا.

ويبدو أن أسلوب فيبر قد تأثر في دراسة العلوم الاجتماعية بمنهاج Thomas Hobbes الذي قامت فلسفته على ترسيخ دعائم المنهاج التجريبي المبني على الاختبار والملاحظة المباشرة للاوضاع القائمة بغرض الوصول الى حقيقة الامور. فبالنسبة لهوبز لا يوجد منطق خالٍ من الخطأ، وأنه مهما عظم شأن المرء ومهما كانت درجة علمه وخبرته فان منطقه قد يصل به الى نتيجة خاطئة، حيث أنه لا يمكن أن يصل منطق وتفكير شخص واحد ولا حتى مجموعة من الناس الى الحقيقة الكاملة. فعاطفة الانسان قد تفرض نفسها على منطقه فتجعله يستنتج الحقيقة التي يرغب هو في استنتاجها وتتفق مع ميوله، مع أنها قد لا تكون هي بالضرورة الحقيقة. فحتى تعريف «الحقيقة» ذاتها يتأثر بالمفاهيم الذاتية غير الموضوعية للانسان. ولمحاولة الوصول الى الحقيقة الفعلية ينبغي الاعتماد على التجربة، الملاحظة والاختبار القائمة على أسس موضوعية (Schnieder, 1958 : 45-48).

لذا جاءت دراسة فيبر للبيروقراطية التي تمخض عنها «النموذج المثالي» مركزة على ملاحظة ووصف طريقة عمل هذا النمط من التنظيمات، وانصبت توصياته على الكيفية التي يجب أن تتبع في ادارتها لكي تحقق الكفاية المطلوبة. فالتنظيم العقلاني المثالي كما يراه فيبر هو ذلك الذي يراعي في قيامه بأعماله اختيار أكثر الوسائل ملاءمة ـ أكثرها كفاية ـ لتحقيق أهدافه (Gerth & Mills, 1976 : 214-216).

وبتفصيل أكثر، فان العقلانية الوسيلية تتحقق من خلال ايجاد قواعد محكمة وأساليب مبنية على أسس المعرفة العلمية، وبها يقوم أفراد المستوى الاداري الأعلى في الهيكل التنظيمي بضبط سلوك الافراد وتوجيههم نحو تحقيق الحد الاقصى من الكفاية. هذا المفهوم للعقلانية هو الذي تقوم عليه نظريات الادراة العلمية التي وضع أساسها فردريك تيلر، والتي تهدف الى اكتشاف وتطبيق «الطريقة الوحيدة المثلى» التي تترجم الى الاسلوب الاكثر كفاية للقيام بأي عمل. وسار على هذا النهج أيضا رواد الادارة العامة التقليديون، مثل لوثر جوليك وليندال اورويك، في بحثهم عن المبادىء القويمة التي يجب العمل بها في الادارة. ثم تلا ذلك انتشار منهاج العقلانية الوسيلية، وما يتبعها من تركيز على جانب الكفاية، بين صفوف غالبية المدراس الادارية، ولكن بطرق مختلفة. هذا النوع من العقلانية هو ما سماه كارل مانهايم «العقلانية الوظيفية».

ب) **كارل مانهايم** : يتبع Karl Mannheim ماكس فيبر في التمييز بين نوعين من العقلانية. ويطلق على الاولى مسمى العقلانية الاساسية، وعلى الثانية العقلانية الوظيفية اللتين تعادلان لدى فيبر عقلانية القيمة والعقلانية الوسيلية. حيث يعرّف العقلانية الاساسية بأنها فعل الفكر الذى يظهر ذكاء وفطنة فى ادراك العلاقات المتبادلة بين الاحداث في موقف معيّن. والافعال التي تتأثر بهذا النوع من العقلانية تقوم على مبادىء أخلاقية تراعي مسؤولية المرء الانسانية واستقلاليته في التميّيز بغض النظر عن الظروف أو النتائج. أما العقلانية الوظيفية فترتبط بالسلوك، الحدث أو القصد الذي يبتغي من ورائه تحقيق هدف معيّن، فهي وسائل تعدّل وتكيّف للوصول الى الغاية فحسب، دونما اهتمام بالجوانب الاخلاقية المترتبة على ذلك. وينبه مانهايم الى أن العقلانية الاساسية أصبحت تحتل مركزا ثانويا في المجتمع المعاصر. فالتقدم التكنولوجي وجري المجتمعات الحديثة وراء تحقيق التنمية الاقتصادية أعمى بصيرتها وجعل العقلانية الوظيفية (الوسيلية) تهيمن على حياة الانسان وتفكيره وتجرّده من استقلاليته في التفكير والتأمل الواعي، وتركته يستمد منطقة وأفكاره مما يعطيه الآخرون ويغذونه به (Mannheim, 1940 : 53-59). لذا فهو ناقم بسبب سيطرة هذه العقلانية على الحياة التنظيمية ويدعو الى اصلاح الوضع والتخلي عنها، والاهتمام بدلا من ذلك بالجوهر وتبني العقلانية الاساسية فى بناء وادارة التنظيمات الحديثة.

ج) **ألبرتو راموس** : يدعو Ramos (1981) الى وجوب أن يقوم الفكر التنظيمي الحديث على مفهوم العقلانية الاساسية ويتحول عن العقلانية الوسيلية التي ابتلي بها منذ سنين طويلة. فالعقلانية الوسيلية ترتكز على نظام السوق الذي ظهر ابان عصر الثورة الصناعية في أوروبا، وتستمد منطقها منه. وهي بذلك انما تمثل عقلانية مرحلية وفترة تاريخية محددة فى المجتمعات الغربية، استنفدت فعاليتها وزالت مبررات منطقها في المجتمع الحديث، نظرا لتغيّر الظروف والاولويات والاتجاهات. أما العقلانية الاساسية ـ التي يقول انه لا يمكن حصرها في مفهوم معيّن ـ فهي غير مرتبطة بزمان أو مكان محدد بذاته وانما هي نتاج الحقائق البيئية لكل مجتمع والنابعة من قيمه وتجاربه الجلية الرؤية والتي لا يحجبها المنطق الوسيلي، وهي بذلك انما تسمو فوق الاحداث العرضية واتجاهات الآراء المؤقتة السائدة.

المنهاج الوسيلي لا يواكب المقتضيات العصرية : يرفض راموس قيام التنظيم على العقلانية الوسيلية لسببين : الاول، أنها مرتبطة بحقبة تاريخية معينة سيطر فيها نظام السوق في المجتمع على تفكير ومنطق الانسان في الغرب، وقد زالت المبررات الداعية لتبنيها في الوقت الحاضر. الثاني، أن منطق العقلانية الوسيلية يمثل قيم وأولويات المجتمع الغربي الرأسمالي، التي وان كانت ملائمة للمجتمع الغربي في فترة زمنية معينة فانها قد لا تتناسب

مع الاوضاع السائدة فى مجتمعات أخرى تختلف عنه من حيث الظروف والاولويات والقيم. أما العقلانية الاساسية التي يدعو اليها فهي عقلانية متجددة غير جامدة وفي حالة مستمرة من التطور والتوسع، فالتجارب والمعرفة المستمدة من كل عهد تضيف الى معرفتنا وتوسع من مقدرتنا على التبصر في طبيعة الانسان وحياة المجتمعات الانسانية (Ramos, 1981 : 166-172).

ويظهر هنا وجود تشابه في الافكار حيال مفهوم العقلانية بين راموس والفيلسوف Bachelard. فكلاهما ينظر الى العقلانية بمنظار واسع يحمل فى طياته معاني انسانية، وكلاهما يرفض أن تشكل مذاهب الواقعية Realism وما تمثله من استناد الى الحقائق السائدة واغفال العواطف والاعراف، والتجريبية Empiricism التي تستمد مفهوم الحقيقة من الملاحظة والتجريب فقط، أو الوضعية Positivism التي تدعو الى استقاء المعرفة من الواقع والتجربة العلمية، يرفضان أن تشكل هذه المذاهب منهاجا لدراسة العلوم الاجتماعية. فالعقلانية لدى باشلار فلسفة لا بداية لها، وهي أيضا دائمة الاستئناف. فعندما يصار الى تحديدها فى احدى عملياتها تكون كأنما قد استأنفت عملها قبل ذلك بزمن طويل. وهي ضمير المعرفة، المصححة، معرفة تحمل علامة الفعل الانساني، المتبصر الجاد. وهي واسعة في نظرتها، تنظر الى العالم كمبحث للتقدم الانساني الذي يقترن بتقدم المعرفة. وتتحقق العقلانية لدى باشلار عندما يتخلى الانسان عن أنانيته ويتحرر من الاهتمام بمصالحه المباشرة، فتسود العقلانية وما يتبعها من قيم تأملية تقود الى التفكير والمعرفة (الهاشمي، 1984: 220-223). ويرفض باشلار أساليب المناهج السابقة ويميّزها عن الاسلوب العقلاني فيقول: المنطقة العقلية لا تحددها حقيقة منطقة التجربة، هذا اذا ما أريد التعمق في دراسة الاسباب دراسة علمية. فبينما تتخذ الواقعية، والتجريبية، والوضعية طابع الحتمية في دراسة الظواهر وتبرز أجوبتها كأجوبة نهائية دائمة، فان العقلانية عكس ذلك. ففيها تطرح المسائل، ويفسح المجال للعلم والمعرفة لقول كلمتيهما، كما تتصف أيضا بالاستعداد لاستئناف النقاش لاستثارة أبحاث أخرى ومعرفة جديدة (الهاشمي، 1984 : 317).

د) **هربرت سايمون**: العقلانية المطلقة لدى Herbert Simon تعني الالمام بجميع عواقب الامور. لهذا فانه لا يمكن اعتبار الانسان الادارى مخلوقا عقلانيا، لان المعرفة والالمام الشامل بالامور انما هما في منأى عن القدرات الذاتية للفرد أو حتى المجموعة، وذلك ناجم عن الكثير من أوجه العجز والقصور التي يتصف بها الانسان وتعوقه عن تحقيق العقلانية التامة[3] (Simon, 1976 : 79-84). الا أن هناك نوعا آخر من العقلانية هي العقلانية الذاتية للفرد صانع القرار، أو ما أطلق عليها «العقلانية المحدودة» Limited Rationality التي تتأثر بأوجه النقص والقصور الكامنة فى الانسان، وتقوم على أساسها نظرية الادارة التي همها

دراسة كيفية انشاء التنظيمات وتشغيلها بحيث تقوم بأداء أعمالها بكفاية. أما هذه الكيفية فيجب أن تستند على أسس عقلانية بحيث تراعي جانب الكفاية بصفة خصوصية. فمراعاة هذا الجانب هو المؤشر الذي يمكن الاعتماد عليه في تقويم مدى جودة أو صواب Goodness التصرف الاداري، بل ان ذلك هو هدف النشاطات الادارية أصلا (Simon, 1976 : 38-39).

وصف العقلانية لدى سايمون : ويقول سايمون في موقع آخر من مؤلفه (السلوك الاداري) ان مصطلح العقلانية مصطلح معقد قد يختلف المقصود منه من موقع الى آخر وان الطريقة الوحيدة السليمة للتغلّب على هذا التعقيد أو لتوضيح معناه هي استخدامه مقيدا بالصفة المناسبة. فيمكن وصف القرار بأنه عقلاني «موضوعي» Objectively Rational، اذا كان في الواقع هو التصرّف الصحيح لتحقيق الحد الاقصى من القيم (الاهداف) المعينة في ظرف معين (وهذا النوع من العقلانية هو ما سعت المدرسة التقليدية لتعميمه في التنظيمات، والمستمد من مبدأ «المخلوق العقلاني ـ الاقتصادي». كما يمكن أن يوصف بأنه عقلاني «غير موضوعي» أو «ذاتي» Subjectively Rational، اذا كان القرار يؤدي لتحقيق الحد الاقصى من الاهداف في ضوء المعرفة أو المعلومات المتاحة لصاحب القرار في وقت اتخاذ القرار، حتى ولو اتضح فيما بعد أن القرار كان خاطئا (وهذا النوع من العقلانية هو الذي تقوم عليه أفكار سايمون في التنظيم ونموذجه «المخلوق الاداري»). ويوصف القرار بأنه عقلاني «شعوري» Consciously Rational، اذ ما جرى ضبط الوسائل وتكييفها لتحقيق الغايات المرجوة وفق عملية شعورية لاعشوائية. وهو قرار عقلاني «عمدي» Deliberately Rational، عندما يتعمد ضبط الوسائل وتكييفها لتحقيق غايات مرجوّة من قبل الفرد صاحب القرار أو المنظمة. ويعرف القرار بأنه عقلاني «تنظيمي» Organizationally Rational، اذا كان القرار موجها لخدمة أهداف التنظيم. وهو عقلاني «شخصي» Personally Rational، اذا كان موجها لخدمة الاهداف الشخصية لصاحب القرار [4] (Simon, 1976 : 76-77).

وفق هذا الرأي، ليس هناك معنى موحد للعقلانية وانما يختلف معناها باختلاف مواقع استخدامها. ومع ذلك فان سايمون يصر في كتاباته وتحليلاته على ربط مفهوم العقلانية بالعقلانية التنظيمية الوسيلية مقترنة بالعقلانية الذاتية لصانع القرار، ويساوي بين العقلانية الادارية وبين الكفاية التنظيمية (Simon،1976 : 121-122, 186-187)، متجاهلا الى حد ما بعض أصناف العقلانية الاخرى كالعلاقات الشخصية مثلا التي يفترض هو أن بامكان التنظيم السيطرة عليها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافه. «القرار العقلاني يستدعى دائما المقارنة فيما بين الوسائل المتعددة، من منطلق الغايات التي تؤدي

اليها هذه الوسائل. . . وهذا يعني أن الكفاية ـ تحقيق الحد الاقصى من القيم بوسائل محدودة ـ يجب أن تكون مقياسا للقرار الاداري» (Simon, 1976 : 65).

الفصل بين الحقيقة والقيمة : ومنطق سايمون في ذلك قائم على أن بيئة الانسان تشكل مجموعة من المقدّمات المنطقية التي على أساسها يبني تفكيره وقراراته، ويقسمها الى قسمين :

أ) مقدّمات منطقية حقيقية Factual Premises، تمثل العالم المادي الملموس والطريقة التي يعمل بها، وتتعلق باختيار أنسب الوسائل اللازمة لتحقيق الاهداف. وبالامكان اخضاع هذه للملاحظة والاختبار التجريبي لاثبات صحتها من عدمه.

ب) مقدّمات منطقية قيمية Value Premises، وتتعلق باختيار الغايات نفسها، وتحوي في مضمونها معاني أخلاقية وتؤدي الى تحبيذ حدوث أشياء مستقبلية معينة، وتفضيلها على غيرها بدافع من خلفيات أخلاقية، وتوجيه السلوك نحو تحقيق هذه الغايات. وحيث أن المصطلحات التي تصبغ عادة بالصبغة الاخلاقية مثل «يجب أن يكون»، «جيد»، «صالح» «مرغوب» أو «مفضل»، عبارات عائمة تحمل معاني مختلفة تستدعي الجدل والنقاش بين الناس، فانه يستحيل اخضاع القرارات المستندة على افتراضات أخلاقية للاختبار التجريبي أو أي اختبار عقلاني أو موضوعي آخر للحكم على صوابها أو عدم صوابها [5] (Simon, 1976 : 45-46). ولأهمية أفكار سايمون بالنسبة للمنهاج الوسيلي، ولانها تمثل محور الفكر الادارى المعاصر، سنتحدث عنها ونشير اليها كثيرا فيما بعد.

مراحل تطور مفهوم العقلانية الادارية : من الفلسفة اليونانية الى «المخلوق العقلانى ـ الاقتصادى»

مر مفهوم العقلانية عبر التاريخ بالعديد من المراحل التى أكسبت معناه طابعا معينا الى أن وصل الى ما هو عليه في التفكير الاداري المعاصر. ويلخص الشكل رقم (1) هذه المراحل التى سنتطرق لعرض اتجاهاتها وتحليلها فى الجزء الاكبر المتبقى من هذه الدراسة.

أولا ـ المعنى الاصلى القديم للعقلانية : على مدى العصور السابقة لعصر الثورة الصناعية، كان المعنى المقصود بكلمة المنطق ـ الحجة والطريق الى العقلانية ـ مختلفة عن المعانى التي نسبت لهذه الكلمة فيما بعد. حيث كان المنطق يفهم على أنه قوة فاعلة في النفس الانسانية تمكن الانسان من التمييز بين الخير والشر، بين المعتقدات الخاطئة وبين المعرفة الحقيقية، ويستمد من ذلك البواعث التى تصوغ نمط حياته الشخصية والاجتماعية. كما كان المنطق ـ والأسس التى يبنى عليها ـ يعتبر حقيقة ثابتة لا تتلون بتغيّر الظروف الزمانية أو الاجتماعية. وكان مفهوم العقلانية المتوارث منذ عهد قدماء فلاسفة اليونان يرتبط في معناه

شكل رقم (1)
تطور مفهوم العقلانية عبر العصور

قديمـا	: معنى مجرد (Abstract) يقوم على الفلسفة والمنطق ويقترن بالاخلاق والفضيلة وبناء المجتمع الفاضل، ولا يخضع تفسير العقلانية للرغبات والنزعات السائدة فى المجتمع فى ظروف ومرحلة زمنية بعينها .
بداية التحول في المنطق	: تغيّر فى القيم وتركيز على تحقيق الغايات بالسعي لاتباع أفضل الوسائل لتحقيقها (بغض النظر عن انسانيتها أو أخلاقيتها) «الغاية تبرر الوسيلة».
ميلاد المخلوق الاقتصادى	: تتصف طبيعة الانسان بميله لتحقيق السعادة لذاته وجريه وراء الملذات المادية التى تكفل له ذلك.
تبني المخلوق الاقتصادي في نظريـة الادارة	: الاعتقـاد بأن الفـرد عضو التنـظيم مخلوق عقلاني ـ اقتصادي. والدمج بين منطق «الغاية تبرر الوسيلة» وبين مبدأ «المخلوق الاقتصادي» في النظرية التقليدية للتنظيم. واقتران معنى «الوسيلة الافضل» في الادارة بالوسيلة الاكثر كفاية. (نظريات: الادارة العلمية، البيروقراطية، وحركة الادارة).
ظهور المخلوق الاجتماعي	: الفرد غير عقلاني. لا تسيّره الدوافع الاقتصادية وحدها، وانما تغلب عليه أكثر المحركات الانسـانية وتأثير جماعات العمل. (نظرية العلاقات الانسانية).
الادارة الحديثة	: عقلانية الفرد محدودة وليست عقلانية تامة. الا أنه يمكن للتنظيم زيادة نسبتها بين الافراد. (نظرية القرارات).
ما بعد الحديثة	: الدعوة الى العودة الى المنطق القديم لمفهوم العقلانية، وربط الممـارسات الاداريـة بالاعتبـارات الاخـلاقيـة والانسانية. (النظرية النقدية، النظرية التأويلية).

بالصلاح والخير. فالمجتمع العقلاني كان يعني بالنسبة لافلاطون وأرسطو ذلك المجتمع الذي يسعى لان يعم الخير والصلاح، الذي لا يقترن بالضرورة بالماديات، بين الناس. وأدرك أفلاطون أن نموذج «المجتمع الفاضل» هذا ليس ثابتا وانما يتأثر ويتكيف بالظروف المحيطة بالمجتمع، الا أنه لا مناص لديه من ارتباط مفهوم الخير والصلاح بالاخلاق والفضيلة والمعاني الاخرى الخيّرة الكامنة في النفس الانسانية. فكانت دراسة المنطق في ذلك الوقت ترتكز على المفاهيم، الغايات، والجوانب الاخلاقية المرتبطة بها وبالوجود الانساني. وليس على الوسائل أو على تنسيق الجهود والسلوك لتحقيق أهداف محددة. اذ كان الشاغل الرئيسي لهؤلاء المفكرين هو المصلحة العظمى Ultimate Good للانسانية وكيفية معالجة مشاكل الانسان المصيرية، وتحقيق أهدافه السامية، وليس مجرّد الاقتصار على البحث لانتقاء وسائل مناسبة لتحقيق أهداف محددة مباشرة (Ramos, 1981 : 4-5, 7,10).

ثانيا ـ التحوّل في المنطق : الا أن كلا من مفهومي «المنطق» و «العقلانية» شهدا تغيّرا ملموسا فيما بعد بسبب التغيير الذي طرأ في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أوروبا، وهيمنة الماديات على أسلوب الحياة والتفكير. فجردت من طياتها المعاني الاخلاقية، أو على الاقل جعلا في حالة من الحياد تجاه المسائل والمسؤوليات الاخلاقية Amoral. وتحوّل المقصود من كلمة «خير» أو «صالح» Good ليعني الشيء أو الفعل المناسب لتحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة المادية المباشرة للذات. ولقد جاء كتاب نيكولو ميكيافيلي (الامير) الذي نادى فيه بأن «الغاية تبرر الوسيلة» مهما تجرّدت الوسيلة من القيم الفاضلة والاخلاق، مجسدا لهذا التحول في القيم وأسلوب التفكير[6] (Machiavelli, 1950).

ثالثا ـ ميلاد المخلوق العقلاني ـ الاقتصادي : في ظل هذه الظروف والمعطيات برز الى الوجود في الادارة ما يعرف بمبدأ «المخلوق العقلاني ـ الاقتصادي» Rational - Economic «Man»، المستمد من فلسفة اقتصادية لتعريف طبيعة الانسان وتحديد بواعثه وتوقعاته، وتصوره على أنه مخلوق يسعى لاسعاد نفسه ويجري وراء الملذات المادية التي تكفل له سبل السعادة. ومن هذا المنطلق فان الانسان يقوم بعمل الاشياء التي تجلب له الحد الاقصى من المنفعة، ويقوم بتكييف سلوكه وأفعاله وفق هذا المبدأ. واعتنقت المدرسة التقليدية، أولى المدارس الادارية، هذا المبدأ، واتخذت منه منهاجا يحكم سلوك التنظيمات الادارية ويحدد طبيعة علاقتها بمنسوبيها من العاملين بها. . وتتمثل هذه العلاقة في التوقعات المتبادلة بين التنظيم وأفراده أو ما يسمى «العقد النفسي» (Shein, 1970 : 56-57)، وما أطلق عليه شيستر برنارد من قبل «توازن الحافز ـ الاسهام» (Barnard, 1979 : 56-59, 139-160) وتحدث عنه باسهاب. وتتميّز العلاقة القائمة بين التنظيم والعاملين وفق هذا العقد، كما يصفها .A

Etzioni بانطلاقها من مبدأ عقلاني مادي يقوم على تبادل الاخذ والعطاء بين الطرفين. بمقتضاه يشتري التنظيم خدمات وطاعة الموظف في مقابل عطاء مادي يدفعه له. ويأخذ التنظيم على عاتقه مسؤولية حماية مصالحه والموظف العامل به من الجوانب غير العقلانية - من وجهة نظر التنظيم - وذلك بوضع نظام للسلطة والرقابة. حيث تقترن السلطة بالوظيفة ويصبح لزاما على الموظف طاعة الشخص شاغل الوظيفة بغض النظر عن رأيه الشخصي في ما يصدر اليه من تعليمات، أو عن خبرة صاحب السلطة أو شخصيته (Shein, 1970 : 57).

رابعا - سيطرة المنطق الاقتصادي على الادارة : ومن الواضح هنا سيطرة المنطق الوسيلي الاقتصادي على نموذج «المخلوق العقلاني - الاقتصادي» فبالنسبة لمنسوبي المنظمة يعتبر الانضمام اليها والعمل بها مجرّد وسيلة للحصول على المال، وبالتالي ينحصر همهم في الحصول على أقصى ما يمكن من الاجور والحوافز المادية الاخرى التي تمكنهم من بلوغ الملذات التي يشتهونها. أما من جانب التنظيم فان الفرد بالنسبة اليه مجرّد أداة أو وسيلة ينبغي الحصول منه على أقصى ما يمكن في صدد تحقيق أهداف التنظيم بكفاية. حيث تشكل الكفاية التنظيمية - الاقتصاد في استخدام الموارد - مركز اهتمام هذا النوع من التظيمات. أما الجوانب الانسانية المتمثلة في العواطف، مشاعر العاملين، روحهم المعنوية ورضاهم عن العمل فتعتبر شيئا هامشيا، لانها لا تتماشى مع مبادىء هذا الصنف من العقلانية. ويعبّر Von Mises عن هذا المبدأ الذي يربط مفهوم العقلانية ويفسرها بالفعل الاقتصادي والذي ترك آثاره الواضحة على الفكر الاداري حتى وقتنا الحاضر، بقوله : ان المبدأ الاقتصادي هو المبدأ الاساسي لكل الافعال العقلانية، وليس مجرّد هيئة أو صورة معينة لنوع معين من الفعل العقلاني. . . فجميع الافعال العقلانية إذاً ترتبط بالتصرف القائم على أساس اقتصادي. (Von Mises, 1960 : 148).

وفق هذا الاعتقاد فانه لا يعترف بوجود أي نوع من العقلانية الا العقلانية الاقتصادية، التي تقاس فيها الامور وتوزن البدائل بميزان حسابي بحت. حيث تساوى العقلانية في النهاية الكفاية الاقتصادية، التي تمثل بدورها أفضل الوسائل التي ينبغى للتنظيم اتباعها لتحقيق الاهداف. لذا أصبح الانطباع العام عن القرار الاداري العقلاني كما يصفه John Pfiffner بأنه ذلك الاسلوب الذي يتم فيه تجميع جميع الحقائق ذات الصلة بكل بديل من البدائل المتاحة لمعالجة مشكلة ما، واختيار البديل الذي يحقق الحد الاعلى من النتائج المرغوبة. واعتبره فيفنر أسلوبا ماديا يستند في تفسيره للحقائق وتقويمه للبدائل على عمليات حسابية جامدة تستبعد جانب العاطفة والشعور الانسانى (Pfiffner, 1960 : 126).

خامسا - تيلر والادارة العلمية : وجاءت نظرية Frederick Taylor ومعتقدات مدرسة

الادارة العلمية منسجمة تماما مع نموذج المخلوق العقلاني ـ الاقتصادي قلبا وقالبا. فالانسان في نظر تيلر يتصف بالكسل، والاسوأ من ذلك أيضا تهرّبه من العمل الجاد وبذل الجهد المطلوب بالتنظيم ظنا منه أنه انما يتصرّف بعقلانية وفق ما تمليه عليه مصالحه الذاتية (حيث أنه مخلوق عقلاني ـ اقتصادي يسعى لتحقيق الحد الاعلى من المنفعة لذاته)، كما تلام الادارة أيضا بسبب استخدامها أساليب ادارية غير جيدة. ويترتب على ذلك في نهاية المطاف خسارة للطرفين. فلا الادارة ـ الفئة التي تمثل التنظيم وتسعى لتحقيق أهدافه ـ ولا العاملون بقادرين على بلوغ مصالحهم الذاتية. وللخروج من هذه المعضلة ينبغى على الادارة أن تعمد الى زيادة أجور العاملين الذين تسيطر عليهم العقلانية الاقتصادية والربط بين انتاجيتهم والحوافز التي تمنح لهم، والعمل على رفع مستوى الكفاية في العمل وتخفيض نفقات الانتاج. وتصبح المهمة الرئيسية للادارة العلمية الناجحة اكتشاف «الطريقة الوحيدة الأمثل» في العمل ـ العقلانية والاكثر كفاية ـ وتعميمها بالتالي، الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج وتخفيض التكلفة. ويعود ذلك بالمنفعة على الطرفين. ويؤكد تيلر بأن المعرفة هي أساس العقلانية والتصرّف السليم. ولكن ما كنه هذه المعرفة؟ انها بالنسبة اليه تمثل المعرفة التي يوجدها ويقننها التنظيم أو على الاقل يرضى عنها، فهي وحدها المعرفة الموضوعية التي يجب أن يسترشد بها العاملون عند انتقائهم للوسائل المناسبة لتحقيق الغايات المحددة من قبل الادارة العليا. فالتخطيط والقرارات الاستراتيجية المتعلّقة بالتنظيم من مسؤولية هذه الفئة الاكثر مقدرة ومعرفة والمدرّبة تدريبا علميا، فهي صاحبة الحق في تحديد مسار التنظيم وتوجيه سلوك الافراد الآخرين الذين يعوزهم التفهم السليم للعمل. ولا يحق للعاملين التدخل أو الاعتراض، وانما يقتصر دورهم على تنفيذ هذه الخطط والاساليب العقلانية كما هي محددة لهم من قبل الادارة. فالهدف من التنظيم أصلا هو تعقيل سلوك العاملين لتحقيق غاية محددة (Harmon & Mayer, 1986 : 92, 115, 151). من الواضح إذاً سيطرة العقلانية الاقتصادية الوسيلية على أفكار تيلر واتباع مدرسة الادارة العلمية وتحجيمه لمعنى العقلانية ليقتصر على العقلانية الفنية، وهو بذلك يغفل جوانب مهمة أخرى من الظاهرة التنظيمية وأشكالاً أخرى من العقلانية، مثل العقلانية الاجتماعية والعقلانية السياسية، على الاقل، التي لا يجوز اغفالها في أية نظرية متكاملة أو تحليل واقعي للتنظيم.

سادسا ـ «النموذج المثالي» والعقلانية الوسيلية : ويتبنى ماكس فيبر أيضا المنهاج الوسيلي في تحليله للتنظيم. ويرتبط مفهوم العقلانية في نموذجه المثالي للبيروقراطية بالعقلانية الوسيلية التي تتلخص في اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الغايات. ويتصف التنظيم بالعقلانية هذه في نظره اذا ما جرى انتقاء التنظيم لأكثر الوسائل كفاية في تحقيق أهدافه.

وينحصر ذلك في تحقيق الاهداف الرسمية للتنظيم بدون النظر الى أهداف أفراده. فكون التنظيم يتصف بهذا النوع من العقلانية لا يعني أن أفراده يتصرفون بعقلانية في ما يتعلق بأهدافهم وطموحاتهم الذاتية. بل على العكس، فكلما أصبح التنظيم أكثر عقلانية فى هذه الحال أمسى أفراده مجرّد تروس فى آلة ضخمة متجاهلين الهدف والمغزى من سلوكهم (Mouzelis, 1972 : 51). ان مسألة وأسلوب تحديد الاهداف كما هو وارد في نظرية فيبر للبيروقراطية ونظرية تيلر هى ما يخصها Robert Hays بالانتقاد. حيث يؤكد على أن قيمة الاهداف تختلف باختلاف الاهداف ذاتها وباختلاف المستوى الاداري. فما قد يراه أفراد الادارة العليا أهدافا ذات قيمة عالية قد لا يراه بقية الافراد كذلك. هذا الى جانب أن القيم الذاتية للافراد تتفاوت بصفة عامة. واذا لم يكن للاهداف الرسمية للتنظيم معنى وقيمة لدى عدد كبير من أفراد التنظيم فانها لا تصبح أهدافا مشتركة في ما بينهم توجه نحوها أعمالهم وتوحد جهودهم (Hays, 1985 : 113). وبالتالي يدور التنظيم في حلقة مفرغة وتتحول أهدافه الى سراب، وتفتقد أفعاله الى العقلانية.

العقلانية التنظيمية: برنارد والمنعطف الجديد

لم يصمد منطق «المخلوق الاقتصادى» طويلا في سيطرته على نظرية التنظيم. اذ بدت بوادر منعطف جديد في الفكر الاداري تتحدى أهم جوانب هذا المنطق فلم يكن شيستر برنارد راضيا عن فلسفة، ومعتقدات، وتحليل المدرسة التقليدية للتنظيم التي تتمثل في نظريات فردريك تيلر، ماكس فيبر، وهنرى فايول، والتي تنطلق من مبدأ «المخلوق الاقتصادى». بل سعى برنارد الى ايجاد نظرية فى التنظيم أكثر تكاملا وتوازنا وجاءت هذه النظرية في كتابه المشهور (وظائف المدير) الذي يمثل منهلا غزيرا شاملا من الافكار والحكمة الادارية التي سبقت عصرها والتي استمدت منها واحتجت بها أغلب المدارس الادارية اللاحقة على الرغم من اختلاف مذاهبها. ومع أن منهاج برنارد في دراسة التنظيم يوصف بأنه يساوي مفهوم العقلانية بالعقلانية الوسيلية ويقوم تحليله على أساسها (Harmon & Mayer, 1986 : 120)، الا أن منطقه جاء ملطفا، منمقا، معتدلا وأكثر تقبلا عمن سبقه من المفكرين التقليديين.

والعقلانية لدى برنارد سمة من سمات التنظيمات وليست من سمات الافراد. فالافراد بطبيعتهم لا يعتبرون عقلانيين، كما أن سلوكهم لا يكون على الاغلب هادفا أو متجانسا. الا أن أفعال الانسان تكتسب صفة العقلانية عندما يتعاون مع آخرين في تشكيل تنظيم تنسق فيه الجهود لتحقيق هدف مشترك فيما بينهم. عند ذلك فقط تسيطر عليه «الشخصية التنظيمية» Organizational Personality وتتقمصه. وبتفاعل الشخصيات التنظيمية للافراد المكونين للتنظيم تتولّد الافعال العقلانية الهادفة، وتنتقى الوسائل والغايات على أساس

محسوب ومدروس. أما بالنسبة للفرد الواحد فانه نادرا ما يحتاج بمفرده الى عمل صياغة مفصلة ومحددة لغاياته، أو التمعن في تقصي أفضل الوسائل لتحقيقها. فأغلب تصرفات الانسان الفردية تتسم بالعادة والتكرار ورد الفعل [7]. ان ما يؤكد عليه برنارد هنا هو التفوّق العظيم للعمليات المنطقية التي تتصف بها أفعال التنظيم عن تلك التي يقوم بها الفرد منعزلا. حيث أنه فقط بوجود التنظيم يتسنى انتقاء الوسائل المدروسة والمرسومة وهذا هو جوهر وجود التنظيمات الرسمية في نظره.

ويشارك رأي برنارد هذا الاخير عدد كثير من منظري الادارة. الا أنه بالنسبة لماكس فيبر وفردريك تيلر ومنظري الادارة التقليدية الآخرين فان التنظيم يعتبر وسيلة للسيطرة على الافراد وسلوكهم بحيث تأتي أفعالهم وتصرفاتهم متماشية مع قيم الادارة العليا وتخدم الاهداف التنظيمية التي تحددها. فالتنظيم لديهم يتميّز بالعقلانية عن الافراد بسبب وجود القواعد واللوائح التي يفرضها قادة التنظيم على بقية أعضائه لتحكم سلوكهم وتضع حدا لاجتهاداتهم الشخصية. ويقوم هذا الانضباط المفروض ويوضع فى ظل الاهداف التي تحددها وترعاها الادارة العليا، ويجب على الافراد التسليم بعقلانية توجيهات وتعليمات الادارة العليا لانها هى الجهة ذات الاختصاص والمسؤولة عن تحديد الغايات والوسائل التي ينبغي على التنظيم اتباعها والعمل على أساسها. أما بالنسبة لبرنارد فان التنظيم عنده يتصف بالعقلانية خلافا للفرد لانه أي التنظيم يتغلّب على نقاط الضعف الكامنة في الفرد، اذ يستخلص التنظيم من سلوك الفرد ـ الذي تتملّكه الشخصية التنظيمية ـ المنطق القائم على رؤية الاهداف المشتركة للتنظيم ورغبة أفراده في التعاون لتحقيق هذه الأهداف. العقلانية الادارية بالنسبة لفيبر إذاً، تضم وتشكل حاكما، يتمثل في الادارة العليا، التي تحدد طبيعة وكنه الأعمال والتصرفات العقلانية، ومحكوماً يمثل بقية أعضاء التنظيم، الذين عليهم تقبّل ذلك والعمل على ايجاد ما هو مطلوب منهم. أما بالنسبة لبرنارد فالقضية تمثل شخصية التنظيم التي تتسم بالمنطق والعقلانية مقابل شخصية الفرد التي تفتقر الى مثل هذه الصفات (Barnard, 1979: 185-199).

ان برنارد خلافا لفيبر لا يساوي في تحليله التنظيمي بين شخصيته وبين الادارة العليا بشكل مباشر، ولا يجعل تعريف الغايات والوسائل العقلانية قاصرا بالضرورة على هذه الطبقة. وانما هي نتاج الجهود التعاونية لافراد التنظيم الذين اذا ما تملّكتهم الشخصية التنظيمية تناسوا مصالحهم وأهدافهم الذاتية وحصروا اهتمامهم وركزوا جهودهم وأفعالهم لخدمة مصلحة التنظيم، الذى هو أولا وأخيرا نظام للتعاون الانساني الهادف.

الأهداف التنظيمية كمعيار للعقلانية : وتمثل الأهداف والغايات لدى برنارد محور الارتكاز الذي تقوم عليه التنظيمات، وتوزن على أساسه عقلانية أفعالها. فهي القاسم المشترك

الضروري لتعاون الافراد. لذا يجب أن تكون الاهداف والغايات مقبولة لدى أفراد التنظيم حتى يتعاونوا في بذل الجهد اللازم لتحقيقها. وليس من الضروري أن يشبع الهدف الرغبات الشخصية للفرد، وانما يجب أن يعتقد في قيمة الهدف وجدواه بالنسبة للتنظيم ككل. أما اذا لم يقتنع بعض الافراد بالهدف فلا مانع من اللجوء الى أسلوب المراوغة وتشريبهم Indoctrinating الهدف للحصول على مساهمتهم وتعاونهم (Perrow, 1972 : 78-81).

ومع التشابه بين أفكار برنارد والمنظرين التقليديين من حيث التركيز على الاهداف التنظيمية الا أن بين الطرفين اختلافات بيّنة. فالواضح أن الهدف لدى التقليديين يحدد من قبل الادارة العليا وهو من اختصاصها، ويفرض تنفيذه على بقية الافراد الذين لا يملكون الا السمع والطاعة. أما بالنسبة لبرنارد فان عملية تحديد الهدف عملية عائمة تشمل كافة الافراد والمستويات الادارية بالتنظيم (Barnard, 1979 : 231-233) الا أن تحليل برنارد لا يشمل وصف أو اقتراح كيفية بعينها لاختيار الاهداف وتحديدها، ولا يتعرّض أيضا للمراحل والاجراءات التي ينبغي اتباعها لتشكيل ووضع أهداف التنظيم وأغراضه (Barnard, 1979 : xiii, xix). انما فقط يوصى بوجوب أن يحوز الهدف على رضاء أفراد التنظيم ولا يفرض عليهم قسرا لكي لا يفتقد تعاونهم. وعلى ضوء نظرية برنارد في التنظيم ظهرت العديد من المدارس الادارية التي أخذت وبنت على جانب أو آخر من أفكاره. نذكر منها هنا على سبيل المثال مدرسة العلاقات الانسانية التي انطلقت بعد تجارب هوثورن، ومدرسة صناعة القرارات التي وضع أساسها هربرت سايمون، التي مع أن كليهما تأثرا بأفكار برنارد في رفضهما للنظرية التقليدية ومبدأ المخلوق العقلانى الاقتصادى، الا أن كلا منهما اتخذ منعطفا وطابعا مختلفا عن الآخر.

أ) مدرسة العلاقات الانسانية : أخذت مدرسة العلاقات الانسانية عن برنارد تأكيده على الجوانب المرتبطة بالروح المعنوية للعاملين وتوطيد العلاقات والتعاون في ما بين الافراد، وأهمية ذلك بالنسبة لزيادة فعالية التنظيم. فكشفت نتائج تجارب هوثورن التي قام بها التون مايو وزملاؤه، والتى ركزت في ما بعد على دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية بالتنظيم، ان سلوك الفرد لا ينسجم في الحقيقة مع الافعال العقلانية كما يصفها الفكر التقليدي ولا يتماشى مع مبدأ المخلوق العقلاني الاقتصادي. اذ مع أن سلوك الادارة العليا تغلب عليه العقلانية، الا أن سلوك الافراد لا يأتي في الغالب موافقا للعقلانية. فالمشاعر الذاتية وعرف الجماعة هما المحرك الرئيسي لافعال الافراد، والحوافز المعنوية وليست المادية ـ كما يفترض مبدأ المخلوق الاقتصادي ـ هي الاكثر تأثيرا على سلوك الافراد وأعمالهم. ولجأ أتباع هذه المدرسة في البداية، بالاعتماد على علم النفس وعلم الاجتماع، الى استنباط أساليب تمكّن

الادارة من مراوغة العاملين ومناورتهم في سبيل رفع مستوى أدائهم، وتوجيههم نحو خدمة عقلانية التنظيم وتحقيق أهدافه (Caiden, 1982 : 216-217). الا أنه برز داخل هذه المدرسة في ما بعد اتجاه آخر ذو أبعاد انسانية أكثر من سابقه، يبحث ويهتم بالجوانب النفسية والثقافية المتخلّفة عن العمل بالاسلوب البيروقراطى التقليدي في الادارة. وجاءت كتابات مفكرين منهم مثل دوجلاس مجريجر، رنسيس ليكرت، فردريك هيرزبيرج، ابراهام ماسلو، كريس أرجيرس منتقدة للمنهاج الوسيلي في الفكر الاداري المعاصر لتركيزه على جانب العقلانية التنظيمية فقط، واغفال مسألة ايجاد بيئة تنظيمية توفر المناخ الملائم لتحقيق الذات الانسانية Self-Actualization. ودعوا الى وجوب اهتمام التنظيم وتنبيه لوسائل تكفل كرامة الانسان وتؤدي الى نمو الفرد نفسيا وتحقيقه لذاته، جنبا الى جنب مع الاهتمام بالعقلانية الادارية، عند تصميم التنظيمات وادارتها لكي تكون أكثر فعالية وتحافظ في نفس الوقت على كيان أفرادها وصحتهم النفسية[8].

أما هربرت سايمون ومن سار على نهجه فان لهم وجهة نظر مختلفة، مستمدة أيضا في جوهرها من أفكار برنارد التي وصف فيها التنظيمات بأنها نظم لصناعة القرارات، واعتبر عملية صناعة القرارات من أكثر وظائف المدير أهمية، وأشار فيها الى أن أفعال التنظيمات تقوم على أساس الحساب السليم للوسائل والنتائج المرتقبة. ولاهمية نظرية سايمون ونموذجه في صناعة القرارات بالنسبة لموضوع العقلانية الادارية ولان تشخيصه وتحليله للمنهاج العقلاني الوسيلي الشائع في دراسة الادارة المعاصرة ربما يمثل أفضل ما نشر، فاننا سنخص أفكاره في هذا الموضوع بقدر أكبر من العرض والتحليل.

ب) النظرية الحديثة ـ نموذج سايمون والمخلوق الادارى (الوسيلي) : ينتقد سايمون النظرية التقليدية ومبدأ المخلوق العقلاني ـ الاقتصادي الذي تمثله لان افتراضات هذه النظرية لا تتلاءم وطبيعة الامور فى عالم الحقيقة، كما أن أفكارها تركز على ما يجب أن تكون عليه الامور وتهمل الادراك والتمعن في ما هو كائن فعلا. ويرفض سايمون فكرة وجود مخلوق اقتصادي عقلاني لان طبيعة الانسان وقدراته لا تؤهله للوصول الى هذا المستوى من العقلانية التنظيمية. فالفرد صانع القرارات بالتنظيم يعاني من محدودات كمية ونوعية تعوقه عن تحقيق هذه العقلانية المنشودة [9] (Simon, 1976 : 39-40). وبسبب هذه المعوقات التي تقف حائلا بين صانع القرارات واهتدائه للقرار العقلاني المثالي، وكبديل للمخلوق العقلاني الاقتصادي يقدم سايمون للفكر التنظيمي «المخلوق الاداري» الذي يتصف بالواقعية وبعقلانية محدودة تمكنه من حصر وتقويم عدد محدود من البدائل. فبدلا من مفهوم «العقلانية الموضوعية» Objective Rationality، التي يدعو اليها التقليديون وتقوم على أساسها نظريتهم، يقدم سايمون مفهوم «العقلانية غير الموضوعية» أو الذاتية Subjective

Rationality التي تتأثر بالقيم الشخصية للفرد وبأسلوب تفكيره وتعلّمه وتأويله للأمور. ومع أن سايمون يوافق التقليديين في أن العقلانية الموضوعية هي الاساس السليم للسلوك التنظيمي، الا أنه يؤكد على أن هذا النوع من العقلانية يعبر عن مثالية صعبة المنال ولا يمكن تحقيقها. وفي هذه الحال فليس أقل من الاعتماد على العقلانية غير الموضوعية لصانع القرار، فبها يتمكن التنظيم من تحقيق أقصى ما يمكن من الاهداف المنشودة في ظل مقدرة صانع القرار ومعلوماته. وتقتضي العقلانية غير الموضوعية أن يسعى صانع القرار جاهدا لتحقيق الحد الاقصى من الغايات المحددة للتنظيم متبعا في ذلك أكثر الوسائل كفاية، مهما كانت هذه الغايات وحتى لو لم تكن في نظره ملائمة (Filley et al., 1976 : 110-112) . وبمعنى آخر فان على صانعي القرارات في نموذج سايمون أن يسعوا لتحقيق الغايات المحددة من قبل التنظيم والمطلوبة منهم مهما كانت طبيعتها بغض النظر عن آرائهم الذاتية حول قيمة هذه الغايات أو الجدوى منها. وهنا يبدو واضحا تأثر سايمون بأفكار شيستر برنارد في العقلانية الادارية التي تتحقق فقط عندما تسيطر «الشخصية التنظيمية» على أفعال الفرد وتسيّره. فعندما يستمد الفرد قيمه من قيم التنظيم، ويتجاهل قيمه ومصالحه الذاتية، ويبذل قصارى جهده لتحقيق غايات التنظيم وأهدافه، عند ذلك فقد يمكن أن يوصف بالعقلانية. ويعبّر سايمون عن ذلك صراحة بقوله : «الفرد العقلاني هو، ويجب أن يكون، فردا منظما يعتمد نهج المؤسسة» (Simon, 1976 : 102) .

تقويم نموذج سايمون : بيّنت دراسة تم فيها استعراض الابحاث والتجارب المعملية التي أجريت من قبل العديد من الباحثين لاختبار مدى صحة أفكار سايمون التي قدمها في صورة «المخلوق الاداري» أن غالبية هذه التجارب والابحاث تثبت صحة معظم آراء سايمون التي يقول فيها ان صانع القرار لا يتصرّف في الحقيقة وفق النموذج العقلاني - الاقتصادي. فلقد أثبتت أنه حتى عندما يعتقد صانع القرار أنه يبني قراره على أساس الحقائق الواضحة التي يدركها أمامه وعلى أسس موضوعية بحتة، فانه لا بد أن يكون قراره متأثرا بعوامل أخرى غير موضوعية وخفية متصلة بالموقف موضوع القرار. كما أظهرت هذه الدراسات أن صانعي القرارات غالبا ما يغفلون الاستفادة من المعلومات التي لديهم والتي يمكن أن تجنبهم الوقوع في الخطأ، ويميلون بدلا من ذلك الى الاعتماد على أحاسيسهم الذاتية. ويعتمدون في تقويمهم للمعلومات على عقلانيتهم الذاتية غير الموضوعية بدلا من اعتمادهم على العقلانية الموضوعية (Filley et al., 1976 : 117-119) .

وقام Nicholas Nicolaidis بدراسة حلل فيها (332) قرارا اداريا واقعا تم اتخاذه في تنظيمات ادارية، وذلك بغرض الالمام بالعملية الفعلية التي تتبع فى صناعة القرارات. (Pfiffner, 1960) . وتوصل في دراسته الى تأكيد أفكار سايمون التي قال فيها بأن صانع

القرارات الادارية يسعى للوصول الى قرار مقبول Satisfice وليس الحل العقلاني الامثل فى محاولته التعامل مع المشاكل التي تواجهه، الا أن نيكوليدس توصّل أيضا الى نفس النتائج التي توصّل اليها شارلز ليندبلوم (Lindblom, 1978) عن طغيان الظروف والمؤثرات السياسية على ما عداها في تحديد مسار القرارات الادارية.

ولكن، مصداقية نموذج سايمون تبدو أقل قوة إذا ما قوِّم من جانب مجال الادارة العامة. فمع أن سايمون يدعى أن نموذجه في العقلانية وصناعة القرارات يصف الحال الفعلية في التنظيمات بصفة عامة الا أن هناك دراسات بيّنت أن قدرا كبيرا من نظرية سايمون قد ينطبق على الاوضاع في تنظيمات الاعمال الخاصة، وليس في مجال القطاع الحكومي الذي تتصف تنظيماته بعدم وضوح وجلاء الغايات والاهداف، وبوجود اختلاف أكثر بين أعضاء التنظيم حول السبل التي ينبغي اتباعها والانسب لتحقيق الاهداف. فعلى سبيل المثال بيّنت الدارسة الميدانية التى قام بها مؤخرا Lawrence T. Pinfield واختبر فيها نماذج متعددة لصناعة القرارات، أن صناعة القرارات في التنظيمات الحكومية لا تتم بأسلوب منتظم مثل ذلك الذي يصفه سايمون وانما هى أقرب الى العشوائية Anarchic ولا تتخذ نمطا معينا، حيث تختلف القرارات النهائية باختلاف المشتركين في العملية، والمشاكل، الحلول المطروحة، وارتباط كل ذلك بميول ومصالح صانعي القرار. فالاختلاف في تكوين وتركيب الاشخاص المشتركين في عملية القرار غالبا ما يقود الى قرارات متخالفة تماما (Pinfield, 1986).

نقد المنهاج الوسيلي

أولا ـ نظرية سايمون : من ادعاءات سايمون ـ ومن سار على منهاجه ـ أن نظريته تتميّز بدمج النظرية التقليدية ونظرية العلاقات الانسانية للخروج بنظرية متوازنة متكاملة في التنظيم، وايجاد اطار عام يأخذ في الاعتبار الجوانب العقلانية واللاعقلانية في السلوك التنظيمي. فهو يتبع فى نموذجه الذي تقوم عليه نظريته الاسلوب الوصفي ـ العلمي لشرح وتفسير الظاهرة التنظيمة من خلال تقديم نموذج سلوكي لصناعة القرارات يركز فيه على دراسة الجوانب النفسية الاجتماعية وتحليل الفرد والمجموعات الصغيرة بالتنظيم. ويبرر سايمون منهاجه هذا قائلا : اننا اذا ما اتبعنا الاسلوب الوصفي العلمي فان لنا مطلق الحرية لأخذ نظام فرعي Subsystem (صناعة القرارات) وتجريده من النظام الاكبر (التنظيم) وخصّه بالدراسة والتحليل حتى تزيد معرفتنا به. وما يمكن أن يقال عن نظريات التنظيم التي من هذا النوع هو أنها ربما عملت أحيانا على عزل وفصل عمليات الفكر العقلاني والقرارات لتعطيها حقها من الاهمية، وبالطبع سيكون ذلك على حساب جوانب أخرى من العمليات التنظيمية (Simon, 1973 : 353). لا اعتراض هنا على رأى سايمون هذا ولكن

بشروط. فبطبيعة الحال فانه في أي نموذج لابد من أن يقوم صاحبه باغلاق دائرة العوامل والمتغيّرات التي سيدرسها ويركز على تحليلها لكي يعطيها حقها من الفحص والتحليل الدقيق، والا اتسعت دائرة البحث بحيث يصبح من المستحيل عمل تحليل مفصّل للجوانب المراد دراستها. ولكن، يجب اتخاذ الحيطة والحذر في هذه الحال، وهذا تماما ما ينبّه اليه Abraham Kaplan ويحذر منه. فموقع الخطورة في ذلك يكمن في أن النموذج يعوق ادراكنا ووعينا لمتغيّرات وجوانب أخرى مرتبطة بموضوع الدراسة. لذا فانه من الاهمية بمكانٍ ألا يشغلنا التركيز على النموذج عن الموضوع الكلي للدراسة ذاته، حتى لا يتحوّل النموذج من وسيلة لاكتشاف حقائق الامور الى غاية يطلب لذاته. كما ينبغي، وهو الاهم، تحرّي الدقة والحذر عند تعميم نتائج الدراسة في تفسير الظاهرة المراد دراستها (Kaplan, 1964 : 279-280). ويبدو أن سايمون وقع فى هذا الخطأ باعتقاده أن نموذجه فى السلوك الاداري يصف حال التنظيمات بصفة عامة وبغض النظر عن الظروف الزمانية والمكانية.

ومن هذا المنطلق، فان نموذج سايمون وما شابهه من دراسات، بالرغم من أهميتها، تصبح محدودة الجدوى اذا ما تعلّق الامر بتعميم نتائجها. فالنظريات التي تغفل المتغيرات المهمة المتداخلة في لب موضوع الدراسة والتي لا تراعي التطور والتغيّر الاجتماعي والتأريخي لا يمكن أن تكون الا نظريات «محدودة العقلانية»، اذا جاز لنا استعارة المصطلح الذي جاء به سايمون. وبالرغم من ذلك فان سايمون، المتشبعة قيمه وأفكاره بالعامل الاقتصادى، يصر على ربط مفهوم العقلانية التنظيمية بصفة عامة بعامل الكفاية. فجاء تعريفه للعقلانية فى الادارة مقترنا بالكفاية (اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الاهداف التنظيمية) تعريفا قاصرا على حدود اطار نموذجه [10]، ومتماشيا مع المنهج الوصفي ـ العلمي الذي يعتنقه. فهو يرفض الخروج عن حدود نموذجه والخوض حتى في مناقشة موضوع أخلاقية هذه الأهداف، بل انه فى النهاية يجعل هدف التنظيم ـ مهما كان هذا الهدف ـ هو المعيار الذي ينبغى اتباعه للحكم على مدى أخلاقية تصرفات وسلوك الأفراد. فالتصرفات الاخلاقية هي فقط تلك التي تتماشى مع الاهداف. وأفكار سايمون هنا تأتى مجسّدة للمنهاج الوسيلي المسيطر على الفكر الادارى المعاصر، المتمحور حول اختيار أنسب السبل ـ أكثرها كفاية ـ لتحقيق الغايات، بغض النظر عن كنه الغايات وأخلاقيتها، والذي يغفل وجود جوانب أخرى غير الكفاية يجب مراعاتها عند مقارنة البدائل لاختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الاهداف.

ويبرر سايمون تجاهله للاعتبارات الاخلاقية فى نموذجه للعقلانية وعدم اعتنائه باقتراح سبل لمعالجة أو تعديل الاوضاع السلبية بالتنظيم، بأن المنهج الوصفي الذي يؤمن بأنه المنهج السليم في دراسة الادارة يركز على وصف الاوضاع كما هي قائمة فعلا لايجاد

نظرية وصفية للسلوك التنظيمي. أما موضوع ما يجب أن يكون، الذي يشمل بدوره الاعتبارات الاخلاقية فلا تهم الباحث الوصفي لانها موضع اجتهاد واختلاف ولا يمكن أن تشكل علماً. ان سايمون يغفل، كما يعبر عن ذلك كريس أرجيرس، بأن الوضع الكائن أو القائم قد يتحوّل بالرغم من مثالبه وسلبياته الى ما يجب أن يكون. فاذا ما أهمل الباحثون نقد وتصحيح الاوضاع القائمة. وابتكار أساليب جديدة لتغيير الاوضاع غير السليمة بالتنظيمات، فان هذه الاوضاع قد تتأصل وتترسخ جذورها وتصبح بمرور الوقت البديل الذي لا بد منه للسلوك، وربما أيضا البديل المحبب أو ما يجب أن يكون ولكن بطريقة سلبية فتترسخ السلبيات أكثر وتتفاقم المشكلة (Argyris, 1973). ويبقى التنظيم والمجتمع يدور في حلقة مفرغة سيئة لا مناص من الخلاص منها. وعندما يعود سايمون ويربط مفهوم العقلانية بالعقلانية الوسيلية، التي تتمثل في معيار الكفاية واختيار أفضل الوسائل لتحقيق الغايات أو الاهداف المحدودة، ويجعلها قاصرة في معناها على العقلانية الاقتصادية، فان فعله هذا يعد بمثابة فرض لقيم معينة (القيم الوسيلية) ليس على جميع التنظيمات في بيئته الاجتماعية فحسب بل أيضا على جميع التنظيمات مهما كانت طبيعتها، وعلى جميع المجتمعات مهما اختلفت قيمها ومعتقداتها. وهذا مثال على كيف يمكن أن يقود المنهج الوصفي الى ترسيخ وتعميم أوضاع قائمة بالرغم من سلبياتها.

وبالنسبة لسايمون تؤخذ غايات التنظيم التي تعبّر عنها أغراضه وأهدافه كشيء معطى Given ويجب التسليم بها وأخذها على ما هي عليه، وتشكل العقلانيةالتي يسير على نهجها ويسعى لتحقيقها أفراد التنظيم. وتصبح مشكلة التنظيم بعد ذلك واضحةتتمثل في اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الاهداف (Simon et al, 1950 : 31-32). فتحليل سايمون للعقلانية لا يتطرق الى مستوى مناقشة عقلانية الأهداف ذاتها، ولا الى القيم التي تستمد منها. اللهم الا إذا طبقنا هنا أيضا المنطق الوسيلي من جانب هؤلاء الذين يشتركون في صياغتها في السلطة العليا. واعتبرت هذه الاهداف التي يصوغونها مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وتتحول بالتالي كل الغايات الى وسائل. فالتصرف العقلاني لدى سايمون يقترن فقط بالتصرف وفق اطار الاهداف والاغراض التنظيمية المرسومة والاسترشاد بها مما يؤدي الى الحفاظ على التوازن التنظيمي Organizational Equilibrium ونجاح التنظيم في المحافظة على ديمومة بقائه (Harmon & Mayer, 1986 : 145-146)، ويمكن الفرد من تلبية احتياجاته الشخصية (الدخل المادي) وبلوغ غاياته الذاتية.

نموذج سايمون إذاً لا يمثل نظرية شاملة وعمومية في التنظيم وذلك لتركيزه على دراسة صناعة القرارات على مستوى الفرد والمجموعات الصغيرة، واغفاله لحقائق مهمة لا غنى لاي نظرية شاملة في التنظيم عن أخذها في الاعتبار. ولكن يمكن وصف هذا النموذج بأنه

نموذج جيد يصف ويفسر عملية القرارات كما هي كائنة في عدد لا بأس به من التنظيمات وبالذات فى القطاع الخاص. وعليه فان منهاجه الوسيلي في العقلانية، على الرغم من انتشاره وشهرته، يجب أن يدرس بتمعن وتحفظ. «فالمخلوق العقلاني ـ الاقتصادي» الذي انتقده سايمون و «المخلوق الاداري» انما يمثلان في نهاية المطاف شقيقين مع بعض الفروقات من سلالة «الغاية تبرر الوسيلة» بسبب اغفالهما للجوانب الاخلاقية، الانسانية المشاركة، وتركيزهما على الوسائل واغفال الغايات، واقران معنى الوسيلة الافضل بالوسيلة الاكثر كفاية.

ثانيا ـ نقد المنهاج الوسيلي عامة : يقصد عدد كبير من مفكري الادارة المعاصرين، عند استخدامهم لكلمة «العقلانية» وتفسيرهم لها، العقلانية الوسيلية التي يتم من خلالها تقصيّ وانتقاء أفضل الوسائل لتحقيق الغايات المحددة، ويقترن هذا في الغالب بمراعاة جانب الكفاية. وقد أكدت أفكار وكتابات مفكري الادارة المبرزين مثل : فيبر، تيلر، برنارد، سايمون وآخرين غيرهم على هذا الجانب من العقلانية، بل انهم جعلوا معنى العقلانية الادارية يقتصر على العقلانية الوسيلية بأساليب ونسب متفاوتة. واعتبر هؤلاء أن المنطق الوسيلي الذي يبحث فى أنجع الوسائل لتحقيق الغايات هو المنطق الاساسى الذي تعتمد عليه التنظيمات، بل انه سبب وجودها أصلا. وسعى منظرو التنظيم، معتنقو المذهب الوسيلي ومن سار على نهجهم، من خلال نظرياتهم والنماذج التنظيمية المختلفة التي أوجدوها الى الاجابة عن سؤال محدد : كيف يمكن تنظيم النشاطات الانسانية بحيث تحقق أهدافا اجتماعية محددة بكفاية وفعالية؟ ولقد جاءت اجاباتهم متشابهة الى حد كبير. فهي لا تتشابه من حيث تركيزها على الكفاية فحسب وانما أيضا ـ وهو الاهم ـ من حيث تأكيدها على وجوب الالتزام والاسترشاد بمنطق التنظيم، قيمه، وأخلاقياته مهما كانت. أذ أنه بذلك فقط يمكن أن تسود العقلانية ـ العقلانية الوسيلية ـ التي هي سر تطور البشرية وتقدمها. وبينما يختلف هؤلاء المفكرون في ما اذا كان تركيز التنظيمات هذا على العقلانية الوسيلية شيئا صالحا دائما، فإن آراء بعضهم مثل سايمون وتيلر تأتي مؤيدة تماما لسيطرة هذا النوع من العقلانية، التي يعتبرها سايمون جوهر الادارة.

ويرفض عدد من مفكري الادارة (مع أنهم قلة الا أن أصواتهم بدأت تتعالى وتسمع أكثر فى السنوات الاخيرة) ربط معنى العقلانية الادارية بالعقلانية الوسيلية وما يتبع ذلك من تصورات وتوصيات عند وصف وتحليل الظاهرة التنظيمية. ويؤكد John Pfiffner على أن العقلانية الوسيلية لا تساوي العقلانية الادارية أبدا، وانما تختلف عنها. فالثانية أوسع وأشمل وتأخذ في الحسبان مجموعة من الحقائق الاضافية التي تغفلها العقلانية الوسيلية مثل تلك المرتبطة بالجوانب الانسانية، السياسية، الاجتماعية، ميزان القوى، وشخصية الفرد وصحته العقلية (Pfiffner, 1960 : 126).

أهم أوجه النقد تجاه المنهاج الوسيلي : تختلف آراء واتجاهات منتقدي المنطق الوسيلي وانتشاره في الفكر الاداري المعاصر. فالى جانب فيفنر، هناك العديد من مفكري الادارة الذين ينتمي أغلبهم الى النظرية النقدية Critical Theory والنظرية التأويلية Interpretive Theory يرفضون ربط مفهوم العقلانية الادارية بالعقلانية الوسيلية. ويبنون حججهم على سبب أو أكثر من الاسباب التي تجعل من العقلانية الوسيلية منهاجا خاطئا وغير سليم ولا يصلح العمل على أساسه في الادارة. ونعرض في ما يلي لآراء أبرزهم :

العقلانية تقتضي مناقشة الغايات أصلا : فمثلا ينتقد Sir Geoffrey Vickers المنهاج الوسيلي متهما اياه بالنقص. فهوى يرى أن عملية القرار يجب أن تعنى أصلا بتحديد ماذا نريد في ضوء وجود مجموعة من القيم البديلة تتم على أساسها مناقشة وتقويم الأهداف ذاتها ـ الغايات ـ قبل الخوض في موضوع الكيفية التي يجب اتباعها للحصول على ما نريد ـ الوسيلة ـ. وبالتالي يجب أن تتحوّل الادارة في تفكيرها من التركيز على الكيفية أو الوسيلة التي يجب اتباعها في القيام بالعمل الى التفكير في ما اذا كان ما يزمع انجازه جديرا بعمله أصلا. فالقرارات الوسيلية التي تبحث في «الطريقة المثلى» Best Way التي ينبغي اتباعها للحصول على ما نريد هي مجموعة من القرارات غير المهمة، الا اذا كانت المعايير التي على أساسها يمكن تعريف معنى «الافضل» والمرتبطة في الحقيقة بالغايات، قابلة هي نفسها للتقويم (Harmon & Mayer, 1986 : 414-415). يفهم من آراء فيكرز أن العقلانية الحقيقية ليست عقلانية وسيلية وانما تمتد لتشمل مناقشة وتقويم الغايات المحددة التي تسعى التنظيمات لتحقيقها. كما أنه يرفض التقيّد بمعايير معيّنة مثل الكفاية وغيرها في تقويم صلاح الوسيلة المستخدمة لتحقيق الاهداف، حيث أن تحديد الاسلوب «الافضل» نفسه قابل للتقويم في ضوء القيم السائدة. فالافضل قد لا يعنى بالضرورة الاكثر كفاية. فقد يكون مثلا الاكثر انسانية، عطفا، انصافا... الى غير ذلك من القيم الاخرى.

الاولوية للعمليات الاجتماعية : وينطلق Karl E. Weick من نفس فكرة هربرت سايمون القائلة بمحدودية العقلانية الا أنه يتوصل الى نتائج مختلفة. فبما أن صانع القرار يعمل بمعزل عن المستقبل وبإلمام محدود عن العواقب الاجمالية ذات المدى البعيد لأفعاله، فانه يتجه الى معالجة المشاكل مستنيرا بالظروف والتجارب الحالية. فمن الطبيعي إذاً أن يصبح من باب المغالطة وصف هذه الافعال بالعقلانية، لأنه ما من أحد يستطيع الحكم القاطع على عقلانية أو لا عقلانية هذه الافعال على المدى البعيد، فذلك انما يكتشف، بعد حدوث الفعل بفترة قد تطول أو تقصر. الا أن ويك خلافا لسايمون يعتبر الافعال والعمليات الاجتماعية التي تدور بالتنظيم مهمة لذاتها، وليست مجرّد وسيلة لتحقيق غاية محددة مسبقا. لذا يصبح لزاما أن تكون هذه الافعال ملائمة للموقف، ابداعية، تحوز على الاتفاق الجماعي في الرأي (Weick, 1979 : 79)[11].

أخلاقية الوسائل هي المعيار : ويعبّر كل من Simmons & Dvorin عن سخطهما لانتشار القيم المادية وهيمنتها على المنطق السائد في الادارة بقولهما : ان الحكم «بصلاح» أو «فساد» أي نموذج تنظيمي معين اذا ما اتبع هذا المنطق الوسيلي، انما يصدر بناء على العلاقة الرياضية القائمة بين المدخلات والمخرجات. ويكتسب التنظيم في هذه الحال صفة الصلاح كلما تمكن من تحقيق الحد الاعلى من المخرجات بأقل قدر من المدخلات. وبهذا أصبحت الفضيلة والصلاح مساويتين للكفاية، وجعلت الرياضيات وسيلة لقياس صلاح الافعال وأخلاقيتها (Rosenbloom, 1983 : 220).

مخاطر العمل بالمنطق الوسيلي وحده : ويحذر ميشيل كروزييه من خطورة سيطرة العقلانية الوسيلية على حياة المجتمعات ويدعو الى وجوب أن تتأقلم العقلانية بعادات وتقاليد المجتمع فتعمل كالمكابح وتخفف من حدّتها المادية الصرفة وتهذبها بآداب المجتمع ومثله وأخلاقياته. أما إذا ما انعدم تأثير هذه المكابح وهيمنت العقلانية المادية الصرفة وسيطرت، وغاب الوازع الديني والاجتماعي، فان العقلانية في ذلك الوقت تتضخم وتتفاقم الى أن تفجر ذاتها وتتحوّل الى لا عقلانية (Crozier et al., 1975 : 42). يبدو أن تحذير كروزييه في محله. فلقد أدى شيوع المنطق الوسيلي على نمط التفكير والسلوك الاداري المعاصر الى جعل كثير من المديرين في الدول المتقدمة لا يتجاهلون الجوانب الاخلاقية المرتبطة بأعمالهم وسلوكهم التنظيمي فحسب، بل حتى دفعهم ذلك الى عدم التورع عن ارتكاب مخالفات قانونية في سبيل مصالح تنظيماتهم. فيقدر كروزييه أن ثلثي عدد الشركات الامريكية الكبرى ويقارب خمسمائة شركة تورطت بشكل أو آخر وبدرجات متفاوتة من المخالفات الخارجة على القانون (Gellerman, 1986 : 85). ولنا أن نتصور ما قد تكون عليه الحال في الدول النامية التي تتبنى المنهج الوسيلي في ادارة تنظيماتها.

الدعوة الى القضاء على المخلوق الاقتصادي في الادارة : وربما تكون هذه العبارات لمفكر اداري وسيلي مرتد، وممارس اداري ذائع الصيت لمس عن تجربة وقرب بشاعة العقلانية الوسيلية فأوصى بتجنبها، خير ما يعبر بصفة اجمالية عن مثالب شيوع هذا النوع من المنطق والافعال في الادارة. فهذا Luther Gulick ينادي بأن العقلانية الوسيلية المرتبطة بالمخلوق الاقتصادي لم تعد عقلانية حقيقية مقبولة ويجب أن يندثر منطق هذا المخلوق الاقتصادي الى الابد. فلقد أثبتت تجارب السنين التي سيطر فيها هذا المنطق على العلوم الاجتماعية بصفة عامة والادارة والاقتصاد بصفة خاصة أنه منطق كئيب موحش. ولم تفلح محاولات اضفاء الصبغة العلمية عليه في اخفاء عيوبه الواضحة التي تتصف بالانانية، الانتهازية، التجرّد من الاحساس والعاطفة، الظلم، البخل، والسعي الى تجريد الانسان من انسانيته (Gulick, 1983 : 197).

ويبلور الشكل رقم (2) مراحل واتجاهات نظريات التنظيم في نظريتها لمفهوم العقلانية الادارية.

شكل رقم (2)
اتجاهات نظريات التنظيم في مفهوم العقلانية الادارية

معنى العقلانية	النظرة الى الفرد	مصدر العقلانية	محور الاهتمام
التقليدية : عقلانية وسيلية صرفة. ترتبط بتحقيق الاهداف المحددة للتنظيم (الغاية - الوسيلة).	عقلانى - اقتصادى	الادارة العليا بالتنظيم.	اكتشاف واتباع أكثر الوسائل كفاية فى القيام بالاعمال اللازمة لتحقيق الاهداف التنظيمية.
نظرية برنارد : عقلانية وسيلية ملطفة بالجوانب الانسانية ترتبط بتحقيق الاهداف المشتركة للتنظيم.	لا عقلاني بمفرده. ولكن يكتسب صفة العقلانية عندما يتعاون مع آخرين فى اطار تنظيمي.	الادارة العليا. ولكن تستقيها بالتعاون مع أفراد التنظيم الذين تسيطر عليهم عقلية التنظيم والرغبة فى تحقيق الاهداف.	ايجاد مناخ تنظيمي يؤدي لشيوع التعاون بين أعضاء التنظيم ويدفعهم الى العمل على تحقيق غايات التنظيم واهدافه.
العلاقات الانسانية : عقلانية وسيلية. ولكن بالاختلاف مع التقليديين حول الوسائل الاجدر بالاتباع فى التنظيم.	لا عقلاني. تغلب عليه صفة كونه مخلوقا اجتماعيا لا اقتصاديا.	الادارة العليا.	الجوانب النفسية والاجتماعية بالتنظيم. والاهتمام بمشاعر العاملين لزيادة فعالية التنظيم في تحقيق أهدافه.
النظرية الحديثة (سايمون) : عقلانية وسيلية. ترتبط بتحقيق الاهداف المحددة للتنظيم (الغاية - الوسيلة).	محدود العقلانية. يعاني من أوجه قصور تعوقه عن تحقيق العقلانية المطلوبة.	الادارة العليا.	تنمية العقلانية الذاتية لصانع القرار، حتى يمكن تحقيق الحد الاقصى من الغايات التنظيمية باستخدام أكثر الوسائل كفاية.
النظرية النقدية - التأويلية : تتصل في الغالب بمعنى العقلانية الاساسية.	عقلاني بالمعنى المجرّد للمصطلح (لا تسيره بالضرورة العقلية الاقتصادية).	التفكير والافعال العقلانية ذاتها التي لا ترتبط بزمان أو مكان معيّن.	الاهتمام بالجوانب الاخلاقية والانسانية على مستوى التنظيم والمجتمع ككل، أكثر من الاهتمام بالمسائل، الاقتصادية. والنظر فى صلاح الغايات والوسائل معا.

النموذج البديل لديسينج

يخصص Paul Diesing كتابه : (المنطق في المجتمع)Reason in Society لتفنيد وانتقاد الاتجاه السائد في العلوم الاجتماعية الذي يربط مفهوم العقلانية بالاقتصاد والكفاية التنظيمية ويساوي بينهم في المعنى، ويميّز ديسينج بدوره بين خمسة أصناف مختلفة من العقلانية. [12] يرى أنها كفيلة بتوضيح نظريات الادارة العامة وتفسير أسباب التباين الموجود في ما بينها. ومع أن هذه الاصناف يكمل بعضها البعض، الا أن هناك العديد من المواقف التى تتصادم وتتعارض فيها معايير هذه الاصناف من العقلانية، فكل منها يمكن أن يشكل معيارا مستقلا بذاته لتقويم وتحليل الافعال التنظيمية.

أصناف العقلانية في نموذج ديسينج :

1) العقلانية الفنية Technical Rationality : وتظهر جلية فى الافعال المقصود بها تحقيق غاية محددة. فالافعال التي يجري تكرارها بصفة مستمرة ـ مثل خط التجميع فى الصناعة ـ تصبح أساليب مقننة ثابتة. وإذا ما كان هناك هدف محدد فان هذه الاساليب تتأثر في شكلها وتكوينها بهذا الهدف. ففي هذا النوع من العقلانية توجد علاقة أساسية بين الاساليب المتبعة في العمل (الوسائل) والهدف المراد بلوغه (الغاية)، فتقصيّ الوسائل المتاحة واختيار أمثلها لتحقيق الهدف المنشود هو جوهر العقلانية الفنية. والتنظيم الذي يتبع العقلانية الفنية هو ذلك الذي يراعي أن كل خطوة أو فعل يقوم به يمثل أفضل ما يمكن عمله ويخدم عملياته الانتاجية مما يمكنه في النهاية من تحقيق هدف محدد. ومن الواضح أن معنى العقلانية لدى فردريك تيلر وأتباع الادارة العلمية يرتبط فى مفهومه بهذا النوع من العقلانية.

2) العقلانية الاقتصادية Economic Rationality : وهي مثل سابقتها عقلانية وسيلية، تقوم على اختيار أفضل الوسائل لتحقيق غاية معيّنة، الا أنها تختلف عنها من حيث طبيعة الاهداف. فالاهداف في العقلانية الاقتصادية متعددة (ليست هدفا واحدا). والعقلانية الاقتصادية تتمثل في بلوغ الحد الاقصى من مجموعة من الاهداف المتعددة في حال وجود اختلاف وتباين في ما بينها من حيث التركيز على جانب التكلفة والمنافع المادية فقط. ويبرز هنا معيار الكفاية باعتباره المؤشر الرئيسي ـ ان لم يكن الوحيد ـ الذي يستدل به على عقلانية القرارات والأمور الأخرى. فأفضل الوسائل لتحقيق غاية ما هي تلك التي تجمع بين الحسنيين معا : مساهمتها في تقديم أقصى ما يمكن لخدمة الاهداف، وتميّزها بأقل تكلفة ممكنة. أما الجوانب الانسانية والالتزامات الاخلاقية لذاتها فلا محل لها في هذا النوع من العقلانية، لانها قد تحد من اللجوء الى

البدائل الجيدة الاكثر كفاية. وتأتي نظرية سايمون منسجمة مع هذا النوع من العقلانية الواسع الانتشار في الادارة المعاصرة.

3) العقلانية الاجتماعية Social Rationality : وتتمثل في عقلانية النظم الاجتماعية. ويشمل ذلك ثقافة المجتمع، والتطلّعات والالتزامات والمثل المتداولة بين أفراده. بما في ذلك العواطف والمشاعر. ومعيار قياس العقلانية الاجتماعية هو درجة الانصهار الاجتماعي في المجتمع (التجانس والانسجام بين أفراد المجتمع)، ومدى فعاليته في تحريك أفراده نحو العمل الهادف. وإذا ما سادت العقلانية الاجتماعية المناخ التنظيمي فان التركيز يصبح على جوانب العلاقات الاجتماعية وتعديل شخصيات الافراد والتأثير على سلوكهم بما يحقق التآلف والاستقرار النفسي في ما بينهم. أما المنطق الوسيلي فلا محل له هنا، لانه لا يمكن اعتبار الوسائل ولا الغايات ثابتة أو مستقلة، وبالتالي فهي غير قابلة للقياس. ففي سياق معالجة المشاكل قد تتغير الوسائل والغايات، ولكن يبقى الانصهار الاجتماعي كغاية ثابتة وهدف عام. إذاً، فالعقلانية الاجتماعية تختلف وتتعارض مع العقلانية الفنية والاقتصادية في جوانب كثيرة أهمها الاساس الذي تقوم عليه كل منها، فالعقلانية الاجتماعية لا تعترف بالمنطق الوسيلي. ويفيدنا نموذج ديسينج في تفسير الخلاف القائم بين أتباع النظرية التقليدية بكافة فروعها، ونظرية القرارات من جهة وبين نظرية العلاقات الانسانية من جهة أخرى. فسبب الاختلاف يكمن في نوعية العقلانية المسيطرة على منطق وتفكير كل من الطرفين. اذ بينما تسيطر العقلانية الفنية والاقتصادية على منطق ومنهاج الطرف الاول فان العقلانية الاجتماعية والاهتمام بالمشاعر والجوانب الانسانية تطغى على تحليل أتباع العلاقات الانسانية للظاهرة التنظيمية، وتوصياتهم لزيادة فعالية التنظيم.

4) العقلانية القانونية Legal Rationality : وتبرز في عقلانية اللوائح والقواعد. ويشكل الدستور والقوانين والعرف السائد القواعد التي تحكم المجتمع وتبيّن لافراده حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم. ويؤدي توفر هذه القواعد الى امكانية التنبؤ بالامور والبت فيها، ويساعد في تكوين التنظيمات الرسمية بالمجتمع، كما يفيد في ضبط المنازعات والفصل فيها. وتقوم العقلانية القانونية على الالتزام بالقانون والتقيّد به. وهي مكملة للعقلانية الاجتماعية، فوجود نظام قانوني كفيل بتوفير الحلول وفض المنازعات التي قد تحدث بين أفراد المجتمع وتنظيماته بسبب تضارب المصالح أمر لا بد منه اذا لم تجد الوسائل الاجتماعية. كما تشكل العقلانية القانونية بجانب العقلانية الاقتصادية العمودين الرئيسيين اللذين تقوم عليهما أفكار ماكس فيبر ونظرية البيروقراطية.

5) العقلانية السياسية Political Rationality : ويقصد بها عقلانية بنيات Structures صناعة القرارات. وتعنى القرارات السياسية بتحسين بنيات القرار والمحافظة عليها، وزيادة فرص تقبل القرارات ونجاحها. ويدخل في هذا الصدد أي قرار يبتغى من ورائه اكتساب التأييد وتجنب المعارضة أو تخفيفها تجاه قرار ما. وقد يأتي القرار السياسي في شكل منفرد مستقل أو قد يتداخل مع قرارات فنية، اقتصادية، أو اجتماعية. ويصنف في هذا الجانب أنصار «التدريجية» Incrementalism في الادارة وصناعة القرارات التي يتزعمها شارلز ليندبلوم، التي ترتكز على الجوانب السياسية المتعلّقة بالقرار أكثر من تركيزها على بقية العوامل الاخرى، والمنادين بأنه لا يمكن فصل الادارة عن السياسة.

الادارة الناجحة تعني أكثر من عقلانية : يتضح بعد كل هذا، أنه لكي نفهم الادارة بصفة عامة، والادارة العامة بصفة خاصة، ونستطيع تحليل دورها ومسؤولياتها بعقلانية حقيقية فلا بد من أن ندرك وجود أكثر من عقلانية واحدة ومنطق غير المنطق الوسيلي يمكن الاستناد اليه والعمل على أساسه في الادارة والتنظيم. فأشكال العقلانية الخمسة التي يصفها ديسينج، مثلا، تتداخل في أغلب المواقف الحقيقية وتكمل بعضها البعض. والتنظيم الناجح والادارة الفعالة هما اللذان لا يتجاهلان أي نوع من أنواع العقلانية هذه في قراراتها وتصريف أمورها. ومع أنه قد يطغى على التفكير والسلوك نوع أو آخر من أنواع العقلانية في وقت وظروف معينة، الا أنه يجب العمل على ايجاد توازن مستمر بينها يكفل للتنظيم سبل النجاح والتقدم، ويراعي في نفس الوقت مسؤولياته الاخلاقية والانسانية. وبمعنى آخر يجب التخلي عن الاعتماد على المنطق الاقتصادي الوسيلي وحده فى تصميم التنظيمات الحديثة وتشغيلها، وافساح المجال وتفهم ضروب أخرى من المنطق والسلوك. فالعقلانية الادارية الحقيقية توشك أن تندثر في عالم ينصب فيه الاهتمام على الوسائل والغايات، خاصة عندما تصبح هذه الوسائل أو الغايات المرجع الوحيد للحكم على التصرفات الانسانية والتنظيمية وتقويمها، بغض النظر عن شرعيتها وأخلاقيتها.

الخلاصة

ان نظرة لتطور نظرية التنظيم والادارة العامة عبر السنين الماضية تبّين مدى التباين في اتجاهات نظرية الادارة العامة والاختلاف حول المسائل التي تمثل أولوياتها واهتماماتها. ويوضح الشكل رقم (2) اتجاهات نظريات التنظيم فى مفهوم العقلانية الادارية. اذ يعود سبب هذا الاختلاف الملموس وكذلك اللبس والغموض الحاصل فى كثير من المصطلحات المستخدمة، بشكل أساسي الى اختلاف فى المنطق وفي تحديد مفهوم العقلانية الادارية وما

يقترن بها من معانٍ مثل الاصلح والافضل بين منظرى الادارة والمدارس الفكرية. واذا ما صنفت نظريات الادارة ورتبت وحللت من زاوية تعريف كل منها للعقلانية الادارية وموقفها من هذا الموضوع، فان ذلك سيفيد في اجلاء بعض الغموض السائد في كثير من المصطلحات والمفاهيم الادارية، وربما خفف أيضا من حدة التباين والتعارض بين هذه النظريات وساعد في توضيح مواقف كل منها، وزاد من امكانية التفهم والتفاهم في ما بينها. وخير دليل على ذلك تلك المقالات المتبادلة، بين كل من كريس أرجيرس الذي ينظر الى العقلانية من منطق اجتماعي انساني وبين هربرت سايمون الذي يعرفها من منطق اقتصادي، على صفحات مجلة الادارة العامة (PAR) التى كان واضحا فيها التغيّرات التي طرأت على أفكار كل منهما، والتخفيف الذي حدث في مواقف واتجاهات كل منهما عبر السنين الماضية، وامكانية التوصل الى تفهم متبادل وتقريب وجهات النظر المتعارضة.

فلكي نفهم المعنى الاجمالي للادارة العامة ودورها فمن الضروري أن ندرك أن هناك خمسة أصناف من العقلانية ـ على الاقل ـ أو خمس زوايا يمكن النظر اليها من خلالها. ولكل زاوية من هذه الزوايا مستويان للوصف والتحليل : كلي ذو نظرة شمولية واسعة (العقلانية الاساسية) وجزئي تعطى فيه الاولوية لتحقيق الاهداف التنظيمية (العقلانية الوسيلية). ولا يمكن فهم الادارة العامة بشكل اجمالي صحيح الا اذا نظر اليها من خلال هذه الزوايا الخمس بمستوييها الكلي والجزئي. وإذا ما أخذنا بهذه الاعتبارات فإن ذلك سيزيح الكثير من الغموض والاختلاف ويؤدي الى تعميق التفهم والتفاهم بين الاتجاهات المتعارضة في دراسة الادارة.

والوضع الحالي الذي يتسم به فكر الادارة العامة من تعدد الاتجاهات والمفاهيم والنظريات ما هو الا نتيجة حتمية للاختلاف القائم حول الكيفية التي يجدر اتباعها فى تصميم التنظيمات وادارتها بحيث تحقق الفعالية المطلوبة، والاختلاف حول دور ومسؤولية الادارة العامة فى المجتمع. وترتبط هذه المسائل بالطبع بموضوع العقلانية. وتتشكل نظرية التنظيم وتتأثر الى حد كبير بالمعتقدات، القيم، والظروف البيئية التي تؤثر بدورها في بلورة وتحديد مفهوم العقلانية الادارية. والنظرية الادارية الجيدة هي تلك التى لا تركز على دراسة الصفات العامة للتنظيمات فحسب، وانما تأخذ فى الاعتبار أيضا الخصائص الذاتية المميّزة للتنظيم والمجتمع بصفة عامة. فمع كل ما تحمله نظريات الفكر الاداري السائد في عصرنا هذا، والنابعة في مجملها من مجتمعات غربية من حكمة، ومنطق، وخبرة، وتجارب الا أن مصداقية هذه النظريات ومطابقتها لواقع مجتمعنا تبقى موضع شك. وذلك لاسباب واضحة، وهي على الاقل : اختلاف الدين، المعتقدات، التراث، الثقافة، القيم والظروف البيئية. فبسبب وجود هذه الاختلافات بين واقع مجتمعنا المسلم وواقع المجتمع الغربي، فانه من السهل الادراك أن نظريات التنظيم السائدة حاليا قد لا تنطبق على مجتمعنا ولا تنسجم مع ظروفه. وان مفهوم العقلانية الادارية في مجتمعنا

ربما يختلف في جوهره ومضمونه عما هو سائد حاليا في الفكر التنظيمي، والمتمثل في العقلانية الوسيلية.

لقد آن الأوان لأن يطرح الموضوع على بساط البحث والتحليل، سعيا وراء بلورة مفهوم جديدة للعقلانية الادارية نابع من مجتمعنا ومستمدٍ من تراثنا وقيمنا ومعتقداتنا الاسلامية، وذلك قبل محاولة الخوض في موضوع النظريات الحالية واختبارها. هذا بالطبع لا يعني التخلي عن جميع نظريات التنظيم والادارة المنتشرة حاليا في العالم أو رفضها لمجرد كونها صادرة عن الغرب. وانما يجب قبل ذلك ابراز قيمنا المستمدة من معتقداتنا وضرب جذورها عميقة وتبنيها في سلوكنا وأسلوب تفكيرنا. وفي ضوء هذا المسار نضع أولويات مجتمعنا وأهدافه التي ينبغي على مؤسساته وأفراده مراعاتها والالتزام بها. ثم ندرس ونحلل الفكر التنظيمي والنظريات السائدة وفق هذه الأسس والمعايير، لنقتطف منها ما شئنا ونطوعه ونؤقلمه ليتلاءم مع قيمنا وظروفنا واحتياجاتنا. بحيث نصل في النهاية الى النمط الاداري والتنظيمي الملائم لتحقيق أهدافنا نحن، على الطريقة والمنهاج الذي يتماشى مع معتقداتنا، في نفس الوقت.

الهوامش

1) أدى هذا النحو من التضارب الى عدم حيازة أية نظرية في التنظيم لتأييد واسع كما يجب بين صفوف الاكاديميين والممارسين للادارة. فكل ما هو موجود حاليا يمثل أطرا فكرية ومفاهيم مدروسة ومبلورة تعنى بفحص وتحليل جوانب مختلفة للتنظيمات. أنظر :

Lundstedt, S. (1972) «Consequences of Reductionism in Organization Theory.» Public Administrattion Review, 32 (4) : 328-333.

2) يقدم مؤلف : Oakeshott, M. (1962) Rationalism in Politics and Other Essays. New York : Basic Books. pp. 1-4, 80-110. عرضا مختصرا مفيدا وتحليلا لتطور مفهوم العقلانية والتصرف العقلاني في علم الفلسفة، الذي يعتبر أكثر العلوم تداولا لهذا الموضوع.

3) يلاحظ أن سايمون أيضا يستمد تعريفه للعقلانية المطلقة من توماس هوبز.

4) العبارات الواردة بين الاقواس اضافة من الباحث لغرض التوضيح.

5) يظهر وجود تشابه بين تعريف المقدمات المنطقية القيمية والمقدمات المنطقية الحقيقية لدى سايمون وبين عقلانية القيمة وعقلانية الوسيلة لدى ماكس فيبر مما يدل على تأثر سايمون في هذا الموضوع بأفكار مقاربة لافكار فيبر وتبنيه لنفس المنهاج التجريبي - الوصفي في دراسة التنظيم.

6) من الواضح من خلال كتابات سايمون أن مفهوم القيمة لديه يرتبط بالقيمة الاقتصادية التي تتجلى في التركيز على جانب الكفاية التنظيمية. وهو يغفل بذلك أهمية قيم أخرى مثل القيم الدينية، والسياسية، والانسانية.

7) بل ان كتابه هذا كان بذاته وسيلة من جانبه لكسب رضاء ذاك الامير الذي وجهه وأهداه اليه طمعا منه بالفوز بمنصب مرموق في امارته، أنظر : Machiavelli, 1950

8) يقدم برنارد مثالا للموظف الذي تسيطر عليه «الشخصية التنظيمية» وتحكم أخلاقه بسرد قصة عرفها عن فتاة كانت تعمل موظفة دليل بشركة الهاتف، وكانت لها أم مريضة ترعاها. وقد اختارت هذه الموظفة العمل بهذه الوظيفة المتواضعة وأعرضت عن الوظائف الاعلى التي كانت متاحة لها شفقة بأمها، اذ أن الحجرة التى كانت مخصصة لموظف الدليل كانت تطل على المنزل الذي كانت أمها المريضة ترقد فيه، لذا رغبت في البقاء فى تلك الوظيفة حتى تتمكن من مراقبة البيت والاطمئنان على أمها. وعندما شب حريق فى المنزل الذي به أمها ورأت هي ذلك لم تتحرك لانقاذ أمها، وإنما بقيت تواصل عملها المكلّفة به من التنظيم وتقوم بواجبها المطلوب حتى لا تنقطع خدماتها للمشتركين!! أنظر : Barnard, 1979 : 269.

9) تبادل كل من كريس أرجيرس وهربرت سايمون الملاحظات والانتقادات حول مسألة تحقيق الذات وموضوع العقلانية الادارية فى مناظرة جرت بينهما من خلال مجموعة مقالات بديعة نشرت لهما في مجلة الادارة العامة (PAR). أنظر : Argyris, 1973; Simon, 1973; Argyris, C. (1973) «Organization Man : Rational and Self-Actualizing.» Public Administration Review 33 (4) : 354-357.

10) يلاحظ أن العلاّمة ابن خلدون استنتج ذلك قبل سايمون بمئات السنين. اذ أدرك ابن خلدون وجود محدوديات تعوق عقلانية الانسان. وتتلخص فى الزمان، حيث أن عمر الانسان محدود وبالتالي تصبح تجاربه التي يستمد منها الخبرة محدودة، كما أن الانسان يعاني من محدودية قواه المدركة للامور ـ مثل الذكاء ـ مما يجعل الانسان عاجزا عن الاحاطة بالموجودات كلها او بجميع أسبابها مما يجعل عقله يتخبط في بيداء الاوهام. أنظر : محمد عابد الجابرى، 1984 : 100.

11) يلاحظ أن ويك يستخدم فى تسمية مؤلفه كلمة Organizing وليس Organization لان الاولى، حسب قوله، في صيغة الفعل تعبر عن نموذج أو شكل، أما لو استخدمت الثانية، فى صيغة الاسم، فان ذلك يعنى التجسيم ويجعلنا ننظر الى التنظيم كما لو كان يوجد بصفة مستقلة وفي معزل عن أفعال البشر. وذلك أمر لا يتماشى مع الواقع وحقيقة الامور، لان المسائل المهمة في الدراسات التي تبحث في التنظيم ترتبط بالنموذج والشكل، وليس الجوهر. أنظر : Weick, 1979 : 3-4.

12) المعلومات المستخدمة في هذا الجزء لتوضيح معانى أصناف العقلانية الخمسة مستقاة من : Hartwig, R. (1978) «Rationality and the Problems of Administrative Theory.» Public Administration 56 (Summer) : 159-179.

المصادر العربية

باشلار. غ
1984 العقلانية التطبيقية (ترجمة: ب، الهاشمي). بيروت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الجابري، م
1984 العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التأريخ الاسلامي. الدار البيضاء، المغرب: دار النشر المغربية.

المصادر الاجنبية

Argyris, C.
1973 "Some Limits of Rational Man Organizational Theory." Public Administration Review 33 (May-June): 253-267.

Barnard, C.
1979 The Functions of the Executive. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Caiden, G.
1982 Public Administration. Pacific Palisades, CA: Palisades Publishers.

Crozier, M., Huntington, S. & Watanuki, J.
1975 The Crisis of Democracy. New York: University Press.

Filley, A., House, R. & Kerr, S.
1976 Managerial Process and Organizational Behavior. Glenview, IL: Scott Foresman.

Gellerman, S.,
1986 "Why 'Good' Managers Make Bad Ethical Choices." Harvard Business Review 64 (July - August): 85-90.

Gerth, H. & Mills, C. (Eds)
1976 From Max Weber: Essays in Sociology. New York: Oxford University Press.

Gulick, L.
1983 "The Dynamics of Public Administration Today as Guidelines for the Future". Public Administration Review 43 (May-June): 193-198.

Harmon, M. & Mayer, T.
1986 Organization Theory for Public Administration. Boston: Little, Brown and Company.

Hays, R.
1985 "Strategic Planning-Forward in Reverse?" Harvard Business Review 63 (November-December): 111-119.

Kaplan, A.
1964 The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral Science. Scranto, Pennsylvania: Chandler

Lindblom, C.
1978 "The Science of Mudding Through". pp. 202-213 in J. Shafritz and A. Hyde (Eds.), Classics of Public Administration. Oak Park, IL: Moore.

Machiavelli, N.
1950 The Prince and the Discourses. New York: Modern Library.

Mannheim, K.
1940 Men and Society in an Age of Reconstruction. New York: Harcourt, Brace and World.

Mitchell, G. (Ed).
1979 A New Dictionary of the Social Sciences. New York: Aldine.

Mouzelis, N.
1972 Organisation and Bureaucracy: An Analysis of Modern Theories. Chicago: Aldine-Atherton.

Perrow, C.
1972 Complex Organization. Glenview, IL: Scott, Foresman and Company.

Pfiffner, J.
1960 "Administrative Rationality." Pubic Administration Review 20 (Summer) : 125-132.

Pinfield, L.
1986 "A Field Evaluation of Perspectives on Organizational Decision Making."Administrative Science Quarterly 31 (September): 365-388.

Ramos, A.
1981 The New Science of Organizations. Toronto: University of Toronto Press.

Rosenbloom, D.
1983 "Public Administrative Theory and the Separation of Powers." Public Administration Review 43 (May-June): 219-227.

Runciman, W. (Ed.)
1978 Max Weber: Selections in Translation. Cambridge: Cambridge University Press.

Schneider, H. (Ed).
1958 Hobbes: Leviathan Parts I and II. Indianapolis: Bobbs-Merrill.

Shein, E.
1970 Organizational Psychology. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

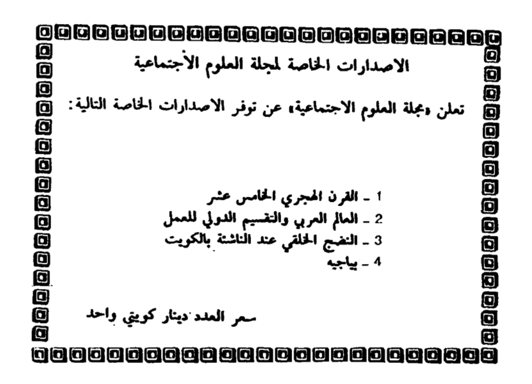
Simon, H.
1973 "Organization Man: Rational or Self-Actualizing?" Public Administration Review 33 (July-August): 346-353.

1976 Administrative Behavior. 3rd Edition. New York: Free Press.

Simon, H., Smithburg, D. & Thompson, V.
1950 Public Administration. New York: Alfred A. Knopf.

von Mises, L.
1960 Epistemological Problems of Economics. Princeton, NJ: Van Nostrand.

Weick, K.
1979 The Social Psychology of Organizing. Reading, MA: Addison-Wesley.



تصميم وتجريب نموذج تعليمي نسقي لكفايات الاحصاء السيكولوجي بالاستعانة بمدخل التقويم محكي المرجع

صلاح الدين محمود علام
قسم علم النفس التربوي ـ جامعة الازهر

مقدمـــــة

شهد علم النفس التعليمي Instructional Psychology في العقدين الماضيين تطورات ملحوظة في مجال بناء نماذج التصميمات التعليمية Instructional Design Models التي يمكن الاسترشاد بها في تحديد أساليب انتقاء وتنظيم المثيرات والمتغيرات المختلفة المتعلقة بعملية التعليم. اذ تعد هذه النماذج مدخلا نظاميا امبيريقيا للتعليم Instruction يعتمد عليه التحليل السلوكي للكفايات أو النواتج التعليمية والضبط التجربي لمثيرات وشروط التعليم التي تيسر للمتعلم التفاعل مع الموقف التعليمي بطريقة تمكنه من تحقيق هذه الكفايات أو النواتج بفاعلية وفعالية وفقا لامكاناته واستعدادته وخصائصه الاخرى التي تميزه عن غيره من الافراد.

الاطار النظري

تزخر أدبيات علم النفس التعليمي بالعديد من نماذج التصميمات التعليمية التي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات وفقا للاطر الفكرية والأسس السيكولوجية والتربوية التي استندت اليها كما يأتي:

المجموعة الاولى: نماذج أفادت من مفاهيم ومبادىء التعلم المتمثلة في النظريات الحديثة للاشتراط الاجرائي Operant Conditioning وتعديل السلوك أو هندسة السلوك Be-havioral Engineering (Bandura, 1969; Hanley, 1970; O'Leary & Drabman,1971; Skinner, 1968) فقد اعتمدت هذه النماذج في تنظيم بيئة التعلم على ضبط المثيرات التي

تزيد من احتمال حدوث الاستجابات المرغوبة في الموقف التعليمي، وتخطيط اساليب التعزيز الفوري للاستجابات التي تسهم في تحقيق الاهداف التعليمية المرجوة. وهذا ما دعا أصحاب هذه النماذج الى تقليل الاهتمام بالخبرات الداخلية للمتعلمين التي لايمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة.

لذلك يرى (383 - 380 : 1961) Skinner ضرورة صياغة الاهداف المتعلقة بالكفايات التعليمية صياغة اجرائية (سلوكية) حتى يتمكن القائم بالتصميم التعليمي من اجراء تنظيم تتابعي للخبرات التعليمية وتهيئة الوسائل التي تعزز سلوك المتعلمين الموجه نحو هذه الكفايات. ويعد نموذج (1968) Keller احد امثلة هذه المجموعة من النماذج، حيث اعتمد في تصميمه لنموذجه على التطبيقات التربوية لمفاهيم الاشتراط الاجرائي، وقد اسهم هذا النموذج في تطوير اساليب تعليم مختلف المقررات الدراسية وبخاصة مقررات علم النفس في عدد من الجامعات الامريكية وبعض جامعات دول اخرى. كما امكن استخدامه في مراحل التعليم العام بعد اجراء تعديلات طفيفة عليه. ويؤكد النموذج تفريد التعليم، وتحديد وصياغة الاهداف المتعلقة بالكفايات التعليمية صياغة سلوكية وتعريف الطلاب بها، وتقديم بدائل تعليمية متعددة، من مثل حلقات المناقشة والمحاضرات، والدراسات المستقلة، والمختبرات ومختلف أنواع التقنيات التعليمية، والافادة من التقويم المستمر للتعرف على مدى تقدم الطلاب نحو تحقيق الاهداف المحددة وتعديل الطرائق والاساليب التعليمية وفقا لنتائج التقويم واستخدام اساليب التعزيز الموجب بطريقة منتظمة لحفز الطلاب وتدعيم تقدمهم المرجو. لذلك يرى (78 : 1968) Keller ان المعلم في اطار النموذج ليس ناقلا للمعرفة او ميسرا لتعلم طلابه، بل مهندسا تعليميا ينظم مثيرات الموقف التعليمي وفقا لخصائص المتعلمين، ويقدم لهم البدائل التعليمية المناسبة ويخطط الاساليب المختلفة للتعزيز المنتظم لسلوكهم المرغوب الذي يمكنهم من الكفايات المحددة.

المجموعة الثانية: نماذج ارتكنت الى نتائج بحوث علم النفس المعرفي Cognitive Psychology المتعلقة بالعمليات المعرفية العليا، من مثل التفكير، وتكوين المفاهيم، وحل المشكلات وغيرها (Ausubel, 1967; Bruner, 1971; Ojemann & Pritchett, 1966). وتؤكد هذه النماذج ان الهدف الاساسي من عملية التعلم مساعدة المتعلم على بناء تكوينات معرفية Cognitive Constructs تمكنه من تنظيم وتمثيل معلوماته المتعلقة بذاته وبالبيئة المحيطة به. وهنا تبرز اهمية عمليات التفكير ومهارات البحث والاستقصاء كأهداف تعليمية تفيد من الحقائق والمعلومات التي يختزنها المتعلم في ذاكرته. وتستهدف عملية التعليم تنظيم المعرفة لمساعدة المتعلم على ملاحظة العلاقات القائمة بين الحقائق الجديدة التي ربما تبدو لاول وهلة غير مترابطة، وتمثيلها في بنيته المعرفية Cognitive Structure وبذلك

يكون تعلمه ذا معنى يساعده في تعلم مفاهيم ومعلومات جديدة تضاف بانتظام الى هذه البنية. ومن أمثلة هذه النماذج نموذج Torrance (1966) ونموذج Bruner (1966) ونموذج Ausubel (1967). ويعد نموذج Bruner اكثر هذه النماذج تأييدا لهذا الاتجاه، فقد اعتمد في بناء نموذجه على الاسس السيكولوجية التربوية لعلم النفس المعرفي التي اشرنا الى بعض منها. وقد اكد هذا النموذج بعض المتطلبات اهمها:

1) حفز دافعية المتعلم: فعلى الرغم من أن برونر اهتم بالدافعية الذاتية للمتعلم التي ينعكس اثرها في شعوره بالرضا المنبثق من التعلم ذاته، الا انه رأي أن ذلك يجب أن يدعم بعوامل خارجية تشجع المتعلم على المشاركة في النشاطات التعليمية، وتحثه على التعلم عن طريق الاكتشاف Discovery Learning وهذا يتطلب تعريفه بالاهداف التعليمية، واتاحة الفرصة له للبحث والتعرف على البدائل التعليمية المختلفة.

2) تنظيم بنية المعرفة المراد تعلمها: فالمعلومات او المادة الدراسية المراد تعلمها يجب أن تنظم تنظيما امثل بحيث يتمكن المتعلم من التعامل معها وتمثلها. وقد ذكر Bruner (1966:42) ان هذا التنظيم ينبغي أن يتميز بطريقة عرض مناسبة وفاعلة بحيث تساعد المتعلم على تخطي حدود المعلومات المتاحة بعد اعادة تنظيمها والربط بينها. واكتشاف قواعد جديدة تفيد في حل المشكلات المختلفة. وهذا يتطلب بالطبع مراعاة خصائص المتعلمين والفروق الفردية بينهم.

3) تنظيم الخبرة التعليمية بشكل تتابعي: فالتعليم ينبغي أن يمكن المتعلم من زيادة قدرته على فهم، وتحويل، ونقل اثر ما تعلمه من خلال تتابع عرض مشكلات معينة، أو مجموعة مترابطة من المعارف. ونظرا لاختلاف قدرات المتعلمين فانه لا يوجد تتابع وحيد يكون مناسبا لهم جميعا، أو يصلح لمختلف الأهداف التعليمية لذلك يقترح Bruner ان يراعى في التصميم التعليمي الامكانات المحدودة للمتعلمين في ما يتعلق بتجهيز المعلومات Information Processing واشار الى تتابع نمائي عام يتطور فيه نوع التمثل من العيانية Enactive الى التصويرية Iconic، الى الرمزية Symbolic ويرى Bruner (44 : 1966) ان معيار التنظيم التتابعي الامثل هو النتائج النهائية للتعلم. لذلك يجب تنويع اساليب تنظيم بنية المعرفة وتتابعها، بحيث تقدم بدائل تعليمية مناسبة للمتعلمين.

4) تحديد طبيعة وفترات التعزيز: فالتعلم يعتمد على معرفة النتائج في الوقت المناسب بما يسمح بتصحيح المعلومات، وهذا ما يجب مراعاته ايضا في التصميم التعليمي. وربما كانت هذه نقطة التقاء مع مؤيدي النماذج التي استرشدت بمفاهيم الاشتراط الاجرائي وتعديل السلوك، غير ان Bruner يهتم بالنمط المعلوماتي في التعزيز لتيسير التعلم،

وموازنة النواتج بمحك اداء معين. فالتعزيز المعلوماتي يجب أن يقترن بنتائج موازنة المتعلم لادائه بمحك الاداء الذي يسعي الى تحقيقه وتعريف المتعلم بمدى تقدمه نحو الاهداف المرجوة فهذه التغذية الراجعة يجب أن تراعي المستوى النمائي لتمثل المتعلم بحيث تسمح له بالتقويم الذاتي وبتوجيه تعلمه نحو الاهداف التعليمية المتعلقة بكفايات محددة.

المجموعة الثالثة: نماذج انبثقت عن نظريات التعليم المتعلقة بتحليل المهام Task and Structural Analysis وانماط التعلم في اطار مدخل الانساق او النظم System Analysis. وقد اسهمت البحوث الخاصة بالتدريب في المجالين العسكري والصناعي في تطوير هذه النماذج التعليمية. فلقد افاد علماء النفس التعليمي من الاسس والمبادىء التي انبثقت عن هذه البحوث في بناء نماذج التصميمات التعليمية (Crawford, 1970; Gagné, 1977; Miller, 1963; Scandura, 1977). وتؤكد هذه النماذج اهمية تحديد انماط التعلم بالاستعانة بأحد التصنيفات المعروفة من مثل تصنيف Bloom (1956) أو تصنيف Gagné (1977) او تصنيف Melton (1959) والافادة من ذلك في تحليل المهام التعليمية. فهذه التصنيفات بما تتميز به من تنظيم هرمي لانماط التعلم، وتحديد الشروط التي تيسر تعلم كل نمط منها، تساعد على تحديد المهام المراد تعلمها وكيفية تعليمها وتقويمها. ويمكن للقائم بالتصميم التعليمي أن يسترشد بذلك في التوصل الى افضل تنظيم تتابعي لكل من هذه الانماط، وتوفير الاساليب التعليمية التي تيسر تعلم كل نمط منها في ضوء المهام التي يتم تحديدها. ومن أمثلة هذه المجموعة من النماذج نموذج Gagné (1977) ونموذج Briggs (1970)، ونموذج Glaser (1976)، ونموذج Cooley and Leinhardt (1975)، ونموذج Harnishfeger & Wiley (1977)، ونموذج Bennett (1978).

واسترشد اصحاب النموذجين الثاني والثالث بمقترحات Gagné في التصميمات التعليمية، اما اصحاب النماذج الاربعة الاخرى فقد استرشدوا الى جانب ذلك بالمفاهيم والعمليات التي اقترحها Carrol في نموذجه للتعلم التفريدي.

وقد حدد Gagné (1977 : 62 - 64) خمسة من انماط التعلم الرئيسة، والشروط اللازم توافرها لتحقيق نواتجها. وتتميز هذه الانماط بالتدرج الهرمي من حيث مدى تعقد العمليات العقلية التي تتطلبها. وهذه الانماط هي: المعلومات اللفظية، والمهارات العقلية، والاستراتيجيات المعرفية والاتجاهات، والمهارات الحركية. ويتطلب تعلم كل من هذه الانماط شروطا مختلفة ينبغي مراعاتها في التصميم التعليمي. وأكد Gagné في نموذجه النسقي اهمية صياغة كفايات أو نواتج التعلم صياغة سلوكية، وتحديد الشروط الخارجية التي تيسر التعلم (مثل اثارة الانتباه، وتقديم المعلومات اللفظية في اطار

فكري، والافادة مما سبق تعلمه، واتاحة الفرصة لحل مشكلات جديدة واعطاء تدريبات مستمرة وتصميم المواقف والاحداث التعليمية اللازمة لتنفيذ عملية التعليم، وتقديم تغذية راجعة عن طريق استخدام اساليب التقويم المستمر للتعرف على مدى تحقيق الكفايات أو النواتج المرجوة).

أما نموذج Carrol (1963) والنماذج المشابهة له فقد اعتمدت على خمسة مفاهيم اساسية ثلاثة منها تتعلق بالمدخلات السلوكية للمتعلمين وهي الاستعداد للتعلم، والمثابرة، والقدرة على الافادة من التعليم. ويشير الاستعداد الى مقدار الزمن الذي يحتاجه المتعلم لكي يتقن هدفاً تعليمياً معيناً اذا ما توافرت افضل شروط للتعليم. اما المثابرة فتشير الى مقدار الزمن الذي يستغرقه الطالب بالفعل في اتقان الهدف، فالطالب الذي تكون مثابرته مرتفعة يمكن أن يعمل خارج حدود الوقت المتاح في مختلف الظروف البيئية حتى لو بينت نتائج التغذية الراجعة اخفاقه. والقدرة على الافادة من التعليم تعني عدم تأثر المتعلم بعدم ملاءمة التعليم له اذا كانت هذه القدرة مرتفعة لديه. اما المفهومان الآخران وهما الفرصة المتاحة للتعلم، وجودة التعليم فيشيران الى عمليتين تعليميتين. فالفرصة المتاحة للتعلم تعني تحديد مقدار الزمن اللازم لتعلم محتوى معين، اما جودة التعليم فتعني تنظيم عملية التعليم بطريقة تيسر على المتعلمين اكتساب او تعلم هذا المحتوى. ويتأثر ذلك ببعض العوامل، مثل فاعلية التعليم والتفاعل بين اسلوب التعليم والخصائص المدخلية للمتعلم. أي أنه يمكن قياس المكونات الثلاث الاولى بمقدار الزمن اللازم لكل منها، اما المكونتان الأخريان فتتطلبان تحليلا لعملية التعليم.

من هذا العرض يتبين انه على الرغم من اختلاف الاطر السيكولوجية والتربوية التي ارتكنت اليها كل مجموعة من مجموعات نماذج التصميمات التعليمية التي اشرنا اليها، الا أن هناك جوانب هامة مشتركة بينها نوجزها في مايلي حتى يمكن الاسترشاد بها في تصميم النموذج التعليمي في الدراسة الحالية:

1) اهتمت جميع النماذج بتحديد النواتج التعليمية وصياغتها صياغة سلوكية، ولكنها تباينت الى حد ما في نوعية هذه النواتج. فقد كان محور الاهتمام في نموذج Carrol والنماذج المشابهة له هو التحصيل الاكاديمي، اي اكتساب او تعلم محتوى دراسي معين، على الرغم من تأكيد بعض هذه النماذج للنواتج الوجدانية، وبعض النواتج المعرفية الاكثر عمومية. اما Gagné, Bruner, Glaser فلم يكن اهتمامهم منصبا على تعلم محتوى معين، وانما على كيفية تنمية تكوينات عقلية عليا لدى المتعلمين، مثل الاستراتيجيات المعرفية والانماط العامة للسلوك، والقدرة على التعلم المستمر، وعمليات اكتساب المعرفة.

2) راعت جميع النماذج بعض الشروط المدخلية التي ينبغي توافرها لكي يكون التعليم فاعلا، على الرغم من اختلافها في تحديد هذه الشروط. فقد اهتمت بعض النماذج بالخصائص المعرفية للمتعلمين واتجاهاتهم كأحد المدخلات التي ينبغي تقديرها قبل بدء عملية التعليم، بينما اهتم البعض الاخر بالشروط البيئية المتمثلة في خلفية المتعلم، والعوامل المتعلقة بطبيعة المحتوى الدراسي، والتنظيم المدرسي، وما شابه ذلك.

3) اكدت جميع النماذج اهمية تحديد بعض متغيرات عملية التعليم والتعلم غير انها تباينت ايضا في تصورها لهذه المتغيرات. فقد تضمن نموذج Carrol والنماذج المشابهة له متغيرات ومفاهيم تتعلق بكم التعليم (الزمن، الفرص المتاحة للمتعلم)، وكيفية (وضوح التعليم وتتابعه، تكوينه ومثيراته، مراعاته للفروق الفردية بين المتعلمين). ولكن تختلف هذه المتغيرات اختلافا ملحوظا في نموذج كل من Gagné, Bruner, Glaser وغيرها من النماذج المشابهة اذ لم تهتم هذه النماذج اهتماما كبيرا بمتغير الزمن او فرص التعلم، وانما كان اهتمامها منصبا بدرجة اكثر تحديدا على مطالب او مهام تعليمية معينة، ووصف عملية التعليم في سلسلة متتابعة من الخطوات او المراحل. واكدت بوضوح دور المعلم في اثارة دافعية المتعلم، وتنظيم النشاطات التعليمية بشكل تتابعي.

4) اتفقت جميع النماذج على دور التقويم التشخيصي والبنائي المستمر في تطوير عملية التعليم والتعلم، فمكونة التقويم في اطار معظم هذه النماذج تعد بمثابة نظام تغذية راجعة معلوماتية Informational Feedback يساعد على تحديد فاعلية عملية التعليم في كل طور من اطوارها، وتصحيح مسارها وتوجيهها بما يحقق نواتج التعلم المرجوة. لذلك اهتمت هذه النماذج بالتقويم محكي المرجع Criterion - Referenced Evaluation الذي يساعد على اتخاذ قرارات تتعلق بكفاية اداء المتعلم في ضوء محكات او مستويات أداء محددة سلفا دون الحاجة الى موازنة ادائه بأداء أقرانه. ونظرا لان محكات او مستويات الاداء ترتبط ارتباطا مباشرا بهذه النواتج، فانه يمكن الافادة من المعلومات المستمدة من هذا النوع من التقويم في ضبط مختلف المكونات والمتغيرات التي تتضمنها عملية التعليم والتعلم.

مشكلة الدراسة وأهميتها

يتضح مما سبق أن عملية تعليم محتوى دراسي معين تتطلب خطة تنظيمية مسبقة للمثيرات والمتغيرات المتعلقة بمختلف مكونات الموقف التعليمي بما يساعد المتعلم على تحقيق الاهداف او النواتج التعليمية المرجوة من هذا المحتوى. ويمكن الاسترشاد في ذلك بأحد نماذج التصميمات التعليمية وفقا للتصنيف الذي استخلصناه من ادبيات علم النفس التعليمي. ويحاول الباحث في هذه الدراسة الافادة من نتاج هذا التصنيف في بناء تصميم

تعليمي للكفايات الاساسية المتعلقة بالاحصاء السيكولوجي لطلاب الدراسات العليا في علم النفس والتربية. ومما دعا الباحث الى اجراء هذه الدراسة هو ان الطابع الكمي المتزايد الذي اصبحت تتسم به العلوم السلوكية، وبخاصة علم النفس، جعل للاحصاء تطبيقات هامة ومتميزة ليس فقط في تحليل ومعالجة البيانات السلوكية، وانما ايضا في دراسة مختلف الظواهر والمشكلات السيكولوجية. فالتطبيق المستنير للمفاهيم والمبادىء والطرق والاساليب الاحصائية يساعد على وصف هذه الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، وهذا بدوره يساعد على تنمية وتطوير المعارف والنظريات السيكولوجية. لذلك تقدم اقسام علم النفس والتربية بمختلف الجامعات بعض المقررات في الاحصاء السيكولوجي لتدريب طلاب الدراسات العليا على ممارسة انماط التفكير العلمي المنهجي، واستخدام الاساليب الكمية في معالجة الظواهر السيكولوجية.

غير أن الباحث لاحظ من خلال تدريسه لمقررات الاحصاء السيكولوجي لطلاب كليات التربية والآداب في الجامعات لعدد من السنوات مدى ما يواجهه اغلبيتهم من صعوبات في استيعاب المفاهيم والمبادىء والاساليب الاحصائية الاساسية وفي تطبيقها في مواقف سيكولوجية وتربوية، واستخلاص النتائج منها، وتفسير هذه النتائج تفسيرا مستنيرا. وهذا يؤدي الى خفض دافعيتهم وارتفاع مستوى قلقهم خوفا من الفشل وتكوين اتجاهات سالبة لديهم ليس فقط نحو المقرر وانما نحو مادة الاحصاء بعامة مما يعوق دراستهم المستقبلية وفهمهم الصحيح لما تتضمنه ادبيات علم النفس والتربية. وقد اكدت نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال ملاحظات الباحث (Green & Christensen, 1977 : 83 - 84 ; Peres & Morettin, 1985 : 283 - 285). حيث بينت هذه النتائج عدم رضا الطلاب بأقسام علم النفس والتربية بالجامعات الامريكية عن المقرر الخاص بأساسيات الاحصاء السيكولوجي الذي تقدمه هذه الجامعات متمثلا في شكواهم من صعوبة المفاهيم الرياضية التي يتضمنها مثل هذا المقرر، وما يتصف به من تجريد، وما يتضمنه من مسائل لا تبدو تطبيقاتها السيكولوجية او التربوية واضحة ولا تبرز علاقتها بمقررات علم النفس الاخرى. كما بينت نتائج هذه الدراسات عدم كفاية التدريبات المختبرية، وعدم فاعلية اساليب التعليم التقليدية المتبعة في هذا المجال. وكذلك بينت ان الاعتماد على اساليب التقويم جماعي المرجع التي تهتم بموازنة اداء المتعلم بأداء أقرانه دون الاهتمام بتحديد المعارف والمهارات التي لم يتمكن من تحقيقها يؤدي الى فجوات في تحصيله وتحول بينه وبين متابعة المعارف والمهارات التالية. لذلك فقد بدت الحاجة ماسة الى مواجهة مثل هذه المشكلات اعتمادا على الاسس العلمية لتصميم وتنفيذ عملية التعليم التي اشارت اليها أدبيات علم النفس التعليمي، ومن هنا برزت اهمية مشكلة الدراسة الحالية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لما يأتي: 1) بناء تصميم تعليمي في اطار النموذج النسقي لبعض الكفايات الاساسية للاحصاء السيكولوجي للاسترشاد به في تعليم طلاب الدراسات العليا بأقسام علم النفس والتربية هذه الكفايات وتمكينهم منها. 2) التحقق التجريبي من مصداقية التصميم التعليمي المقترح وفاعليته في تعليم عينة من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الازهر هذه الكفايات، وذلك من خلال الموازنة بين اداء هذه العينة، في الاختبارات محكية المرجع، (مجموعة تجريبية) واداء عينة مماثلة يتم تعليمها بالطرق التقليدية المعتادة أي بدون الاسترشاد بهذا النموذج (مجموعة ضابطة).

فرض الدراسة: في ضوء الهدف الثاني من اهداف الدراسة يفترض الباحث الفرض الصفري الآتي الذي سوف يقوم باختباره باستخدام الأساليب الاحصائية اعتمادا على البيانات المستمدة من الدراسة التجريبية للنموذج المقترح. ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي درجات كل من المجموعتين التجريبية والضابطة في الاختبارات محكية المرجع التى تقيس مدى تمكن كل من المجموعتين من الكفايات الاساسية للاحصاء السيكولوجي. وذلك في مقابل الفرض البديل الموجه لصالح المجموعة التجريبية وهو أن: متوسط درجات المجموعة التجريبية يفوق متوسط درجات المجموعة الضابطة في كل كفاية على حدة وفي الكفايات مجتمعة.

تعريف مصطلحات الدراسة: وردت في الدراسة الحالية بعض المصطلحات التي تستلزم تحديدا على النحو التالي:

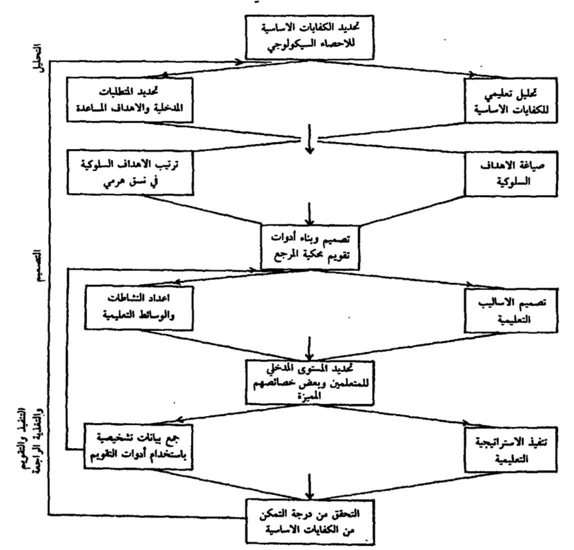
أ) الكفايات الاساسية Basic Competencies: مجموعة متكاملة من المعارف والمهارات الوظيفية المحددة تحديدا دقيقا والمرتبطة بمجال معين بحيث يمكن تحقيقها وقياسها من خلال برامج او تصميمات تعليمية او تدريبية فردية أو جماعية موجهة نحوها (Grant, 1979 : 5 - 6).

ب) التقويم محكي المرجع Criterion - Referenced Evaluation: عملية منهجية تساعد على صنع قرارت تتعلق بدرجة كفاية اداء المتعلم في ضوء اهداف او نواتج محددة تحديدا دقيقا دون الحاجة الى موازنة ادائه بأداء اقرانه (Popham, 1978 : 95) (علام 1982 : 3 ؛ 1984 : 17؛ 1986 : 17).

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج التجريبي في التحقق من مصداقية النموذج التعليمي المقترح وما يتضمنه من أدوات تقويم محكية المرجع، ومدى فاعليته في تيسير تعلم الكفايات الأساسية للاحصاء السيكولوجي.

التصميم النظري للنموذج التعليمي النسقي المقترح: اعتمد الباحث في تصميم استراتيجية النموذج التعليمي النسقي المقترح على مفاهيم ومبادىء مدخل الانساق أو النظم Instructional System Analysis الذي اكدت الدراسات السابقة اهمية تطبيقاته في مجال نماذج التصميمات التعليمية، فتحليل مدخلات البرنامج التعليمي وعملياته ومخرجاته، وتحديد اوجه التفاعل بينها يساعد على تنظيم عملية التعليم وتيسير عملية التعلم. كما أفاد الباحث من مبادىء تحليل البنية التعليمية Structural Analysis التي اقترحها (1977) Scandura وتحليل المهام Task Analysis الذي اقترحه كل من Gagné & Briggs (1974 : 108 - 119) في تحديد مكونات النموذج التعليمي المقترح. وفي مايلي شكل تخطيطي يوضح مراحل ومكونات هذا النموذج.

شكل تخطيطي يوضح مراحل ومكونات النموذج التعليمي المقترح لكفايات الاحصاء السيكولوجي



ويتضح من الشكل ان النموذج يشتمل على ثلاث مراحل هي مرحلة التحليل، ومرحلة التصميم، ومرحلة التنفيذ والتقويم والتغذية الراجعة.

مرحلة التحليل: وتتضمن خمس مكونات او اجراءات متتابعة هي: أ) تحديد الكفايات الاساسية او الاهداف التعليمية النهائية، ب) تحليل الكفايات الى ما يندرج تحتها من مهام وفقا لانماط التعلم المختلفة، جـ) تحديد المتطلبات المدخلية والاهداف المساعدة المرتبطة بالكفايات الاساسية، د) صياغة هذه الاهداف صياغة اجرائية (سلوكية)، هـ) ترتيب الاهداف السلوكية في نسق هرمي.

مرحلة التصميم: وتتضمن ثلاث مكونات او اجراءات متوازية هي: أ) تصميم وبناء ادوات التقويم محكية المرجع، ب) تصميم الاساليب التعليمية، جـ) اعداد النشاطات والوسائط التعليمية.

مرحلة التنفيذ والتقويم والتغذية الراجعة: وتتضمن اربع مكونات او اجراءات متكاملة هي: أ) تحديد المستوى المدخلي للمتعلمين وبعض خصائصهم المميزة. ب) تنفيذ الاستراتيجية التعليمية. جـ) جمع بيانات تشخيصية باستخدام أدوات التقويم. د) التحقق من درجة التمكن من الكفايات المحددة. وترتبط هذه المراحل الثلاث وتتفاعل فيما بينها من خلال التغذية الراجعة المستمرة التي يؤكدها هذا النموذج اثناء تنفيذ الاستراتيجية التعليمية. فالبيانات التقويمية التي يتم الحصول عليها في مرحلة التنفيذ تساعد على تصويب الاستراتيجية التعليمية نحو اهدافها المحددة.

اجراءات الدراسة

أولا: اجراءات استخدام النموذج في مجال كفايات الاحصاء السيكولوجي

مرحلة التحليل:

أ) **تحديد الكفايات الاساسية للاحصاء السيكولوجي**: قام الباحث بتحديد هذه الكفايات الاساسية مسترشدا بمحتويات مقررات الاحصاء السيكولوجي التي تدرس لطلاب الدراسات العليا في علم النفس والتربية في عدد من الجامعات العربية والاجنبية، وبخبرته الميدانية في هذا المجال، وبالمراجع المتخصصة في الاحصاء السيكولوجي والتربوي. وتوصل الباحث الى سبع كفايات اساسية ينبغي على طالب الدراسات العليا التمكن منها وهي:

1) يبوب البيانات السيكولوجية، ويمثلها، ويستخلص معلومات وظيفية منها.
2) يصف البيانات السيكولوجية ذات المتغير الواحد باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت والالتواء.

3) يحدد المواضع النسبية للدرجات الخام في توزيعات البيانات السيكولوجية باستخدام انواع مختلفة من الدرجات المحولة.
4) يربط بين مختلف انواع الدرجات المحولة في توزيعات البيانات السيكولوجية باستخدام خصائص التوزيعات الاعتدالية.
5) يصف ويفسر البيانات السيكولوجية ذات المتغيرين باستخدام معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار الخطي البسيط.
6) يتحقق من صحة الفروض الاحصائية المتعلقة بمتوسطات مجتمعات انحرافها المعياري معلوم في مواقف بحثية سيكولوجية باستخدام توزيع النسبة الحرجة (Z).
7) يتحقق من صحة الفروض الاحصائية المتعلقة بمتوسطات مجتمعات انحرافها المعياري غير معلوم، وبالفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين أو مرتبطتين في مواقف بحثية سيكولوجية باستخدام توزيعات النسبة التائية (T).

وقد عرض الباحث هذه الكفايات الاساسية السبع على مجموعة من اساتذة كليات التربية والآداب الذين لديهم خبرة بتدريس الاحصاء السيكولوجي والتربوي لابداء الرأي في مدى اهمية هذه الكفايات لطلاب الدراسات العليا في علم النفس والتربية، واقتراح مايرونه من تعديلات في هذه الكفايات سواء بالحذف او الاضافة، وقد اتفقوا جميعا على اهمية تمكن الطلاب من هذه الكفايات الاساسية السبع. ورأوا انها تعد نواة الدراسات الاحصائية التالية ولا تتطلب المزيد من الاضافات ويمكن ان يضمها مقرر واحد يستغرق عاما دراسيا كاملا.

ب ـ التحليل التعليمي للكفايات وتحديد الاهداف المساعدة: نظرا لان هذه الكفايات الاساسية تعد بمثابة نواتج تعليمية مركبة، فقد استخدم الباحث اسلوب التحليل التعليمي للمهام Instructional Task Analysis وأسلوب تحليل البنية التعليمية Structural Analysis في تحليل كل كفاية منها الى انماط مترابطة ومتكاملة من المعارف والمهارات والاستراتيجيات المعرفية التي تسهم في تحقيقها وتيسر تعلمها، ويعد هذا التحليل بمثابة خريطة تتابعية للاهداف المساعدة المرتبطة بهذه الكفايات وتسهم في تحقيقها.

جـ ـ صياغة الاهداف السلوكية وترتيبها في نسق هرمي: قام الباحث بعد ذلك بصياغة هذه الانماط والمهام المرتبطة بكل من الكفايات السبع صياغة اجرائية (سلوكية)، ثم قام بتنظيم كل مجموعة منها وترتيبها في نسق هرمي Learning Hierarchies من حيث اولوية كل هدف سلوكي في الاسهام في تحقيق احدى هذه الكفايات. وعرض الباحث هذه التنظيمات الهرمية من الاهداف السلوكية على خمسة من خبراء الاحصاء السيكولوجي والتربوي لابداء الرأي في مدى كفاية هذه الاهداف وتتابعها تتابعا منطقيا، ووضوح

وتحديد صياغتها بما لا يسمح باختلاف اساليب قياسها. واقترح ثلاثة من هؤلاء المحكمين حذف هدفين سلوكيين مرتبطين بالكفاية الاولى، واضافة هدف سلوكي الى مجموعة الاهداف المرتبطة بالكفاية الرابعة، بينما اتفقوا جميعا على تعديل بعض الاهداف المرتبطة بكل من الكفايات الخامسة والسادسة والسابعة. وقد قام الباحث باجراء جميع التعديلات التي اقترحها المحكمون قبل وضع التنظيمات الهرمية للاهداف السلوكية في صورتها النهائية وعدد الاهداف المرتبطة بكل من الكفايات السبع 17 ، 16 ، 12 ، 18 ، 23 ، 18 ، هدفا على الترتيب.

مرحلة التصميم

تصميم وبناء ادوات التقويم محكية المرجع: اعتمد الباحث في تصميم الاستراتيجية التعليمية في هذه الدراسة على ادوات التقويم محكية المرجع كوسيلة تشخيصية وبنائية يتحدد على اساسها مدى تحقق الاهداف المساعدة التي تم تحديدها والتي يفترض انها تيسر تعلم الكفايات الاساسية للاحصاء السيكولوجي. لذلك قام الباحث بتصميم وبناء سبعة اختبارات محكية المرجع Criterion - Referenced Tests لكل اختبار منها صورتان متكافئتان وتقيس كل من هذه الاختبارات احدى الكفايات الاساسية السبع وما يندرج تحتها من اهداف سلوكية مساعدة. وقد مر بناء هذه الاختبارات بالمراحل الآتية:

1) بناء مفردات الاختبارات: قام الباحث بكتابة مفردتين لقياس كل هدف من الاهداف السلوكية المساعدة المرتبطة باحدى الكفايات الاساسية التي تم تحديدها. وقد راعى ان تكون المفردتان متكافئتين وترتبطان بالهدف الذي تقيسه من حيث المحتوى ودرجة الصعوبة، والمستوى المعرفي او نمط التعلم. ونظرا لان هذه الاهداف تتطلب مفردات اختيار من متعدد، فقد اعتمد الباحث على هذا النوع من المفردات، وجعل لكل مفردة منها خمسة بدائل احدها الاجابة الصحيحة، وراعى الأسس والشروط المتفق عليها في بناء مثل هذه المفردات، وكان عدد مفردات كل من الاختبارات السبعة مساويا لعدد الأهداف المساعدة. والعدد الكلي لمفردات الصورة الواحدة للاختبارات 116 مفردة.

2) التحقق من صدق محتوى الاختبارات: تم التحقق من صدق محتوى صورتي كل من هذه الاختبارات، اي مدى تمثيل مفرداتها للنطاق السلوكي الذي تقيسه بالاستعانة بأربعة من المحكمين واعتمد في ذلك على طريقة التمايز اللغوي (Hambleton et al., 1978 : 35؛ علام، 1986 : 55).

فقد اعد قائمة اشتملت على مفردات الاختبار، والاهداف السلوكية التي تقيسها هذه المفردات (مفردتان لكل هدف) كما اعد استمارة اشتملت على عدد من الموازين المدون

على كل منها درجات متباينة لصفة معينة (مناسبة جدا (5)، مناسبة (4)، لا ادري (3)، غير مناسبة (2)، غير مناسبة على الاطلاق (1)). وطلب من كل من هؤلاء المحكمين أن يقرر درجة الصفة التي تمثل من وجهة نظره العلاقة بين كل من المفردتين والهدف الذي تقيسانه في ضوء مجموعة من المحكات الموضوعية، وهي: اتفاق كل من الهدف والمفردة التي تقيسه في المحتوى والمستوى المعرفي، وملاءمة نوع المفردة لما يتطلبه الهدف السلوكي وأن يقترح كيفية تعديل المفردة اذا لم تكن مناسبة. ثم قام الباحث بتحليل نتائج تقديرات المحكمين عن طريق ايجاد متوسط درجات الموازين المعطاة لكل من المفردتين اللتين تقيسان هدفا معينا، وانحرافها المعياري، وكذلك المتوسط العام والانحراف المعياري لدرجات جميع الموازين بالنسبة لجميع المفردات التي تقيس احدى الكفايات الاساسية، وقد تراوحت قيم المتوسطات بين 4,4 ، 5 وقيم الانحراف المعياري بين صفر، 0,2 مما يدل على الاتفاق بين المحكمين لكل مفردة على حدة ولكل مجموعة من المفردات التي تقيس احدى الكفايات. وقد أعاد الباحث صياغة بدائل سبع مفردات وفقا لمقترحات المحكمين.

3) تقدير ثبات الاختبارات: نظرا لان الاختبارات محكية المرجع يفترض انها تقيس تمكن الطلاب لاهداف تعليمية محددة، فان ثبات هذه الاختبارات يتضمن درجة اتساق قرارات تصنيف الطلاب الى متمكنين وغير متمكنين اذا ما طبق نفس الاختبار قبل عملية التعليم وبعد الانتهاء منها، او اذا طبقت صورتان متكافئتان من الاختبار. وهذا يختلف بالطبع عن معاملات الثبات التقليدية المستخدمة في الاختبارات جماعية المرجع.

ونظرا لان الباحث اعد صورتين متكافئتين لكل اختبار من الاختبارات السبعة، فقد طبق احدى الصورتين لكل من هذه الاختبارات على مجموعة تتكون من 34 طالبا من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الازهر الذي سبق لهم دراسة الاحصاء السيكولوجي او انتهوا من دراسته، حيث افترض الباحث انهم اكتسبوا المعارف والمهارات المرتبطة بالكفايات الاساسية التي حددتها الدراسة. وبعد انقضاء فترات زمنية معينة تراوحت بين ثلاثة وعشرة أيام طبق الصورة الاخرى لكل من الاختبارات. واستخدم الباحث في تقدير معاملات الثبات معامل كابا Kappa Coefficient (K) الذي اقترحه Hambleton et al. (1978 : 21) و Huynh (1976: 253) ، واشار اليه Berk (1978 : 271)، وعلام (1986 : 71) وصيغته الرياضية كالآتي:

$$\text{معامل كابا (K)} = \frac{\text{ل.} - \text{لم}}{1 - \text{لم}}$$

حيث ل. ترمز الى نسبة الاتفاق الملاحظ في التصنيفات ل. $= \sum_{\text{س}=1}^{\text{ك}} \text{ن}_{\text{س س}}$

اي مجموع نسب الافراد الذين يتم تصنيفهم الى متمكنين او غير متمكنين في مرتي التطبيق.

ل م ترمز الى نسبة الاتفاق المتوقع في التصنيفات $\text{ل}_\text{م} = \sum_{\text{س}=1}^{\text{ك}} \text{ن}_{\text{س}+} \, \text{ن}_{+\text{س}}$ أي مجموع نسب الافراد الذين يتوقع تصنيفهم الى متمكنين او غير متمكنين في مرتي التطبيق. ونحصل على قيمة هذا الحد بتكوين جدول تمثل خلاياه نسب المتمكنين وغير المتمكنين في كل من مرتي تطبيق الاختبار، ثم نجمع حواصل ضرب النسب الهامشية لكل صف وعمود في هذا الجدول. ووجد أن هذه المعاملات: 0,812 ، 0,871 ، 0,723، 0,846 ، 0,775 ، 0,697 ، 0,674 على الترتيب.

ويختلف تفسير هذه المعاملات عن التفسير لمعاملات الثبات لانها تعطي مؤشرا لمدى فاعلية الاختبار في اتساق تصنيف الطلاب الى متمكنين وغير متمكنين وهي تعد قيما مقبولة إذا راعينا تأثر هذا المعامل بما يسمى «بحساسية الاختبار لنوعية التعليم» مما يجعلنا نثق باستخدام هذه الاختبارات كأدوات تشخيصية وتصنيفية في هذه الدراسة.

4) تجميع مفردات الاختبارات: قام الباحث بترتيب مفردات احدى صورتي كل اختبار بحيث ان المفردات التي تقيس الاهداف الاعلى في النسق الهرمي تظهر اولا، ويليها المفردات التي تقيس الاهداف الادنى في المستوى وهكذا، وذلك بهدف تقليل اثر التعلم من الاختبار الى اقل درجة ممكنة، بينما قام بترتيب مفردات الصورة الاخرى ترتيبا عشوائيا لتجنب انتقال الاثر الذي ربما ينجم عن الترتيب التتابعي لمفردات الصورة الاولى للاختبار.

تصميم الأساليب التعليمية وتحديد نشاطاتها ووسائطها: راعى الباحث في تصميم الاساليب التعليمية التي تستهدف تنظيم مواقف تعليمية / تعلمية تيسر تحقيق الاهداف السلوكية المرتبطة بالكفايات المحددة، ما توصلت اليه الدراسات السابقة في ما يتعلق بنوعية التعليم، من حيث وضوح وملاءمة المواقف والمثيرات التعليمية للمتعلم، وتنوع النشاطات والوسائط التعليمية في حدود الامكانات المتاحة، وايجابية المشاركة والتدريب من جانب المتعلم، ومقدار التغذية الراجعة، فالنوعية المتميزة للتعليم تعمل على تحقيق الاهداف التعليمية لجميع المتعلمين على الرغم مما يوجد بينهم من فروق فردية في الذكاء والاستعدادات والخصائص المدخلية (Slavin, 1987 : 177).

لذلك أعد الباحث خطة تفصيلية تتضمن المتطلبات اللازمة للبدء في تعلم

الكفايات وتشمل وسائل حفز دافعية المتعلمين، وتزويدهم بالاهداف السلوكية المرجو تحقيقها، ومراعاة خلفياتهم في الرياضيات والعمليات الاحصائية الاولية. كما تضمنت تقديرا للزمن المتوقع لتعلم كل هدف سلوكي أو مجموعة مترابطة من الاهداف، وتحديدا لحجم المحتوى التعليمي الذي يمكن أن يتناوله الدرس الواحد، وتنظيم تسلسل وتتابع مكوناته وفقا لنتاج التحليل التعليمي للكفايات الذي سبق اجراؤه. كما تضمنت الخطة أساليب تنظيم المثيرات المناسبة لأنماط التعلم المختلفة المتعلقة بالأهداف المحددة وأساليب المشاركة من جانب المتعلمين كأفراد وكمجموعات صغيرة، والنشاطات المختلفة التي يمكن أن تثري تعلمهم. وسوف نعرض لهذه الخطة بمزيد من التفصيل في عرضنا لخطوات تنفيذ البرنامج التعليمي. وقد قام الباحث بإعداد دليل مختبري يتضمن العديد من التدريبات الاحصائية وتطبيقاتها في مواقف سيكولوجية في اطار الكفايات المحددة. وقدم لكل مجموعة منها بتوضيح للمفاهيم والمبادىء الاحصائية التي سيتناولها مراعيا الربط بينها وتأكيد العلاقات بين الموضوعات المختلفة حتى يتضح للمتعلم النسق التكاملي والبنية التنظيمية الهرمية لهذه المفاهيم والمباديء. وقد استرشد الباحث في ذلك بنتاج التحليل التعليمي للكفايات الذي سبق أن أجراه. كما أعد اختبارا يقيس المتطلبات المدخلية متمثلة في العمليات الحسابية والجبرية والهندسية الأساسية وكذلك بعض العمليات الاحصائية الأولية اللازم توافرها لدى الطلاب للبدء في دراسة الاحصاء السيكولوجي حتى يمكن معالجة أوجه النقص التي ربما تعوق تقدم بعض هؤلاء الطلاب.

ثانيا: اجراءات الدراسة التجريبية للنموذج (مرحلة التنفيذ والتقويم والتغذية الراجعة)

للتحقق من مصداقية النموذج وفاعليته في تعليم كفايات الاحصاء السيكولوجي أجرى الباحث دراسة تجريبية للموازنة بين أداء مجموعة من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الأزهر استرشد الباحث في تعليمها بالنموذج الذي تم تصميمه واعداده (مجموعة تجريبية)، وأداء مجموعة مماثلة من مجتمع هؤلاء الطلاب استخدم الطريقة التقليدية المعتادة في تعليمها (مجموعة ضابطة). وليس الهدف من ذلك التوصل الى أدلة تؤكد تفوق أو تميّز النموذج التعليمي المقترح، وانما التحقق من فاعليته النسبية في تحسين تعليم كفايات الاحصاء السيكولوجي لطلاب علم النفس والتربية. أي ان الهدف من هذه التجربة التحقق من صحة الفرضية التي سبق تحديدها.

عينة الدراسة: تكونت العينة الكلية للدراسة التجريبية من 74 طالبا من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الازهر لم يسبق لهم دراسة الاحصاء السيكولوجي، وقام الباحث بتقسيمها عشوائيا الى مجموعتين عدد افراد كل منهما 37 احداهما تجريبية والاخرى ضابطة. وللتحقق من تكافؤ المجموعتين في بعض المتغيرات التي ربما تؤثر في متوسطات

درجات اختبارات الكفايات السبع، وبالتالي تؤثر في دقة نتائج الموازنة الاحصائية بين المجموعتين، فقد قام الباحث باختبار طلاب كل من المجموعتين في المتطلبات المدخلية والذكاء. فطبق عليهم اختبار المتطلبات المدخلية الذي أعده، وكذلك اختبار القدرات العقلية الاولية (صالح، 1972: 590-598)، وانتقى الباحث هذا الاختبار لأنه يعطي درجة كلية للذكاء كحصيلة لأربع قدرات عقلية أولية، كما أنه لا يستغرق وقتا طويلا. وقد بينت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كل من المجموعتين في أي من الاختبارين، مما يدل على عدم اختلاف المجموعتين سواء في المتطلبات المدخلية او في الذكاء وبذلك لا يصبح لهذين المتغيرين اثر في تباين درجات تحصيل كل من المجموعتين كما هو مبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

نتائج الموازنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة في بعض الخصائص المدخلية

المجموعة / مقياس	المتطلبات المدخلية	الذكاء
المجموعة التجريبية (ن = 37)		
المتوسط	27,85	92,18
الانحراف المعياري	2,97	9,58
المجموعة الضابطة (ن = 37)		
المتوسط	28,20	96,59
الانحراف المعياري	2,83	11,07
قيمة النسبة التائية	,515*	1,802*

* لم تصل الى مستوى الدلالة الاحصائية 0,05

أدوات الدراسة: استخدم الباحث احدى صورتي كل من الاختبارات محكية المرجع التي تم اعدادها في تشخيص الاهداف المساعدة المرتبطة بكل من الكفايات السبع التي لم يتمكن طلاب كل من المجموعتين من تحقيقها واستخدم الصورة الاخرى في تحديد درجة

التمكن من هذه الكفايات، واجريت الموازنة الاحصائية بين اداء المجموعتين باستخدام هذه الدرجات للتحقق من صحة فرضية الدراسة.

خطوات تنفيذ البرنامج التعليمي

1) اعطى الباحث لكل فرد سواء في المجموعة التجريبية او الضابطة قائمة تشتمل على الكفايات الاساسية السبع للاحصاء السيكولوجي والاهداف السلوكية التي تندرج تحت كل منها وتسهم في تحقيقها، وكذلك دليل المختبر ووضح لهم ان هذه الاهداف تحدد بدقة الاداء المتوقع منهم في نهاية المدة التعليمية المخصصة لكل من هذه الكفايات. كما عرفهم بالبرنامج التعليمي واجراءاته وما يتضمنه من اختبارات. وبين لافراد المجموعة التجريبية الهدف التشخيصي العلاجي لهذه الاختبارات، بينما بين لأفراد المجموعة الضابطة ان هذه الاختبارات تعد بمثابة تدريبات تساعدهم على تحقيق الاهداف المحددة.

2) قدم الباحث لافراد كل من المجموعتين بعض التدريبات الحسابية والجبرية، حيث بين تحليل نتائج اختبار المتطلبات المدخلية حاجتهم الى هذه التدريبات.

3) اعتمد الباحث في تعليمه للمجموعة التجريبية اعتمادا اساسيا على نتائج التحليل السلوكي للكفايات، والتنظيم الهرمي للاهداف المساعدة، وذلك بتوفير المثيرات والبدائل التعليمية التي تناسب أنماط التعلم التي تتضمنها هذه الاهداف (معلومات، مفاهيم، مبادىء، حل مسائل، استراتيجيات معرفية) مسترشدا في ذلك بشروط تعلم كل نمط منها.

4) طبق الباحث الصورة الاولى لكل من الاختبارات محكية المرجع على افراد المجموعة التجريبية عقب انتهاء تعليم كل كفاية (رتبت مفردات هذه الصورة ترتيبا عكسيا للاهداف السلوكية). واعاد الاختبارات لهم بعد تصحيحها والتعرف على الاهداف التي لم يحققها معظمهم لتكون نتائجها بمثابة تغذية راجعة لتحصيلهم وهو مايؤكده النموذج التعليمي المقترح. وقد نظم الباحث لهم خارج اوقات المحاضرات تدريبات علاجية وتوجيهات فردية ومناقشات في مجموعات صغيرة استعان فيها بالطلاب الذين حققوا الاهداف لمساعدة اقرانهم الذين لم يتمكنوا من تحقيق بعضها، كما شجعهم على الرجوع الى بعض المصادر الاخرى لمراجعة اجزاء معينة او نقاط محددة.

5) راعى الباحث بعض الاجراءات المنهجية لضبط بعض المتغيرات التي ربما تؤثر في

نتائج موازنـة اداء المجموعتين التجريبية والضابطـة والتي أكدتها الدراسات السـابقة (Guskey, 1987 : 226; Slavin, 1987 : 183 - 184)، وهي تعريف المجموعة الضابطة ايضا بالاهداف السلوكية المتعلقة بالكفايات وتوجيه عملية التعليم نحو تحقيقها، وتساوي الزمن الفعلي لتعلم كل من المجموعتين، واستخدام نفس الاختبارات محكية المرجع في قياس مدى تحقيق المجموعة الضابطة للاهداف المحددة.

لذلك استرشد الباحث في تعليم افراد هذه المجموعة بهذه الاهداف، ولكنه لم يلتزم بنتائج التحليل السلوكي للاهداف وما تتضمنه من انماط تعلم مختلفة، وانما راعى تتابع المحتوى كما هو متبع في المحاضرات التقليدية. وقام بتوفير الظروف التي تتيح لهم التفاعل من خلال المناقشات الجماعية واجراء التدريبات المختبرية مثل المجموعة التجريبية. وعقب انتهاء نفس المدة التعليمية المخصصة لكل كفاية طبق على كل منهم نفس الصورة الاولى للاختبار محكي المرجع، واعاده لهم بعد تصحيحه دون تعليق او مناقشة اخطائهم، بل حثهم على تصحيح الاخطاء بمفردهم، وقدم لهم واجبات اضافية يؤدونها خارج اوقات المحاضرات خلال المدة التي نظم فيها للمجموعة التجريبية النشاطات العلاجية التي أشرنا اليها. وكان الفاصل الزمني بين الانتهاء من تعليم احدى الكفايات والبدء في تعليم الكفاية التالية حوالي تسعة ايام.

6) طبق الباحث على افراد كل من المجموعتين قبل البدء في تعليم الكفاية التالية الصورة الثانية من الاختبار محكي المرجع المرتبط بالكفاية السابقة، ودوّن الدرجات التي حصل عليها افراد كل من المجموعتين للكفايات السبع.

تحليل البيانات: لدراسة الفاعلية النسبية لنتائج تعلم المجموعة التجريبية، اجرى الباحث موازنة احصائية بين متوسط درجات افراد هذه المجموعة، ومتوسط درجات افراد المجموعة الضابط في كل كفاية من الكفايات السبع، وفي الدرجة الكلية للكفايات مجتمعة، باستخدام اختبار النسبة التائية لعينتين مستقلتين : Schoeninger & Insko, 1984) (166، ونتائج تحليل هذه البيانات مبينة بالجدول (2).

جـدول رقـم (2)

نتائج الموازنة الاحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة
باستخدام درجات الاختبارات محكية المرجع لكل كفاية على حدة وللكفايات مجتمعة

الكفاية	المجموعة التجريبية ن = 37		المجموعة الضابطة ن = 37		قيمة النسبة التائية	حجم التأثير
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الاولى	14,75	5,22	13,62	6,73	0,807	0,198+
الثانية	13,51	3,45	12,47	4,69	1,086	0,222+
الثالثة	10,76	3,21	8,13	4,34	**2,964	0,606+
الرابعة	9,98	2,36	7,42	3,59	**3,626	0,713+
الخامسة	15,02	4,11	12,17	4,98	**2,689	0,572+
السادسة	18,43	4,80	16,07	5,71	*1,919	0,413+
السابعة	14,25	3,37	11,82	5,09	**2,421	1,004+
الكفايات مجتمعة	13,81	3,86	11,67	5,23	*2,019	0,392+

العلامتان ★ ، ★★ تدلان على ان قيمة النسبة التائية دالة احصائيا عند المستويين 0.05 ، 0,01 على الترتيب.

يتضح من الجدول (2) انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في الاختبارات محكية المرجع التي تقيس الكفايات الخمس الاخيرة، وفي الدرجات الكلية للاختبارات السبعة مجتمعة، بينما لاتوجد فروق دالة لصالح المجموعة التجريبية بينهما في الكفايتين الاولى والثانية. ويتراوح حجم التأثير Size Effect للفروق الدالة بين + 0,392 ، + 1,004 ونقصد بحجم التأثير الفرق بين متوسطي كل من المجموعتين في كفاية معينة مقسوما على الانحراف المعياري لدرجات المجموعة الضابطة في هذه الكفاية (Glass et al., 1981 : 115) بينما يقل حجم هذا التأثير للفروق غير الدالة ليصبح + 0,198 , + 0,222 وذلك بالنسبة للكفايتين الاولى والثانية. وتساعدنا قيم حجم التأثير في تحديد مقدار الاثر النسبي لمعالجة تعليمية معينة في مجموعة مترابطة من النواتج مقاسا على ميزان مشترك Common Scale.

الخلاصة

ان نتائج اداء الطلاب في المجموعة التجريبية التي تم تعليمها باستخدام النموذج التعليمي المقترح في هذه الدراسة تبين تفوقهم على المجموعة الضابطة في الكفايات التالية للكفايتين الاولى والثانية وكذلك تفوقهم في الاداء العام المتعلق بالكفايات السبع مجتمعة. وعلى الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين هاتين الكفايتين الاوليين، الا ان اداء المجموعة التجريبية تفوق قليلا على اداء المجموعة الضابطة، اذ ان حجم تأثير المعالجة التعليمية المقترحة كان موجبا لصالح المجموعة التجريبية. وربما ترجع هذه الفروق غير الدالة الى حداثة مفاهيم ومبادىء الاحصاء السيكولوجي بالنسبة لطلاب كل من المجموعتين مما كان يتطلب وقتا اطول لحدوث هذه الفروق وبخاصة ان الاساليب التشخيصية والعلاجية للمجموعة التجريبية لم تكن بالقدر الكافي. وقد بينت نتائج الدراسات السابقة ان الكفايات التي تتميز بالتنظيم الهرمي - كما هو الحال في الدراسة الحالية - يتطلب تعليمها والتمكن منها وقتا اطول في بداية تعلمها، كما تتطلب دورات تقويمية متكررة في فترات قصيرة لتشخيص الاهداف التي لم تتحقق، وتوجيه الطلاب نحو مواد تعليمية بديلة تساعدهم على اتقان هذه الاهداف، ومع استمرارية التعلم تقل الحاجة نسبيا الى هذه الدورات التشخيصية العلاجية المتكررة Feedback - Corrective Cycles وبخاصة اذا كان التصميم التعليمي للكفايات فاعلا (Slavin, 1987 : 205).

وربما يتضح ذلك اذا نظرنا الى الجدول (2) حيث نجد ان الفروق بين اداء المجموعتين بدأت تظهر في نهاية المدة التعليمية المخصصة لتعلم الكفايات التالية حيث تفوقت المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في هذه الكفايات الخمس. وقد تراوح حجم التأثير بين +0,413 ، 1,004 وهذا يعني ان المجموعة التجريبية قد تفوقت في المتوسط على المجموعة الضابطة في هذه الكفايات بقدر يتراوح بين +0,413 ، +1,004 انحراف معياري، مما يدل على الفاعلية النسبية للنموذج التعليمي المقترح في تمكين طلاب المجموعة التجريبية من الكفايات الاساسية للاحصاء السيكولوجي وبخاصة في الكفاية السابعة التي تعتمد على الكفايات الست كمتطلبات سابقة لها (الفروق دالة عند مستوى 0,01 وحجم التأثير +1,004. وعلى الرغم من ان حجم التأثير قد انخفض الى +0,392 للدرجات الكلية المتعلقة بالكفايات السبع مجتمعة، الا أنه مازال يمثل تأثيرا موجبا له دلالته.

ويلاحظ ايضا من الجدول انخفاض قيم الانحراف المعياري لدرجات طلاب المجموعة التجريبية في الكفايات السبع عن نظيرتها من درجات طلاب المجموعة الضابطة، وهذا امر متوقع اذ ان النموذج التعليمي المقترح استهدف تمكين طلاب المجموعة التجريبية من هذه الكفايات مما جعل درجاتهم اقل تشتتا فيما بينها من درجات

المجموعة الضابطة. وهذا ايضا يمكن ان يتخذ دليلا على الفاعلية النسبية لهذا النموذج (Slavin, 1987 : 176). وبذلك تكون البيانات التجريبية المبينة بالجدول (2) قد القت الضوء ليس فقط على مستوى دلالة الفروق بين المجموعتين، وانما ايضا حددت حجم التأثير الناجم عن استخدام هذا النموذج وفاعليته النسبية في تمكين الطلاب من كفايات الاحصاء السيكولوجي. كما اكدت اهمية تضمين الاختبارات محكية المرجع في التصميم التعليمي كأدوات تشخيصية تقدم تغذية راجعة معلوماتية وتصوب مسار عملية التعليم والتعلم نحو الاهداف التعليمية المحددة من خلال الاساليب العلاجية المناسبة، بحيث تصبح عمليتا التعليم والتقويم عمليتين متكاملتين وليستا منفصلتين.

المصادر العربية

صالح، أ.
1972 علم النفس التربوي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة.

علام، ص.
1982 دليل الاختبار التشخيصي محكي المرجع لقياس اتفاق المعلمين للمهارات الاساسية في بناء الاختبارات المدرسية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

———
1984 بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تقويم الطلاب. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي.

———
1986 تطورات معاصرة في القياس النفسي والتربوي. الكويت، جامعة الكويت: ادارة التأليف والترجمة والنشر.

المصادر الاجنبية

Ausubel, D.
1967 "Cognitive-Structure Theory of School Learning." pp. 207 - 267 in L. Siegel (Ed.), Instruction: Some Contemporary Viewpoints. San Francisco: Chandler.

Bandura, A.
1969 Principles of Behavior Modification. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Bennett, S.
1978 "Recent Research on Teaching: A Dream & Belief Model." British Journal of Educational Psychology 48: 127-147.

Berk, R.
1978 Consumers' Guide to Criterion-Referenced Test Item Statistics. Washington, DC: National Council on Measurement in Education Publications 9: 1 - 12.

Bloom, B.
1956 Taxonomy of Educational Objectives, Handbook 1: Cognitive Domain. New York: David McKey.

Briggs, L.
1970 "Handbook of Instruction." American Institute for Research Monograph 4: 1 - 17.

Bruner, J.
1966 Toward a Theory of Instruction. Cambridge, MA: Belknap Press.

1971 "The Process of Education Revisited." Phi Delta Kappa 53: 18 - 21.

Carrol, J.
1963 "A Model for School Learning." Teachers College Record 46: 723 - 733.

Cooley, W. & Leinhardt, G.
1975 The Application of a Model for Investigating Classroom Process. Pittsburgh: Learning Research Centre.

Crawford, M.
1970 "Military Psychology and General Psychology." American Psychologist 25: 328 - 336.

Gagne, R.
1977 The Conditions of Learning (3rd ed.). New York: Holt, Rinehart & Winston.

Gagne, R. & Briggs, L.
1974 Principles of Instructional Design. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Glaser, R.
1976 "Components of Psychology of Instruction: Toward a Science of Design." Review of Educational Research 46: 1 - 24.

Glass, G., McGaw, B. & Smith, M.
1981 Meta-Analysis in Social Research. Beverley Hills, CA: Sage.

Grant, G.
1979 "Implications of Competence-Based Education." pp. 1 - 17 in G. Grant & P. Ellow (Eds.), On Competence: A Critical Analysis of Competence-Based Reforms in Higher Education. San Francisco, CA: Josey-Bass.

Green, E. & Christensen, S.
1977 "Introductory Statistics: A Simplified Approach." pp. 83 - 89 in Philip et al (Eds.), Aspects of Educational Technology. London: Kogan Page.

Guskey, T.
1987 "Rethinking Mastery Learning Reconsidered." Review of Educational Research 57 (2): 275-299.

Hambelton, R., Algina, J. & Coulson, D.
1978 "Criterion-Referenced Testing and Measurement: A Review of Technical Issues and Developments." Review of Educational Research 48 (1): 1 - 47.

Hanley, E.
1970 "Review of Research Involving Applied Behavior in the Classroom." Review of Educational Research 49: 577 - 615.

Harnischfeger, A. & Wiley, D.
1977 "Conceptual Issues in Models of School Learning." Studies of Educative Processes 10: 212 - 219.

Huynh, H.
1976 "On the Reliability of Decisions in Domain-Referenced Tests." Journal of Educational Measurement 13: 253 - 264.

Keller, F.
1968 "Goodbye Teacher." Journal of Applied Behavioral Analysis 1: 78 - 89.

Melton, A.
1959 "The Science of Learning and the Technology of Educational Method." Harvard Educational Review 29: 96 - 106.

Miller, R.
1963 Method for Man-Machine Task Analysis. Ohio: Wright Air Development Center.

O'Leary, K. & Draman, R.
1971 "Token Reinforcement Programs in the Classroom." Review of Psychological Bulletin 7 : 379 - 398.

Ojemann, R. & Pritchett, K.
1966 Giving Emphasis to Guided Learning. Cleveland: Educational Research Council of Greater Cleveland.

Peres, C. & Morettin, P.
1985 "Education and Training of Undergraduate Applied Statisticians." Journal of Educational Statistics 10 (3): 287-292.

Popham, J.
1978 Criterion-Referenced Measurement. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Scandura, J.
1977 "Structural Approach to Instructional Problems." American Psychologist: 33 - 53.

Schoeninger, D. & Insko, C.
1984 Introductory Statistics for the Behavioral Sciences. Boston: Allyn & Bacon.

Skinner, B.
1961 "The Science of Learning and the Art of Teaching." Harvard Educational Research 31: 377-398.

1968 The Technology of Teaching. New York: Appleton-Century.

Slavin, R.
1987 "Mastery Learning Reconsidered." Review of Educational Research 57 (2): 175 - 213.

Torrance, E.
1966 "History of the Concept 'Guided Learning' and its Application in Teaching for Creative Development." in R. Ojemann & K. Pritchett (Eds.), Giving Emphasis to Guided Learning. Cleveland: Educational Research Council of Greater Cleveland.

الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل
مقارنة بين التسلطيين وغير التسلطيين

عبد المنعم شحاته محمود
كلية الآداب - جامعة المنيـــا

مقدمـــة

تعتبر المساواة بين الجنسين، وما يرتبط بها من مشكلات، من أهم مظاهر التطور الاجتماعي والسياسي في العقد الاخير[1]، حتى ان المطالبة بدور اكثر فعالية للمرأة قد ظهرت في مجتمعات تعد بدائية للغاية، فمن تحليل عبر حضارى Cross - Cultural لبيانات جمعت من 862 مجتمعا بهدف تحديد كم من النساء يقمن بمهام كمورد للرزق، تبين أن 44٪، في المتوسط، منهن يقمن بذلك، مما يعني اشتغال المرأة - غالبا - خارج المنزل، ذلك الاشتغال الذي ترتب عليه العديد من المشكلات (Hollender, 1976 : 334; Wrightsman & Deaux, 1981 : 406). ومع الازدياد الملحوظ - والمتصاعد - في نسب العاملات بالمهن المختلفة في المجتمع المصرى، يتزايد الاهتمام بدراسة بعض الامور المرتبطة او المترتبة على عمل المرأة خارج المنزل، وعلى سبيل المثال :

- أثره على كفاءة أدائها سواء في البيت او في العمل، وقدرتها على مواجهة المشكلات التي تقابلها في المجالين، (حليم، 1977).
- اثره على الصورة التي تكونها عن ذاتها وما تعانيه من صراع نتيجة الجمع بين عدة ادوار في كل من البيت والعمل، (آدم، 1982).
- أثره على خصائص شخصيتها مقارنا بخصائص شخصية المرأة غير العاملة، (يوسف 1975).
- أثره على تنشئة الاطفال، (عبد الجواد، 1975).

ولم يهتم - في حدود المعلومات المتوافرة لنا - الا عدد قليل من الدراسات بالاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل، (قنديل وكاظم، 1975؛ الفاروق، 1987)، بل، كان اهتمام

بعض الدراسات بهذا الموضوع هامشيا، (عبد الفتاح، 1970؛ عبد العزيز، 1972؛ محمود، 1988) على الرغم من اهمية دراسته، اذ أدى خروج المرأة للعمل الى تضارب التوقعات المتبادلة بين افراد الاسرة، فيتعارض ما تراه المرأة حقوقا مع ما يراه الرجل واجبات او العكس، كما يتعارض ما يجب على الزوجة عمله من وجهة نظر الزوج مع ما تعمله فعلا من وجهة نظرها، وينتج عن ذلك التعارض اتجاهات متناقضة ـ تأييداً ومعارضة ـ تنعكس فى تصرفات كل منهما ازاء الآخر والتى تنعكس بالضرورة على الاطفال ومستقبلهم. وقد لوحظ على الدراسات المصرية القليلة التى تناولت هذا الموضوع ما يلي :

1) عدم تغطية ادوات قياس الاتجاه كل جوانب الاتجاه، وانها لا تترجم ـ اجرائيا ـ مفهومه كما لم تذكر لبعضها تقديرات ثبات وصدق، بالاضافة الى عدم اتباع اجراءات ضبط كافية تسمح بالمقارنة الدقيقة بين المجموعات الفرعية للعينة. فعلى سبيل المثال : تقارن قنديل وكاظم (1975: 151-154) بين اداء عينتين : احداهما من طالبات احدى المدارس الثانوية بالقاهرة، والثانية من طالبات كلية الآداب جامعة عين شمس، على استمارة ـ من خمسة اسئلة مفتوحة النهاية ـ تقيس اتجاهاتهن نحو عمل المرأة، وكانت الفروق دالة ـ باستخدام كا² ـ لصالح طالبات المدرسة الثانوية، ولوحظ عدم ضبط متغيرات ـ كمواطنى النشأة والاقامة ـ قد تؤثر في النتائج سواء كان هذا التأثير مستقلاً او متحداً مع تأثير متغير السن الذي تهتم به الدراسة.

2) اقتصار هذه الدراسات على تناول عينات من النساء (قنديل، كاظم، 1975؛ الفاروق ، 1987) أو من رائدات العمل النسائي أحيانا ، (عبدالفتاح ، 1970) واهمال الرجل ، مع ان خروج المرأة للعمل لا يعنيها وحدها ، ولا تنعكس نتائجه عليها بمفردها ، وانما عليها وعلى الرجل كزوج وكزميل (عبدالفتاح، 1970 : 467) ، كما تبرز دراسة اجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ـ باستخدام اسلوب تحليل مضمون الصحافة النسائية[2] ـ ان المرأة العاملة تعطي عملها دورا ثانويا بالمقارنة بالبيت أو رعاية الاطفال ، وأنها مستعدة لتركه ـ مجبرة أو مخيرة ـ لتقوم بدورها الاول والاساسي كربة بيت وام (رمزي واخريات، 1977 : 94) . وهو ما تؤيده نتائج دراسة امبريقية على عينة من مائتي عاملة ، (بشركتي «سيد» و«ولتكس» بالقاهرة الكبرى) مضى على زواجهن أكثر من عشر سنوات متصلة فقد ذكرن ان بعض النساء تنتهي حياتهن المهنية والتعليمية بمجرد الزواج ، بل ان التعليم لدى بعضهن ليس لضرورة اجتماعية أو ذاتية ، وانما لتأهيلهن للزواج (حليم ، 1977 : 61) ، كما تكشف الدراسات الامريكية ـ وامريكا اكثر المجتمعات تحررا ـ عن دور هام للازواج في تحديد مستقبل زوجاتهم

المهني ، اذ ذكر 40٪ من النساء المتزوجات ـ في احدى الدراسات ـ انهن قد يرفضن عملا افضل لو كان ضد رغبات ازواجهن وذكر 4٪ ـ في دراسة عينتها 66 ألفا ـ فقط انهن قد يلتحقن باعمال ضد رغبات ازواجهن (Slaney & Caballero, 1983) ، ومما اسلفنا ، تتضح أهمية دراسة اتجاه الذكور نحو عمل المرأة خارج المنزل .

الاتجاه : تعريفه وتكوينه

حظيت دراسة الاتجاه باهتمام شديد من علم النفس الاجتماعي عبر تاريخه ، لقيمة مفهوم الاتجاه ليس فقط كمؤشر للتنبؤ بالسلوك ، بل ـ ايضا ـ لفهم الظواهر النفسية والاجتماعية المختلفة . ويتوقع ـ في ضوء الاستعراض الشامل لدراسات الاتجاه التي اجريت في الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية ـ ان تشهد الثمانينات والتسعينات ازدهارا شديدا في دراسة الاتجاه . كما من المتوقع ان يستمر هذا الازدهار خلال القرن الحادي والعشرين ، (Bagozzi, in press; McGuire, 1985) .

لذلك حاول علماء النفس الاجتماعيون ، على مدى نصف قرن مضى ـ وما زالوا يحاولون ـ فهم كيفية تكوين الاتجاه بهدف توظيف هذا الفهم في تغيير الاتجاه كوسيلة فعالة لجعل الناس يتصرفون بطريقة مرغوبة اجتماعيا ، خاصة ان لدراسات واساليب تغيير الاتجاه تطبيقات هامة في مختلف مجالات الحياة ، كزيادة درجة رضا عمال احدى المؤسسات الصناعية ـ على سبيل المثال ـ عن عملهم ، رغبة في ان يؤدي ذلك لزيادة كفايتهم وانتاجهم ، أو استمالة الرأي العام لجانب برنامج حزب سياسي معين ، أو ترسيخ صورة ايجابية ـ بواسطة الاعلان التجاري ـ عن بضاعة أو منتج بعينه بشكل يساعد كثيرا على رواجه ، أو تشجيع الناس على الامتناع عن اصدار سلوك خطر صحيا كوسيلة للحد من انتشار الامراض والوقاية منها ، أو . . . الخ . ولكي نفهم جيدا كيف يتكون الاتجاه ، كان ضروريا تعريفه ، لأن التعريف ـ خاصة اذا كان دقيقا ـ يساعدنا على القيام بتنبؤ دقيق بسلوك الفرد .

تعريف الاتجاه : تعددت تعريفات الاتجاه ، حتى انها تحصى بالمئات ، وتعددت محاولات تصنيفها ، وكان اخرها ما قدمه (McGuire, (1985 حيث يصنف تعريفات الاتجاه الى :

1) تعريفات عاملة Working : وهي تعريفات تضع موضوع الاتجاه على ابعاد الحكم ـ وتختلف موضوعات الاتجاه من حيث مستوى التجريد ـ وابعاد الحكم هي محاور للمعنى ، بعضها على صلة بالجهاز العصبي المركزي ، وبعضها الاخر مكتسب نتيجة التعرض لخبرات الاشباع والاحباط ، ويمكن ان تنتقل بعض الابعاد من موضوع اتجاهي لآخر ، سواء بالاسقاط أو التوقع أو التقويم أو التعقيد (التركيب) ، وبعضها الآخر لا ينتقل .

2) تعريفات تصورية Conceptual : وتتضمن تصور الاتجاه كعملية وسيطية لعدد من الموضوعات، وتتفق هذه التعريفات على ان الاتجاه يستحث استجابات معرفية ووجدانية وافعالا ذات معنى أو قصد (هدف) - يستحث الفرد لانتقاء استجابته من بين الاستجابات التي يمكن له اصدارها- كما انه موجه وديناميي وله دلالة اجتماعية تمييزية ، كما انه مكون فرضي لا يمكن ملاحظته . ومعظم تعريفات الاتجاه تتعامل معه كنسق دينامي له مكونات ثلاثة هي : المعرفة أي معتقدات الفرد عن موضوع ما ، واحكامه المستندة الى وقائع أو شبه وقائع عنه ، ثم الوجدان ، أي مشاعر التفضيل والتقدير والحب والتعاطف أو عدم التفضيل والرفض نحو ذلك الموضوع ، ويشكل المكون الوجداني رغبات الفرد ودوافعه التي تعد اساس التقويم الانفعالي للاتجاه والتي تعطيه نوعا من الاستمرار والدافعية والحث لاصدار سلوك نحو أو ضد موضوع الاتجاه ، واخيرا السلوك سواء كان افعالا أو نيات (مقاصد Intentions) .

وتكشف الدرسات عن ارتباط متبادل مرتفع بين هذه المكونات يدل على وجود اتساق بينها ، وهذا الاتساق متوقع لان المكونات الثلاثة تعبر عن خبرة فرد واحد . (Berckler, 1984; Fishbein & Ajzen, 1975 : 335 - 336; Millar & Tesser, 1986; Wrightsman & Deaux, 1981 : 336) ولأن خلطا قد ينشأ نتيجة استخدام مصطلح واحد «الاتجاه» للاشارة الى ثلاث فئات من الاستجابات تنفصل كل منها عن الاخرى ، فان الباحثين المحدثين مثل : Fishbein & Ajzen, 1975 و Fazio & Zanna, 1981 يشيرون بمصطلح الاتجاه الى البعد التقويمي الوجداني فقط[3] باعتبار ان مصطلح «المعتقد» يشير للمكون المعرفي للاتجاه ، والمعتقدات هي أيّ معلومات تم تلقيها من خلال الملاحظة المباشرة أو من مصادر خارجية أو بواسطة عمليات الاستدلال ، وهي بهذا المعنى تعد احكام احتمال تمتّع الشيء بخصائص معينة ، ولانها احتمالية ، فهي تختلف في درجة التأكيد واذا اعتبرنا الاتجاه جملا تقويمية يصدرها الفرد ، فان المعتقد جمل تقريرية تصف الشيء بانه حقيقي أو غير حقيقي ، جيد أو رديء[4] (Fishbein & Ajzen, 1975 : 14; Wrightsman & Deaux, 1981 : 317) .

والعلاقة بين المعتقد والاتجاه واضحة، فغالبا ما يتضمن الاتجاه معتقدات تمثل مكونه المعرفي، بينما لا يكون المعتقد اتجاها الا اذا ارتبطت به دلالات انفعالية وتقويمية ودافعية معينة واذا ما استحثا معا (اي المعتقد وهذه الدلالات) الفرد لاصدار استجابة سلوكية معينة نحو او ضد موضوع الاتجاه.

ويرى Fishbein & Ajzen (1975: 352) ان اغلب مقاييس الاتجاه تعتمد اما على المعتقدات

(مكون معرفي) او النيات (مكون سلوكي)، وان ارتباط هذه المقاييس سواء كل منها بالآخر أو كل منهما بالقياس المباشر لتقويم السلوك (مكون وجداني) مرتفع، ويرى Millar & Tesser (1986) ان هذا التقويم قد يتكون نتيجة توحد المعرفة والوجدان. وتكشف الدراسات التي استعرضها Insko & Schopler (1972: 1-2) عن ان معتقداتنا أو معارفنا عن موضوع ما تدعم، أو على الأقل تتسق، مع أنواع تقويمنا له أو انفعالاتنا نحوه، مما يعني وجود علاقة بين المعرفة والوجدان، تعد أساسا منطقيا ـ بالاضافة إلى النية لاصدار سلوك ـ لاستخدام مفهوم الاتجاه كوحدة كلية او نسق، فالذي يكره موضوعا ما (وجدان) يكون معتقدات سلبية عنه (معرفة) تجعله يميل لتجنب التعرض له (نية) اذا ما جاءا معا. وبتعريف الاتجاه كنسق، نرسخ التأثير المتبادل بين مكوناته، فمعارفنا عن موضوع ما تتأثر بمشاعرنا نحوه، وبنياتنا للتصرف ونحن بازائه، واي تغيير في المعارف يؤدي لتغيير في كل من المشاعر والنيات لاصدار سلوك ما. ويتفق Show & Wright (1967: 2-3) مع معظم الباحثين في اعتبار الاتجاه استجابة انفعالية تعتمد على تصورات تقويمية مرتبطة بمعارف وسلوك صريح. وبهذا التصور، يمكن استخدام مصطلح الاتجاه متضمنا فئات ثلاثا للاستجابة هي: المعرفة ـ الوجدان ـ النية للسلوك او السلوك الفعلي.

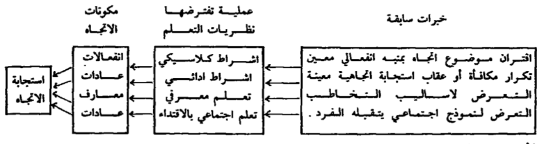
وبذلك يمكننا تعريف الاتجاه بانه «حالة وجدانية ـ تكشف عن درجات من التفضيل او عدم التفضيل لموضوع الاتجاه ـ تكونت بفضل عوامل سابقة، منها تراكم معتقدات ومعارف وما ترتب عليها (او ارتبط بها) من مكافأة وعقاب وتحث هذه الحالة الفرد لاصدار سلوك نحو او ضد موضوع الاتجاه».

ويتعامل هذا التعريف مع الاتجاه باعتبار انه تكوين فرضي ناتج عن عوامل سابقة Antecedents، ويؤثر في السلوك اما بشكل مباشر كما يرى Bagozzi (1986)، أو بشكل غير مباشر، أي من خلال النية، لاداء ذلك السلوك كما يرى Fishbein & Ajzen (1975).

تكوين الاتجاه: اذا كان بعض الباحثين يعتبرون ان لعوامل الفـرد الوراثيـة والفسيولوجية دورا كمحددات لاتجاهه (McGuire, 1985) او ان هذا الاتجاه دالة لقدرته الذرائعية، اي لمدى ادراك الفرد له كوسيلة توصله لهدف معين او لاشباع رغبة لديه (Rosenberg, 1956) فان البعض الآخر يؤكد ان الاتجاه مكتسب من خلال معايشة موضوع الاتجاه والخبرة السابقة به، ومن خلال ضروب السلوك التي سبق للفرد اصدارها وهو ازاء هذا الموضوع (Bem, 1965; Fazio & Zanna, 1981) وتكشف الدراسات عن دور لكل من الاباء والاقران والمدرسة ووسائل الاعلام في تكوين اتجاه الفرد نحو موضوع ما. (Jenning & Nieni, 1968; Krech et al., 1962: 197-199; McGuire, 1985; Sahakian, 1974: 169).
ويمكن التمييز بين منحيين معاصرين ـ يتكاملان لا يتعارضان ـ يوضحان الكيفية التي يتكون بها الاتجاه: المنحى الاول: ويرى ان الاتجاه يتكون من خلال التعرض لخبرات سابقة، ويتم بواسطة عمليات التعلم، كما يوضحه الشكل (1)، وفي ضوئه يمكن تفسير دور الاباء والاقران والمدرسة والتعرض لمصادر الاعلام المختلفة.

شكل رقم (1)

تكوين الاتجاه من خلال عمليات التعليم

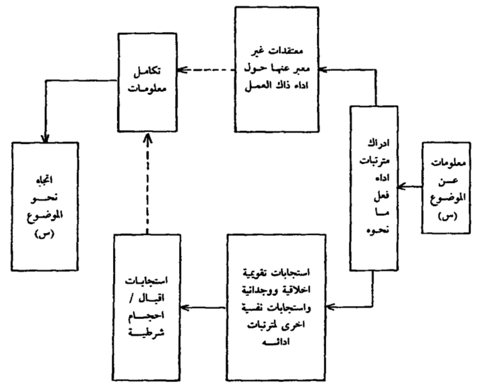


المصدر : (Greenwald, 1968 : 336, Fig. 1)

المنحى الثاني: يرى ان الاتجاه يتكون نتيجة معالجة معرفية يقوم بها الفرد لمعلومات حصل عليها من مصادر مختلفة عن موضوع الاتجاه، ليقوم هذه المعلومات وصولا الى حكم كلي هو الاتجاه الذي تبناه نحو ذاك الموضوع، ويوضح شكل (2) كيفية تكون الاتجاه وفق هذا المنحى:

شكل رقم (2)

تكوين الاتجاه من خلال عملية معالجة المعلومات



حيث يشير السهم المتصل (←——) الى علاقة سببية، اما السهم المتقطع (←----) فيشير الى علاقة وظيفية.

المصدر : (Bagozzi, 1986 : 97, Fig. 1)

والمنحيان متكاملان بدرجة كبيرة، اذ يبدأ تكوين الاتجاه بتنمية افكار وتصورات واخيلة عن خصائص Attributes موضوع الاتجاه ومترتباتها، وبعض هذه الافكار او التصورات يكون جديدا وبعضها الاخر مستمدا من الذاكرة طويلة المدى، وترتبط تلك الاعزاءات والمترتبات بكل من:

1) توقعات يكونها الفرد من خلال عمليات معرفية (كالتعلم بالملاحظة Observational Learning، الاستدلال ـ الخصائص السببية Causal Attribution.
2) استجابات تقويمية ينميها الفرد من خلال التعلم (بـ : الاشراط الكلاسيكي ـ الاشراط الادائي Operant Conditioning ـ التعلم المعرفي).

ويؤدي تكامل التوقعات والتقويمات معا الى نمو استجابات انفعالية، بواسطة الاتساق المعرفي، ترتبط ـ من خلال عمليات التعلم ـ بموضوع الاتجاه وبالافكار والتصورات التي سبق تكوينها عنه (Bagozzi, 1982). وفي ظل هذا التكامل بين المصادر الخارجية (وسائل الاعلام، الاباء... الخ) والداخلية (المعالجة المعرفية) للاتجاه، تلعب خصائص الفرد المعرفية (ومنها مدى تفتح او انغلاق ذهنه) دورها كاحد محددات تكوين اتجاهه.

هدف البحث

يسعى هذا البحث الى معرفة اتجاه الذكور نحو عمل المرأة المصرية خارج المنزل، وكذلك معرفة مكونات هذا الاتجاه، مع مقارنة بين اوزانه النسبية لدى كل من التسلطيين وغير التسلطيين باعتبار ان التسلطية Authoritarianism تشير لاعتماد الفرد فيما يصدره من احكام وتقويمات على عدة معتقدات لم تثبت صحتها، وتدل على وجود اطار مرجعي متماسك من القيم والاتجاهات يقف وراء تطرفه بالقبول او الرفض، ويعد مسؤولا عن الانغلاق الذهني والتفكير المتصلب والتبسيط الزائد للامور من خلال النظر اليها من وجهة نظر واحدة. وهي بهذا المعنى تقلل من قدرة الفرد على اكتساب معتقدات جديدة او حتى تعديل معتقدات سبق له اكتسابها (محمود، 1988). وعلى هذا الاساس نفترض وجود فروق بين كل من التسلطيين وغير التسلطيين في ادائهم على استبيان لاتجاه الذكور نحو عمل المرأة خارج المنزل.

عينة البحث : تتكون عينة البحث من 134 ذكرا من طلاب دبلوم الدراسات العليا بكليتي التربية بالمنيا وشبين الكوم، متوسط اعمارهم 32 سنة بانحراف معياري 7,2 سنة، 67٪ منهم متزوجون، لا يعمل 25٪ من زوجاتهم، والباقيات اما يعملن او ما زلن طالبات واستبعد تسعة مفحوصين لعدم اكتمال اجاباتهم، وتم تصنيف الباقين ـ على اساس ادائهم على استبيان التسلطية (ن = 125، سَ = 153,16، ع = 14,046) (ابراهيم، 1969) ـ الى

مجموعتين، الاولى: وهم الاعلى تسلطية (ن = 36) وتتكون من كل فرد تزيد درجته على استبيان التسلطية عن متوسط اداء العينة الكلية على نفس الاستبيان مضافا اليه انحراف معياري واحد (سَ + ع). الثانية: وهم الاقل تسلطية (ن = 38) وتتكون من كل فرد تقل درجته على نفس الاستبيان عن متوسط اداء العينة الكلية مطروحا منه انحراف معياري واحد (سَ − ع).

وبذلك استبعد من التحليل الاحصائي المستخدم لاختبار الفرض الذي تقدمنا لدراسته 51 مفحوصا لانهم يمثلون الدرجات الوسطى.

الاستبيان: للتعرف على اتجاهات المفحوصين السابق ذكرهم اعد استبيان اتجاه الذكور نحو عمل المرأة خارج المنزل وفق الخطوات التالية:

1) وجه الى 103 افراد من مستويات عمرية (25 - 60 سنة) وتعليمية ومهنية مختلفة وتباينوا في الدين والجنس والحالة الاجتماعية وموطن الاقامة، سؤال مفتوح هو: «ما رأيك في عمل المرأة، وما هي الاسباب التي تجعلك تتبنى هذا الرأي» وتم تحليل مضمون اجاباتهم في ضوء ابعاد دور المرأة كما حددتها دراسة (آدم، 1982 :53) واستخلص من التحليل 62 جملة تقريرية.

2) تم اعادة صياغة هذه الجمل بالصيغة الحالية للاستخبار، مع ملاحظة عدم اتباع ترتيب معين لبدائل كل بند، تحاشيا لتأثير وجهة الاستجابة، او محاولة المفحوص الاتساق في اجاباته، وعرضت البنود على محكمين [5] متخصصين في علم النفس للتحقق من صدقها، وفي ضوء ذلك تم استبعاد البند الذي لا يتفق عليه المحكمون باعتبار يقيس الاتجاه نحو عمل المرأة، بل الذي لا يتفقون على تصنيفه في احدى فئات الاستجابة الاتجاهية او مكونات الاتجاه وهي (معرفة ـ وجدان ـ نية للسلوك).

3) بناء على ما سبق، اختبر 48 بندا، لكل منها بدائل ثلاثة، يشير احدها لموقف التأييد ونعطيه الدرجة 3، والثاني لموقف الحياد (بين بين) ونعطيه الدرجة 2، والثالث لموقف المعارضة ونعطيه الدرجة 1، وعلى هذا تكون درجة الفرد على الاستبيان هي مجموع درجاته على البنود، ويشير ارتفاعها الى تأييد الفرد لعمل المرأة، وسوف نتعامل مع الدرجات بصورتها الخام.

4) وفي دراسة استطلاعية على 30 ذكرا مسلما حاصلا على الدرجة الجامعية الاولى، تم حساب ثبات الاستبيان بطريقة القسمة النصفية (فردي ـ زوجي) فكان 0,73 قبل تصحيح الطول بمعادلة (Spearman - Brown) 0,84 بعده، كما يمكن ان نعتبر قيم شيوع (التي تتراوح ما بين 0,74 - 0,95) بنود الاستبيان على العوامل التي تم

استخلاصها[6] من الارتباطات بين درجات البنود لدى مجموعتي البحث، مؤشرا لثبات الاستبيان (فرج، 1980 :148).

5) اما صدق الاستبيان فاننا اعتمدنا على المؤشرات التالية:

أ) اجماع المحكمين على ان كل بند يقيس الاتجاه نحو عمل المرأة، واجماعهم ايضا على تصنيف البند في احدى الفئات الثلاث التي تشير لمكونات الاتجاه (المعرفة ـ الوجدان ـ النية للسلوك او المقصد)، بحيث استبعدنا ـ عند الاستبيان ـ البنود التي لا تحوز على هذا الاجماع.

ب) الفارق الدال عند مستوى (0,001 ت = 3,56) بين اداء المؤيدين لعمل المرأة (سَ = 139 ، ع = 14,7) وبين اداء المعارضين له (سَ = 157,6 ، ع = 14,7) على استبيان التسلطية، وكذلك معامل الارتباط السلبي الدال عند 0,01 (ر = 0,45) بين درجتي الاتجاه نحو عمل المرأة والتسلطية، مما يتفق مع البناء النظري لمفهومي الاتجاه نحو عمل المرأة والتسلطية او الجمود، وهو ما يعد مؤشرا اخر لصدق تكوين الاستبيان.

تحليل البيانات: تم جمع البيانات في يناير 1984 من خلال جلسات تطبيق جمعي حيث تراوح عدد المفحوصين في الجلسة الواحدة ما بين 12-25 مفحوصا. واستخدم في تحليل هذه البيانات اسلوبان احصائيان، اولهما: تحليل التباين في اتجاهين 2×3 ـ وفق الخطوات التي وصفها (Ferguson, (1981: 267 ـ للتحقق من تأثير متغير بين مستقلين هما: (تسلطي ـ غير تسلطي)، (اعزب ـ متزوج من غير عاملة ـ متزوج من عاملة) ومدى تفاعلهما في التأثير على متغير تابع واحد هو اتجاه الفرد نحو عمل المرأة وتم هذا التحقق بالمقارنة بين متوسطات اداء الافراد على استبيان الاتجاه في ظل تنوع الدرجة على استبيان التسلطية والحالة الاجتماعية. وثانيهما: التحليل العاملي بطريقة المكونات الاساسية ـ وفق الخطوات التي وصفها (فرج، 1980) ـ للتعرف على المكونات العاملية لاستبيان الاتجاه نحو عمل المرأة لدى كل من التسلطيين وغير التسلطيين، ومدى التشابه والاختلاف بينهما.

النتـائج

اولاً: استخلص من البيانات الموضحة بجدول (1) قيم «ف» الموضحة بجدول (2) التي تكشف عن فارق دال عند مستوى 0,001 (ف = 23,744) بين التسلطيين وغير التسلطيين لصالح الفئة الاخيرة مما يشير الى انهم اكثر تأييدا لعمل المرأة، بالمقارنة بالتسلطيين، وكانت قيم «ف» الاخرى غير دالة.

وتثير هذه النتيجة التساؤل حول مدى الفروق بين التسلطيين وغير التسلطيين في الاتجاه الذي تبناه كل منهما نحو عمل المرأة خارج المنزل، وبتعبير اكثر اجرائية، هل ترجع هذه الفروق الى اختلاف البناء العاملي لاتجاه كل منهما؟

ثانيا: للاجابة على التساؤل السابق، اجري تحليل عاملي لبنود استبيان اتجاه الذكور نحو عمل المرأة لكل فئة (تسلطيين ـ مقابل ـ غير تسلطيين) على حدة، ادى لاستخلاص خمسة عشر عاملا تستوعب 84,85٪ من التباين الارتباطي لاستجابات التسلطيين، وثلاثة عشر عاملا تستوعب 82,16٪ من التباين الارتباطي لاستجابات غير التسلطيين، ولانه يفضل تفسير العوامل بعد تدوير المحاور بحيث يتم توزيع تشبعات المتغيرات على العوامل بشكل يجعلها تتسق في صورة منطقية (فرج، 1980: 276) لذلك اجري تدوير مائل للمحاور، قبل تفسير العوامل المستخلصة والتي سيتم في ضوء المحكات التالية:

1) استبعدت التشبعات التي تقل عن 0,4 بحيث لا تتعامل الا مع التشبعات المرتفعة فقط، حتى يتسنى لنا اضفاء مزيد من الوضوح والنقاء العاملي للعامل، وبقدر الامكان تقليل عدد البنود التي تتشبع على اكثر من عامل، وقد سبق لعدد من الباحثين اتخاذ مثل هذا الاجراء (فرج، 1980 :151؛ شوقي، 1985 :201).

2) لن يلتفت للعوامل التي تشبع عليها اقل من ثلاثة بنود، لصعوبة الاعتماد على مثل تلك العوامل (فرج، 1980 :365).

تفسير العوامل

أ) عوامل الدرجة الاولى لاتجاه الذكور غير التسلطيين (ن = 38) نحو عمل المرأة: تكشف مصفوفة (2) عن ثلاثة عشر عاملا، امكن تفسير سبعة منها وهي:

العامل الاول: وجذره الكامن 13,54٪ وقد تشبعت عليه تشبعا ايجابيا مرتفعا ثلاثة عشر بندا، يشير مضمونها الى معتقدات هؤلاء الافراد حول آثار عمل المرأة، على الاسرة (البنود 30, 20, 8) والاطفال (البنود 41, 42, 32) والمجتمع (بند 38) ومدى كفاءتها (بند 39) وقدرتها على الجمع بين البيت والعمل (بند 3).

العامل الثاني: وجذره الكامن 11,91٪، ويشير مضمون البنود التي تشبعت عليه تشبعا ايجابيا الى مدى انشغال المرأة بالمنزل ورعاية الاطفال (البنود 7, 24, 48, 32) والمكان الذي تحقق فيه ذاتها (البندان 45, 16) وقدرتها على تحمل مسؤوليتها نحو المجتمع (البنود 29, 18) والعمل (بند 43) واثر اشتغالها خارج المنزل على دخل الاسرة (بند 13) وتعاملها مع الاخرين (بند 44).

العامل الثالث: وجذره الكامن 6,125٪، وتشبعت عليه اربعة بنود تشير لاثر عمل المرأة على راحتها النفسية (البندان 5, 31) وعلى قدرتها على التعامل مع الاخرين (بند 44)، ومساهمته في سد احتياجات الاسرة (بند 26) ويمكن اعتبار تشبع البند (26) على هذا العامل مبررا لمن يعتقدون بان العمل لا يحقق الراحة النفسية لزوجاتهم، ومع ذلك يقبلون ان يعملن.

العامل الرابع: وجذره الكامن 6,946٪، وتشبعت عليه خمسة بنود تشبعا سلبيا مرتفعا تشير الى التعاطف مع المرأة العاملة والتعامل معها في العمل (البندان 11, 10) وفي البيت (البندان 22 ,19) وفي ضوء هذا التعامل يحدد مسئوليتها نحو المجتمع (بند 29).

العامل الخامس: جذره الكامن 8,155٪، ويشير مضمون البنود العشرة التي تشبعت عليه تشبعا ايجابيا الى مدى تقبل الذكور غير التسلطيين لعمل المرأة والاشراف عليهن (بند 33)، وتبرير ذلك (البندان 34 ,2) وتقبلهم للزوجة العاملة (البندان 40 ,30) وتبرير ذلك (البندان 13 ,1 ,30) والتعامل معها على هذا الاساس (اي كونها عاملة) (بند 9).

العامل السادس: جذره الكامن 4,204٪، ويمكن ان نعتبره عاملا قطبيا حيث تشبع عليه بند (4)، تشبعا ايجابيا ويشير الى مدى استقلال المرأة العاملة - مقارنة بغير العاملة - في الرأي، وتشبع عليه بندان (21 ,48) تشبعا سلبيا ويشيران لمعاملة الام العاملة لاطفالها ومدى احتياج المنزل لها.

العامل الحادي عشر: جذره الكامن 8,429٪، وتشبعت عليه خمسة بنود تشبعا ايجابيا، يشير مضمونها الى تحقيق المرأة لذاتها فقد تصلح رئيسا (بند 17) ولعملها اسهامه في تقدم المجتمع (بند 18) ومدى انتاجيتها مقارنة بالرجل (بند 25).

ولم نفسر العوامل: السابع - الثامن - التاسع - العاشر - الثاني عشر - الثالث عشر، لتشبع اقل مع ثلاثة بنود على كل منها.

ب) عوامل الدرجة الاولى لاتجاه الذكور التسلطيين (ن = 36) نحو عمل المرأة: وتكشف المصفوفة (4) عن خمسة عشر عاملا، امكن تفسير احد عشر عاملا منها هي:

العامل الاول: جذره الكامن 8,69٪، وتشبعت عليه تشبعا ايجابيا ستة بنود يشير مضمونها الى تأثير عمل المرأة على راحتها النفسية (البندان: 8 ,5) ومدى مثابرتها مقارنة بالرجل (بند 14) وفي ضوء ذلك تتحدد مسؤوليتها - من وجهة نظر الذكور التسلطيين - نحو المجتمع (بند 28) وامكانية العمل معهن (بند 32).

العامل الثاني: جذره الكامن 9,239٪، وتشبعت عليه عشرة بنود تشبعا ايجابيا يشير مضمونها الى علاقة الرجل بالمرأة العاملة سواء في العمل (البندان 33 ,36) او في البيت (البندان 30 ,32) ورأيه في مدى انتاجيتها وكفاءتها مقارنة بالرجل (البندان 25 ,39).

العامل الثالث: جذره الكامن 11,49٪، وتشبع عليه 11 بندا تشبعا سلبيا يشير مضمونها لمقدرة المرأة - في رأي الذكور التسلطيين - على العمل (بند 2) وحقها في ذلك (بند 1) ومدى احتياج المنزل لوقتها وجهدها (البندان 24 ,48) ومدى قدرتها على الجمع بين البيت والعمل (بند 28) وايهما هو مكانها الطبيعي (بند 16) الذي يزيد من راحتها النفسية (بند 5).

العامل الرابع: جذره الكامن 4,638٪ وتشبعت عليه اربعة بنود تشبعا ايجابيا يشير

مضمونها الى اثر ظروف العمل على حياة المرأة الشخصية (بند 46) وعلى مدى اكتسابها التعامل السليم (بند 44) ومدى تصلبها مقارنة بغير العاملة (بند 34) ومدى صحة اطفالها البدنية مقارنة باطفال غير العاملة (بند 41) ويمكن تفسير تشبع البند (41) على هذا العامل بأن الصحة البدنية للاطفال دالة لوعي الام الصحي واهتمامها بهم، ومن المحتمل ان عمل المرأة يؤثر في ذلك.

العامل الخامس: جذره الكامن 4,034٪ وتشبعت عليه ثلاثة بنود، يشير مضمونها الى مدى احتياج البيت والاطفال لوقت وجهد المرأة (البندان 48, 7) ومدى قدرتها على تحمل مشكلات العمل (بند 43).

العامل السادس: جذره الكامن 6,165٪ ويشير لمدى احقية المرأة ـ في رأي الذكور التسلطيين ـ في العمل (بند 1) ومدى قدرتها على الجمع بين رعاية الاسرة (بند 3) وايهما افضل لها (بند 23) ومدى قبولهم ـ في ضوء ذلك ـ لان تعمل زوجاتهم (بند 35).

العامل السابع: جذره الكامن 4,381٪، ويمكن ان نعتبره الاثار السلبية لخروج المرأة للعمل مثل انعكاس المشكلات التي تصادفها فيه على تعاملها الاسري (بند 19) ومدى معاناة اطفالها من الاهمال (بند 32) ومدى معاملة الزوج لها باعتبارها امرأة عاملة لها ظروفها (بند 22).

العامل الثامن: جذره الكامن 4,776٪، وتشبعت عليه تشبعا سلبيا ثلاثة بنود تشير لمدى صحة اطفال المرأة العاملة النفسية مقارنة باطفال غير العاملة (بند 42) وقدرتها على تحمل مشكلات العمل (بند 43) وتأثر حياتها الشخصية بظروفه (بند 46).

العامل التاسع: جذره الكامن 6,383٪ وتشبعت عليه خمسة بنود تشبعا ايجابيا ويمكن تسميته بعلاقات العمل بين الرجل والمرأة اذ يشير مضمون البنود التي تشبعت عليه لعدم تفضيل الذكور التسلطيين لان يعمل الاناث معهم كزميلات (البندان 11, 10) وكرؤساء (البندان 36,17) لكفاءتهن (بند 39) الاقل من كفاءة الرجل في رأيهم.

العامل الحادي عشر: جذره الكامن 5,929٪ وتشبعت عليه تشبعا ايجابيا اربعة بنود تشير الى ان البيت ـ في رأي الذكور التسلطيين ـ هو الذي يحقق للمرأة ذاتها (بند 45). ففيه تتحقق راحتها النفسية (بند 31) كما ان العمل خارج المنزل يرهقها (بند 6) لذلك يقبلون خطيبا لبناتهم او اخواتهم يشترط الا يعملن (بند 23).

العامل الثالث عشر: جذره الكامن 4,397٪، وتشبعت عليه ثلاثة بنود تشير الى ان المرأة العاملة في رأي الذكور التسلطيين ـ عنيدة الى حد ما (بند 15) وتتفهم مشكلات زوجها الى حد ما أيضا (بند 12) لذلك يرفضون ان تعمل زوجاتهم (بند 40).

ولن تفسر العوامل: العاشر ـ الثاني عشر ـ الرابع عشر ـ الخامس عشر، لتشبع اقل من ثلاثة بنود عليها.

ج) المقارنة بين عوامل غير التسلطيين والتسلطيين: لمعرفة اوجه التشابه او الاختلاف بين عوامل الدرجة الاولى لاتجاه كل من غير التسلطيين والتسلطيين نحو عمل المرأة، فقد تم تقدير العلاقة بين المصفوفتين العامليتين للفئتين المذكورتين، وذلك وفقا للاسلوب الذي وضعه Kaiser للمقارنة بين العوامل (فرج، 1980 :298). وتوضح مصفوفة (O) معاملات التشابه بين عوامل اتجاه كل من غير التسلطيين (الاعمدة) والتسلطيين (الصفوف) نحو عمل المرأة، وبفحص هذه المصفوفة نجد ست معاملات تشابه مقبولة وفقا لمحكات دلالة هذه المعاملات التي حددها الباحثون (فرج، 1980 :303) وهي:

معامل تطابق (0,987) بين العامل الأول لعينة غير التسلطيين والعامل الأول ايضا لعينة التسلطيين.

معاملات تشابه:

0,621 بين العامل الرابع من عينة غير التسلطيين والعامل العاشر للتسلطيين.

0,600 بين العامل الخامس من عينه غير التسلطيين والعامل العاشر للتسلطيين.

– 0,766 بين العامل السادس من عينة غير التسلطيين والعامل الرابع للتسلطيين.

– 0,655 بين العامل السابع من عينة غير التسلطيين والعامل التاسع للتسلطيين.

– 0,672 بين العامل الثامن من عينة غير التسلطيين والعامل الثالث عشر للتسلطيين.

ولان معاملات التشابه بين العوامل يتم الحصول عليها من خلال تدوير احدى المصفوفتين العامليتين في اتجاه الاخرى، مع توحيد نقطة الاصل بينهما بهدف وضع متجهات جميع المتغيرات في حيز مكاني عام يشملهما معا، محققا اقصى ارتباط بين كل متغير نظيره في كلتا المصفوفتين (فرج، 1980 :299) فقد ادت عملية التدوير هذه لانتاج مصفوفة (المصفوفة 6) جديدة للعوامل الثلاثة عشر لاتجاه غير التسلطيين نحو عمل المرأة امكن تفسير (او قبول) اربعة منها فقط وفقا للمحك الذي ارتأيناه لقبول التشبعات المرتفعة فقط والتي تزيد عن 0,4 وقبول العامل الذي يتشبع عليه ثلاثة متغيرات على الاقل هي:

العامل الاول: او يمكن اعتباره عاملا عاما لاتجاه الذكور غير التسلطيين نحو عمل المرأة، اذ تشبع عليه تشبعا ايجابيا مرتفعا 41 بندا من بين الـ 48 بندا.

العامل السادس: وتشبعت عليه، اربعة بنود، احدها فقط ذو تشبع سلبي (بند 21) وتشير البنود الى ميل لتقبل عمل المرأة، فقد تكون المرأة العاملة مرنة (بند 34) اقل عنفا في معاملة اولادها (بند 21) ويمكن ان يعاونها في المطبخ (بند 1).

العامل العاشر: وتشبعت عليه خمسة بنود، منها اثنان تشبعهما سلبي مما قد يعني انه عامل قطبي يشير للاثار النفسية المترتبة على خروج المرأة للعمل، فهو يكسبها التعامل السليم مع الاخرين (بند 44) وتؤثر ظروفه في حياتها الشخصية (بند 46) وان كان ليس اقل ارهاقا لها من العمل المنزلي (بند 9) والمرأة العاملة اقل صبرا من الرجل (بند 14).

العامل الثاني عشر: وتشبعت عليه ثلاثة بنود احدها فقط ذو تشبع ايجابي (بند 4) يشير لدرجة استقلال المرأة العاملة في الرأي مقارنة بغير العاملة، اما التشبعان السلبيان فيشير احدهما (بند 21) لدرجة عنف المرأة العاملة في معاملة اطفالها ويشير الاخر (بند 31) لمدى ما يحققه عمل المرأة من راحة نفسية لها.

واخيرا، فان النظر الى معامل التطابق، وكذلك معاملات التشابه الخمسة، بين ستة عوامل من مصفوفتي عوامل اتجاه كل من التسلطيين وغير التسلطيين نحو عمل المرأة خارج المنزل، في ضوء الفارق الدال عند مستوى 0,001 بين متوسطي اداء المجموعتين على استخبار الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل، يثير التساؤل حول صدق هذه المعاملات بشكل يثير الشك في مدى ملاءمة اسلوب التحليل العاملي لدراسة بناء الاتجاهات. بمعنى اخر فقد تبين لنا ان درجة تأييد التسلطيين لعمل المرأة خارج المنزل اقل - بشكل دال (انظر جدول: 2) - من درجة تأييد غير التسلطيين، ولان الاستجابة على استخبار الاتجاه نحو عمل المرأة هي اختيار احد بدائل ثلاثة يعبر كل منها عن موقف اتجاهي معين (تأييد - بين بين - معارضة) فاننا نتوقع - في ضوء الفارق المذكور بين المجموعتين - ان يميل اختيار التسلطيين لموقف المعارضة (اي درجات منخفضة) من مضمون البنود، بينما يميل اختيار غير التسلطيين لموقف التأييد (اي درجات مرتفعة) لنفس البنود. ولان معامل الارتباط يعبر عن درجة من الاتساق - في الزيادة والنقصان مثلا - بين درجات الافراد والتي يحسب بينها هذا المعامل (فرج، 1980 :43)، فانه من المتوقع ان ترتفع معاملات الارتباط سواء كانت درجات مجموعة ما من الافراد متسقة في انخفاضها او كانت درجات مجموعة اخرى متسقة في ارتفاعها، ما دام حساب معاملات الارتباط هذه يتم في كل مجموعة على حدة.

ولان التحليل العاملي اسلوب احصائي لتصنيف متغيرات مختلفة يعبر عنها حجم من التباين المتضمن في العلاقات الارتباطية (فرج، 1980 :252) فانه من المحتمل ان يكون لنفس المتغيرات (البنود في حالتنا هذه) تشبعات مرتفعة لكنها مختلفة - من حيث الدلالة الاتجاهية - باختلاف المجموعة (تسلطيين او غير تسلطيين) لاختلاف البديل الذي اختاره كل منهما كاستجابة لتلك البنود، مما يعني ان معاملات التشابه المذكورة بالمصفوفة (5) ليست الا زللا Artifact رياضيا. ويبدو ان الامر يتطلب اجراء بحث مماثل، لكن على عينات اكبر كثيرا من عينات البحث الحالي، حتى يمكن التعامل مع مثل هذه النتائج بقدر من الثقة.

الخلاصة

تكشف نتائج البحث الحالي ما يلي:

اولا: دور بارز لدرجة تسلطية الفرد (او مدى تفتح او انغلاق ذهنه) كمحدد لاتجاهه نحو عمل المرأة خارج المنزل، ولا يتوقف تأثير درجة تسلطية الفرد في تحديد الاتجاه الذي يتبناه، على معايشته لموضوع هذا الاتجاه، حيث يظهر من جدول (2) عدم وجود تفاعل بين تسلطية الفرد وبين حالته الاجتماعية (أي: اعزب - متزوج من امرأة غير عاملة او من امرأة عاملة) كما لا توجد فروق دالة في متوسط اداء المجموعات الثلاث - مصنفة على اساس الحالة الاجتماعية - على استخبار الاتجاه نحو عمل المرأة، وهو ما يتعارض مع نتائج Bem, (1965) و(Fazio & Zanna, (1981 التي ترى ان الفرد يكون اتجاهه نحو موضوع ما نتيجة معايشته لهذا الموضوع والخبرة المباشرة به، وقد يرجع هذا التعارض الى اختلاف موضوع الاتجاه، فالدراسة الحالية تتناول موضوعا تتسم الاتجاهات نحوه بانها اكثر شيوعا، وجذورها الاجتماعية اكثر عمقا من الاتجاهات نحو الموضوعات (مثل: تفضيل نوع ما من الخبز. . الخ) التي تتناولها الدراسات الاخرى، بالاضافة الى انخفاض ثبات مقاييس الاتجاهات المستخدمة في تلك الدراسات. (Fazio & Zanna, 1981).

ثانيا - بتحليل عاملي مستقل لكل من التسلطيين وغير التسلطيين، امكن استخلاص 15 عاملا لاتجاه الفئة الاولى، و13 عاملا لاتجاه الفئة الثانية، وبالمقارنة بينهما تبين ان العامل الاول من عوامل الفئة الاولى مطابق تماما للعامل الاول من عوامل الفئة الثانية، كما ان هناك (مصفوفة 5) معاملات تشابه بين خمسة عوامل لكلتا الفئتين. وبذلك اتاح لنا التحليل العاملي معرفة البناء العاملي (او نسق) لاتجاه كل من التسلطيين وغير التسلطيين نحو عمل المرأة المصرية خارج المنزل، واتاح لنا كذلك المقارنة بينهما بشكل يفيد كثيرا المهتم بتغيير هذا الاتجاه، الذي يحتاج لاسلوب يحدد له ابعاد او عوامل الاتجاه موضع اهتمامه، واي هذه الابعاد او العوامل اكثر عمومية، اي يظهر في اكثر من فئة من الناس، حتى يركز عليه جهوده، او محاولاته للتغيير، حتى يمكنه اعداد برامج تخاطب ملائمة وفعالة. ومع ذلك، فان النظر لعوامل كلتا الفئتين في ضوء الفارق الدال بينهما في درجة الاتجاه، وكذلك المقارنة بين عوامل الفئة الواحدة قبل وبعد التدوير خصوصا مصفوفة عوامل اتجاه غير التسلطيين (المصفوفات 6,2,1) التي امكن تدويرها مرتين يجعلنا نتساءل مع :Brown, (1965 (533 عن مدى ملاءمة التحليل العاملي كاسلوب لدراسة بناء او نسق الاتجاهات ومدى مشروعية التعامل مع الذين يتبنون مواقف معينة، متطرفة او معتدلة، باعتبارهم فئة واحدة.

جدول رقم (1)
متوسط اداء المجموعات الفرعية على استبيان
اتجاه الذكور نحو عمل المرأة

الحالة الاجتماعية / التسلطية		اعزب	متزوج من غير عاملة	متزوج من عاملة
تسلطي	ن	10	17	9
	س	68,3	72,82	78,44
	ع	13,023	13,22	14,112
غير تسلطي	ن	15	10	13
	س	94,07	88,3	92,77
	ع	17,08	18,445	16,04

جدول رقم (2)
قيم «ف» للفروق بين متوسطات اداء المجموعات الفرعية على
استبيان اتجاه الذكور نحو عمل المرأة

مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح	تقدير التباين	ف
تسلطي - غير تسلطي	6012,946	1	6012,946	*23,744
أعزب - متزوج من غير عاملة - متزوج من عاملة	353,686	2	176,843	0,698
التفاعل	463,719	2	231,856	0,916
تباين داخل المجموعات	17220,135	68	253,237	

* دال عند 0,001 .

الهوامش

1) والذي بلغ ذروته حينما جعلت «الامم المتحدة» من عام 1975 عاما دوليا للمرأة ، حيث تسابقت ـ حينئذ وبعد ذلك ـ الدول والهيئات المختلفة في عقد الندوات واجراء الدراسات ـ في مختلف التخصصات ـ حول مشكلات المرأة ودورها في المجتمع .
2) تعد المادة التي تبنتها وسائل الاعلام (ومنها الصحافة) احد المصادر الهامة التي يتعلم منها الافراد ادوارهم (رمزي واخريات ، 1977 : 112) .
3) يرى Miller & Tesser, (1986) ان تحليل وتفسير علاقة الاتجاه بالسلوك في ضوء تصور الاتجاه كاستجابة تقويمية فقط يفقد مفهوم الاتجاه بعض خصوبته ويقلل من قدرته على التنبؤ بالسلوك .
4) يختلط مصطلح ثالث بمصطلح : الاتجاه ـ المعتقد ، وهو الرأي Opinion ، ونشير به الى تفسير الفرد لظاهرة ما ، وتوقعاته لمقاصد الآخرين أو احداث المستقبل أو مكافأة (أو عقاب) سلوك اصدره .
وكل من الرأي والاتجاه تكوين فرضي Hypothetical Construct يميز بينهما تمتع الاتجاه بخصائص دافعية تعطيه توجها سلوكيا (اقبال ـ تجنب) يخلو منها الرأي . والرأي توقع لا يتم التعبير عنه الا لفظيا ، في حين يمكن التعبير اللفظي وغير اللفظي ـ وبشكل غير مدرك احيانا ـ عن الاتجاه ، ويرى بعض الباحثين ان الرأي هو التعبير اللفظي الصريح عن الاتجاه ، ويعد من وجهة نظر «ايزيك» العاملية ـ اكثر بساطة وخصوصية من الاتجاه الذي يعتبره مجموعة من الآراء المترابطة المتسمة بقدر من الاستقرار . (Eysenck, 1954 : 112; Hovland et al., 1953 : 8-9; Insko & Schopler, 1972 : 3)
وقد نلحظ تشابها بين علاقة الرأي بالاتجاه وفقا لتصور Eysenck وبين علاقة المعتقد بالاتجاه وفقا لتصور Fishbein & Ajzen فكل منهم يتعامل مع الرأي أو المعتقد كخطوة سابقة للاتجاه ، ويمكننا تصور العلاقة بينهم باعتبار ان المعتقد حكم يكونه الفرد عن شيء ما ، والرأي هو التعبير اللفظي ـ فقط ـ عن هذا الحكم ، والاتجاه هو تعبير ـ قد يكون لفظيا أو غير لفظي أو بهما معا ـ عن ذلك الحكم ، مصحوبا بسلوك (اونية للسلوك) نحو أو ضد موضوعه ، فقد يكون مدير احدى المؤسسات ـ استنادا الى معلوماته وخبراته بموضوع عمل المرأة ـ حكما ان كفاءة المرأة العاملة أقل من كفاءة الرجل ، هنا يتكون لديه اعتقاد ان «المرأة العاملة غير كفية» واذا عبر عن اعتقاده هذا تعبيرا لفظيا فقط «ارى ان المرأة العاملة غير كفية» أي «رأي» ، واذا ترجم تعبيره ، هذا الى رغبة في عدم الاشراف على نساء عاملات «افضل عدم انضمام عاملات الى المؤسسة التي اديرها» ، فهذا اتجاه فاذا رفض فعلا ان تعمل معه امرأة ، فهذا سلوك قد حدده الاتجاه الذي تبناه .
5) وهم عبارة عن استاذين واربعة مدرسين ، بجامعتي القاهرة والمنيا ، وجميعهم متخصصون في علم النفس .
6) المصفوفات الارتباطية التي اعتمد عليها هذا البحث ، وكذلك استبيان «اتجاه الذكور نحو عمل المرأة» موجودان لدى الباحث وبالأمكان ارسالها لمن يطلبها .

المصادر العربية

ابراهيم، ع.
1969 «المحافظة التسلطية» ، حوليات كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ، المجلد. 165 - 197 : 31 .

آدم ، م. س.
1982 المرأة بين البيت والعمل . القاهرة : دار المعارف .

الفاروق، ن. ع.
1987 «الاتجاه نحو عمل المرأة : دراسة على طالبات الجامعة» ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ـ جامعة المنيا .

حليم ، ن.
1977 «بعض مشكلات المرأة العاملة» بحث غير منشور قرىء في المؤتمر الدولي الثاني للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية ، من 2 - 4 ابريل .

رمزي ، ن. مجدي ، ص. العامري ، س.
1977 «صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام : دراسة في تحليل مضمون الصحافة النسائية» : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

شـوقي ، ط .
1985 «ابعاد السلوك القيادي وعلاقتها بكفاءة اداء العمال الصناعيين» رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ـ جامعة المنيا .

عبدالجواد ، ا. س.
1975 «تنشئة الاطفال لدى المرأة العاملة وغير العاملة» . المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، 12 : 264 - 268

عبدالعزيز ، س .
1972 «اثر اتاحة فرص التعليم على التغيير الاجتماعي في قرية مصرية» ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، 9 : 59 - 69 .

عبدالفتاح ، ك.
1970 «خروج المرأة الى ميدان العمل في ج.م.ع» 466 - 479 في : مليكه (محرر) قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، المجلد الثاني ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

فرج ، ص.
1980 التحليل العاملي في العلوم السلوكية ، القاهرة : دار الفكر العربي .

قنديل ، ب. كاظم ، آ.
1975 اتجاه الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة ، الكتاب السنوي للجمعية المصرية للدراسات النفسية . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

محمود ، ع. ش .
1988 «فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متلقيها» مجلة العلوم الاجتماعية ، 16 - 2 (صيف) : 121 - 134 .

يوسف . ف .
1975 «سمة المرونة ـ التصلب لدى السيدات العاملات وغير العاملات» المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، 12 : 25 - 40 .

المصادر الاجنبية

Bagozzi, R.
1982 "A Field Investigation of Causal Relations Among Cognitions: Affect, Intentions and Behavior." Journal of Marketing Research 29: 562-584.

1986 "Attitude Formation under the Theory of Reasoned Action and a Purposeful Behavior Reformulation." British Journal of Social Psychology 25: 95 - 107.

in press "Attitudes and Communication." in International Encyclopedia of Communication. Oxford: Oxford University Press.

Bem, D.J.
1965 "An Experimental Analysis of Self Persuasion." Journal of Experimental Psychology 1: 199 - 210.

Berckler, S.J.
1984 "Empirical Validation of Affect, Behavior and Cognition as Distinct Components of Attitudes." Journal of Personal and Social Psychology 47: 1191 - 1305.

Brown, R.
1965 Social Psychology. New York: Free Pess.

Eysenck, H.
1954 The Psychology of Politics. London: Routledge and Kegan Paul.

Fazio, R.H. & Zanna, M.P.
1981 "Direct Experience and Attitude Behavior Consistency." pp. 161-

202 in L. Berkowitz (Ed.), Advances in Experimental Social Psychology, Vol. 14. New York: Academic Press.

Ferguson, G.A.
1981 . Statistical Analysis in Psychology and Education. London: McGraw-Hill.

Fishbein, M. & Ajzen, I.
1975 Belief, Attitude, Intention and Behavior. Reading, MA: Addison - Wesley.

Greenwald, A.G.
1968 "Cognitive Learning, Cognitive Response to Persuasion and Attitude Change." pp. 147 - 170 in Greenwald et al. (Eds.), Psychological Foundations of Attitudes. New York: Academic Press.

Hollender, E.P.
1976 Principles and Methods of Social Psychology. New York: Oxford University Press.

Hovland, C., Janis, I. & Kelley, H.
1953 Communication and Persuasion. New Haven: Yale University Press.

Insko, C.A. & Schopler, J.
1972 Experimental Social Psychology. New York: Academic Press.

Jenning, H. & Nieni, R.
1968 "The Transmission of Political Values from Parent to Child." American Political Science Review 62: 169 - 184.

Krech, D., Crutchfield, R. & Bellachy, E.
1962 Individual and Society. New York: McGraw-Hill.

McGuire, W.
1985 "Attitudes and Attitude Change." pp. 233 - 346 in Lindzey and Aronson (Eds.), The Handbook of Social Psychology. Reading, MA: Addison- Wesley.

Millar, M.G. & Tesser, A.
1986 "Effects of Affective and Cognitive Focus on the Attitude Behavior Relation." Journal of Personal and Social Psychology 51: 270 - 276.

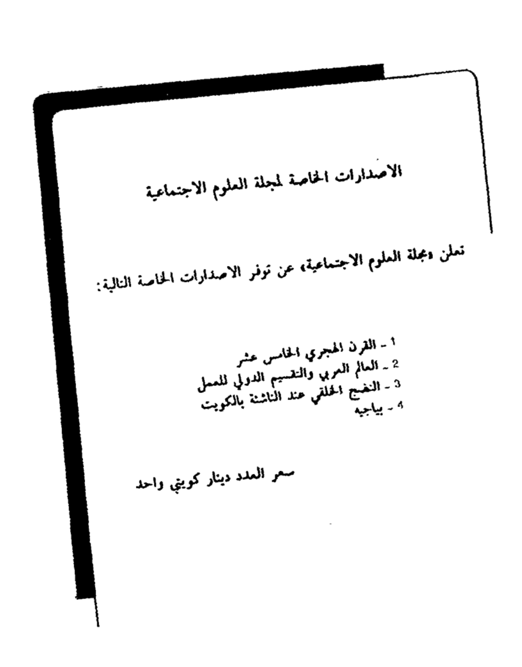
Rosenberg, M.
1956 "Cognitive Structure and Attitudinal Effects." Journal of Abnormal Social Psychology 53: 367-372.

Sahakian, W.
1974 Systematic Social Psychology. New York: Chandler.

Show, M. & Wright, M.
1967 Scales for the Measurement of Attitudes. New York: McGraw-Hill.

Slaney, R.B. & Caballero, M.
1983 "Changing Male Attitudes Toward Women's Career Development: An Exploratory Study." Journal of Conservative Psychology 30: 126 - 129.

Wrightsman, L. & Deaux, K.
1981 Social Psychology in the 80s. California: Brooks / Cole.





تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية بشرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

الاشتراكات:

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد:	٤ د.ك - للأساتذة والطلاب: ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات:	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة: للأفراد: ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٦ د.ك — للأساتذة والطلاب: ٣ د.ك

توجه المراسلات الى: رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

المعرفة الاستشراقية
دراسة في علم اجتماع المعرفة

حلمي ساري
قسم الاجتماع ـ الجامعة الاردنية

مقدمــــة

ينال الاستشراق[1] اهتماما معرفيا خاصا في تاريخ العالم العربي الاسلامي يكاد يفوق اي اهتمام آخر في مجالات المعرفة. اذ يصعب ان نجد مجالا واحدا في تراثنا الثقافي الا تناوله المستشرقون بالبحث وفق مناهج متعددة اثرت في الحصيلة النهائية التي انتجتها المؤسسة الاستشراقية على مر العصور. ولعلنا لسنا بحاجة الى تعداد هذا الكم الهائل من المجالات المعرفية التي انصرفت اليها واختصت بها، فذلك متعدد ويكاد ينسحب على كل ألوان الثقافة العربية. ويلاحظ المتتبع لأدبيات Literatures الاستشراق ان هذه المؤسسة استحثت عددا كبيرا من الاكاديميين العرب على مختلف مستوياتهم وانتماءاتهم الثقافية للتصدي لها ولانتاجها المعرفي المتعلق بالمجتمع العربي مما افرز كما هائلا من الكتابات والمؤلفات في هذا المجال[2].

وعلى الرغم من ذلك، فما زال هناك قصور على المستوى السوسيولوجي في دراسة الاستشراق. فباستثناء عمل Said (1978)، وجعيط، (1980) و Abdel-Malik (1964) فان الدراسات المتعمقة في تحليل تطور البنى المعرفية الاستشراقية وربطها بالبناء الاقتصادي والاجتماعي وبالتطور التاريخي تكاد تكون لا وجود لها. ان معالجة هذا الموضوع من هذا الجانب تشكل احدى المبررات لاضافة هذا البحث الى ميدان الاستشراق. ومن هذا المنطلق فان هذا البحث لا يتجه الى انتقاد آراء جزئية لبعض المستشرقين، ولا يعنى بالرد على افتراضات وتهم توجه الى هذا الجانب او ذاك من جوانب الحضارة الاسلامية والمجتمع العربي، وانما هو موجه بشكل اساسي لتحليل الاطر الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة المعرفية الاستشراقية[3] عبر تطورها التاريخي بشكل شمولي.

يشكل غياب الاتجاه الشمولي Holistic Approach في الدراسات الاجتماعية المعاصرة، وسيطرة الاتجاه التجزيئي الذري Atomic Approach بالمقابل في هذه الدراسات - سواء منها الغربية، وبخاصة الامريكية، أو العربية - مأزقا خطيرا للسوسيولوجيين العرب يكمن في كونه ينظر للواقع الاجتماعي بكل معطياته وتفاعلاته المتشابكة على انه مجرد واقع يتكون من ظواهر وعناصر مجزأة يمكن فهمها عن طريق لحمها Welding وسمكرتها Tinkering وتركيبها بعضها ببعض، (علي، 1985 :8). ان سيادة هذا الاتجاه الذري ادى الى طغيان النزعة التجريدية الكمية في العلوم الانسانية الامر الذي جعل الظاهرة الاجتماعية تفلت من التحليل الشمولي الذي يربطها ببناء المجتمع الاجتماعي (حجازي، 1985 :66). ان معالجة الظاهرة الاستشراقية في الكتابات العربية من هذا المنظور السمكري التجزيئي الضيق قد جعل منها ظاهرة مستعصية على الفهم وبمنأى عن التحليل الشمولي الجاد. واذا ما أضفنا الى هذا البعد الذري في دراسة الاستشراق بعدا آخرا وهو تخلف الدراسات في علم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge ادركنا عندها سبب بقاء المعرفة الدقيقة للاستشراق بعيدة عن الفهم الصحيح.

يؤكد سوسيولوجيو المعرفة المعنيون بتحليل الاطر الاجتماعية التي تنشأ وتتحرك فيها المعرفة الانسانية على اهمية فهم العمق التاريخي والاجتماعي لها، ويقللون من اهمية اي تحليل يعزلها عن هذه الشروط. فالمعرفة لا تنشأ ولا تتطور في فراغ، وانما تتأثر في انواعها واشكالها ومستوياتها وتوجهاتها بالمضمون الاجتماعي والبنى الاجتماعية التي تحتويها (غورفيتش، 1981 :22-24؛ لبيب، 1978 :24-25؛ مانهايم، 1980 :83-86). وان فهم العلاقة الجدلية بين المجتمع وتشكيلاته الاجتماعية المختلفة وبين مضامين المعرفة وتطورها هو المحور الجوهري لهذا العلم الذي أرسى جذوره ابن خلدون في مقدمته واكمل اطاره النظري Mannheim في عمله الفذ «الايديولوجيا واليوتوبيا»، ووطد قواعده الواضحة غورفيتش في كتابه «الاطر الاجتماعية للمعرفة» (Bottomore & Nisbet, 1979: 535-557)، و (معتوق، 1982 :6-10).

وما دام مضمون المعرفة وشكلها متلازمين بالمجتمع وظروفه، فانه يجوز لنا ان نتوقع مع غورفيتش وجود معرفة شاملة مرتبطة بالمجتمع الانساني ككل، ومعرفة نسبية جزئية مرتبطة بمجتمع معين او بتشكيل اجتماعي خاص داخل البناء الاجتماعي الواحد. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان هذه العلاقة التبادلية بين المعرفة وظروف المجتمع الموضوعية، تجعلنا ننظر الى المعرفة نظرة ديناميكية دائمة تتشكل وتتطور مع تطور وتغير المجتمع وظروفه التاريخية والاجتماعية. واستنادا الى هذا الفهم، تصبح المواقف التاريخية والاوضاع الاجتماعية، المصادر الاولية والاساسية التي تشكل النسق الفكري والعقلي للفرد والمجتمع (Mannheim, 1952: 77). ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي اعترت بنية المجتمع الغربي، رافقتها تغيرات واضحة في الانساق المعرفية الغربية المتعلقة بالشرق.

لهذا فان تتبع التغير الذي طرأ على محتوى المعرفة الاستشراقية منذ بداية المواجهة Confrontation بين الشرق والغرب وحتى الوقت الحاضر، وتحليل هذا المحتوى وربطه بأطره الاجتماعية والاقتصادية يستحق أن نسميه: (دراسة في اركيولوجيا المعرفة الاستشراقية)[4]. ان معظم الكتابات العربية التي تناولت المعرفة الاستشراقية لم تعن بهذا البعد الاركيولوجي لها مما افقدها عمقها وشموليتها، لهذا فان هذا البحث يطمح من خلال تتبعه لتطور المعرفة الاستشراقية وربطها باطرها السوسيوتاريخية الى تغطية هذا النقص في الدراسات الاجتماعية.

التحليل الاجتماعي لأركيولوجيا المعرفة الاستشراقية

لعبت الحركة الصليبية في عصر الاقطاع[5] دورا مركزيا في تحديد طبيعة ومدى العلاقة بين اهم قوتين في بداية العصور الوسطى: الشرق الاسلامي والغرب المسيحي، اذ جسد المشروع الصليبي النواة الصلبة لحركة عدائية عملت على تأسيس الشرخ العميق والهوة التي فصلت بين الشرق والغرب. في هذا السياق يدخل الزمن الصليبي في صلب العلاقة التاريخية المتوترة والعدائية التي وضعت الاسلام دائما في حالة دفاع متواصل ضد الغرب الذي افزعته انتصارات وفتوحات الاسلام.

وعلى الرغم من تعددية التعريفات والمفاهيم التي تناولت المشروع الصليبي فان جوهره في الاساس واحد: اذ نظر الى الاسلام بوصفه هدفا رئيسيا له. وسواء أكانت التعريفات ذات مضامين دينية ـ روحية أم سياسية ـ تاريخية فانها تبقى «تحديدا اوليا لنوعية العلاقة التي ارتسمت معالمها بين الاسلام والغرب منذ القرن العاشر». ؛(الشامي، 148: 1983). لقد شكل الاسلام بنموذجه الحضاري المتميز وهويته المستقلة وقوته المتنامية ومنجزاته العسكرية تحديا كبيرا لأوروبا، استجابت له بعزلة «وقائية». ولما لم تسعفها عزلتها استجابت له بزحف صليبي بهدف استرجاع هيمنتها الاقتصادية والسياسية التي اهتزت مع ازدهار الشرق الاسلامي من جهة، ولتسترد «امتدادها» الحضاري في الشرق كمقدمة لبسط غلبتها المتجددة عليه من جهة اخرى (رودنسون، 1982 :15-18).

وبناء على هذا الفهم يمكن القول بأن الاهداف الحقيقية للمشروع الصليبي لم تكن مجرد استجابة لضرورة دينية، وانما هي في جوهرها تحقيق لاهداف واطماع تجارية واقتصادية في الشرق من جهة وتجسيد مادي وتاريخي لـ (فوبيا Phobia) اوروبية ايديولوجية من هذه القوة المتصاعدة من جهة أخرى «شكل المسلمون بالنسبة للغرب المسيحي، لفترة طويلة، خطرا قبل ان يصبحوا معضلة» (رودنسون، 15:1982) من هنا يصبح من الضروري وضع الدافع الديني في اطار هذه الدوافع الرئيسية التي تحكمت الى حد بعيد بمسار الاحداث ونتائجها والتي يميل البعض الى تجاوزها والتقليل من شأنها كما هو الحال عند المؤرخ ارنولد الذي يرى بان الحروب الصليبية لم تكن اكثر من حركة روحية دينية

هدفت لانقاذ الاراضي المسيحية المقدسة التي احتلها المسلمون. ومن هذا المنطلق فالمشروع الصليبي بنظره ليس اكثر من «حرب مقدسة، عادلة لدى رجال الدين من الوجهة النظرية، فضلا عن انها حركة مباركة، حرب اعلنت في سبيل القضية النصرانية ووحدت قوى المسيحية جميعها في اطار من العداء الجماعي ضد ألد خصومها في الدين» (ارنولد، 1972: 76).

لم يكن الدافع الديني في الواقع اكثر من ذريعة لتغطية الدوافع التجارية والاقتصادية والسياسية الكامنة في المشروع الصليبي. ويؤكد عاشور على اهمية هذه الدوافع الرئيسية نافيا ان يكون الدافع الديني هو الدافع الوحيد في هذا المشروع: «ان المشروع الصليبي لم يكن سوى حركة كبرى نبعت من الغرب الاوروبي المسيحي في العصور الوسطى واتخذت شكل هجوم حربي استعماري على بلاد المسلمين وبخاصة في الشرق الادنى بقصد امتلاكها. وقد انبعثت هذه الحركة من الاوضاع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي سادت غرب اوروبا في القرن الحادي عشر». (عاشور، 1983:26). ويجادل الشامي بنفس هذا الاتجاه مؤكدا على اولوية هذه الدوافع. ففي ترتيبه لتعددية السببية للمشروع الصليبي يرتب الشامي الدافع الديني كدافع اخير مقدما عليه العامل التجاري: «ان التجارة سبقت المسيحية الى القدس. الاولى هي الغاية والثانية هي الذريعة، وتبعا لذلك ينبغي رد سببية المشروع الصليبي الى طبيعة الصراع التاريخي بين المجتمعات السياسية الكبرى بهدف السيطرة على طرق التجارة الدولية. فمن حيث الوقائع ترافق انتشار الدعوة الاسلامية مع سيطرة مترامية الاطراف على الممرات البرية والبحرية للتجارة العالمية من جهة، ومع احكام الطوق على اوروبا التي بدأت تشهد حالة انتقال سريع في المدينة والتجارة منذ اواسط القرن الحادي عشر، من جهة اخرى. الامر الذي كان يعزز الحاجة والحنين لاسترجاع سيطرة بيزنطية قديمة، اندرجت في سياقها الحملات الصليبية كمحاولة غربية لدفع تجارة اوروبا الى شرق البحر الابيض المتوسط»، (الشامي، 1983: 153). وتؤكد هونكه في كتابها «شمس العرب تسطع على الغرب» نفس المقولة التجارية واسبقيتها على تلك الدينية في المشروع الصليبي فتقول: «المهم ليس المسيحية بل التجارة، اذ ان انتصار المسيحية يشكل بالنسبة للتجارة صفقة رابحة لا اكثر. اما هزيمتها فلن تكون بنظرهم سوى مهزلة» (هونكه، 1981: 25).

ومما اعطى للدافع التجاري زخمه ظهور وتنامي المدن التجارية التي بدأ تجارها بتوطيد وترسيخ علاقاتهم مع الشرق تدريجيا وخاصة التجار الفرنسيون الجنوبيون والايطاليون (زابوروف 1986: 14). وبالاضافة إلى هذا العامل التجاري فقد شهدت بدايات المشروع الصليبي ازمات داخلية خانقة ومتفاقمة في اوروبا الغربية في القرن العاشر والحادي عشر اثرت على بنيتها الاقتصادية والسكانية والسياسية، وكان لها عظيم الاثر على تطورات مجرى هذا المشروع الصليبي. لقد كان لتوطيد نظام الاقطاعية والقنانة في بلدان اوروبا الغربية في

القرن الحادي عشر دور فاعل في خلق نوع من الاضطهاد والفقر لم تشهده اوروبا الغربية بهذه الحدة من قبل. فتردي الظروف الاقتصادية التي عانى منها الفلاحون والاقنان، اكثر طبقات المجتمع الاقطاعي حرمانا بسبب استبداد رجال الاقطاع وتسلطهم كان مرهقا جدا مما دفع بهذه الطبقات المحرومة الى اكل الاعشاب والحشائش ولحوم الموتى (زابوروف، 15:1986 ; Thompson, 1959:392) . ومما زاد الاحوال الاقتصادية ترديا في تلك الفترة سوء المواسم الزراعية والكوارث الطبيعية والمجاعة وانتشار الاوبئة والامراض، الأمر الذي ارهق كاهل هذه الطبقات وزاد من بؤسها. وبالاضافة الى ذلك فقد كان لفوضى الصراع الاجتماعي بسبب الحروب الداخلية المتواصلة بين الامراء الاقطاعيين الدور الفعال في تفاقم هذه الازمة الاقتصادية الخانقة. لقد دفعت هذه الازمة التي سبقت المشروع الصليبي مباشرة الكثير من هذه الطبقات المحرومة الى المشاركة في هذا المشروع املا بالخلاص من ظروفها المعيشية السيئة. (عاشور، 36:1983 ؛ زابوروف، 15:1986).

لم تكن هذه الطبقات المحرومة وحدها التي اشتركت بالمشروع الصليبي. بل كان هناك الملوك والامراء ايضا. ففيما يتعلق بالملوك فقد دفعهم الى الاشتراك بهذه الحروب خوفهم من تهديد وضغوطات السلطة الكنسية التي كانت في تلك الفترة اقوى سلطة مؤسسية لا يستطيع حتى الملوك عصيان امرها او رد طلبها لان ذلك سيؤدي به للحرمان والطرد من الكنيسة ورحمتها، فلا يستطيعون الاحتفاظ بعروشهم او بولاء شعوبهم. واما الامراء فقد كانت لهم اهدافهم السياسية الخاصة بهم. فتوطيد نظام الاقطاع بالشكل الذي عرفته اوروبا الغربية في تلك الفترة اسهم في نشوء طبقة واسعة من الامراء والفرسان الذين لا يملكون ارضا. لهذا فقد رأوا في المشروع الصليبي فرصتهم الثمينة لتحقيق طموحاتهم في تأسيس امارات لانفسهم في الشرق تعوضهم عن تلك التي فقدوها في بلادهم بسبب طبيعة نظام وراثة الاقطاعات. (عاشور، 43:1983 ؛ زابوروف، 18:1986).

لقد هيأت هذه الظروف جميعها مناخا مناسبا للسلطة الدينية لاستغلاله في تحقيق مشروعها الصليبي. واستنادا على ذلك فانه لا يمكن فهم هذا المشروع في غير هذا السياق. يؤكد المؤرخ Thompson (1959: 302) على ذلك فيقول: «ان غالبية الصليبيين الذين اسهموا في الحركة الصليبية تركوا بلادهم: اما بدافع الفضول او لتحقيق اطماع سياسية، واما للخلاص من حياة الفقر التي كانوا يحيونها في بلادهم في ظل النظام الاقطاعي، واما للتهرب من ديونهم الثقيلة او محاولة تأجيل سدادها، واما فرارا من العقوبات المفروضة على المذنبين منهم، واما لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية في بلاد الشرق».

وهكذا وانطلاقا من موقعها المؤسسي ونفوذها الايديولوجي، واستنادا الى قوتها الروحية فقد سعت الكنيسة الغربية لتطويق سلبيات ازمتها الداخلية ـ المتمثلة بانحطاط المستوى الاخلاقي لرجال الكنيسة وبتصاعد التيار الاقطاعي ـ وأزمة المجتمع الغربي في آن

واحد وذلك باحتوائها للقوى السياسية المتناحرة المتمثلة في الملوك والاباطرة من جهة، ورجال الاقطاع من جهة اخرى (الشامي، 1983: 151؛ عاشور، 1983: 18-20). هذا بالاضافة الى سعيها الحثيث الى تعزيز قدرة البابوية على مركزة Centralization القرار الاوروبي. وهكذا اصبحت السلطة الكنسية تقدم للسلطة السياسية نوعا من الشرعية لا تنافس ولا تمس. فتحول المشروع الصليبي الى «سياسة خارجية» شبه وحيدة للبابوية تدبره وتحركه وتديره كما تشاء (ارنولد، 1972: 112). واستنادا على هذه الخلفية التاريخية تصبح أية محاولة تتناول المعرفة المتعلقة بالشرق في هذه المرحلة دون ربطها بهذه الاطر الاقتصادية والاجتماعية السابقة محكوماً عليها بالعقم وعدم النضوج. ذلك ان محتوى وشكل المعرفة من وجهة نظر سوسيولوجي المعرفة يتوقف على الوضع الاقتصادي ويصدر عن الموقف الاجتماعي للسلطة / الطبقة الحاكمة من خلال صراعها وآمالها ومخاوفها وامكانياتها الموضوعية، تلك المخاوف التي تنبثق عن ظروف وضعية يحددها سياقها السوسيوتاريخي. ويجب ان لا نكتفي عند هذا البعد السوسيوتاريخي للمعرفة فحسب بل لابد كذلك من ربطها كما يقول Scheler بالوظيفة الاجتماعية والدور الذي يقوم به هذا المحتوى والناتج المعرفي في خدمة النظام الاجتماعي والسلطة الحاكمة فيه (Hamilton, 1974: 77).

ولما كانت المؤسسة الكنسية اقوى المؤسسات نفوذا وسلطة في عصر الاقطاع فلا غرو اذن من ان يكون محتوى المعرفة المتعلقة بالشرق اثناء الحروب الصليبية وفي اعقابها محتوى دينيا متسقا في مجمله مع الاوضاع الاجتماعية التي سادت مرحلة الاقطاع من جهة، والرامية الى خدمة هذه المؤسسة الدينية / الكنيسة من جهة اخرى. ففي هذه الفترة التاريخية من تطور المجتمع الغربي شكل الدين ـ كبناء فوقي ـ نظاما اجتماعيا متكاملا تدخلت في تكوينه تلك المجموعة المتداخلة من القوى الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية السابقة بحيث انها أهلته للقيام بوظيفة الدفاع الاجتماعي التي تجسدت في تحقيق التضامن بين افراد المجتمع الغربي ضد الاسلام. واذا ما جارينا تقسيمات علماء الاجتماع الاجتماعية Social Groups خاصة تقسيم العالم Sumner لها بالجماعات الداخلة In Groups والجماعات الخارجة Out Groups فاننا نقول بأن المؤسسة الكنسية استطاعت ـ بحكم نفوذها القوي ـ ان تجعل الغرب ينظر الى نفسه كجماعة داخلة لها خصائصها الثقافية والدينية المغايرة والممايزة لتلك التي تملكها وتدين بهاوتتصف بها الجماعة الخارجة / الشرق المسلم مستغلة بذلك المشاعر الدينية لدى افرادها لتنفيذ مشروعها الصليبي. وعندما تشككت السلطة الدينية في تضامن هذه الفئات الاجتماعية التجأت الى تضخيم «الخطر» الاسلامي لتعزز من هذا التضامن والتماسك بين افرادها ضد الجماعة الخارجة. ان وجود تهديد حقيقي او وهمي من قبل جماعة خارجة لجماعة داخلة يقودنا الى التنبؤات السلوكية التالية لافراد الجماعة الداخلة و / او لسلطتها الحاكمة:

أولا: نزعة قوية للمبالغة في تقويمها لمنجزاتها ونظامها الثقافي من اجل خلق تضامن وتعاون بين افرادها.

ثانيا: تزايد اعجاب افرادها بأنفسهم، وعنصرهم ودينهم وممارسة السلطة السياسية لضغوطات قوية على الافراد من اجل امتثالهم لها Conformity، ثم حث متواصل من قبل هذه السلطة للافراد على التماسك Cohesiveness.

ثالثا: نزعة قوية للتقليل وللحط من قيمة المنجزات الثقافية والاجتماعية والحضارية للجماعة الخارجة.

رابعا: تنامي وتزايد شعور العداء والكراهية والتعصب ضد الجماعة الخارجة. (Campbell, 1965: 283-311).

انطلاقا من هذه التوقعات السلوكية فان لجوء السلطة الدينية لتصوير الدين الاسلامي على انه «التهديد» أو «الخطر» الموجه لتجانس وتماسك الجماعة الداخلة يصبح امرا واضحا. لذا شنت هذه المؤسسة بوصفها اقوى مؤسسة معرفية حملة تحقيرية منتظمة ضد الاسلام والمسلمين، مصورة الاسلام على انه دين «رجعي»، «قمعي» و«باطل» اوجده رجل «مشعوذ» «دجال كبير» Great Imposter اما المسلمـون انفسهم فهم «متوحشون»، «كفار» Infidels «مهرطقون» Heretics.

وهكذا نجد في القرنين الثاني عشر والثالث عشر تصديقا عاما لدى الرأي العام، كما يقول Daniel، لمحتوى المعرفة التي حاولت المؤسسة الكنسية نشرها وتعميمها عن الاسلام والمسلمين وموطنهم: «ان الجزيرة العربية التي تقع على اطراف العالم المسيحي هي ملجأ طبيعي للعصاة المتمردين والهراطقة» (Daniel, 1960: 84). وكاستجابة اولية لهؤلاء «الهراطقة» الذين لا تعرف عنهم الجماعة الداخلة الا القليل لجأت هذه الجماعة الى العزلة والانكماش والترصد تاركة للمخيلة ان تنسج احيانا جملة من الاساطير والصور النمطية لهؤلاء الاخرين / الهراطقة. ومما زاد هذه العزلة حدة هو جهل Ignorance هذه الجماعة الداخلة بهؤلاء الذين ستقاتلهم من جهة وعدم التفاعل والاتصال المباشر بينهما من جهة اخرى: «ان الذي انصقل كثيرا وازداد تعقيدا هو الجهل الغربي وليس المعرفة الصحيحة بالاسلام (Southern, 1962: 91-92). أدى هذا الجهل بالاسلام، والخوف منه الى تفكير الجماعة الداخلة «بضرورة القيام بعمل ما بشأنه»، فخرجت من عزلتها الذاتية لمواجهة و / أو محاربة هذا الاخر / العربي المسلم، فتم ما تم من حملات وحروب صليبية.

تتضح من هذا التحليل قوة الدور الذي لعبته السلطة الدينية الحاكمة في تأثيرها وتعبئتها لرأي عام جماعتها الداخلة في مواجهتها للجماعة الخارجة طيلة فترة الحروب الصليبية. واستنادا على هذا الفهم السوسيوتاريخي يصبح محتوى المعرفة المتعلقة بالشرق والاسلام بالشكل الذي عم وانتشر في اذهان الرأي العام، والدور الذي قام به هذا

المحتوى في خدمة المؤسسة الكنسية الحاكمة في تنفيذها لمشروعها الصليبي امرا واضحا. ولكن، وبتغير البنية الاقتصادية والاجتماعية لاوروبا عصر الاقطاع بدءاً من القرن الرابع عشر وظهور بنية اخرى هي البنية التجارية[6]، طرأ تغير طفيف نسبيا على مضمون المعرفة المتعلقة بهذا «الآخر» العربي المسلم يتماشى مع هذه البنية الجديدة. ففي هذه المرحلة من تطور اوروبا الغربية التي لم تعد في حالة «دفاع» ضد «التهديد» الاسلامي ـ على الاقل ليس الى الدرجة التي سادت العصور السابقة ـ بدأت اطماع اوروبا التجارية بالشرق تتزايد وتتكشف بشكل اوضح مما كانت عليه في عصر الاقطاع. فقد جذب الشرق بغناه وثرواته الغرب، فكثر عدد التجار الذين توجهوا للشرق بحثا عن هذه الثروات احيانا وبحثا عن المغامرات في بعض الاحيان، وتزايد عدد الرحالة ونشطت مراكز التجارة بشكل عام بين الشرق والغرب جنبا الى جنب مع حملات التبشير والمبشرين (Searight, 1979:19). ولقد سجل Hakluyt رحلات التجار الى الشرق في كتابه «الملاحة الاساسية» The Principal Navigation واصفا الاهداف التجارية لهذه الرحلات بقوله: «كانت السفن الضخمة تبحر من لندن وساوثهامبتون وبرستول الى كريت وقبرص وسورية وهي تحمل الاقمشة الصوفية فتعود محملة ببضائع مثل الحرير والنبيذ الحلو العطري والسجاد والفلفل والقرفة وبعض التوابل الاخرى» (Searight, 1979:16).

لقد ذهب هؤلاء الرحالة والتجار الى الشرق ومعهم افكارهم المسبقة وصورهم الجاهزة Pre-Stereotypical Images عن الشرق، فلم يعطوا لانفسهم الفرصة الكافية للتعرف عن قرب على هؤلاء «الآخرين»، ولم يبدوا اي جهد في فهم البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي، ولم يقيموا اي ضرب من التفاعل المباشر بينهم وبين هؤلاء «الآخرين» من شأنه ان يعدل و / أو يغير من حدة هذه الاتجاهات المسبقة النمطية الجامدة، بل اكتفوا بالمعرفة المسبقة التي حملوها معهم من بلادهم عنهم. وهكذا فان العديد من الصور النمطية عن الشرق كانت قد خلقت ذاتيا Self - Created الى حد كبير بهدف ملاءمتها للحاجات الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الرحالة والتجار.

شكلت هذه المعرفة المتجسدة بشكل صور نمطية جامدة حاجزا نفسيا واجتماعيا حال دون وصول الجماعة الداخلة الى ادراك صحيح لثقافة وطبيعة هؤلاء الاخرين، وهنا تكمن الخطورة السوسيولوجية للصور النمطية. فهي وان كانت تفيد في اقتصاد التفكير لدى حاملها خاصة عندما لا يكون لديه الوقت الكافي ليستجيب لكل حادثة لوحدها بفطنة وتمييز كافيين، الا انها تصبح احيانا خطرا عليه حينما يعتمدها كاطار مرجعي Frame of Reference يحدد اسلوب التعامل والاتصال مع الاخر من جهة وطريقة ادراكه لثقافة هذا الآخر من جهة اخرى (Turner & Gilles,1981:184) والخطورة الاخرى للصور النمطية هي ان حاملها يستخدمها كمبررات للتعصب Prejudice ضد الجماعة الاخرى، ولانها كذلك

فهي تقوى وتشتد بقوة واشتداد علاقة حاملها مع هذه الجماعة (Tajfel, 1981: 146). فهاهم الرحالة يزجون و / او يحشرون الشرق في اطار معرفي تعصبي محدد سلفا له ما عليه الا ان يتلاءم في داخله.

وعلى الرغم من هذا المخزون المعرفي الجاهز عن الشرق Stock of Knowledge الا انه تم اضافة بعض الصور والافكار الجديدة عليه في هذه المرحلة ليشكل مع المعرفة السابقة معرفة من نوع جديد تتسق وطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية لاوروبا عصر التجارة. فها هو «الآخر المسلم» «مهرطق» و «متوحش» و «همجي» القرون الوسطى يتحول الآن على يد هؤلاء التجار والرحالة الذين بحكم طبيعة علاقاتهم التجارية القصيرة غير المستقرة بل السريعة والخاطفة مع الشرق، الى آخر جديد، «غني»، «قرصان»، «تاجر رقيق»، «غريب الاطوار»، «فظ»، ولا يظهر مودة للآخرين. وأما الشرق نفسه فقد تحول الى موطن للخرافات والاساطير والجن والبساط الطائر، وباختصار الى موطن لحكايات الف ليلة وليلة بما فيها من عجائب مذهلة.

ولقد كانت هذه الصور النمطية الجامدة التي بثها هؤلاء الرحالة والتجار في اوروبا رائجة بشكل واضح كما يقول Daniel: «كان هناك جمهور كبير من القراء يتلقف ما يكتب عن العالم العربي. وبالقياس للكتب المتداولة انئذ فلا بد من ان اقاصيص الرحالة كانت ذات اثر كبير حتى اكثر مما عليه اليوم» (Daniel, 1966:13) ومن بين أهم الرحالة في هذه المرحلة Lithgow الذي كان فعالا Instrumental في وصفه للعرب كشعب «كافر» لا يعرف الا السلب والنهب، لهذا فهو يحذر الغرب منهم ومن التعامل معهم لانهم شعب لا يوثق به من جهة ولانه شعب يحمل الكراهية العميقة ضد المسيحيين من جهة أخرى (Searight, 1979: 30-38). وبالاضافة الى هذه الصور التي روج لها Lithgow فقد كانت هناك صور اخرى للعرب «كالقرصنة» و «اللصوصية» و «التجارة بالرقيق»، كان قد روج لها رحالة آخر هو Pitts. ففي كتابه «الروايات الصادقة عن ديانة واصوليات المحمديين» الذي لاقى انتشارا واسعا في الغرب، نجده يعزز روايات متاجرة العرب بالعبيد والقرصنة في «الدول البربرية» التي زارها: «الجزائر، وتونس وطرابلس» (Searight, 1979:30).

ولعل اكثر الصور الشعبية انتشارا ورواجا في الغرب في هذه المرحلة هي الصور الرومانسية الغربية المستطرفة Exotic والمستمدة الى حد بعيد من حكايات الف ليلة وليلة التي لاقت رواجا وشعبية لم تشهدها اية حكايات من قبل: «صحيح، كانت فيما سبق حكايات عن المشرق في اللغتين الايطالية والفرنسية، ولكن لم يكن لأي منها هذه القوة الساحقة التي كانت لألف ليلة وليلة. لقد عرضت القصص دقائق الاسلوب وتفصيلات في البناء والمغامرة والشبق والوعظ الاخلاقي والتعقل والخيال والفلسفة والسخرية» (Ali, 1977:15) وبهذه الحكايات اصبح العرب والمشرق يقرنان بصورة لا فكاك منها بالصور الغريبة والرومانسية المستطرفة والتي هي مع ذلك غير واقعية. ولكنها بدون شك خدمت

الطبقات الحاكمة وذلك بتجذيرها وتعميقها للمسافة الاجتماعية والثقافية بينها وبين الجماعة الخارجة / الشرق.

ان هذا النوع من الصور المختلفة عن الشرق لم تكن لتنفصل عن طريقة التفكير التي سادت اوروبا الغربية تجاه «الآخرين» في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي والاجتماعي. فها هو مضمون المعرفة المتعلقة بالأفارقة مثلا لا يختلف كثيرا عن المضمون المتعلق بالشرق: مضمون يتسم «بالهمجية»، والشذوذ وغرابة الاطوار. يصف المؤرخ Curtin هذا النوع من المعرفة بأنها معرفة مغايرة تماما للواقع الاجتماعي والثقافي للافريقي ولا علاقة لها به: (كانت نقطة الانطلاق بالنسبة للرحالة هي European Weltanschauung (اي تصور اوروبا للعالم) انهم لم يسألوا انفسهم: ما هي افريقيا، وعلى اية شاكلة؟ وأي نوع من الناس يعيش فيها؟ بل سألوا: كيف تتوافق افريقيا والافارقة على ما نعرفه سلفا عن العالم؟ وبهذا المعنى فان صورة افريقيا قد اختلفت في اوروبا الى حد كبير) (Curtin, 1965: 479-480). وعلى اية حال، لقد مهدت هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع الغربي والتي شهدت تنافسا حادا بين بريطانيا وفرنسا في استيلائهما على الشرق لمرحلة جديدة: التوسع الاوروبي European Expansionism الذي لم يتوقف ابدا في بحثه عن الاسواق والمصادر والمستعمرات. هذه المرحلة الرأسمالية الجديدة رافقتها معرفة جديدة هي افراز للبنية الرأسمالية الصناعية الجديدة التي حلت محل البنية التجارية السابقة.

شهدت هذه المرحلة من تطور المجتمع الغربي تغيرا واضحا في محتوى وشكل المعرفة المتعلقة بالشرق. فالتغيرات التي طرأت على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على اوروبا افرزت معها معرفة جديدة ذات مضمون اقل ما يمكن ان يوصف به انه ازدرائي وعدائي. ان خطورة هذه المرحلة لا تكمن في كونها المسؤولة عن تثبيت وتدعيم الصورة السلبية المعاصرة عن العرب والاسلام فحسب ولكنها بالاضافة الى ذلك اعطت للتقسيم الثنائي للجماعات: «نحن» و «هم»، «غرب» و «شرق» شرعية Validity خولت بموجبها الجماعة الداخلة / الغرب باستغلال الجماعة الخارجة بحجة تفوق الداخلة وتخلف الخارجة. فالقوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية التي اتصف بها الغرب الرأسمالي القوي في هذه المرحلة وحاجته الملحة للمواد الاولية الخام لاقتصاده الصناعي جعلته يفكر الان جديا بضم و / أو استعمار هذا «الاخر» / الشرق الذي سيؤمن له هذه المتطلبات من جهة، وسيكون بمثابة السوق التي تستهلك انتاجه من جهة اخرى.

وعندما ارادت السلطة السياسية التوسع خارج حدودها الجغرافية بحثا عن هذه الاسواق والمستعمرات اعتمدت واستعانت بالتراث الاستشراقي - من اجل تسهيل Facilitate عملية هذا التوسع والضم. ولا اوضح على ذلك من التدليل بالجهود التي قام بها الانثروبولوجيون في سبيل تسهيل الطريق للسلطة السياسية الحاكمة بتقديم خلاصة ابحاثهم وحصيلة معرفتهم المتعلقة بكيفية التعامل مع هذا «الآخر»: «لقد آثرت

الانثروبولوجيا البريطانية منذ بداياتها الاولى ان تقدم نفسها على انها العلم الذي بامكانه تقديم الخدمات النافعة للادارة الكولونيالية وذلك لاسباب واضحة اهمها ان الحكومات الكولونيالية وجماعات المصالح هم افضل من سيقدم الدعم المالي لمثل هذا العلم»، (Kuper, 1978: 123-124) . ان هذا لا يعني بالطبع ان جميع الانثروبولوجيين كانوا امبرياليين او متعاونين مع الامبريالية، وانما يمكن القول ان اغلبيتهم الساحقة عملت ضمن نطاق الامبريالية وذلك بقبولها لحمايتها والتسليم بافتراضاتها والانتفاع منها. ;James, 1975: 45) . Banaji, 1970: 72)

وعلى كل حال فان محتوى المعرفة الاستشراقية في هذه المرحلة يتفق مع النمط البنيوي الديمقراطي الليبرالي الحر: انها المعرفة «العلمية» البيولوجية، تلك المعرفة التي احتلت مكانة مرموقة من التقدم والازدهار سادت جميع ميادين العلوم، وتم بناء عليها تصنيف مملكة الحيوان ومن ضمنها الانسان. يتضح هذا التأثير في المحاولات التي قدمها العلماء الاجتماعيون Social Scientists خاصة الدارونيون منهم Social Darwinists في تفسيرهم لنشأة المجتمعات وتطور ثقافاتها ومؤسساتها بمقارنتها بتطور الكائنات الحية. فقد عزوا مثل هذا التغير والتطور الى افتراضات بيولوجية واجتماعية وفسيولوجية موجودة في عنصر بشري Race ما دون غيره تكون المسؤولة عن تقدم وتطور الاجناس والتاريخ والمجتمع. وبناء على هذه الافتراضات فقد تم ترتيب المجتمعات والحضارات والاجناس بشكل هرمي تطوري مرتبة حسب قربها او بعدها العنصري والثقافي والاجتماعي من الجنس الاوروبي، يعلق المؤرخ Curtin على سيادة هذا الفكر الداروني التطوري في جميع المجالات العلمية والمؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسة الامبريالية نفسها كالتالي: «ان افكار هؤلاء العلماء طفحت فدخلت الفكر الامبريالي، فكان مجمل النظرية الامبريالية بين سبعينات القرن الماضي وعشرينات هذا القرن يستند الى افتراضات عنصرية ضمن نغمات النشوء والتطور». (Curtin, 1965: 16-17) ويحاجج عالم الاجتماع (Kinloch, 1979: 75) بنفس الاتجاه فيؤكد ان هذه الافتراضات الفسيولوجية والبيولوجية والاجتماعية قد عززت فكرة الاستعمار: «واستنادا على السياق الاجتماعي والكولونيالي الرأسمالي الذي انبثقت منه هذه الافكار فقد استخدمت لتبرر الافتراضات المزعومة للطبقات المتوسطة والعليا من البيض الانجلوساكسونيين البروتستانت». وهكذا واستنادا على هذه الافتراضات، تحول «همجي» عصر الاقطاع، و«قرصان» عصر التجارة على يد هؤلاء العلماء الى «شبه انسان» ممسوخ بيولوجيا Semi-Human متخلف، فج Immature «مندفع» Impulsive «غير منضبط» «عدواني»، على النقيض من العنصر الاوروبي: «المتحضر»، المكتمل بيولوجيا، «الذكي»، «المتزن». وليس هناك أبلغ في وصف هذا التخلف، والركود من قول الرحالة Kinglake له: «تركت ورائي عالما قديما باليا. ديانات ميتة ومحتضرة، استبدادات ساكنة تلفظ انفاسها بصمت، نساء مقموعات ومعصوبات تحولن الى دمى شاحبة» ,Hollenbach) . 1972: 198-199)

استُخدمت الطبقات الحاكمة هذه المعرفة «العلمية» بطبيعة الشعوب والثقافات لتبرير مشروعها الاستعماري واضفاء الشرعية عليه في محاولتها «للأخذ بيد» هذه الشعوب والجماعات «المتخلفة» و «تدجينها». فمهمة Task تحضير هؤلاء المتخلفين من الاجناس غير الاوروبية كما تزعم المؤسسات الحاكمة، هي مهمة تقع على عاتق الرجل الابيض The White Man's Burden، الذي يمتلك القوة والمعرفة. ان تحليلا لمحتوى المعرفة الاستشراقية في هذه المرحلة كما يتكشف في اعمال معظم المستشرقين يوضح بجلاء طبيعة الادعاءات بتفوق العنصر الاوروبي وتخلف العنصر العربي من جهة، والاعتقاد بمهمة الرجل الابيض من جهة أخرى. فهذا الرحالة Warburton على سبيل المثال، الذي زار الشرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لا يكتفي بوصف العرب «بالقساوة» و«التخلف» بل يذهب الى حث حكومته البريطانية على «أن تفي بمهمتها الحضارية لوضع لمسة الحضارة والاخلاقية على هؤلاء الناس المنحطين» (Hollenbach, 1972:201). وأما الرحالة Burton ـ اشهر رحالة بريطانيا في العصر الفكتوري ـ فمع كل مماهاته وتوحده Identification وحبه للعرب لا يتخلى عن تعاليه بصفته انجليزيا، ولا يتورع في وصفه لهم عن جعلهم «ادنى مرتبة» و «اقل ذكاء» من شعبه الذي دعاه مرارا للقيام بتنفيذ مهمته الحضارية الضرورية الرامية لتثقيف هذا المتوحش. اذ يقول «لا يتطلب الامر بصيرة نبي للتنبؤ باليوم الذي تلزمنا فيه الضرورة السياسية ان نحتل منبع الاسلام» (Asad, 1964: 64).

لقد شكلت معرفة المستشرق بالشرقي نوعا من السلطة جعلته يدعي انه «خبير» بخصائص وطبيعة الشرق وفئاته الاجتماعية المختلفة. فها هو Burton يدعي بحكم خلفيته الانثروبيولوجية معرفة سمات شخصية البدوي وتركيبه النفسي والمزاجي حيث يقول: «ان بسالة البدوي نزقة وغير مؤكدة. والانسان هو بالطبيعة حيوان مفترس، تكبحه علاقات المجتمع المعقدة، ولكنه سرعان ما ينحدر الى عادته القديمة. وخصال الضراوة والتعطش للدماء تنمو سريعا في الصحراء. ان الهمج واشباه البرابرة هم دائما حذرون ومحتاطون. اما المتحضر فهو على نقيض ذلك. ان معاني الشجاعة عند العرب لا تخلب ألبابنا» (Asad, 1964:2:). ان هذه المعرفة التي يمتلكها المستشرق عن الشرقي جعلته لا يقف عند هذا الحد من الادعاء، بل اعطته سلطة خولته الذهاب الى ابعد من ذلك: الى حد الزعم بأنه «الوحيد» القادر على فهم «نفسية» و «عقلية» الآخر / الشرق اكثر من معرفة الشرقي لها.

لقد شكل هذا الادعاء بمعرفة «الآخر» حجر عثرة في سبيل تحرر هذا «الآخر» / المتخلف من سيطرة «الأنا» / المستشرق. فسلوك «المتخلف» بطريقة لا تتسق Consistent مع اطار المستشرق المعرفي له يسبب له تنافرا حادا في بنيته المعرفية Cognitive Dissonance بسبب نفي هذا السلوك لادعاءات ومقولات المستشرق المتعلقة «بتخلف» و «جمود» عقلية

الشرقي . ولان حالة التنافر المعرفي حالة مؤلمة لصاحبها على المستوى النفسي كما يقول عالم النفس الاجتماعي Festinger (1963 : 17 - 27) فانها تضغط عليه للتخلص منها والعودة به الى وضع الاتزان النفسي الذي كان عليه قبل حدوثها، لهذا نجد المستشرق يرفض ان يدرك او يفهم سلوك الشرقي التحرري الا على انه ضرب من «الشذوذ» و «الانحراف» والخروج عن «المألوف». يقول ابو زيد في هذا الصدد: «لقد كانت (المعرفة) التي ترد في كتابات المستشرقين تستخدم بغير شك في توطيد اقدام الحكم الاجنبي والاستعمار، ولذا كان المستعمرون يرسمون للمجتمعات الشرقية ـ في ضوء تلك المعلومات ـ ليس فقط حاضرها بل مستقبلها ايضا، بحسب ما يتخيلون انه الافضل لها. ومن هنا كانت الدول الاستعمارية ترفض مطالب تلك الشعوب بالتحرر، وتصف الوطنية والقومية بأنها ضرب من ضيق الافق والانغلاق والميل الى الانعزال على نحو ما كان كرومر يصف مطالب المصريين بالاستقلال. فالشرقيون لا يعرفون مصالحهم الحقيقية التي يعرفها الغربيون نيابة عنهم وبطريقة افضل، ولذا نصب الغربيون من انفسهم اوصياء على الشرقيين» (ابو زيد، 1979 :262). ولعل ادعاء المستشرق بمعرفة الشرق افضل من معرفة الشرقي له هو الذي حدا بادوارد سعيد للقول بأن الاستشراق يرتبط بمصدره، اي الغرب اكثر مما يرتبط بموضوعه، اي الشرق، فللاستشراق صلة وثيقة بالحضارة المسيطرة التي تنتجه (سعيد، 1981 :41). ان هذا النوع من الاستشراق الاستعماري النفعي الساعي وراء المعلومات الضرورية لتثبيت هيمنة المستعمر هو اكثر انواع الاستشراق شيوعا وانتشارا. اذ انه بمضمونه السياسي قد طغى على التيارين الآخرين من الاستشراق في هذه المرحلة الرأسمالية وهما: الاستشراق الشعري العاطفي الباحث عن «اثارات غريبة خارج اوروبا القديمة والمضجرة» والثاني هو «تيار التجميع العلمي الاكاديمي المنكب على تكوين جهاز علمي ذي مستوى عال لفهم الشرق» (سلامة، 1981 :16). ولكن وعلى الرغم من هذا التنوع في المضمون تبقى المعرفة الاستشراقية في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع الغربي مرتبطة بظاهرة اوسع وأعم هي ظاهرة الاستعلاء العرقي او بشكل ادق التمركز الاوروبي حول الذات European Ethnocentrism . ان هذه الظاهرة الاستعلائية السائدة في الفكر الاستشراقي جعلت المستشرقين عاجزين عن الخروج عن اطار مقولاتهم وعاجزين عن فهم الشرق، بمقولات غير غربية.

ان من اهم المقولات التي يرددها مستشرقو هذه المرحلة مقولة الحكم الفردي في العقيدة الاسلامية، ومقولة الطبيعة الاستبدادية في النظام الاجتماعي الاسلامي، ومقولة قمع الحرية الفردية ومقولة تمجيد التسليم والطاعة للسلطة. ويجسد المستشرق Lewis، الذي يعد من اشهر الباحثين الاكاديميين نفوذاً في حقل الدراسات الشرقية الانجلو ـ

امريكية المعاصرة، هذه المقولات في جميع دراساته المتعلقة بالاسلام والمجتمع العربي بشكل منتظم ومتسق ليجعل منها صورا شعبية ذات شرعية مؤسساتية بحكم نفوذ الاكاديمي. ففي كتابه «الشيوعية والاسلام» يتبنى Lewis نمطا محددا من التوجه في تحليل المجتمع العربي ينطلق من فرضيات مسبقة Prior Assumptions تؤلف في نظره جوهر المجتمع الاسلامي: الاستبدادي بطبعه، الاعتدائي بممارساته، وغير الديمقراطي في حكمه وتطبيقاته. ولا يخفي Lewis غرضه الصريح من ترويج وشعبنة Popularization هذه الصور المجحفة بحق العرب والاسلام في عمله المذكور. يقول Lewis «ان غرضي هو ان نرى الى اي مدى يتفق الاسلام والشيوعية - الى اي مدى يعد الاسلام مسبقا الذين ترعرعوا فيه ان يقبلوا او يرفضوا التعاليم الشيوعية. ان ننظر ما هي الصفات والميول الموجودة في الاسلام، في الحضارة الاسلامية، في المجتمع الاسلامي، والتي من شأنها ان تسهل او تعيق تقدم الشيوعية» (Lewis, 1971: 311). ان العنصر الأساسي في التوافق بين الاسلام والشيوعية كما يؤكد Lewis هو الطبيعة «الاستبدادية» لكليهما: «ان الديمقراطية الغربية كما تمارس في الغرب هي اصعب اشكال الحكم ادارة لانها تتطلب صفات معينة في التفكير والعادات، في المؤسسات والتقاليد بل ربما في المناخ، لكي تعمل بشكل فعال. ونتيجة لذلك فانها لم تثبت اقدامها الا بين شعوب اوروبا الشمالية والشمالية الغربية» (Lewis, 1971: 312) وما دام العالم العربي ليس جزءا مما وصفه Lewis فهو لذلك مهيأ لقبول الشيوعية: «هناك الكثير في التقليد الاسلامي.. مما يجعل الفرد المسلم، او الطبقة او الامة المسلمة والتي هي على استعداد للتخلي عن قيمها ومعتقداتها التقليدية، يجعلها تميل الى قبول البديل الشيوعي لا البديل الديمقراطي» (Lewis, 1971: 313).

ان المعرفة الصادرة عن المؤسسة الاستشراقية المعاصرة - وخاصة الامريكية - والمتمثلة بأعمال Lewis وغيره من المستشرقين كغيرها من المعارف السابقة لا يمكن فهم محتواها بالشكل الذي هو عليه الا بربطها بالخلفية الاقتصادية والسياسية التي افرزتها من جهة وبالوظيفة التي تؤديها للنظام الاجتماعي والسياسي القائم من جهة أخرى. فعلى المستوى السياسي والاجتماعي تأثرت الكتابات المتعلقة بالاسلام والعرب بالجدل السياسي للحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والاشتراكي. وسواء أكان الامر متعلقا بعقلنة وتسويغ سياسة النظام الاجتماعي الامريكي القائم، أم مصدرا من مصادر الالهام له، فان من الواضح ان المعرفة الاستشراقية ارتبطت ارتباطا كبيرا باهتمامات السياسة الخارجية الامريكية،. فالغالبية العظمى من مستشرقي هذه المرحلة - حاولوا تبرير سيطرة الغرب وتدخله في شؤون الشرق. فهذه دعوى «رسالة الحضارة» لمستشرقي القرن التاسع عشر تجد الان تعزيزا وتأكيدا لها بشكل جديد: لابد من «السيطرة» على العرب أو «مراقبتهم» لا

لأنهم «جنس منحط او همجي» كما كان يقول مستشرقو القرن التاسع عشر، بل للدفاع عن «المصالح» الغربية والديمقراطية الغربية من التهديد الشيوعي القمعي والاستبدادي والوقوف بوجه توسعه في الشرق الاوسط.

لم تكتف المؤسسات المعرفية بانتاج معرفة تتعلق بتخلف هذا «الاخر» وركود ثقافته واستبدادية أنظمته السياسية والاجتماعية وغياب الفكر الديمقراطي فيها، بل انها امتهنت تكرار مثل هذه الصور النمطية لتضمن سريانها وتابيدها Perpetuation من جهة، ولتبقى المسافة الاجتماعية والثقافية بين «الأنا» و «الآخر» متباعدة من جهة ثانية. ان ترافق «تخلف»: و «ضعف».عقلية وثقافة الشرقي مع تقدم و«نبل» اخلاق وقوة الغربي وانتشار الديمقراطية في المجتمع الغربي وغيابها في المجتمع العربي بشكل متواز في هذه المرحلة الرأسمالية هو في الواقع عنصر ملازم وأساسي في بنية الفكر الاستشراقي. فالتمركز العرقي كمظهر ثقافي سائد في المجتمع الغربي في هذه المرحلة انما يعكس طبيعة الثقافة المسيطرة في هذا المجتمع والتي هي ليست سوى ثقافة الطبقات الرأسمالية الحاكمة التي تقوم من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج بعملية الضبط والتحكم بهذا المنتج الثقافي لتضمن استمراره وانتشاره بالطريقة التي تتلاءم مع مصالحها.

ومن أهم المؤسسات التي يستخدمها النظام الاجتماعي ليضمن سريانية واستمرارية افكاره وايديولوجيته ليضخ و / أو ليروج بواسطتها لقيمة المؤسسة الاتصالية ـ تلك المؤسسة التي هي بمثابة الرئة الثقافية للمجتمع الرأسمالي الصناعي. يقوم مديرو اجهزة هذه المؤسسة وبخاصة الامريكية، بوضع الاسس العلمية لعملية تداول الصور والمعلومات ويشرفون على معالجتها وتنقيحها واحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات «التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا بل وتحدد سلوكنا في النهاية. وعندما يعمد مديرو أجهزة الاعلام إلى طرح افكاره وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فانهم يتحولون إلى سائسي عقول. ذلك أن الافكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف . . ليست في الواقع سوى افكار مموهة أو مضللة» (شيللر، 1986 :5). وفي سبيل حفاظها على هيمنتها الاجتماعية والسياسية لا تتورع صفوة النظام الاجتماعي في تعليب وعي افراد المجتمع بطرح افكار ومعلومات وتوجهات لا تتطابق مع الواقع الاجتماعي «للآخرين» الذي تدعي انها تصوره و / أو تعكسه. وبهذا فان الدور الذي تقوم به المؤسسة المعرفية الاتصالية المعاصرة بتصوير العالم العربي الاسلامي بالغنى والبترول، «وبالارهاب»، و «بالدموية»، و «التخلف» وعزو ذلك إلى الدين الاسلامي ـ من خلال استغلال بعض الحوادث الهامشية الصغيرة في المجتمعات العربية والاسلامية وتكبيرها والتركيز عليها[7]، لا يمكن فهمه الا اذا نظرنا إلى هذه المؤسسة كنظام اجتماعي مرتبط مع غيره من الانظمة الموجودة في المجتمع من جهة، وإلى الوظيفة التي يؤديها للصفوة الحاكمة واستقرار نظامها ودوامه من جهة أخرى (Defleur, 1973: 160). واستنادا على ذلك تصبح خطورة الدور الذي تلعبه المؤسسة المعرفية

ـ وبشكل خاص الاعلامية ـ في تثبيت صورة «العنف والارهاب» والغنى البترولي كنمط حياتي يومي للمجتمع العربي امرا واضحا في تبرير «شرعية» تدخل الجماعة الخارجه بحجة مكافحة «الارهاب» الذي يهدد مصالحها في المجتمع العربي.

الخلاصــة

لقد حاول هذا البحث ومن خلال التحليل البنائي ـ التاريخي للمجتمع الغربي توضيح العلاقة الجدلية بين التكوينات الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع وبين مضمون وشكل المعرفة الاستشراقية. وبتتبعنا لهذه العلاقة اتضح ايضا كيف استطاعت المؤسسة الاستشراقية ومن خلال جملة من التطورات التي مرت بها ان تتحول، ومنذ بداية القرن الثامن عشر، إلى مؤسسة معرفية بالغة القوة متماسكة البنيان. وبالطبع فانه ليس ثمة شك بأنه ما كان لهذه المؤسسة ان تقوم، وأن معرفتها ما كان لها ان تغدو بهذه الفاعلية Effectiveness والتأثير مالم يكن غزوها لساحتنا المعرفية العربية مسلحا بالادوات العلمية على حد تعبير ابن الشيخ (1982: 88)، وما لم تقدم حصيلة معرفية على قدر معقول من الصدق والصحة اضفيا عليها طابعا معرفيا اتسم بالسريانية حتى الوقت الحاضر. يقول سعيد بهذا الصدد: «ينبغي على المرء الا يفترض ابدا ان بنية الاستشراق ليست سوى بنية من الاكاذيب او الاساطير التي ستذهب ادراج الرياح اذا كان للحقيقة المتعلقة بها ان تجلى .. فأي نظام من الافكار قادر، بعد كل حساب، على ان يبقى دون تغير .. إلى الوقت الحاضر لابد أن يكون شيئا اكثر صلابة ومتانة من مجرد مجموعة من الاكاذيب». (سعيد، 1981: 41).

ان مثل هذه الحقيقة يغفلها و / أو يتجاهلها الكثير من نقاد الاستشراق من خلال اصرارهم على وصف كل ما انتجته هذه المؤسسة بالزيف والبطلان. يرى الباحث انه لو كانت جميع بنية الاستشراق المعرفية مليئة بالأوهام والاكاذيب والزيف ـ كما يدعي البعض ـ فكيف تستطيع هذه المؤسسة ـ خاصة الحديثة منها ـ ان تنحرف عن الهدف الذي نشأت من أجله: خدمة الجماعة الداخلة / الغرب؟ هل تكون هذه الخدمة بتقديم معلومات زائفة ومضللة عن هذا الاخر / الشرق؟ وكيف يمكن عندها التعامل مع آخر معرفتها عنه مشوهة وخاطئة؟ ان فؤاد زكريا محق في رده على هذا النقد الموجه للمؤسسة الاستشراقية حين أكد على ضرورة التمييز بين هدف العلم ومضمونه. فقد يكون الهدف غير موضوعي ـ كما يقول ـ لكن هذا لا ينفي عنه مطلقا صدق محتواه ومضمونه المتعلق بالآخر. فكل محتوى صحيح يمكن توظيفه «الاهداف الفهم والمعرفة وتوسيع قدرة العقل البشري» (زكريا، 1986: 50). والنقد الاخر الذي يمكن توجيهه لمثل هذه الاتجاهات التي يمثلها بعض النقاد، هو نقد يكمن في منهجيتهم. فمن خلال تحليل لمضمون ردودهم على الاستشراق نجدهم يلجأون إلى نفس الاطر الثقافية التي استخدمها المستشرقون انفسهم، وتنتهي إلى

تبني موقفهم ومسلماتهم. وهكذا فانهم يقعون بالتناقض الفكري نفسه الذي ارادوا اخراج الآخرين منه كما يقول (اصطيف، 1983 : 28) فهم بهذا قد عملوا على تثبيت صحة المسلمات الاستشراقية عن غير وعي منهم خاصة تلك المتعلقة منها بأزلية العداء الغربي للشرق. ان هذا النوع من النقد هو في الواقع تهميش Marginalization لمواطن الضعف الحقيقية والاساسية الكامنة والمستوطنة في البنية المعرفية للاستشراق.

تكمن علة المؤسسة الاستشراقية الحقيقية في نظر الباحث باستنادها على ابستمولوجيا ماهوية Essentialism تاريخية Historicism تحدد طبيعة الجماعات والثقافات والمجتمعات بمعزل عن الظروف التاريخية والاوضاع الاجتماعية والتحولات السياسية والاقتصادية التي عاشها / تعيشها هذه المجتمعات (Laroui, 1976: 50-54). فالمجتمعات استنادا الى هذا المفهوم الابتسمولوجي هي ما هي عليه لانه محتوم عليها البقاء على ما هي عليه بسبب هذا الجوهر الثابت الذي يمثل صميم حياتها. فالواقع الاجتماعي والظواهر الاجتماعية والنفسية والسياسية التي ترتبط بهذا المجتمع او ذاك مهمة وذات دلالة بالقدر الذي تعبر فيه عن هذا الجوهر او هذه الماهية (البيطار، 1982 :17-21). ان هذا الفهم الثابت المتجمد عند فترة زمنية محددة (نواة البداوة العربية)، وهذا التثبيت للتاريخ الشرقي او الاسلامي الذي لا يتقدم في الزمان ولا يتجاوز نواة البداوة العربية حال إلى حد كبير دون الفهم الصحيح لغنى وتنوع الثقافة الاسلامية والتغيرات التي عاشها و/ أو يعيشها المجتمع العربي. سادت هذه المعرفة اللا تاريخية Unhistorical والماهوية، الفكر الاستشراقي بنسب متفاوتة من التأكيد عليها بلغت اوجها في المرحلة الرأسمالية المتأخرة، حيث شكل «العقل العربي» أو «العنصر العربي» أو «الشخصية العربية» هذا الجوهر الذي حدد و / أو يحدد حاضر ومستقبل الانسان العربي والمجتمع العربي والثقافة العربية. ولا أدل على هذا من سيادة الافتراض المتعلق بجمود وركود Stagnation الحضارة الاسلامية في الفكر الاستشراقي وانغلاق هذه الحضارة على نفسها الامر الذي سيعجل بانهيارها ويسارع في زوالها المحتوم كما يدعي المستشرق (Von Grunebaum, (1964: 55 الذي يرى ان الاسلام دين غير خلاق، غير قادر على التطور، استبدادي مناهض للانسانية لذلك فان في ظهوره «يكمن اصل انحطاطه». واما مقولة الجوهر فهي فكرة محورية في معظم، ان لم يكن جميع كتابات المستشرقين المعاصرين خاصة Patai الذي ارجع للعقل العربي «ولسمات الشخصية العربية» كل اسباب «التخلف» الذي يمر به المجتمع العربي المعاصر. يقول Patai (1973: 145-155) «ان الحقيقة القائمة هي ان الجهود لتحسين امر الانسان في الاسلام التقليدي نادرا ما جاوزت عدم الفعالية. والعقل العربي الذي يهيمن عليه الاسلام اكثر ميلا على العموم إلى المحافظة منه إلى التجديد، إلى التثبيت منه إلى التحسن، إلى الاستمرار بالموجود منه الى البدء بالجديد».

تعتبر المعرفة المبنية على هذا الفهم من وجهة نظر سوسيولوجية معرفة ميتافيزيقية لا

تاريخية وساذجة Naive وزائفة False. اما زيفها فيتجسد في كونها لا تعكس واقع المجتمع العربي ولا واقع مؤسساته المختلفة والمتغيرة التي تزعم هذه المؤسسة انها تعرفه اكثر من معرفة اصحابه انفسهم. فهي بالصاقها سمات «التخلف» و «العجز»، على المجتمعات العربية كسمات «متوطنة» او «ثابتة» في هذه المجتمعات تكون قد اغفلت المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسؤولة عن هذا «التخلف» و «العجز» وبهذا تكون قد اتبعت ما يسميه عالم الاجتماع Gouldner «استراتيجية الاغفال الكبير» Strategy of Great Omission (Naim, 1978: 56).. وفيما يتعلق بلا تاريخيتها فتتمظهر في نظرتها الاستاتيكية الجامدة للمجتمع العربي. وبهذا فهي لا تتفق مع مسلمات العلم الاساسية. بل على العكس انها تصد عنها بطريقة دوغماتية مما يجعلها غير علمية (Naim, 1978: 53). اما سذاجتها فهي في اختزاليتها Reductionistic وتبسيطها Simplistic لجميع الفاعليات العربية والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية في المجتمعات العربية في عامل واحد منفرد يفسر كل شيء: .العقل العربي او الشخصية العربية.

تقودنا هذه الانتقادات في نهاية هذا البحث الى طرح قضية هامة يبقى البحث بدونها مبتورا، وهي قضية سبق ان طرحها المعنيون بالاستشراق وتتعلق بموقفنا من الموروث الاستشراقي. ان تحليلنا السابق لاركيولوجيا المعرفة الاستشراقية وربط مضمونها بأطره الاجتماعية والاقتصادية يجعلنا نؤكد على ان دحر الاستشراق وهزيمته لا يتم بنقد المؤسسة التي تنتجه فحسب. فالعلة الاستشراقية لا تكمن بهذه المؤسسة وحدها بقدر ما هي موجودة في ثنايا النسيج الثقافي المتغلغل في كافة المؤسسات والمشروط جدليا بطبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الغربي. وهذا يعني ان المضمون المعرفي للاستشراق لن يتغير بمجرد تبادل الزيارات والمحاضرات بين الشرق والغرب ـ كما يقترح البعض، ومع عدم التقليل من قيمة مثل ذلك، وانما يتم باحداث تغيرات جذرية في البنى التي افرزته و / أو تفرزه من جهة، وباحداث تغيرات في طبيعة علاقة القوة والسلطة التي تحكم علاقة «الانا» / الغرب «بالاخر» / الشرق والتي هي بدورها مرتبطة بطبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية لكلا المجتمعين. واذا كان «الاخر» / العربي ليس من مهمته الاساسية احداث تغييرات في بنى «الانا» / الغرب الاقتصادية والاجتماعية فانه يستطيع احداثهافي بنى جماعته هو اذا توفرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك.

واذا كان هناك من «ميزة» Advantage كان التراث الاستشراقي قد قدمها لهذا «الآخر» فهي في استفزازها لوعي هذا «الآخر» بنفسه واعادة تقويمه لذاته من خلال ادراك وتصور «الانا» له. لكن هذا الوعي يجب ان يتجاوز ردة الفعل الاستفزازية ولا يقف عندها. بل يجب ان يتسم بالاصالة والذاتية. والاصالة هنا ليست في الدعوة للاستغراب لان المعرفة المرتبطة بوعي ردة الفعل الاستغرابية لن تخرج عن الدائرة الاستعراضية المؤقتة التي تبين «للأنا» / الغرب بان / الشرقي مغاير لتصور «الانا» عنه، وهذا ليس وعيا اصيلا.

ان الوعي المطلوب في هذه المرحلة المحددة من مراحل تغير المجتمع العربي يكمن في معرفة مصادر القوة في ثقافة وتراث هذا المجتمع من اجل تدعيمها وعصرنتها وتجديدها باسلوب علمي دقيق متكامل يتسم بطول النفس بحيث يفرض نفسه على «الانا» / الغرب ليعتمده كمصدر اساسي لا غنى له عنه في تعامله معنا وفي فهمه لواقعنا العربي بكل جوانبه الاجتماعية والسياسية والثقافية. عندها نكون قد بدأنا بدق المسامير الاولى كما يقول (سلامة، 1981 :11) في نعش الاستشراق.

الهوامش

1) على الرغم من انه لا يوجد اتفاق تام حول مفهوم الاستشراق ومضامينه وحدوده، الا ان هذا البحث سيتبنى التعريف الذي يعامل الاستشراق على انه ذلك العلم الذي يعالج الصورة المعقدة التي تتملك الغرب عن الشرق والاسلام، ليس من جانب المختصين بالدراسات الاسلامية فقط بل من جانب كل اولئك الذين يعنون بالشرق من غير المشرقيين.

2) أنظر الجهود القيمة التي قام بها مركز الانماء العربي للعلوم الانسانية الصادرة في مجلدين وذلك في مجلة: الفكر العربي، تحت عنوان: الاستشراق: التاريخ والمنهج والصورة. عدد 1983,32,31، والجهود التي قام بها مكتب التربية العربي بدول الخليج وذلك في اصداره لجزأين من الاستشراق تحت عنوان مناهج المستشرقين، الرياض 1985 ثم الجزأين الصادرين عن دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد تحت عنوان: «الاستشراق» 1987.

3) نظرا لطبيعة العلاقة التاريخية الخاصة والمميزة التي ربطت الشرق ببريطانيا وفرنسا والى درجة اقل بامريكا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا لتعدد وتنوع الدول الغربية التي عالجت الاستشراق بحيث جعلت من العسير على بحث كهذا ان يعالج الموضوع بشمولية ودقة لهذا فان مصطلح الاستشراق سيقتصر فقط على بريطانيا وامريكا.

4) يعتبر ميشيل فوكو اول من استخدم مصطلح اركيولوجيا المعرفة ليشير الى البعد التاريخي في تطور محتوى المعرفة وتغيره. انظر الملف الخاص عن فوكو في مجلة الكرمل وبخاصة مقال عبدالسلام بن عبدالعالي: «آركيولوجيا المعرفة»، عدد 13، 1989 ص ص 50-60.

5) الاقطاع: نظام اجتماعي شامل سمته الرئيسية خضوع اغلبية المجتمع وبخاصة الفلاحين الى ارستقراطية مالكة للأراضي.

6) لا يهدف هذا البحث مناقشة التغيرات التي طرأت على البنية الاقتصادية وتحولها الى بنية تجارية. ولكن للاطلاع على ذلك انظر المناظرة التي اشترك فيها موريس دوب، وبول سويزي وآخرون، تجميع وتقديم: عصام الخفاجي، الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية. دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، بيروت 1982.

7) هناك عودة بالمجتمع العربي المعاصر للقرون الوسطى في وسائل الاعلام الجماهيرية الغربية المعاصرة وذلك بتصويرها له بانه مجتمع لم يتقدم كثيرا عما كان عليه في القرون الوسطى من همجية ووحشية وذلك من خلال عرضها لعدة افلام تلفزيونية وسينمائية لعل اهمها فيلم «موت اميرة» الذي عرضته

شاشات التلفزيون الغربية، وفيلم «القرصان» «The Pirate». هذا بالاضافة الى تغطيتها لاحداث الرهائن الامريكية في ايران. انظر كتاب ادوارد سعيد حول هذا الموضوع.
Said, E. (1980) Covering Islam : How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World. New York : Pantheon Books.

المصادر العربية

ابن الشيخ، ج.
1982 «اقتحمنا الاستشراق مسلحا بالادوات العلمية» مجلة الفكر العربي المعاصر ـ 22/21/20 (صيف): 87-96.

أبو زيد، أ.
1979 «الاستشراق والمستشرقون» مجلة عالم الفكر 13 (سبتمبر): 255-276.

أرنولد، ت.
1972 تراث الاسلام. (ترجمة جرجس فتح الله). بيروت، دار الطليعة.

أصطيف، ع.
1983 «نحن والاستشراق: ملاحظات نحو مواجهة ايجابية» مجلة المستقبل العربي 56 (اكتوبر): 20-39.

البيطار، ن.
1982 حدود الهوية القومية: نقد عام. بيروت: دار الوحدة.

جعيط، هـ.
1980 اوروبا والاسلام. (ترجمة طلال عتريسي). بيروت: دار الحقيقة.

حجازي، م.
1985 «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي» مجلة المستقبل العربي ـ 75 (آيار): 60-84.

رودنسون، م.
1982 جاذبية الاسلام. (ترجمة الياس مرقص). بيروت: دار التنوير.

زابوروف، م.
1986 الصليبيون في الشرق. (ترجمة الياس شاهين). موسكو: دار التقدم.

زكريا، ف.
1986 «نقد الاستشراق وازمة الثقافة العربية المعاصرة» مجلة فكر للدراسات والابحاث ـ 10: 33-75.

سعيد، أ.
1981 الاستشراق: المعرفة، السلطة، الانشاء. (ترجمة كمال أبو ديب). بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.

سلامة، غ.
1981 «عصب الاستشراق» مجلة المستقبل العربي - (يناير): 4-22.

سميل، ر.
1982 الحروب الصليبية.(ترجمة سامي هاشم). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الشامي، ع.
1983 «الحركة الصليبية واثرها على الاستشراق العربي» مجلة الفكر العربي - 31 (كانون الثاني / آذار): 137-173.

شيللر، هـ.
1986 المتلاعبون بالعقول. (ترجمة عبدالسلام رضوان). الكويت: عالم المعرفة.

عاشور، س.
1983 الحركة الصليبية. ج1 القاهرة: الانجلو مصرية.

علي ، ح.
1985 «علم الاجتماع والصراع الايديولوجي في المجتمع العربي» مجلة المستقبل العربي - 8 (76 / آب): 4-27.

غورفيتش، ج.
1981 الاطر الاجتماعية للمعرفة. (ترجمة خليل أحمد خليل). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والطباعة والنشر.

لبيب، أ.
1978 سوسيولوجيا الثقافة. القاهرة: دار غريب للطباعة.

مانهايم، ك.
1980 الايديولوجيا واليوتوبيا: مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة. (ترجمة محمد رجا الديريني). الكويت: شركة المكتبات العربية.

معتوق، ف.
1982 تطور علم الاجتماع المعرفة. بيروت: دار الطليعة.

هونكه، ز.
1981 شمس العرب تسطع على الغرب. (ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي). بيروت: دار الآفاق الجديدة.

المصادر الأجنبية

Abdel-Malik, A.
1964 "Orientalism in Crisis." Diogenes 44: 103-143.

Ali, M.
1977 "The Arabian Nights in Eighteenth Century English Criticism." Journal of the Muslim World (January): 12 - 32.

Asad, T.
1964 Three Victorian Travellers. London: Routledge & Kegan Paul.

Banàji, J.
1970 "The Crisis of the British Anthropology." New Left Review 64: 71-85.

Bottomore, T. & Nizbet, R.
1979 A History of Sociological Analysis. London: Heinemann.

Campbell, D.
1965 "Ethnocentrism and Altruistic Motives." pp. 281 - 311 in D. Levine (Ed.), Nebraska Symposium on Motivation, Vol. 13. Nebraska: University of Nebraska Press.

Curtin, P.
1965 The Image of Africa: British Ideas and Actions 1780 - 1850. London: Macmillan.

Daniel, N.
1960 Islam and the West: The Making of an Image. Edinburgh: Edinburgh University Press.

1966 Islam, Europe and Empire. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Defleur, M.
1973 Theories of Mass Communication. New York: David McKay.

Festinger, L.
1963 "Theory of Cognitive Dissonance." pp. 17 - 27 in W. Schramm (Ed.) The Science of Human Communication. New York: Basic Books.

Hamilton, P.
1974 Knowledge and Social Structure: An Introduction to the Classical Argument in the Sociology of Knowledge. London: Routledge & Kegan Paul.

Hollenbach, J.
1972 "The Image of the Arab in the Nineteenth Century English and American Literature." Journal of the Muslim World (July): 195 - 208.

James, W.
1975 "The Anthropologist and Reluctant Imperialist." pp. 41-71 in T. Asad (Ed.), Anthropology and the Colonial Encounter. London: Ithica Press.

Kinloch, G.
1979 The Sociology of Minority Group Relations. London: Prentice Hall.

Kuper, A.
1978 Anthropologists and Anthropology: The British School 1922 - 72 London: Penguin Books.

Lewis, B.
1971 "Communism and Islam." pp. 311 - 324 in W. Laqueur (Ed.), The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History. New York: Free Port.

Mannheim, K.
1952 Essays on the Sociology of Knowledge. London: Routledge & Kegan Paul.

Naim, S.
1973 The Arab Mind. New York: Scribner.

Said, E.
1978 Orientalism. London: Routledge & Kegan Paul.

Searight, S.
1979 The British in the Middle East. London: East West Publications.

Southern, R. W.
1962 Western Views of Islam in the Middle Ages. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Tajfel, H.
1981 Human Groups and Social Categories. Cambridge: Cambridge University Press.

Thompson, J.
1959 Economic and Social History of the Middle East, Vol. 1. London.

Turner, J. & Gilles, H. (Eds.)
1981 Intergroup Behavior. Oxford: Basil Blackwell.

Von Grunebaum, G.
1964 Modern Islam: The Search for Cultural Identity. New York: Vintage Books.



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير : الدكتور أحمد حسن فرحات

تشتمل على :

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة .
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- ★ فتاوى شرعية .
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارًا داخل الكويت
٤٥ دولارًا أمريكيًا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص.ب : ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - هاتف : ٤٨٤٧٢٦٩

معوقات البحث في العلوم الاجتماعية العربية(*)

شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويــــت

مقـــــدمة

تعاني العلوم الاجتماعية العربية (انثروبولوجيا، علم اجتماع، علم نفس، علوم سياسية، اقتصاد وغيرها) من عدة معوقات تؤثر على دورها في تنمية المجتمع والسياسة والفكر العربي. بل ويؤدي استمرار هذه المعوقات الى حالة افقار لاحد أهم مكونات التنمية الجادة الهادفة الى اعادة صياغة علاقة العرب مع ذاتهم ومع العالم. بينما تتراكم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد العربية، تعجز العلوم الاجتماعية العربية عن استخلاص مناهج قادرة على وصف ودراسة ومعرفة هذه المشكلات. فنحن مازلنا دون بلورة، بالرغم من بعض الدراسات الجادة، فهم واضح يفسر نشوء وتطور الدولة العربية الحديثة. فمعرفتنا بها، أو بعلاقتها بالوحدة والتجزئة، بالتنمية والتخلف، وارتباط كل ذلك في مجتمعاتنا، مازال في طور بدائي[1]. وينقصنا الكثير عن صنع القرار السياسي، عن التنمية، المجتمع والدولة، سلوكيات العمل، الطبقات ودورها، الأثنية وأسبابها، والكثير من المسائل غير المطروقة على الرغم من أهميتها. ان ضعف حالة البحث

(*) أتوجه بالشكر الى لجنة البحوث والتأليف والتدريب التابعة لكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت على تمويلها لهذا البحث. بالاضافة للمصادر المكتبية، تعتمد هذه الدراسة على 14 مقابلة مطولة تم اجراؤها مع أكاديميين عرب في الكويت خلال خريف 1987 وربيع 1988. لهذا أتوجه بخالص الشكر لجميع الاساتذة الذين شاركوني خبرتهم المكتنزة على مر سنوات من التعامل مع العلوم الاجتماعية العربية. كما أتوجه بالشكر للسيدة سميرة السايح المساعدة العلمية في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت لمساعدتها في تجميع العديد من المصادر خلال مراحل البحث المختلفة.

الاجتماعي تشكل قصورا فكريا في تنظيم المجتمع العربي. وعوضا عن نمو علوم اجتماعية تخدم المجتمع والدولة، وتساهم في حل المشكلات القائمة، نجد أنها تتحول باتجاه العزلة، الالحاق، وفقدان الاستقلال.

ان القول بوجود معوقات للعلوم الاجتماعية العربية لايعني ان العلوم الاجتماعية في نقطة الازمة المطلقة. فهذه العلوم، وان تجاوزت الازمة الكلية عبر مساهمات العشرات من الباحثين العرب المتحلين بالجدية الاكاديمية، الا أنها تنمو بصعوبة نتيجة للعديد من العوامل الهامة. لهذا فان التعرض لهذه العوامل ودورها يدخل في سياق الحوار العلمي والمستتر في البلاد العربية حول دور وجدوى وأهمية العلوم الاجتماعية العربية. فهناك في عالم السياسيين وعالم الاداريين في المجتمع وفي الدولة من يعتبر أن العلوم الاجتماعية علوما لافائدة منها. وهذه النظرة التي تستند الى عدم فهم طبيعة هذه العلوم ودورها تؤدي الى حجب الدعم المادي والمساندة المعنوية التي تأخذ العلوم الفيزيائية منها نصيبا كبيرا.

قبل الشروع في الموضوع هناك مسألتان مهمتان يجدر الاشارة اليهما. أولا أن الحديث عن معوقات يجب أن لايفهم منه التساوي بين جميع فروع العلوم الاجتماعية من حيث أثر هذه المعوقات عليها أو من حيث مقدرتها على تجاوز بعض منها. ان أثر هذه المعوقات قد يختلف من تخصص الى آخر. ثانيا أن الهدف من هذه الدراسة، هو الوقوف على أهم الأسباب الاجتماعية والسياسية المحلية بالاضافة للأسباب العالمية التي تساهم في اضعاف، واحيانا، عزلة العلوم الاجتماعية العربية. لهذا فهذه الدراسة لاتهدف الى التعرف على أزمة النظرية أو المنهج في فرع من فروع العلوم الاجتماعية. بل تهدف، ودون التقليل من أهمية الدراسات المرتبطة بالتخصصات العلمية الفرعية، الى التعرف على الخصائص العامة المعوقة للبحث في العلوم الاجتماعية التي تساهم في افقارها ومنعها من تأدية رسالتها العلمية والاجتماعية. هذا ماستحاول هذه الدراسة الاجابة عنه. ويتكون هذا البحث من ثلاثة أجزاء: الاطار العالمي لتخلف البحث، البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المعوقة للبحث، أما الثالث فهو مظاهر ونتائج معوقات العلوم الاجتماعية.

الاطار العالمي لتخلف البحث

ان انقسام العالم لدول صناعية متقدمة (المركز) وأخرى شبه صناعية زراعية نامية (التخوم) (Chilcote, 1981: 296-312) بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ترك أثرا كبيرا على مجالات النشر بشكل عام وعلى العلوم الاجتماعية بشكل خاص. لهذا فهو يشكل أحد الاسباب الهامة المعوقة للبحث. فالظروف التاريخية المرتبطة بسيطرة الغرب على مراكز البحث، والجامعات، وعلاقة ذلك بالتكنولوجيا والصناعة، له أكبر الأثر على

توزيع العمل العالمي الخاص بالنشر والبحث (Altbach & Rothgeber, 1980:12). فمراكز النشر وأسواق الكتب والخبرات وأساليب الادارة والتشجيع ورعاية الابداع تقع اساسا في دول المركز الصناعية (Altbach & Rothgeber, 1980:11).

هذا وتشكل قدرة دول المركز على انتاج النظرية العلمية الاجتماعية أحد أهم الاسس التي يقوم عليها الانقسام العالمي. ففشل الكثير من دول العالم الثالث في انتاج النظرية، بينما تقوم باستيراد النظريات والمفاهيم والتحاليل المنتجة في المركز، يساهم في ترسيخ التقسيم العالمي للعمل بين فنيين يصدرون النظّريات والعلم، ومستهلكين يستقبلون مايصدر اليهم (Wiarda, 1985:134). ولو قارنا بين الانتاج العربي العلمي العام بما في ذلك العلوم الفيزيائية والاجتماعية مع الانتاج الاسرائيلي، الذي لايختلف عن انتاج المراكز الصناعية العالمية، لاكتشفنا حجم الهوة. فحسب دراسة انطوان زحلان، ان اسرائيل لوحدها تنتج من الأبحاث، في كافة الحقول، ثلاثة أضعافماينتج في مجموع البلاد العربية. بل منذ عام 1967 حتى الآن، وجد زحلان، أن الهوة آخذة في التعمق بدلا من ان تضيق. وبما أن مجموع عدد باحثي اسرائيل 12 ألفاً، وهو أقل من باحثي مصر لوحدها البالغ عددهم 18 ألفا (1976) فاننا نواجه في اطار التقسيم العالمي للبحث، وبكافة الحقول، مشكلة كبيرة لها أبعاد ادارية، تنظيمية، ابداعية، مرتبطة بدور البحث والانتاج العلمي في المجتمعات العربية (زحلان، 118:1985).

ان التقسيم العالمي للفكر يقود الى الاشكالية المرتبطة بحداثة العلوم الاجتماعية في العالم الثالث والبلاد العربية. وتقودنا هذه الاشكالية الى حداثة التنمية في مجال الاقتصاد والجيش والمؤسسات والدولة. اذ بدأت العلوم الاجتماعية في العالم الثالث عن طريق علماء الانثروبولوجيا الغربيين أمثال Malinowski و Radcliffe-Brown إبان الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية (Goldthrope, 1984:127). وقد ركز هؤلاء العلماء على دراسة القبائل والقرى في تلك المجتمعات. ومن الدراسات الانثروبولوجية الهامة التي تمت في تلك المرحلة في البلاد العربية، الدراسة التي قامت بها Hilma Granqvist إبان فترة الانتداب البريطاني على مدى 3 سنوات في قرية ارطاس الفلسطينية (Granqvist, 1931, 1935, 1947,1965).

وبينما انصب اهتمام مئات العلماء الاجتماعيين الغربيين، عقب الحرب العالمية الثانية، على دراسة الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الحديثة الاستقلال (Goldthrope, 1984:127)، شهدت هذه المجتمعات بداية تدريس العلماء المحليين للعلوم الاجتماعية في الجامعات الحديثة النشأة. وقد بذل هذا الجيل من العلماء المحليين جهودا كثيرة في مجال التدريس، الا انهم لم يتوجهوا نحو دراسة المجتمع والدولة،

والاقتصاد والسياسة، الخاصة ببلادهم النامية (ووتربري، 387:1986). هذا ولم تتبلور علوم اجتماعية في العالم الثالث تقوم على جهود محلية سوى في أوائل الستينات. وبالرغم من أن العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية قطعت أشواطا هامة في تحدي الاطار العالمي المعوق للبحث نجد أن العلوم الاجتماعية العربية قد تأخرت (ووتربري، 387:1986). اذ بقيت اساسا بعيدة عن دراسة المجتمع وأقرب الى صراع المحاور النظرية المبنية على المدارس الغربية المختلفة التي تتلمذ على يدها العلماء العرب المحليون (ابراهيم، 347:1986).

ولقد مرت دول كثيرة في مراحل تشبه التي تمر بها العلوم الاجتماعية في العالم الثالث. فعلى سبيل المثال، مرت حركة النشر والفكر في الولايات المتحدة الامريكية، ابان القرن التاسع عشر، بمرحلة الاعتماد على الحركة الفكرية البريطانية. وقد شكل هذا الاساس الذي حد من نمو حركة النشر والفكر بكل ابعادها في الولايات المتحدة (McVey, 1976: 188-190). وقد اعتمدت الكتابة والانتاج الفكري الأمريكي خلال فترة نموها الأولى (1830-1840) على اعادة نشر وانتاج ماينشر في المركز البريطاني. وبالفعل لم تنتج دور النشر التي لمع اسمها فيما بعد أمثال Little-Brown، Putnam، Dutton، Dodd، Harper's، سوى مايتنتج في المركز البريطاني (McVey, 1976:191). لقد أدى ارتباط شرعية النشر والكتابة في العلوم الاجتماعية الأمريكية المحلية بالمركز البريطاني الى انقسام الجالية العلمية الأمريكية بين مؤيد ومعارض (McVey, 1976:194). وابان هذا الصراع احبطت محاولات تنمية ثقافة محلية مستقلة قادرة على الوصول الى المركز في اطار معبر عن ذاتيتها (McVey, 1976:194-195).

ان الاطار العالمي للبحث ليس اطارا جامدا، اذ يختلف من منطقة لاخرى في العالم الثالث. كما ان بالامكان احداث تغييرات جوهرية تمس صميمه. فالعلوم الاجتماعية في اميركا اللاتينية قطعت شوطا هاما في التفاعل الايجابي مع ذلك الاطار. اذ استطاعت انتاج علوم خاصة بها معبرة عن ثقافتها وطبيعة تجربتها. فقد انطلقت تجربة اميركا اللاتينية (ودول جنوب اوروبا) من دراسة وتحليل المؤسسات والتجارب المحلية استنادا الى أطر نظرية معبرة عن التقاء روافد محلية مع اخرى عالمية (Wiarda, 1986: 479). فقد برزت «الادبيات الجديدة حول التعاونية القسرية Corporatism، التبعية Dependency، علاقات السيد بالتابع Patron-Client Relations، علاقات المركز بالتخوم Center Periphery Relations، الدولة العضوية Organic Statism، التسلطية البيروقراطية Bureaucratic Authoritarianism، والانتقال من التسلطية الى الديمقراطية Transition from Authoritarian-ism to Democracy (Wiarda, 1986: 479) لكن نظرا لأهمية وأصالة هذه العلوم المحلية،

عادت ووجدت طريقها نحو المركز. فبينما استوردت أمريكا اللاتينية الكثير من المفاهيم والنظريات الغربية، نجد أنها أعادت تطوير الكثير من تلك المفاهيم بعد استخدامها كأساس لبناء مفاهيم ونظريات جديدة تعبر عن شخصية المنطقة وظروفها. وهكذا بدأ المركز بدراسة نظريات ومفاهيم لم تصنع في مركزه، بل جاءته من التخوم (Wiarda, 1986: 479).

إن قدرة باحثي امريكا اللاتينية على العمل المبرم في ظل ظروف تتميز بغياب الحريات الاكاديمية عنصر أساسي في نجاح العلوم الاجتماعية اللاتينية. ويقول ووتربري أن تأسيس «مراكز بحث تنتسب للجامعات ومحولة ذاتيا» خلق نموذجا مميزا يؤمّن حماية حقيقية للباحثين مما ساهم في دفع الأبحاث الاجتماعية في امريكا اللاتينية وربطها بالمجتمع ومشكلاته (ووتربري، 1986 ، 389) . ويرتبط تطور العلوم الاجتماعية في امريكا اللاتينية أيضا بنمو القوى الاجتماعية المحلية وبالتالي بفعالية هذه القوى في انتزاع دور أكبر للمجتمع الذي عانى لسنوات طويلة من سلطوية الدولة وحكم الجيش. ان هذا النمو الاجتماعي والوعي المرتبط به ساهم في التطورات الهامة التي أدت الى بداية انتقال العديد من دول امريكا اللاتينية من التسلطية الى الديمقراطية (O'Donnell & Schmitter, 1986) . وساهم هذا بدوره في تقوية دور العلوم الاجتماعية.

ان التقسيم العالمي لمراكز القوة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، لا يمكن ان يستمر، كما تثبت لنا تجربة العلوم الاجتماعية في امريكا اللاتينية، دون وجود بيئة محلية تساهم في اعادة تجديد الاشكال والابعاد المرتبطة في هذا التقسيم. لهذا تتداخل العوامل المحلية المعيقة للبحث الاجتماعي مع الواقع العالمي لكي تعيد توليد علوم اجتماعية ضعيفة ومشوهة. فما هي هذه العوامل المحلية؟

البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المعوقة للبحث

ان تخلف البحث الاجتماعي العربي مرتبط بالعديد من العوامل الهامة التي تتفاعل مع التقسيم العالمي، فنقص الموارد المخصصة للبحث، وغياب دور المراكز والمؤسسات التي ترعى البحث الاجتماعي، وضعف المكتبات، وغير ذلك من الاسباب، هو بحد ذاته محبط للبحث. الا ان العقدة المتحكمة في كل هذا واحدة، انها اساسا البيئة الثقافية السياسية والاجتماعية التي تجعل المجتمع والدولة متساويين في سوء فهمهما لمهمة البحث ولآفاقه. هذا ما سأحاول توضيحه في هذا الجزء من الدراسة.

ان منهج الاستقصاء والبحث في المجتمعات العربية له جذوره التاريخية. فالخليفة عمر بن الخطاب كان باحثا اجتماعيا، اضافة لكونه خليفة للمسلمين. فالقصة المعروفة

عنه، انه كان يذهب متخفيا بين الناس محاولا التعرف على احوالهم، ولقد أجاد الخليفة عمر بن الخطاب الاستقصاء، وهو أول مراحل البحث، في مجتمع بسيط أقرب الى البداوة منه الى حياة المدن المعقدة السائدة في هذا العصر. ان اعتماد الخليفة عمر بن الخطاب لمثل هذا الاسلوب لمعرفة احوال الرعية في زمن عرف الجار جاره، وساكن المدينة كل فرد فيها، لا يقابله حاجة موازية في زمن تشابكت فيه العلاقات وتضاعفت اعداد السكان، لدرجة ان جنوبَ البلاد لا يعرف شيئا عن شمالها، واغنياءها لا يعرفون عن فقرائها، وعمالها عن فلاحيها، وحكامها عن شعوبها، ومثقفيها عن مشكلاتها. ولكن عندما يقوم باحث منا اليوم، كما صنع الخليفة عمر بن الخطاب، بدراسة احوال الفقراء في البلاد العربية، وذلك بهدف معرفة مشكلات الفقر ولاعلام قادة المجتمع بوجودها، يبرز من يقول: «لماذا دراسة الفقر، أليس بيننا من هم متوسطو الحال أو أغنياء أيضا؟» او يقال: «هذا مندس يحاول تشويه صورة مجتمعاتنا». فأن يكون الخليفة الثاني قادراً على أن يقر بعقل متنور حقائق الوضع نتيجة الاستقصاء، وأن يكون العربي اليوم غير قادر على أن يقدر سوى الحقائق الايجابية أما السلبية فلا يريد أن يسمع بها، فهذا مدخل ذهني للانحطاط والهبوط لا للتقدم والرقي.

وترتبط الحساسية في البحث، وهذا يعرقل مهمة العلماء الاجتماعيين، بالعديد من العادات الاجتماعية العربية. فالنظام الاجتماعي العربي حسب رأي د. الرميحي قلما يشجع على «الرأي المخالف» (الرميحي، 1986 : 119 ؛ 1987)[2]. فالتجديد والبحث القائم على الشك واللاتقليدية في السلوك الفكري، وكذلك الاجتماعي، تتهم بكل النعوت (شقرون، 1986 ، 71). فالبيئة الاجتماعية لا تشجع على التجديد نظرا للحساسية المرتبطة بالنقد الاجتماعي.

وتتحكم العديد من العوامل بجزء هام من هذه النظرة الرافضة للابداع والتجديد الفكري. فالاسرة على سبيل المثال، ومنذ البداية، تشجع على المسايرة والطاعة والتلقين. فالفرد المؤدب هو الذي يستمع ولا يناقش، ويوافق على مايقال له، حتى لو لم يعجبه. وهو الفرد الذي يقوم بالواجبات حتى لو كرهها. انه المخلوق الاجتماعي الذي يتعلم التنازل عن فرديته كطفل للحد الذي يعيش بقية عمره باحثا عنها فيحولها لانانية مطلقة (ابراهيم، 1985 : 186 - 188، شرابي، 1984 ؛ بركات ، 1986). والمدرسة، على سبيل المثال، تساهم باللانقدية وذلك عبر تشجيع طرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين والكاتمة لاي نقاش أو تقويم أو صياغة ذاتية، أو حتى حب استطلاع وتساؤل. فالتعليم في البلاد العربية معزول عن المجتمع ومشكلاته، اذ انه في جوهره يركز على المعلومات لا على ارساء الأسس العقلية التحليلية النقدية (محشي، 1985).

وتأتي الدولة بأجهزتها ورموزها وأموالها وعبر سلوكها وقراراتها لتكمل دور الاسرة والمدرسة، فتعيد انتاج القيمة الاجتماعية اللانقدية. وقد أدى تركيز النخبة السياسية الادارية العربية على القيم الهندسية، التي شكلت الاساس التي قامت عليه نهضتها وحضارتها وانجازها، الى حاجتها لسماع المديح الدائم من المجتمع والافراد (صفدي، 18 1983 : 15 -). فالمدارس والشوارع والتعليم والجامعات هي ابداعها التاريخي. لهذا وأمام هذا النمط من التغير الكبير الذي صنعته وصاغته الدولة، تولدت لدى النخبة العربية، بدلا من عقلية زعيم العشيرة التقليدي، عقلية الاب (المستبد العادل) الذي ينتظر تعبيرات الامتنان والولاء المطلق من أولاده. بل يكفي أن لا يسمعها بين الحين والاخر لتكون علامة لعدم الولاء والاخلاص. وهكذا تتولد سلوكيات اساسها المديح والاطناب، فتتحكم بالعلاقات بين جميع المرؤوسين وجميع الرؤساء في كافة ارجاء المجتمع والدولة. بل حتى الكتب المدرسية لاطفال المدارس تحوي الكثير عن دور الدولة على حساب دور الفرد او المجتمع او هيئاته ومؤسساته (سالم، 1983 : 62 - 64). فالاحزاب والتنظيمات عطاء من الحكومة، والرفاه والامن والمدرسة والجامعة ايضا من افضال الدولة على المواطن. والدولة تشعرك، عبر مناهجها المدرسية، «في كل ساعة من حياتك بما تقدمه لك . . فالخبز تشرف عليه الدولة، واللحم الصحي تشرف عليه الدولة، والشارع الذي تقطنه شقته الدولة، والمدرسة التي تتعلم بها اقامتها الدولة» (سالم، 1983 : 64).

في ظل هذا الجو العام، حيث تتداخل عوامل الاسرة والعشيرة مع المدرسة والدولة، يأتي الباحث الاجتماعي ليطرح الاسئلة ويقوِّم ويعلن نتائج ابحاثه بعقل استقلالي. هكذا من البداية هو في موضع تساؤل، وذلك لأنه يمارس، ماهو بنظر قطاعات هامة من المجتمع والدولة، نكران للجميل وتشكيك بالمسلمات. فالنظرة المؤسسية المعادية للبحث الاجتماعي تقوم على أن الحقائق واضحة، والقيم معروفة، والمشكلات عابرة، والمؤسسات قوية، وأنه، أي التقويم النقدي، لن يخدم سوى اعداء الامة. وبينما يحرم المجتمع من ادواته المعرفية تغزوه عوامل الغربة والضياع كما يصبح الحاكم بعيدا عنه وعن مشكلاته.. وبالرغم من أن بعض الاكاديميين، باستهتارهم بالاصول العلمية المتعارف عليها وبتركيزهم المبالغ به على مايجب أن يكون بدلا من دراسة ماهو قائم، يساهمون في تغذية نظرة شائعة بين السياسيين والاداريين والمجتمع مفادها ان العلماء الاجتماعيين محرّضون اجتماعيون واصحاب دعوة (Wells, 1982:241). الا أن جذور هذا الانطباع عن العلوم الاجتماعية يعود اساسا لعدم فهم طبيعتها. ومما يسهل بروز هذا الانطباع تعامل العلوم الاجتماعية مع الكثير من القيم والمبادىء ومع المجتمع وتطوره ومؤسساته وبنياته. اذ ان مهمة العلماء الاجتماعيين بكل فروعهم هو التعرف على مشكلات المجتمع

ومؤسساته واستخلاص الخصائص والحلول لهذه المشكلات، وذلك استنادا الى البحث الاكاديمي والعلمي.

ومما يساهم في تعطيل وحجب الكثير من الموارد عن العلوم الاجتماعية الاعتقاد الشائع بعدم جدواها. ويعزز هذا الاعتقاد كون الاداريين والسياسيين والجمهور قادرين على التحدث واعطاء الرأي بطلاقة حول المجتمع والسياسة، حول الاقتصاد والاسرة (Wells, 1982: 241). اذ ليس من السهل تكلم الجميع في الرياضيات والكيمياء، بينما الجميع يجيدون لغة السياسة والمجتمع. وبينما نجد أن إنجازات العلوم الفيزيائية ملموسة ويشعر بها الانسان ويلمسها في حياته اليومية، فان مساهمات العلوم الاجتماعية في الحياة الانسانية ليست معروفة خارج دائرة قطاع من المختصين والاكاديميين (Wells, 1982: 239 - 240). ولكن هذه النظرة ترتبط ايضا بعدم فهم العلوم الاجتماعية ودورها وطبيعة التطورات التي أدت الى ترسيخ علميتها، وحتى استعارتها للكثير من المناهج العلمية والمصطلحات والنظريات المستخدمة في العلوم الفيزيانية. ان العلماء الاجتماعيين في هذه الحالة هم باحثون علميون يجيدون مهمة البحث العلمي المركز والمستند الى العديد من النظريات والفرضيات العلمية حول السياسة والمجتمع والاقتصاد. وهم يساهمون، على مختلف الاصعدة، في مخاطبة مشكلات المجتمع وهمومه المرتبطة بالامان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والغذائي. بهذا فقد يكونون أقل الناس قدرة على مناقشة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية الآنية، ولكنهم الاقدر على انتاج علم للسياسة والاقتصاد أو الاجتماع والنفس والتاريخ، وبالتالي المساهمة في مخاطبة مشكلات قائمة وقضايا بحاجة لحلول ومتابعة علمية ومنهجية.

والجدير بالذكر أن العلوم الاجتماعية التي تدرس في الجامعات الغربية، والتي يدرسها الطلبة العرب ابان دراساتهم لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه، هي في جوهرها علوم نقدية. إن عدم فهم هذا الجانب، ليس على مستوى الدولة والمجتمع فحسب، بل في أحيان كثيرة على مستوى الباحثين انفسهم، يساهم في اعادة خلق البيئة الثقافية السياسية الاجتماعية المعوقة للبحث. فالنقد والتقويم جزء لا يتجزأ من بنيان وركائز وتاريخ العلوم الاجتماعية. فقد قامت جذور هذه العلوم الغربية على مبدأ الشك المستند الى فكر ديكارت (Hoselitz, 1959: 10) مما ساهم في نمو الاطار الفكري الذي يسمح بالتساؤل والاستفسار والنقد والمراجعة. وقد بدأت التساؤلات في المجتمعات الاوروبية، حول الكون والطبيعة، اولا في العلوم الفيزيائية. ثم بدأت تنتقل عن طريق المفكرين نحو المجتمع والدولة. وقد برزت بعض الدراسات الهامة المعبرة عن بداية شق طريق خاص بعلوم للانسان والمجتمع في الفترة الواقعة بين 1620 - 1760 وذلك على أيدي Hobbes

Montesquieu ، Lock ، الا أن العلوم الاجتماعية نمت بشكل اكثر فعالية وارتقاء في المجتمعات الغربية في اواسط القرن الثامن عشر. وقد تم ذلك ابان نمو قوى اجتماعية جديدة تتمتع بالحيوية والابداع، أي ان تلك العلوم نمت على اكتاف الطبقات الوسطى (البرجوازية) والرأسمالية الصاعدة. وقد تم ذلك في ظل تكدس ابناء الريف في المدينة، وتحول القرى الصغرى لمدن كبرى، وفي ظل بروز تشققات كبرى في البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية (Hoselitz, 1959 : 8 - 9). أي ان العلوم الاجتماعية برزت في ظل تحولات شبيهة بتلك التي عصفت بمجتمعات العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. بل نجحت الرأسمالية الغربية بالاستفادة من ناقد اجتماعي كبير ككارل ماركس، وذلك بالرغم من الجوانب المعادية للرأسمالية في نظريته. اذ نجحت العلوم الاجتماعية الغربية، والرأسمالية نفسها، باستيعاب جزء هام من نقد ماركس مما ساهم في تطورها بالاتجاه المعاكس لفرضياته.

وللعلوم الاجتماعية صفات خاصة بها تجعلها باستمرار علوما جزئية مهمتها الاساسية اغناء المعرفة الاجتماعية بكل جوانبها. ان عدم استيعاب هذا الجانب من قبل الدولة والمجتمع والباحثين أنفسهم يساهم بلا شك في اعاقة البحث الاجتماعي. فلكل دراسة مجال تركيز Focus، وأهمية ذلك مرتبط بدراسة الظاهرة المراد التعرف على خصائصها. ان مجال التركيز البحثي يساهم بضبط توجه الدراسة وذلك لكي لا ينتقل الباحث الدارس لفئة اجتماعية محددة، على سبيل المثال، الى البحث في انجازات الدولة. اذ عليه أن يلتزم بما هو متعلق بفرضيته أو فرضياته الاساسية، المهم أن لا يخل بالتركيز، مما يشوه البحث وآفاقه، ومضمونه وسياقه وتوجهاته النظرية. ان عدم التركيز هو ما تعاني منه الكثير من البحوث العربية. فهي لا تلتزم بهدف البحث، مما يدخلها في معضلات منهجية وحشو في المعلومات. لهذا فان البحث الاجتماعي يعكس في أحسن حالاته جزءا من الواقع المتعدد الابعاد والمضامين (الثاقب، 1987)[3]. فهو دوما استخلاص جزئي من الحقيقة التي هي دائما نسبية، أي نسبة لأين يقف منها الباحث ونسبة للجوانب التي يتم إلقاء الضوء عليها. اذ يصعب ان يكون البحث شموليا (Weber, 1977). فان اراد الباحث، على سبيل المثال، الاثبات بأن الاضطهاد واقع على فئة من المجتمع السعودي أو السوري أو العراقي مثلاً حاول تجميع كل ما يثبت هذا الجانب. وهذا لا يعني غياب الموضوعية، بل يعني التوثيق وجمع الادلة التي ترتبط أساسا بموضوع ومجال وتركيز البحث. فالبحث يوضع عادة ضمن اطار نظري يتحكم بمساره. والعلم الاجتماعي مليء بالادبيات والاطر النظرية المرتبطة بالاضطهاد. فهل يضع الباحث دراسته ضمن الادبيات والاطر المرتبطة بالاستعمار الداخلي، أو الاضطهاد الطبقي، أو التنمية غير المتكافئة، او الدولة السلطوية أو الاضطهاد الاثني والعرقي؟ ان الاطار النظري والدراسات المرتبطة به، هام

لانه يتحكم في الدراسة وهو هام ايضا لانه الوسيلة الوحيدة للتمحيص في مدى صلاحية بعض النظريات والتعميمات والمفاهيم، وفي امكانية تطويرها أو اقلمتها مع أوضاع اخرى ومعلومات جديدة. بما أن هدف العلوم الاجتماعية هو البحث عن الحقيقة ذات الابعاد المختلفة والمتضاربة، فلا يمكن الامساك بها بنظرة أحادية. لهذا فنحن دائما في صراع مستمر بين الحقائق المتنافسة، ولتصحيح الحقائق الموروثة واخطاء «العقل الجاهز» (غليون، 1985 : 251).

ان جزئية العلوم الاجتماعية ونسبيتها تفترض انه لكل دراسة حدودها. فدراسة الاثنية مثلا في مصر أو العراق يجب أن لا يعني انها غير موجودة في دول عربية أو غربية اخرى. ويجب أن لا يفهم هذا على أنه ادانة لكل صغير وكبير في مصر أو العراق، وبأن هذه المجتمعات نخرها الصراع الطائفي. ان جمهور الباحثين من العلماء الاجتماعيين (عادة) يعون هذه الحدود. فالدراسات المتعلقة بالاثنية منتشرة في كل المجتمعات، في الولايات المتحدة كما في بريطانيا، وفي كندا كما في امريكا اللاتينية (الغبرا، 1988). ولا يوجد مجتمع ممتلىء بالجماعات الاثنية، كذلك القائم بين مجتمع اليهود في «اسرائيل». ومع ذلك فالدراسات عن هذا الموضوع، وعن غيره، مستمرة دون توقف. ان بحوثاً كهذه تثير الاسئلة والحساسية في البلاد العربية، لا لكونها فريدة في نوعها في العالم، بل لان المجتمع والدولة في البلاد العربية مازالا في طور بدائي في فهمهما لطبيعة دور العلوم الاجتماعية العربية.

وبما أن علم الانسان لا يتم في داخل مختبر، ويتعرض لحقائق متبدلة ومتفاعلة، فالبحث الاجتماعي لاصحة له الا بعلاقته في الحدث السابق له. وهذا مهم أيضا لفهم علاقة البحث أو الدراسة الواحدة بتسلسل الابحاث وسياقها بالمعنى العام. ان أهمية كل دراسة ترتبط بعدد الاسئلة الجديدة التي تطرحها والآفاق الواسعة التي تفتحها. وبالتالي قد يأتي بحث يركز على دور المرأة في مشاريع التنمية القطرية، بينما يأتي آخر ليعالج دورها في مجال النفط، وثالث قد يركز على المعوقات التي تقف امام دور اكبر للمرأة في مجال الانتاج أو على دور الدولة كمعوق أو كعامل مساعد. وكل من البحوث قد يستند على اطار نظري يختلف عن الآخر، وبالتالي لا يسعنا تكوين فهم جيد لدور المرأة في الانتاج والتنمية الا بالاطلاع على الدراسات المتراكمة وهذا ما يفهمه الباحثون المتمرسون ومالا يفهمه الاداريون والسياسيون والمجتمع. اذ أن كل دراسة تثير جانبا من المسألة وبالتالي تحوي جزءاً من الحقيقة. هذا هو الشكل السليم لفهم البحث الاجتماعي. وان تكون اثارة جانب ما حول موضوع بحثي نهاية الدنيا فهذا بالتحديد هو عدم فهم المقصود من البحث وعدم استخلاص فوائده.

مظاهر ونتائج معوقات العلوم الاجتماعية

1) أزمة المعلومات والبحث: لقد أدى الوضع المستعصي على فهم قيمة البحث الاجتماعي الى أزمة كبرى في حالة المعلومات عن المجتمع. «فالمعلوماتية غائبة وأدوات صناعتها محدودة، ولا تتصف بمصداقية، وغير شاملة. اذ تغطي جزءا من مساحة المجتمع، وهي غير مقننة، وليست موثقة وغير قابلة للتداول، وهناك مشقة بالحصول عليها» (العلبي، 1987)[4] ونتيجة لهذا تصبح القدرة على تشخيص مشكلات المجتمع صعبة. فالبحث الاجتماعي يعبر عن حالة المعلومة عن المجتمع والدولة وظروفهما وتطورهما وتفاعلاتهما ومعضلاتهما. وهذه لا يمكن استنباطها الا من البحث الاجتماعي الاقتصادي السياسي والانثروبولوجي والنفسي المبني على بيانات ومعلومات. فالبيانات Data ثم المعلومات Information هي التي يستقيها الباحث فيصنفها في اطار نظري فكري بحثي يعطيها قوة في التعبير والتأثير والوصف. إنه الاقتطاع من الحقيقة لتسليط الضوء على جانب منها يسمح بفهم الظاهرة بأحد أطوارها أو بعلاقتها بالظواهر الاخرى. بالمحصلة، فان القرار الصائب هو الذي يستند على معلومة (العلبي، 1987).

وبغياب المعلومات المبسطة عن المجتمع يصعب مثلا دراسة مشكلة الهجرة، او توزيع الطبقات الجديد في مصر. وأحسن دراسة تتوقف عند الاحصاءات الناقصة لعام 1970 أو 1975 (زكريا، 1987)[5]. كما أن ميزانية الاسرة في الوطن العربي، والبنى الوظيفية للمجتمع العربي او لقطاعات منه، غير متوفرة. كما يصعب جمع صورة شاملة عن الجريمة لأن احصاءات الدول ناقصة. حتى تعداد السكان غير واضح لان بعض الدول تحاول ان تضيف او تقلل من اعداد سكانها وذلك لاسباب سياسية (حلمي، بدوي، الزقلعي، 1987)[6]. كما ان الجهات التي تمتلك بعض المعلومات والبيانات في داخل الدولة الواحدة كثيرة ومتشعبة، مما يصعّب من عملية الحصول على البيانات (حسيب، 1987)[7]. لهذا يؤكد د. سليمان القدسي ان جميع: «المؤسسات القائمة على جمع البيانات الاجتماعية في الوطن العربي برمته تحتاج الى غير قليل من الدعم المادي والاصلاح الاداري كيما تتأتى لها زيادة كفاءتها في تجميع واعداد البيانات الاجتماعية مما يمكن الباحث من اداء مهمته. فهذه المؤسسات غير متجاوبة مع متطلبات البحث الاجتماعي. فهي تستخدم في الاساس كوادر بيروقراطية صلتها بالعلوم الاجتماعية ضعيفة. ثم ان هناك دائما بند «سرية البيانات» على النحو الذي يؤدي الاغراق في ممارسته الى افقاد السرية مغزاها. فكل شيء سري حتى لو لم يكن له طابع السرية، وحتى لو كان كنهه معروفا جهرا لدى العامة!» (القدسي، 1987)[8]. بينما، على سبيل المثال، يرتبط الاحصاء السكاني بالولايات المتحدة بالجامعات والابحاث الدائمة القائمة فيها، نجد ان الاحصاء السكاني العربي معزول عن البحث الاجتماعي.

فالفصل كبير بين مستخدم البيانات، أي الباحث، وبين جامع البيانات الذي يقوم فقط بتصنيفها ووضعها بجداول كثيرا ما تحفظ بسرية (القدسي، مقابلة، 1987). هذا وبالامكان وضع نفس الجداول وتصميم البيانات بطريقة تعكس الكثير عن المجتمع. كما بالامكان تحليل الاحصاء والجداول تحليلاً علميا تبنى عليه دراسات كاملة. فاستنادا الى الجداول والبيانات من الممكن معرفة وضع الاسرة والمجتمع، وصفات الشرائح والطبقات والطوائف، ونجاح سياسة الدول أو عدم نجاحها بالتعليم أو السكن أو غيره.

وفي مشروع للصندوق العربي للتنمية المعروف «بمشروع تطوير نظام عربي لمعلومات القوى العاملة والتشغيل في الوطن العربي»، الذي يهدف لاعداد ابحاث قطرية عن القوى العاملة المحلية والوافدة في جميع الدول العربية، تبين لفريق العمل القائم بالمشروع مدى صعوبة جمع البيانات بالرغم من التعاون الحكومي حول المشروع. اذ بقيت أزمة صعوبة جلب المعلومات من أجهزة الحكومة قائمة، اضافة لتشتت وانتشار المراكز التي تحفظ المعلومات في كل قطر. وقد أصرت كل دولة على ترشيح باحثين يمثلونها ليقوموا باجراء البحث المتعلق فيها، فهذا شكّل نوعا من أنواع الرقابة على البحث. وقد أدى هذا الى الحد من قدرة فريق البحث على العمل باستقلالية، كما ساهم في منعهم من اختيار الافراد المحليين المعروفين بكفاءتهم العلمية (حلمي، 1987).

وتؤدي المعلوماتية الضعيفة باستمرار الى احباط الابداع النظري للباحثين. اي تصبح قدرتهم على استخلاص مفاهيم وفرضيات، ونظريات مستنبطة من الواقع المحلي محدودة. اذ يعيش الباحث بين همين، احدهما محاولة الابداع النظري، والآخر السعي الى جلب معلومات ليست متوفرة في معظمها. فالباحث الغربي لايعاني من هذه المعضلة، فالمعلومات متوفرة، وما عليه سوى السعي لجلبها واستخراجها من منابعها في المجتمع أو المكتبات. ولهذا تبدو مهمة الباحث العربي وباحثي العالم الثالث شبه مستحيلة. فالأبداع النظري سيبقى صعبا دون حل معضلة المعلومات ووفرتها. دون هذا تبقى العلوم الاجتماعية في أزمة حقيقية. ان حل أزمة البناء النظري في العلوم الاجتماعية العربية هام. فالنظريات المتداولة في الادبيات العربية مازالت غربية، أي نشأت وتطورت في اطار المجتمعات الغربية مما يجعلها تختلف جزئيا أو كليا مع ظروف مجتمعاتنا العربية. ان نقص المعلومات والحقائق الناتج عن عدم فهم الدولة، ثم المجتمع، لقيمة البحث الاجتماعي ودوره أدى لنشوء أزمة المعلومات. وتعود هذه الازمة بحد ذاتها فتساهم «بإعاقة تطوير وتكييف أدوات نظرية جديدة بالاضافة الى احباط القدرة على اختيار مدى صحة وملاءمة هذه النظريات للبحث الاجتماعي العربي (حسيب، 1987).

2) **عزلة البحث عن السياسة**: لقد أدت النظرة المشوهة للبحث والمتفاعلة مع العوامل الاجتماعية الاسرية والسياسية المعوقة، الى نشوء جزيرة للمثقفين واخرى للسياسيين وكل جزيرة تعيش عزلة تعبر عن عدم تواصلها مع الجزيرة الاخرى (الرميحي، 1984 : 12 ؛ الرميحي، 1986 : 119 ؛ الخوري 1986 : 205). فالمثقف وصل الى حد اللامبالاة تجاه التعاون مع اصحاب القرار، والسياسيون غير مهتمين بما ينتجه المثقفون. فالبحوث المقدمة لصانعي القرار، توضع عادة على الرف ولا استيعاب لأهمية ربطها بخطط التنمية والسياسة العامة (Policy) (مرسي، 1964 61 - 62 ؛ سلطان، 1984 : 10 - 11). بمعنى آخر بينما تستدعي طبيعة ظروف العصر المتشابكة تلاقي الجزر على شكل دوائر متفاعلة متداخلة نجد ان العزلة بين المكونات المجتمعية الهامة تزداد. بل ان احدى وسائل هذا الترابط، التي تقوم بها الدوريات المتخصصة في السياسة العامة لانكاد نجدها في البلاد العربية. فدوريات السياسة العامة التي يجب ان تتصدر مسؤولية اصدار دراسات عن الاوضاع والاحداث والحركات السياسية الآنية بهدف تقويمها ودراسة الخيارات القائمة امام المجتمع والدولة غائبة في البلاد العربية.

لقد ارتبطت العلوم الاجتماعية الغربية منذ بدايتها بالسياسة العامة. فدور الاقتصاديين والاجتماعيين ابان القرنين السابع عشر والثامن عشر كان أساسيا في تأثيره على الدولة والمجتمع. لكن المحاولة الاولى النظامية والحديثة لحشد طاقة العلوم الاجتماعية من أجل دراسة المجتمع واكتشاف حلول لمشكلاته بدأها الرئيس الامريكي Herbert Hoover, عام 1929 (Cherns et al, 1972 : xviii) . اذ شكل لجنة رئاسية هدفها بحث الاتجاهات الاجتماعية في المجتمع الامريكي. وقد قامت اللجنة المكونة من شخصيات اكاديمية معروفة بصياغة استنتاجاتها عام 1933 في وثيقة عرفت باسم «الاتجاهات الاجتماعية الاخيرة» (Cherns et al, 1972 : xiii). هكذا بدأت العلوم الاجتماعية تشكل بعلاقتها مع الدولة الغربية، سلاحا هاما في مواجهة جميع اشكال اللاواقعية والفرضيات الخاطئة النابعة من اصحاب القرار الذين عادة ما تأخذهم الممارسة السياسية اليومية بعيدا عن الرؤية الشاملة والبعيدة الأمد.

ومن سلبيات العلاقة بين البحث والدولة في المجتمعات العربية ان تملأ اجهزتها او بعضها بنمط من الباحثين الذين تخصصوا باسماع رؤسائهم لغة التوافق والطاعة، فيتحولون من باحثين هدفهم اكتشاف ماهو جديد ومفيد الى متخصصين بالحفاظ على مناصبهم. بل الأسوأ انهم يتحولون لخبراء بنفسية رؤسائهم والحكام، فيعرفون مايقولون متى وكيف! بل ان قرر هؤلاء الاستفادة من باحثين اخرين من خارج الاجهزة الرسمية، يقومون باعادة صياغة التقارير النهائية لتتناسب والخطوط العريضة لتفكير الرؤساء. ان

البحث على هذه الشاكلة روتين. فلا مفاجآت، ولا اكتشافات ولا جدل وخلاف ولا تجديد. فالنتائج كالمقدمات، وماكان بالامس قائم اليوم وسيستمر الى الغد، انها الحقيقة القديمة تجتر نفسها فتتجلى في الذهن دون ان يعكس ذلك واقعا قائما، وهنا تكمن المعضلة.

3) **الرقابة الذاتية (الهامشية كأسلوب بحث)**: لقد نتج عن البيئة غير المشجعة للبحث الاجتماعي، بروز الرقابة الذاتية بين العديد من العلماء الاجتماعيين العرب. وللرقابة الذاتية الكثير من النتائج السلبية على العلوم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يجد الكثير من العلماء الاجتماعيين انفسهم، حين تناول موضوع هام، مضطرين لاخفاء البعض أو الكثير من نتائج أعمالهم. فيتعلمون فن استبدال الجمل والفقرات والافكار بأخرى. أي انهم يتقنون عبر الممارسة الفكرية فن تزييف الواقع، وذلك خوفا من فقدان وظيفة أو التعرض لمضايقات لا طائل لهم بها. ولهذا يجد العالم الاجتماعي العربي نفسه بين قطبين متناقضين. فبينما ينصرف العالم الاجتماعي الغربي للتركيز على افكاره واكتشافاته، وذلك حسب الاصول الاكاديمية والعلمية المتعارف عليها، يجد العالم العربي نفسه يتعامل، بالاضافة لذلك، مع الخوف من ان يساء فهمه او ان يغضب مواقع النفوذ الاجتماعية ـ السياسية، أو ان يتهم بفقدان الولاء الوطني والقومي والديني. لهذا فهو يتخبط بين الاكاديمية والامانة العلمية من جهة، والمسايرة الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى (جواد، 1987)[9]. هكذا يفقد البحث الاجتماعي نقاط قوته وتركيزه، امانته العلمية، بل جديته وعمقه، ويتحول الى بناء أجوف المحتوى، هامشي الشكل، مقطوع عن المجتمع وعن الدولة.

وقد أدت الرقابة الذاتية الى ظاهرة أخرى مترابطة، فبدلا من دراسة المواضيع الهامة التي تعتبر «حساسة»، يقرر جمهور كبير من الباحثين دراسة المواضيع التي ترضي الجميع، والتي لا تثير عادة اهتمام احد. تماما بعكس العالم الاجتماعي الغربي، فان الرقابة الذاتية تدفع باحثينا نحو المواضيع الهامشية التي لا تتواصل مع لب السياسة والمجتمع ومشكلاتها؛ فعبر انتقاء المواضيع «الآمنة» تتحول الممارسة البحثية الى المجالات السطحية الهامشية. فهناك العشرات من الباحثين الذين قرروا التخلي عن المواضيع الهامة التي كانوا قد بدأوا بحثها وذلك نتيجة لضغط سياسي ـ أو اجتماعي ـ أو اسري، أو حتى لمجرد التكهن بوجود مثل هذا الضغط. وفي الواقع فإن هذا مرتبط كله بعدم فهم المجتمع والدولة غايات البحث الاجتماعي وفوائده الكبرى. وقد نتجت عن الرقابة الذاتية ظاهرة ثالثة هامة. فبدلا من البحث الاجتماعي القائم على جمع المعلومات، والمرتبط بالتوثيق والفرضيات والتواصل مع الدراسات السابقة، برزت الكتابة الايديولوجية البعيدة عن الروح الاكاديمية. فقد أصبحت الكتابة المعزولة عن «ماهو قائم» والمتعمقة في عالم «مايجب ان

يكون» والتي تختبىء تحت عباءة الوعود الاصلاحية، مخرجا للكثيرين (ابراهيم، : 347 1986). وقد عبرت الكتابات الايديولوجية عن نفسها في أوساط اليمين واليسار، الديني والعلماني، وهي دراسات لا علاقة لها بالبحث الاجتماعي وامانته، وبالاكاديمية وعلميتها. وتحولت الكثير من الدراسات الى موقف في مقدماتها واسلوبها واستنتاجاتها. اذ سيطرت على حالة البحث في اوساط كثيرة الاحكام القيمية والمصالح الذاتية التي تحبط قدرة الباحث في الحد من انتمائه الايديولوجي او الاقليمي أو الطائفي، أو القبلي (الثاقب، 1987). كما سيطرت نتيجة لذلك حالة من الصراعات والاتهامات ذات الطابع الشخصي، مما ساهم ويساهم في تمزيق شمل المجموعة العلمية وقدراتها الابداعية (طه، 1987)[10]. وقد دخلت الرقابة الذاتية ايضا الفصل الدراسي. اذ نتيجة للضغط العام بدأ يشعر الكثيرمن المدرسين انه لكي يقوموا بمهمتهم الاكاديمية عليهم الجمع بينها وبين خط الحزب وخط الدولة، أي الخط الرسمي. ويبدأ المدرس بالتقليل من الاكاديمية لصالح الخطابة، والعموميات، وبالتالي لصالح اللامضمون. فعليه ان يبذل الجهد اللازم لكي لا يسيء فهمه احد، ولكي لا يفهم من كلامه في شرح نظرية أو أخرى انه يقصد وضعا محليا أو آخر، حاكما أو حزباً، أو توجها سياسيا.

4) **الصعود الاداري**: ان عدم تقدير دور البحث الاجتماعي في البلاد العربية دفع الى تفريغ سوق البحث من المبدعين. وقد وجد الكثيرمن العلماء، لا في البلاد العربية فحسب بل وفي العالم الثالث أيضا، انه بالامكان التعويض عن عالم البحث المهمل والمضطهد عبر الصعود الاداري. فللادارة سطوة وموقع وعلاقات وزعامة في مجتمع يكون فيه للدولة وأجهزتها دور كبير ومؤثر(Goodwin & Nacht, 1986 : 15). لهذا ليس غريبا ان خيرة الباحثين الأكفياء قد وجدوا مجالهم في مواقع الادارة. اذ تحولت لديهم الشهادة الجامعية (الدكتوراه) الى وسيلة للادارة. فيتحول الباحث الاجتماعي الى «وديعة غير انتاجية، مسعاه الرئيسي الرقي الوظيفي. وبدلا من ان يكون محللا لمجتمعه دارسا له يصبح جزءا لا يتجزأ من الآلة السياسية والاجتماعية المهيمنة» (سعيد، 1988)[11]. اذ ان قلة من الاكاديميين الذين يصعدون اداريا يحافظون على انتاجهم الاكاديمي. ولا شك أن تعديل النسق القيمي في المجتمع العربي «الذي يعطي للمسؤوليات السياسية والادارية رتبا أعلى من الاكاديمية مسؤول عن هذا النزيف في الجسم الاكاديمي» (حسيب، 1987). «لهذا فان السعي لان تحتل وظيفة الباحث العلمي مرتبة عالية ... مقدمة ضرورية لإيقاف هذا النزيف» (حسيب، 1987).

ويبقى السؤال، ماعلاقة الادارة بالبحث الاجتماعي وحاجات المجتمع والدولة؟ لماذا يفرغ عالم البحث، من المبدعين؟ وهل كسب ولاء العالم الاجتماعي للنظام السياسي

«لا يتم الا عبر التعيين في مناصب الادارة وما يترتب عليها من مزايا مادية ومعنوية» (سمعان، 1988)[12]؟ هل يشكل هذا الاسلوب وسيلة لكسب العلماء الاجتماعيين أم لافسادهم وربما مع الوقت خلخلة ولائهم الجاد والمسؤول نحو مجتمعهم ووطنهم ودولتهم؟ هل وجدت الدول العربية ودول العالم الثالث حلا لأزمة عدم الثقة بينها وبين الاكاديمي عن طريق الاستيعاب الاداري؟ لا أقلل من أهمية الادارة لكن تنميتها واهمال العلوم الاجتماعية كتنمية الجسد دون العقل. هنا مكمن هام للفشل الحضاري الكبير.

5) **الهروب نحو الالتزامات الاجتماعية والاسرية**: كما تتحول الشهادة العلمية لموقع اداري وسياسي، تتحول أيضا الى موقع اجتماعي. فبدلا من الانجاز البحثي يسهل على الباحثين العرب السعي نحو الانجاز الاجتماعي. لهذا يتجه الكثير من الباحثين، بفعل ضغط المجتمع وهروبهم من عالم البحث المقيد، نحو القيام بالواجبات الاجتماعية والاسرية بكل صنوفها (Goodwin & Nacht, 1986 : 17). ويبدأ الباحث بالانغماس في عالم الواجبات، المسايرات، المجاملات، الزيارات، الاعياد، الافراح، المباركات، العزومات، والديوانيات وغيرها. أنه الانسان الاجتماعي الذي يقوم بدوره، ويكتشف ان شهادته العلمية تضفي على ذلك الدور شرعية ورمزية وأهمية كبرى.

ان هذا الهروب يعني فقدان الباحث للوقت اللازم لانجاز بحوثه، فبينما يتجه العالم الاجتماعي الغربي نحو العزلة لسنوات لانجاز دراسة رئيسية هامة، نجد ان على الباحث العربي ان يسرق الوقت من مجتمعه وأسرته الممتدة. فالبحث الاجتماعي يستلزم تركيزا كبيرا وانغماسا وهدوءا «ووحدة» لا تشجع عليها ظروفنا الاجتماعية. بل الاسهل للكثير من الباحثين، الهروب نحو عالم المجتمع بدلا من الانغماس في ابداع البحوث التي تجد تقديرا أقل. ومن الواضح ان فشل الكثير من الباحثين في التغلب على جاذبية المجتمع وارتباطاته يعود أيضا لكونهم نتاجا له ومتداخلين به ثقافيا وسلوكيا. فالمسايرة بكل صنوفها، والواجب بكل اشكاله، جزء من بنيتهم الذهنية، مما يجعلهم يجدون أن ثمن البحث الاجتماعي على أنواعه وأنماطه أكبر من مردوده. هكذا بينما هم يصبحون زعماء أسر وعشائر وقبائل ومجتمع، ينقطع انتاجهم وتتوقف شهاداتهم عن النمو، وتضمحل لغتهم العلمية المحلية والعالمية، وتقل قراءاتهم. فيفقد بذلك المجتمع والدولة والجامعة خيرة ابنائه الذين اعدهم واعدوا انفسهم على مر السنوات لامتهان مهنة البحث الاجتماعي الهامة.

6) **هبوط المناخ العلمي**: عندما يغرق الباحثون في الجزئيات والصراعات الايديولوجية والمواضيع الهامشية، ويهربون نحو الادارة والموقع الاجتماعي كبديل لامتهان البحث، نجد انهم دخلوا في الديناميات التي تعيد انتاج الفقر العلمي. هكذا تتولد حالة الهبوط في

المناخ العلمي العربي. ان المناخ العلمي، يعبر عن حالة عامة في الاوساط الاكاديمية اساسها علاقة الجدل والتفاعل القائمة بين الباحثين كجماعة علمية من جهة والباحث من جهة اخرى. فالترابط، في عالم البحث، بين الجزء والجزء، وبين الجزء والكل، أساسي لتكامله. ان الحوار الدائم الذي ينتج عن المناخ العلمي يساهم بالاغناء اليومي للباحث وافكاره، كما يساهم بتجديد حماسه. اننا نفتقد هذا المناخ العلمي في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية (يونس، 1987)[13].

لقد «أدى ضعف المناخ العلمي الى تردي المستوى المنهجي والاداء العلمي للدراسات الاجتماعية. اذ تفتقد الكثير من البحوث العربية للاتقان المنهجي، من جمع المعلومات الى أسلوب الكتابة، الى ترابط الافكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وعلاجها وتحليلها» (الثاقب، 1987). وقد أثر هذا على حالة التردي التي تشهدها العلوم الاجتماعية العربية بشكل عام.

7) **من مقاعد الدراسة الى رحلة الهبوط العلمي:** ابان مرحلة الدراسات العليا والتحضير لنيل الدكتوراه يكتسب الطالب عادات بحثية مميزة وانماط سلوك قائمة على الاحتراف. اذ يتعلم الصرامة مع النفس، واحترام وقته ووقت الآخرين، وفن الاصغاء والانفتاح على الافكار والوسائل والتوجهات الجديدة. بل أنه يصبح مميزا في اتزانه عند علاج المشكلات الفكرية التي تعترضه، كما تجذبه العلمية بكل ابعادها والعمل المضني بكل نتائجه (Goodwin & Nacht, 1986 : 11). ويتعلم وباصرار واضح من جامعته ومدرسيه وزملائه التعبير عن رأيه وفكره بكل حرية وراحة حتى لو كان ما يقول خاطئا. فالخطأ لا يكتشف الا عندما يخرج الى حيز التعبير واللغة. ويكتشف انه لا يحاسب على مايقول، فحقه في التعبير مكفول. ويتعلم كيف يصارع من أجل آرائه وحقه في البحث عندما يحرم من ممارسته جزئيا أو كليا. بل يكتسب نضجا مفاده ان مساهمته في اسكات صوت الآخرين، مهما كان مختلفا وغريبا وشاذا، هو مجرد بداية لاسكات صوته والمساهمة باعاقة نمو وتطور العلوم التي درسها. فهو الاعلم ومن تجربته العلمية، ان الخطأ الفكري هام وأساسي لبروز الصائب والنافع، وان النقد، ولو أخذ طابعا أحاديا، ضمان لاستمرار الجدل الحيوي والهام لتطور الجسم الفكري العام. ويتعلم الطالب على مقاعد الدراسة كيف يعكس كل هذا بواسطة البحث، وانه يخون الامانة العلمية اذا تردد في كتابة ما يعكس اكتشافاته ورؤيته. بل عليه ان يبحث عن ماهو مثير للآخرين ولحسهم وافكارهم، حتى لو ثبت خطأه فيما بعد بواسطة ابحاث أخرى، لان ذلك أساس لتطور العلم والمعرفة، والمجتمعات والمؤسسات.

ولكن فور بدايته لحياته العملية كاستاذ في جامعة، وهذا مايصيب خريجي العالم الثالث وخريجي العالم العربي، يبدأ في مواجهة أزمة حقيقية في علاقته مع علمه وسلوكياته

المكتسبة على مقاعد الدراسة. فأول صدمة تتعلق في طبيعة المواد التي ينبغي عليه تدريسها. اذ ان اغلبية المواضيع منقولة عن المصادر الغربية دون أدنى ابداع أو أقلمة. ويكتشف ان هذه المصادر تكرر نفسها أو انها الوحيدة من نوعها. ويجد ان المواد المحلية التي تعالج القضايا المحلية تتميز بطغيان الحيز النظري، وقلة المعلومات وعدم شموليتها، فهي ايضا، أي هذه الدراسات، تفادت طرق مواضيع مثيرة. منذ البداية تبدأ رحلة صعبة مع «الفقر» الفكري الذي تعاني منه العلوم الاجتماعية العربية. ويبدأ ايضا بتدريس ما لا يمت للواقع الاجتماعي بصلة، هكذا تتولد بدايات الغربة بين الطلبة، كما هي بين الاساتذة.

وفور محاولة الباحث تخطي المعضلة تخرج حقائق الازمة ومعوقاتها. فكل ماهو مرتبط بالمجتمع وتطوره وتاريخه، وعلاقة ذلك بالدولة والمؤسسة والسياسة، ليس محبذا (قانصوه، 1981 : 231). وبسرعة يتعلم كيف يبالغ بانتاج بحوث «احصائية متطرفة» (حجازي، 25 : 1986). ويكتشف الهامشية اسلوب كتابة، ويصبح خبيرا في اخفاء افكاره وآرائه، كما يبدأ الهروب من عالم البحث بالاخلال بالاصول العلمية التي تعلمها. وخلال سنوات تقتل روح الابداع وتبرز عقلية التقليد والمساهمة بما هو خاطىء. حتى عمله الذي أنجزه ابان المرحلة الجامعية والمتميز بالنقدية والاستقلالية والاصالة يكتشف أنه من الافضل له عدم ترجمته للعربية أو حتى عمل الدعاية المناسبة له وذلك خوفا من التعرض لمشكلات مرتبطة بالتعبير الفكري الاكاديمي الحر. وهكذا تصبح العلوم الاجتماعية مشروعا ملحقا ومشوها يساهم بمعضلة المجتمع والدولة فتنكفيء على نفسها وتتقوقع بعالم خاص يجتر ويكرر حاله. وتتحول تلك العلوم نحو تزييف حقيقة المشاكل ووجودها، اذ يتم ذلك عبر التبرير، التطمين، المدح، والتأكد بأن المعمول به هو الأفضل والاجدى (حجازي، 31 - 30 : 1986).

8) **علومنا المحلية وعلوم الغرب عنا:** ان حالة التردي في وضع العلوم الاجتماعية العربية التي عرضناها في هذه الدراسة، تقابلها حالة صعود وقوة في العلوم الاجتماعية الغربية (المستعربة) والتي تعتبر موضوع دراستها المجتمعات العربية. اذ لا يجد العلماء الغربيون أية صعوبة على جميع الاصعدة في دراسة مجتمعاتهم ومجتمعاتنا. بل لا يجدون الصعوبات التي يجدها الباحث العربي المحلي في سعيه نحو عمل بحوث ميدانية أو في ردة الفعل السياسية عليه بعد قيامه بالنشر. لهذا تتواصل الدراسات الهامة في الغرب عن تاريخ البلاد العربية، وعن المجتمع العربي، طبقاته، طوائفه، اداراته، جيوشه، احزابه، وسلوك قادته. وعندما تثار مسألة اجتماعية، أو اقتصادية أو سياسية هامة في البلاد العربية، يتداعى مئات الباحثين والكتاب في المجتمعات الغربية، وبتشجيع واضح من الجامعات ومراكز البحث وأجهزة الدولة، لدراسة الظاهرة في جوانبها المختلفة. وكمثل قريب تحولت الثورة الايرانية

والحركات الاسلامية في البلاد العربية، كما كان الوضع في السابق مع الحركة القومية العربية، الى مجال تركيز بحثي لمئات الباحثين[14].

ان حالة التردي التي تنتج عن المعوقات التي أشرنا اليها في هذه الدراسة غير موجودة في المجتمعات الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، التي تحولت منذ الحرب العالمية الثانية الى احد أهم مراكز البحث في العالم عن مجتمعات العالم الثالث وبالتالي المجتمعات العربية. ومع أن الوقوف على أسباب هذه النهضة البحثية يحتاج لبحث مستقل الا أنه بالامكان الاشارة لأهم السمات المؤثرة في هذه العملية. ان العمل الحاسم والتاريخي في نمو العلوم الامريكية المستعربة ارتبط بدور الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. اذ وجدت نفسها في وضع عالمي جديد وأمام مسؤوليات دولة كبرى. وبما أن الولايات المتحدة كانت تعيش عزلة نسبية قبل الحرب، فقد اثر هذا على معلوماتها عن العالم المحيط بها. كما أن مراكز البحث والعلوم الاجتماعية كانت مزدهرة في اوروبا وفي المانيا. هذا عنى أن الولايات المتحدة بحاجة الى اللحاق والتفوق لكي تكون قادرة على تفسير وفهم العالم والبيئة التي تتفاعل معها. بل عنى هذا حاجة محلية في صفوف الاكاديميين للتعرف على العالم المحيط ولدراسة طريقة تطور المجتمعات الغربية عبر دراسة المجتمعات القديمة التي كانت في بداية نموها وتحولها الى عالم الحداثة المعقد. ولقد نشأت هذه الحاجة أيضا بين السياسيين الذين وجدوا ضرورة للتعرف على العالم الشيوعي والنامي وذلك لكي تستطيع الولايات المتحدة المنافسة ووضع سياسات تنم عن درجة من المعرفة المسبقة بالاوضاع في دول العالم (Almond & Powell, 1966: 5 - 6).

ضمن هذا التصور وهذه الحاجة العامة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية مراكز دراسات الشرق الاوسط في كبرى الجامعات الامريكية. وبدأت هذه الجامعات بتدريس مواد علمية عن الشرق الاوسط، هذا بالاضافة الى تدريس اللغة العربية. لهذا نجد أنه من Harvard, Chicago, Berkeley, Princeton, Michigan الى Texas, John Hopkins, Georgetown وغيرها انطلقت الدراسات والابحاث وأنماط التمويل ورسائل الدكتوراه لدراسة الواقع العربي والشرق الاوسطي بكل تعقيداته وتداخلاته (Winder, 1987: 46 - 47). وفي عام 1969 بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الشرق الاوسط في جامعات الولايات المتحدة 342 مدرسا وأستاذا. وقد تضاعف هذا العدد ليصل عام 1986 الى 640 (Winder, 1987: 47). والجدير بالذكر أن هذا الرقم لايشمل الذين يعملون في مراكز البحث خارج الجامعات.

وقد ترك انشاء Middle East Institute ودوريتها المتخصصة Middle East Journal في عام 1946 أثر هام على نمو الدراسات المتخصصة حول الشرق الاوسط (Manalo, 1987).

كما أدى تأسيس Middle East Studies Association عام 1966 الى اعطاء دفعة تاريخية وتأمين قيادة لحقل الدراسات الشرق أوسطية (Winder, 1987: 52-53). ولقد ساهم المؤتمر الاكاديمي السنوي لهذه المؤسسة في جذب المئات من المتخصصين في دراسات الشرق الاوسط داخل الولايات المتحدة وكندا. كما يحضر هذا المؤتمر العشرات من المتخصصين من كافة الدول العربية بالاضافة لتركيا، وايران و «اسرائيل». وان العديد من البحوث التي تقدم في هذا المؤتمر والعديد من المؤتمرات الاخرى تجد طريقها الى حيز التحول الى كتب هامة أو الى أبحاث منشورة في الدوريات العلمية المتخصصة أو الى رسائل دكتوراه.

ويجب التحذير من النظر الى هذه الدراسات بروح سلبية مطلقة. فهذه الابحاث متنوعة بتنوع الواقع وتعقده. لكن الكثير من هذه الابحاث يتميز بالموضوعية وتعكس صورة علمية عن المجتمعات العربية والشرق أوسطية، بينما نجد أن بعضها الآخر يوضع في خدمة السياسة الامريكية ويتحول الى سلاح يستخدم ضد المجتمعات العربية، وذلك عبر «تجييره» لصالح بعض الاجهزة مثل وكالة الاستخبارات الامريكية CIA. وكانت آخر فضيحة تلك التي شارك فيها Nadav Safran رئيس مركز دراسات الشرق الاوسط التابع لجامعة هارفارد. وقد أدى انكشاف هذا الامر عام 1986 الى أخذ الجامعة لاجراء جدي بحق Safran الذي فرض عليه التنازل عن ادارة المركز لانه خالف قوانين الجامعة، اضافة لتشوه سمعته الاكاديمية (Trumpbour, 1986: 38). كما أن العديد من مراكز دراسات الشرق الاوسط والمؤتمر السنوي Middle East Studies Association حددوا موقفا حازما من المسألة وقاموا بادانة Safran.

لهذا يمكن القول بأن هذه الدراسات سلاح ذو حدين، اذ ليس المطلوب محاربتها وأخذ موقف سلبي منها اذ انها في أغلبها جزء لا يتجزأ من نمو العلوم الاجتماعية والمعرفة الانسانية. لكن هذه الدراسات التي تنم عن جهود «المركز» ونشاطه لا تعكس حاجات «التخوم» ووجهات نظرها واضافاتها. لهذا فالمطلوب مساهمتنا الجدية وذلك بابراز ابحاث محلية لا تقل عنها من حيث الاداء، الا انها تعبر عن الرؤية المحلية وبالتالي الاضافة الخاصة بعلومنا. كما أن المطلوب انشاء المزيد من مراكز البحث العربية الجدية على شاكلة مركز دراسات الوحدة العربية للدفع بنهضة علمية في هذا الاطار. اي المطلوب عدم غيابنا، بل على العكس، حضورنا في الاطارين العالمي والمحلي وفي اللغتين، أولاً العربية ثم الانجليزية.

الخلاصــة

إن هذه المعوقات بأسبابها ومظاهرها كل متكامل وتشكل نظاما لتخلف البحث الاجتماعي العربي. ولن يكون من السهل تحدي هذا النظام لأن في تحديه مواجهة مع العديد من المفاهيم والقيم الخاطئة حول المجتمع والدولة وعلاقة البحث والمعلومات بهما. ان الصراع من أجل الحرية الاكاديمية ومن أجل تفهم المجتمع والدولة لدور العلوم الاجتماعية، لن يكون صراعا قصيرا. لهذا من الضروري ان يتحرك العلماء الاجتماعيون لشرح طبيعة علومهم وابحاثهم. فبدون جهد مكثف منهم لخلق حالة التداخل المطلوبة مع مجتمعهم، وبدون سعي واضح لاقناع المجتمع ومؤسساته، اضافة للنخب السياسية وأجهزتها الادارية، فسيبقى البحث غريبا ومعزولا (ديكنسون، 1987 : 17). ان الحرية الاكاديمية أساسية لانتعاش البحث الاجتماعي، فحسب رأي ديكنسون فان الحرية الاكاديمية هي ان يكون «الباحث العلمي بمأمن من أي نوع من أنواع الازعاج (أو الفصل) بسبب مخالفته القائمة على أسس معقولة للحكمة أو الآراء المقبولة لدى زملائه ونظرائه، ورؤسائه، أو المؤسسة، أو المجتمع» (ديكنسون، 1987 : 189). ولا شك أن احد أهم هذه الوسائل لحماية حقوق المشتغلين بهذه المهنة وحماية المهنة نفسها، مرتبط بدور كبير للعلماء لا في شرح قضاياهم ودورهم وعلومهم فحسب، بل أيضا في انشاء هيئات مهنية تدافع عنهم وتفرض اعتراف الدولة بمهنتهم وبالتالي بحقوق واضحة مكفولة حين ممارسة هذه المهنة (ديكنسون، 1987 : 191).

وتقع على العلماء الاجتماعيين العرب مسؤولية اجراء الدراسات الجادة الهادفة والقادرة على مخاطبة الواقع وابعاده. أي عليهم مسؤولية شق طريق حيوي وسط حضارة هندسية تنخر جسدها المسايرة وصنوفها في كافة المجالات. ان انتهاء عصر الدولة الهندسية، أي انتهاء مرحلة مد شبكات المياه وشق الطرق واقامة الابنية، المتداخلة مع بداية انكشاف المشكلات التي خلفتها تلك الحقبة من تكدس الفلاحين في المدينة، انتقال البادية للمدينة، وبروز هرم طبقي جديد، وترسيخ دور الدولة ونمو التسلطية، وبروز الطائفية، وغيره من مشكلات التغير السريع، يفترض بكل تأكيد السعي الحثيث لابراز دور العلوم الاجتماعية العربية القادرة على مخاطبة هذه التغيرات وطبيعة مسارها وآثارها البعيدة الامد. فالتحديات الشاملة تستلزم منا مواجهة شمولية. والعلوم الاجتماعية هي واحدة من الاسلحة القادرة على اغناء كل من الدولة والمجتمع عن بعضهما البعض وعن البيئة المحلية والاقليمية والدولية. لذلك من الصعب انتقال العلوم الاجتماعية العربية الى حيز الفعل دون أن ترتبط بالتحديات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والسياسية التي تواجه البلاد العربية. بل لن تنجح أية محاولة لبناء علوم اجتماعية عربية

(كما تؤكد لنا التجربة العالمية) دون الربط الفعلي بين المشكلات الانسانية وحلولها ,Harris (4 : 1970 . وبما أن المجتمع العربي مرشح لان يستعيد دوره الذي فقده ابان مرحلة التنمية السريعة، وبما أن المشكلات المتراكمة لا يمكن تجاهلها، فلا بد لهذه العلوم من ربط نفسها ومبادرتها واستراتيجيتها مع هذا الصعود الذي سيفيد الدولة والمجتمع. وحقيقة الامر أن المجتمع المبادر والقوي هو أهم عنصر في استمرار الرخاء والاستقرار الذي تنشده جميع الدول. فالعلوم الاجتماعية اذن، هي جزء لا يتجزأ من النهوض المجتمعي العام. وهذا النهوض هو الذي يعبر عن سعي الفرد والمجتمع نحو صياغة الحاضر والمستقبل وفق أسس تجعل من الدولة أكثر تأثرا بالمجتمع، وحاجاته وحركته. لهذا فان على الباحث العربي أن يطرد التقاعس ويتسلح بموضوعية تسمح له باختراق الحواجز المعوقة للبحث الاجتماعي العربي. وعليه أن يتعلم كيف ينشيء المراكز العلمية المستقلة والممولة ذاتيا، وكيف يحول جامعته لمركز يساهم في ضمان حرية ممارسة هذه المهنة. فالمخرج المرحلي من الازمة الراهنة لن يكون الا عبر دور مميز للباحث العربي في العلوم الاجتماعية الذي ستقع عليه مهمة تمهيد الطريق اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا وتنظيميا وإداريا لمهنته الهامة والصاعدة.

الهوامش

1) لقد شكلت سلسلة الدراسات المرتبطة بمشروع استشراف المستقبل العربي بداية لقفزة نوعية هامة. انظر على سبيل المثال:

- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- محمد عبدالباقي الجرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

2) مقابلة مع محمد الرميحي رئيس تحرير مجلة العربي وأستاذ علم الاجتماع (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

3) مقابلة مع فهد الثاقب رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، خريف 1987.

4) مقابلة مع عبدالمؤمن العلبي، الصندوق العربي (وحدة البحوث)، الكويت، خريف 1987.

5) مقابلة مع فؤاد زكريا، رئيس قسم الفلسفة (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

6) مقابلة مع عبدالحميد الزقلعي، السيدة عزيزة حلمي، وميرفت بدوي، الصندوق العربي (وحدة البحوث)، الكويت خريف 1987. وأشكر اسماعيل الزابري رئيس وحدة البحوث على تأمين هذا اللقاء الجماعي مع الباحثين العاملين في الصندوق.

7) خير الدين حسيب، رئيس مركز دراسات الوحدة العربية، استبيان، الكويت، خريف 1987. هذا الاستبيان من أصل 20 استبيانا ارسلت لمراكز بحث وباحثين عرب في دول عربية مختلفة، وقد وصلني ردان فقط.

8) مقابلة مع سليمان القدسي، وحدة الاقتصاد التابعة لمعهد الكويت للابحاث العلمية، الكويت، خريف 1987.

9) مقابلة مع سعد ناجي جواد، قسم العلوم السياسية (جامعة بغداد)، الكويت، خريف 1987.

10) مقابلة مع أمير طه، قسم علم النفس (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

11) عبدالمنعم سعيد، Brookings Institute، الولايات المتحدة، استمارة بريدية، ربيع 1988.

12) مقابلة مع بطرس سمعان، قسم العلوم السياسية (جامعة الكويت)، الكويت، ربيع 1988.

13) مقابلة مع فيصل عبدالقادر يونس، قسم علم النفس (جامعة الكويت)، الكويت، خريف 1987.

14) انظر عشرات الكتب والدراسات التي تتفاوّت في تقويمها وفهمها لمختلف الجوانب المتعلقة حول الموضوع، وعلى سبيل المثال:

Norton, A.R. (1987) Amal and the Shia: Struggle for the Soul of Lebanon. Austin: University of Texas; Ajami, F. (1986) The Vanished Imam: Musa Al-Sadr and the Shia of Lebanon. Ithica: Cornell University Press.

(هذان الكتابان هما الوحيدان الحديثان عن شيعة لبنان، ولا يوجد نظير لهما في اللغة العربية).

Donohue, J.J. & Esposito, J.L. (1982) Islam in Transition: Muslim Perspectives. New York: Oxford University Press; Momen, M. (1985) An Introduction to Shi'i Islam. New Haven: Yale University Press; Wright, R. (1986) Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam. New York: Simon & Schuster; Ruthven, M. (1984) Islam in the World. New York: Oxford University Press..

المصادر العربية

ابراهيم، س.

1985 «الاسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربي» ص ص 167 - 195 في ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان.

1986 «تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من اثبات الوجود الى تحقيق الوعود». ص ص 343 - 357 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بركات، ح.

1986 المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حجازي، م.

1986 «الازمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي». ص ص 13 - 44 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخوري، ف.

1986 ندوة «علم الاجتماع وقضايا الانسان المعاصر». ص ص 199 - 213 في نحو علم اجتماع عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ديكنسون، ج.

1987 العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث. (ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الرميحي، م.

1984 «المثقفون العرب والمستقبل» العربي ـ 306 (مايو): 8 - 15.

———

1986 «الابداع الثقافي ومعوقاته في اقطار مجلس التعاون». التعاون (الرياض) ـ 1 (يناير): 123 - 107.

زحلان، أ.

1985 «الانتاج العلمي العربي». ص ص 115 - 130 في ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان.

سالم، ن.

1983 «التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل الكتب المدرسية». المستقبل العربي ـ 51 (آيار): 54 - 66.

سلطان، ج.
1984 «أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي: ورقة رؤية». ص ص 1 - 19 في مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي، الكويت: جامعة الكويت (قسم الاجتماع والانتروبولوجيا والخدمة الاجتماعية).

شرابي، هـ .
1984 مقدمة لدراسة المجتمع العربي. بيروت: الدار المتحدة للنشر.

شقرون، م.
1986 «أزمة علم الاجتماع ام أزمة المجتمع؟» ص ص 67 - 81 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صفدي، م.
1983 «المقروء وغير المقروء في خطاب العنف». «الفكر العربي المعاصر، بيروت، عدد 28 - 27 (خريف): 4 - 18.

الغبرا، ش.
1988 الاثنية المسيسة: المفاهيم والادبيات، مجلة العلوم الاجتماعية 16 (خريف): 43 - 59.

غليون، ب.
1985 اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

قانصوه، ص.
1981 «معوقات البحث العلمي في المجتمع العربي». الفكر العربي (طرابلس) ليبيا 20 (آذار ونيسان) 227 - 232.

محشي، خ.
1985 «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية». ص ص 219 - 240 في ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان.

مرسي، م.
1984 «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي». رسالة الخليج العربي ـ 12 : 27 - 69.

ووتربري، ج.
1986 «بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات العربية في العقد القادم». ص ص 383 - 395 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الاجنبية

Almond, G. & Powell, G.
1966 Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Company.

Altbach, P. & Rothgeber, E.
1980 Publishing in the Third World. New York: Praeger.

Cherns, A., Sinclair, R. & Jenkins, W. (Eds.)
1972 Social Science and Government: Policies and Problems. London: Tavistock Publications.

Chilcote, R.
1981 Theories of Comparative Politics. Boulder, CO: Westview Press.

Goldthrope, J.
1984 The Sociology of the Third World (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

Goodwin, C. & Nacht, M.
1986 Decline and Renewal: Causes and Cures of Decay Among Foreign-Trained Intellectuals and Professionals in the Third World. New York: Institute of International Education.

Granqvist, H.
1931 Marriage Conditions in a Palestinian Village Vol. 1. Helsingfors: Societas Scientiarum Fennica. Commentations Humanarum Litterarum 3(8).

1935 Marriage Conditions in a Palestinian Village Vol. 2. Helsingfors: Societas Scientiarum Fennica. Commentations Humanarum Litterarum 6 (8).

1947 Birth and Childhood Among the Arabs: Studies in a Muhammadan Village in Palestine. Helsingfors: Sodertrom and Co. Forlagsak Tiebolag.

1965 Muslim Death and Burial: Arab Customs and Traditions Studied in a Village in Jordan. Helsinki: Societas Scientiarum Fennica. Commentations Humanarum Litteratum 34 (1).

Harris, F.
1970 "A Strategy for the Social Sciences." pp. 1-11 in F. Harris (Ed.), Social Science and National Policy. USA: Aldine.

Hoselitz, B.
1959 "The Social Sciences in the Last Two Hundred Years". pp. 7-25 in B. Hoselitz (Ed.), A Reader's Guide to the Social Sciences. New York: Free Press.

Manalo, K.
1987 "A Short History of the Middle East Institute." Middle East Journal 41 (Winter): 64-73.

McVey, S.
1976 "Nineteenth Century America: Publishing in a Developing Country", pp. 187-201 in P. Altbach & S. McVey (Eds.), Perspectives on Publishing. Lexington, MA: Lexington Books.

O'Donnell, G. & Schmitter, P.
1986 Transition from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Trumpbour, I.
1986 "The Fall of Safran." Middle East Report 138 (January/February): 38.

Weber, M.
1977 "Objectivity in the Social Science and Social Policy". pp. 24-37 in F. Dallmayr & T. McCarthy (Eds.), Understanding and Social Inquiry. Notredame: University of Notredame Press.

Wells, W.
1982 "Politicians and Social Scientists." American Behavioral Scientist 26 (November/December): 235-249.

Wiarda, H.
1985 "Toward a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World". pp. 127-150 in H. Wiarda (Ed.), Directions in Comparative Politics. Boulder: Westview Press.

1986 "The Ethnocentrism of Social Science". pp. 465-480 in R. Macridis & B. Brown (Eds.), Comparative Politics: Notes and Readings. Chicago: Dorsey Press.

Winder, R.
1987 "Four Decades of Middle Eastern Study". Middle East Journal 41 (Winter): 40-63.

أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية

خالد بن محمد العنقري
وزارة الشئون البلدية والقروية ـ السعودية

مقدمة

تكاد تتفق المصادر العلمية المتخصصة من حيث تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة الى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل في المدن والقرى، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعمرانيا (Isard, 1975:374-5 ؛ الخريجي، 1986:124-140 ؛ محيي الدين ، 1975:210-211 ؛ حموده، 1985:31). وللتنمية الشاملة ثلاثة أبعاد رئيسة: 1) البعد النوعي: وهو الذي يحدد نوع التغير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والروحية. 2) البعد الزمني : وهو الذي يحدد الجدول الزمني لاحداث التغير، كأن يكون سريعا أو بطيئا، قصيراً أو متوسطا أو طويل المدى. . الخ. 3) البعد المكاني : وهو الذي يحدد مواقع التغير في حيز الدولة، أي مايعرف بالتنمية الاقليمية (حمودة، 1985:31-32).

ولتحقيق التنمية الشاملة تلجأ كثير من الدول الى التخطيط الذي يمكن تعريفه بأنه الطريقة المثلى لحصر وتقدير الموارد والامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة وتحديد أساليب توظيفها مكانيا وقطاعيا وزمنيا بأقل تكلفة وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المرغوبة من أجل رخاء المجتمع ورفاهيته (محيي الدين، 1975:11؛ الزوكة، 1984:17 ؛ المنيس ، 1985:9 ؛ Davidoof & Reiner, 1973:11; Glasson, 1983:18-20). والتخطيط، بكافة مستوياته المحلية والاقليمية والوطنية ذو شقين: الأول علاجي أو اصلاحي Corrective، ويهدف الى حل المشكلات القائمة وقت التخطيط، مثل معالجة مشاكل الهجرة والاسكان والاختناق

المروري . . الخ ، والثاني وقائي أو ابداعي Creative ويهتم بايجاد الوسائل الملائمة لمنع استفحال المشكلات أو ظهورها (والي، 48:1983 ;Davidoof & Reiner, 1973:14-16) ، والى تكوين أوضاع جديدة لتحقيق طموحات تنموية اضافية . ويهتم التخطيط للتنمية العمرانية الشاملة بايجاد الصّيغة التكاملية بين جميع المستوطنات البشرية، حضرية أو ريفية، بهدف ضمان وصول التنمية الوطنية الشاملة الى جميع أجزاء الدولة وتحقيق التوزيع الأمثل للسكان والتأكد من حصولهم على جميع الخدمات التي يحتاجون اليها بسهولة ويسر (الزوكة، 1984 : 25-26) . وهو بذلك يخرج عن المفهوم الضيق الذي ينظر الى التخطيط العمراني على أنه تنمية المدينة أو القرية كوحدة منفصلة عن بقية أجزاء الاقليم أو الدولة . ومع ذلك فان بناء الخطط ووضع استراتيجيات معالجة مشكلات التباين وعدم التوازن في التنمية العمرانية وتحديد الأهداف ورسم السياسات التي تحققها لا توصل وحدها الى تحقيق التنمية المنشودة. فالخطط، بما تحتويه من برامج، تحتاج الى امكانات مالية ضخمة لاتتوفر لدى كثير من الدول النامية، كما أنها تتطلب ادراكا لطبيعة المجتمعات والامكانات المتاحة في جميع المستويات المكانية (الوطنية والاقليمية والمحلية)، وفهما كاملا للأهداف والسياسات المرسومة لتحقيقها. هذه الشروط المالية والاجتماعية أثرت على كثير من الخطط ومنعتها من تحقيق أهدافها. ومن أهم العوائق والمشكلات التي تعاني منها الخطط الوطنية التي تضعها الدول النامية لتوجيه التنمية العمراينة مايلي:

1) غياب الأداة المكانية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقصد بذلك غياب التخطيط الاقليمي .
2) اقتصار التنمية الريفية على جوانب محددة وبالذات الزراعة، وعدم التركيز على التنمية الريفية المتكاملة .
3) تركيز البرامج على التنمية الصناعية في المدن الرئيسية، مع أن جميع الخطط تضع ضمن أهدافها العامة توزيع التنمية مكانيا وفي جميع القطاعات .

ومن أهم عناصر السياسات العمرانية التي تضعها الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة وتقليل الفوارق الاقليمية داخل كل دولة : التخطيط الاقليمي الشامل، والتنمية الريفية المتكاملة، وذلك في اطار خطط التنمية الوطنية الشاملة. الا أن التخطيط العمراني في الدول النامية يحتل مكانة دنيا في قائمة الأولويات على الرغم من أنه امتداد طبيعي للتخطيط الوطني الذي تأخذ به معظم هذه الدول (بريز، 238:1972)، لذلك نجد أن قليلا من هذه الدول قد نجح في تطبيق هذه السياسات وتحقيق الأهداف العمرانية التي تضمنتها خططه التنموية .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

1) تحليل دور خطط التنمية الوطنية التي نفذتها وتنفذها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق التنمية العمرانية الشاملة فيها.
2) توضيح أهمية التخطيط الاقليمي الشامل والتنمية الريفية المتكاملة كأدوات لتحقيق التنمية العمرانية الشاملة، وعرض تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيقها.
3) شرح نموذج تنفرد به المملكة العربية السعودية وهو مايعرف بالنطاق العمراني الذي يهدف الى التحكم في نمو المستوطنات البشرية سواء كانت مدنا أو قرى، وربط هذا النمو بالامكانات المتاحة للتنمية، وبالأهمية المحلية والاقليمية والوطنية والعالمية لكل مستوطنة.
4) تحديد أهم المعوقات التي واجهت التنمية العمرانية في المملكة، والحلول التي وضعت لها.

أولا : التخطيط الوطني للتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية

يتم التخطيط الوطني للتنمية في المملكة العربية السعودية من خلال سلسلة من الخطط الخمسية على أساس أنها أنسب الوسائل التخطيطية للظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمملكة. وتأثرت التنمية العمرانية في المملكة باستراتيجيات وأهداف خطط التنمية الوطنية حيث هدفت الخطط الأربع (1970-1990) دون استثناء الى رفع مستوى المعيشة والتوزيع العادل للثروة والمنافع العامة في جميع المناطق. وتعد الخطة الخمسية الأولى (1970 - 1975) أول تجربة للمملكة في هذا المجال، وقد تمت في ظروف اقتصادية غير جيدة اتصفت في بدايتها بعجز الميزانية وثبات عائدات النفط. أما فيما يتعلق بالتنمية العمرانية في الخطة الأولى فقد اتصفت بما يلي :

1) ان هذه الخطة لم تتضمن استراتيجية محددة لتطوير المدن والقرى، فقد أكدت على التنمية في المناطق الحضرية الرئيسية، الا أنها شجعت استمرار التخطيط الاقليمي التلقائي والتخطيط المحلي الذي بدأ قبل بداية مرحلة التخطيط الوطني مباشرة (الهيئة المركزية للتخطيط، 203:1970).
2) تركزت الجهود في تنفيذ بعض مشاريع البنية الأساسية كالسفلتة والارصفة والانارة والأسواق وتمديدات المياه.
3) كان التركيز، وهذا أمر طبيعي، على المدن الرئيسة مثل الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام.

4) أكدت الخطة الأولى على ضرورة اعداد الدراسات اللازمة لتوفير المعلومات والخرائط عن الأوضاع الراهنة (فلمبان، 1985:75).

الا أن الظروف المالية تغيرت خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى حيث ارتفع سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف من 1.80 دولار الى 2.28 دولار، وارتفعت حصة الدولة في شركة أرامكو إلى 60 بالمئة، مما ساعد على تنفيد برامج الخطة في مختلف القطاعات، ومنها القطاعات الحضرية والريفية. حيث زاد عدد البلديات من 54 بلدية في بداية سنوات الخطة الى 85 بلدية في نهايتها، وتجاوز تنفيذ المشروعات في أغلب الحالات ماكان مخططا له. كما تم الانتهاء خلال هذه الفترة من اعداد المعلومات والخرائط الضرورية عن الأوضاع الراهنة.

ومع أن أول مخطط عمراني رئيسي عن المملكة الذي وضع لمدينة الرياض كان قد بدأ الاعداد له قبل الخطة الخمسية الأولى بسنتين، الا أن الانتهاء من المخطط، والموافقة عليه كانت في السنة الثالثة من الخطة، لذا فقد كان هناك وقت كاف لكي يخرج المخطط الرئيسي للرياض في ضوء أهداف وسياسات خطة التنمية الوطنية الأولى. ولأن هذه الخطة كانت متواضعة من حيث الاهداف وحجم المشاريع، وبسبب المتغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة من الخطة والتي من أهمها ارتفاع أسعار النفط وتزايد حركة السكان باتجاه العاصمة، كما أن التقديرات السكانية جاءت أقل جدًا من معدلات النمو، كل هذه العوامل استدعت تحديث هذا المخطط بعد فترة قصيرة من بدء تطبيقه. وعلى أي حال فقد أكد المخطط الرئيسي للرياض الاتجاهات التخطيطية التالية :

1) تدعيم نظام التخطيط الشبكي للشوارع كأفضل نمط مرغوب فيه يجب اتباعه في تخطيط مدينة الرياض والمدن الأخرى بالمملكة.
2) الاستمرار في تقسيم المخططات السكنية الى قطع كبيرة الحجم مثل النمط الذي كان سائدا في مشروع الملز، وأهمية وجود الفراغات حول المسكن، وهذا يؤكد أن بناء الوحدات السكنية المنفصلة (الفلل) اعتبر آنذاك أنسب نوع من المساكن (الهذلول، وأنيس الرحمن، 1985:37).

وتعد الظروف التي جاءت فيها خطة التنمية الثانية (1975-1980) مغايرة تماما للظروف التي كانت سائدة عند اعداد خطة التنمية الأولى، اذ أن انتاج النفط تزايد وأخذت أسعاره في الارتفاع وتجسد هذا وذاك في عائدات مالية ضخمة، فزالت بذلك العوائق المالية للتنمية، وأصبحت العوائق الرئيسة لمشاريع التنمية تتركز في نقص التجهيزات الأساسية ونقص القوى البشرية. لذلك فان خطة التنمية الثانية انطبعت بتأثير هذين العاملين حيث

وظفت مبالغ كبيرة في انشاء البنية الأساسية مثل شبكات الكهرباء والطرق والموانىء والهاتف والمياه والمطارات والمؤسسات التعليمية والخدمات الصحية مع التأكيد على كفاءتها وكفايتها. أما بالنسبة للنقص في القوى البشرية فقد استدعى الأمر استقدام العمالة المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع بأعداد كبيرة من مختلف أقطار العالم مع الاستمرار في اعداد القوى البشرية السعودية، من خلال الجامعات والمعاهد المتخصصة والبعثات الخارجية ومراكز التدريب، للمستقبل لاستكمال برامج التنمية.

لاشك أن هذه المشاريع والعمالة التي استقدمت لتنفيذها قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على نمو المدن السعودية واستكمال المرافق الأساسية فيها. فقد زاد عدد سكان المدن الرئيسة بشكل كبير خلال عقد السبعينات الميلادية حيث ارتفع عدد سكان الرياض من 355,000 عام 1970 الى 1,100,000 في عام 1981 (الداغستاني، 78:1985)، كما زاد عدد سكان جدة من 404,600 عام 1971 الى حوالي 915,800 نسمة عام 1978 (وزارة الشئون البلدية والقروية، 7:1979). وقد كانت الخطة الثانية واضحة بالنسبة لما تحتاج اليه المدن المتوسطة والصغيرة والمستوطنات الريفية، فكان الهدف الأساسي زيادة الخدمات البلدية في جميع مناطق المملكة، الأمر الذي استدعى انشاء بلديات جديدة تحولت فيما بعد الى مراكز صناعية وتجارية. وراعت خطة التنمية الثانية توزيع التنمية العمرانية في جميع أنحاء المملكة وفي كافة القطاعات وتنسيق الجهود للقضاء على أوجه الاختلاف والتباين الاقليمي، ومساعدة المناطق الريفية على تطوير أنشطتها لتشجيع أكبر عدد من السكان على البقاء في هذه المناطق مع تزويدهم بكافة الخدمات الضرورية (فلمبان، 92:1985).

وبزيادة معدلات التحضر والنمو الحضري في المدن الرئيسة بالمملكة تم طرح مشروعات المخططات التنفيذية الرئيسة عام 1976 لسبع مدن هي: الرياض، جدة، الدمام، المدينة المنورة، الطائف، أبها وجيزان. ورغم ان هذه المخططات قد أعدت باسلوب تخطيطي حديث الا أنها اتصفت بخاصتين أثرتا على امكانية تطبيقها بعد انتهائها:

1) على الرغم من أن كل مخطط اشتمل على خمسة عشر تقريرا فنيا درست ثمانية منها الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحركة المرور واستعمالات الأراضي وتقويم المخططات القائمة، وتناولت التقارير السبعة الاخرى المخططات الارشادية المقترحة حتى نهاية الخطة الخمسية الرابعة الا ان هذه التقارير اتصفت بالشمولية المحلية وعالجت أوضاع المدينة دون النظر الى العلاقات الاقليمية للمدن والقرى المجاورة الا في نطاق ضيق.

2) كانت المدن السبع ، خلال اعداد هذه المخططات ، تشهد تغيرا سريعا يفوق ما يستطيع المختصون باعداد هذه المخططات اخذه بعين الاعتبار ، لذا فقد جاءت نتائج وتوصيات المخططات غير متفقة مع الاوضاع الراهنة في ذلك الوقت مما تطلب اجراء تحديث لها .

لقد تم خلال سنوات خطتي التنمية الأولى والثانية انشاء معظم التهجيزات الأساسية للتنمية والتقليل قدر الامكان من الفوارق الاقليمية والتباين بين المناطق الريفية والحضرية . وقد هدفت خطة التنمية الثالثة (1980 - 1985) الى استكمال مشاريع التجهيزات الأساسية التي بدأ تنفيذها في سنوات الخطة الثانية ، مع التركيز على المناطق التي تتوفر فيها مقومات النمو والتي تستطيع استيعاب السكان من المناطق المجاورة التي لا تتوفر فيها امكانات اقتصادية (فلمبان، 1985 :97) .

وحينما بدأ تطبيق خطة التنمية الثالثة ، كانت السياسة الحضرية قد اضحت ذات صيغة واضحة المعالم ، اذ ان هذه الخطة أكدت على الانتقال من المراكز الحضرية الرئيسة نحو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في المدن الصغيرة والمستوطنات الريفية . ولكي تتحقق هذه الأهداف فقد صدرت عدة سياسات واستراتيجيات على المستويات الوطنية والاقليمية ، وأهم خطوط الاستراتيجيات الرئيسة التي تتعلق بموضوع هذا البحث هي :

1) زيادة العمل على تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي من أجل تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني .
2) ان هدف التنمية الاقتصادية هو اعطاء الاولوية للاستثمار في قطاعات الانتاج الزراعي والصناعي والتعدين .
3) الاهتمام الخاص بالزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج مواد الغذاء الاساسية .
4) حفز اشتراك القطاع الخاص في الانتاج الاقتصادي عن طريق دعم الحكومة للمشروعات الصناعية من أجل تخفيف الاعتماد على البضائع المستوردة .
5) مساعدة كافة مناطق المملكة على الاحتفاظ بسكانها وذلك بتنمية هذه المناطق وزيادة فرص العمل في الأنشطة المنتجة فيها .
6) تشجيع تطور نظام جديد لمراكز الخدمة على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي لتحاشي استقطاب الخدمات الحكومية للسكان في عدد قليل من المدن الرئيسة (وزارة التخطيط ، 1980: 81-92) .

لقد أكدت هذه الاستراتيجيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، الحاجة الى نظام من المستوطنات يتسلسل هرميا ويكون جيد التحديد ، ولا شك ان وجود نظام للمستوطنات

متكامل التكوين سوف يسهم في تنمية الاقتصاد ويحد من الهجرة القوية من المناطق الريفية والمراكز الحضرية الى المراكز والتجمعات العمرانية الرئيسة .

وقد تطلب ذلك اعداد استراتيجية عمرانية وطنية تضع المعايير الأساسية لتحديد مناطق التنمية واحجامها ، بحيث تشكل كل منها منطقة استقطاب للأنشطة والسكان ، وبذلك تعتبر هذه المناطق بمثابة «أقطاب نمو» أو كما يطلق عليها منذ خطة التنمية الثالثة «مراكز النمو» وطبقا لخطة التنمية الثالثة فقد كان هناك اقتراح لثلاثة احجام من المراكز هي :

المركز المحلي : وهو المركز الذي تتوفر فيه الخدمات والمؤسسات المحلية التي يحتاج اليها قطاع من السكان بصورة متكررة .

المركز الاقليمي : وهو المركز الذي تتوفر فيه المؤ سسات الادارية والاجتماعية والاقتصادية المتخصصة التي تخدم عددا من المراكز المحلية التابعة للمنطقة .

المركز الوطني : وهو المركز الذي تتوفر فيه الأهمية الاقتصادية والادارية والسياسية على مستوى المملكة باسرها وتقدم فيه خدمات تخصصية للغاية مثل : الرياض، مكة المكرمة ، جدة ، الدمام (وزارة التخطيط 1980 : 106) .

وتؤكد خطة التنمية الرابعة (1985 - 1990) على استكمال توزيع الخدمات على المناطق الريفية حتى تتساوى في هذا المجال مع المراكز الحضرية الأخرى ، مع استكمال مشروعات التنمية التي بدأت في الخطط السابقة (وزارة التخطيط 1985 : 428) . ورغم أنه لم يصدر بعد تقويم شامل لانجازات هذه الخطة الا أنه بالامكان معرفة مؤشرات تحقيق هذه الأهداف من خلال مقارنة المصروفات على البنية الأساسية في المناطق الريفية والمدن المتوسطة والصغيرة مع المناطق الحضرية الرئيسة في السنوات الأولى من الخطة . ونلاحظ من الجدول رقم (1) أن ما يخص الفرد من الانفاق على مشاريع البنية الأساسية البلدية يبلغ اقصاه في المناطق الريفية . ففي عام 1985 كان معدل نصيب الفرد من الانفاق على هذه المشاريع البلدية في المدن الصغيرة جدا والمجمعات القروية (أقل من 10,000 نسمة) أكثر من ضعف هذا المعدل في المدن الكبيرة والمدن المتوسطة ، ويستمر هذا الاتجاه بشكل ثابت في السنوات التالية .

جدول رقم (1)

معدل نصيب الفرد من الصرف على المشاريع البلدية الجديدة في البلديات والمجمعات القروية*

احجام المدن (عدد السكان)	1985	1986	1987	1988
أكثر من 100,000	21·0	18·6	17·0	16·6
100,000 - 30,000	12·0	12·0	12·4	13·1
29·999 - 10,000	15·3	15·3	15·8	16·5
أقل من 10,000	51·7	54·1	54·8	53·8

* تم تحويل البيانات الاصلية الى مقياس مئوي لتسهيل مقارنة معدلات الصرف/ للفرد بين فئات احجام المدن ، وهي ليست نسب مئوية من اجمالي المنصرف على المشروعات البلدية .

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية (1988) ، تقرير قيد الاعداد .

ثانيا : التخطيط الاقليمي الشامل

ان التخطيط الاقليمي الشامل هو البعد المكاني لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو بعد لا يزال تأثيره محدودا في معظم الدول النامية (بريز ، 1972 : 238) ، التي يسود فيها التخطيط العمراني على المستويين الوطني والمحلي بمعزل عن التكامل الاقليمي ، بعكس معظم الدول المتقدمة التي تبنت تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في خططها وسياساتها التنموية على كافة المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية (ابراهيم ، 1986 : 22؛ Clark, 1980 : 155) . ويعد التخطيط الاقليمي الشامل حلقة الوصل بين التخطيط الوطني والتخطيط المحلي ، وهو الاطار الذي يتم فيه تحقيق أهداف التنمية الوطنية ونقلها الى جميع أجزاء الدولة . كما أن خطط برامج التنمية التي تتم على المستوى المحلي لا يمكن أن تكون ناجحة ما لم يتم ربطها بخطط وبرامج المنطقة التي تقع فيها (المشعبي ، 1987 : 14؛24؛21 : Glasson, 1983 ؛Felemban, 1980 : 261) .

ولا تزال أجزاء كثيرة من الدول النامية بشكل عام ، والدول العربية بصفة خاصة ، وبالذات الدول ذات المساحات الكبيرة ، متخلفة عن مناطق التنمية الرئيسة فيها ، وهذا

ناتج عن تركيز الاستثمارات في مراحل التنمية الأولى على هذه المناطق الغنية رغبة في الحصول على نتائج سريعة على المدى القصير . الا أنه على المدى البعيد وجد أن تلك السياسات قد باعدت بين الأقاليم وساعدت على الهجرة وتفريغ بعض المناطق ، وزيادة الاختناق في مناطق أخرى (الخفاجي ، 1984 : 78) .

ان الربط بين التخطيط المحلي والتخطيط الوطني عن طريق المستوى الاقليمي يلغي النظرة التقليدية للتخطيط العمراني على أنه مشروعات هندسية وكفاءة فنية بحتة للتكوين الفيزيقي للمدينة دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط ، واهمال التكامل الحضري - الريفي على المستوى الاقليمي ، لذلك نجد أن الدول التي أخذت بالنظرة التقليدية للتخطيط العمراني هي التي تعاني اليوم من المشكلات الحضرية ، وبالأخص الهجرة المتزايدة من الريف ، ونقص الخدمات وتركز السكان في واحدة أو اثنتين من المدن في الدولة (ابراهيم 1986 : 24; Potter, 1985 : 58) . أما الدول التي نجحت في تطبيق فكرة تكامل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مع الجوانب الهندسية فقد نجحت الى حد كبير في التخلص من المشاكل الحضرية[1] . وقد أخذت بعض الدول تدرك هذه الحقيقة فتحولت الى التخطيط الشامل . ويتضح ذلك من الاتجاه الى مشروع خطة التنمية الشاملة لمدينة عمان الكبرى حيث تحقق للمخططين أن حل المشكلات الحضرية لا يمكن أن يتم محليا وبمعزل عن عوامل التأثير والتأثر محليا واقليميا ووطنيا . كما أنهم وجدوا أن من الصعب الفصل بين الخطط العمرانية ذات الطابع الهندسي أو الفيزيقي وبين الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (أبو عياش، 1986 : 60) .

ويتطلب تحقيق التنمية العمرانية الشاملة عن طريق التخطيط الاقليمي توفر أبعاد رئيسة تشكل بتفاعلها مع بعضها الدور الذي يلعبه الاقليم كوحدة مكانية لها خصوصيتها وامكاناتها داخل حدوده المعتبرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الدور الذي يقوم به الاقليم مع باقي اقاليم الدولة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة . ويمكن عرض أهم هذه الابعاد بما يلي :

1) **الحجم الجغرافي المناسب** : فيجب أن يكون الحجم المكاني للاقليم كافيا لتعدد الأنشطة وأنماط الانتاج ، وسهولة الاتصال بين أجزائه في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى اليوم الواحد .
2) **امكانات الزراعة** : لا شك أن الزراعة تعتبر قطاعا هاما من قطاعات التنمية ، فهي اضافة الى كونها مصدرا غذائيا رئيسا للسكان سواء داخل الاقليم أو خارجه ، فهي تعتبر أحد المصادر الرئيسة لكثير من الصناعات ، لذا فان قدرة الاقليم الزراعية تعد احدى الركائز الاساسية للتنمية الشاملة .

3) **امكانات الصناعة** : تتجه كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر الى التصنيع في محاولة تحقيق التنمية الشاملة ، ويجب أن يكون الاقليم قادرا على تحقيق قاعدة صناعية في بعض أجزائه . وليس من الضروري أن تكون الصناعة ثقيلة ، بل يمكن تكييف القاعدة الصناعية طبقا لامكانات الاقليم كأن يكون التركيز على الصناعة الزراعية أو الالكترونيات التي لا تعتمد على المادة الخام الثقيلة . . الخ .

4) **توفر مناطق ارتكاز Nodal Areas** : فكثير من الخدمات تتطلب التجمع أما للاستفادة من توفر خدمات أخرى قريبة أو لطبيعتها المركزية ، كالخدمات الصحية التخصصية والمراكز الثقافية ، والخدمات التعليمية العليا . . الخ . لذا يجب أن تتوفر في الاقليم منطقة ارتكاز رئيسة واحدة تخدم احتياجات المنطقة من الخدمات الحضرية .

5) **القاعدة الاقتصادية القوية** : يجب أن يكون الاقليم قادرا على تحقيق التنمية الذاتية ، ولا يقصد بذلك أن يكون مكتفيا ذاتيا انما أن تكون لديه القدرة على تحقيق الانتاج المتخصص سواء على هيئة سلع أو خدمات ، كما يجب أن يكون قادرا على تصدير بعض انتاجه الى خارج الاقليم .

6) **القدرة على استيعاب النمو** : يجب أن يكون الاقليم قادرا على استيعاب النمو الذي يحدث نتيجة لتوفر الأبعاد السابقة ، وهذا النمو سواء في السكان أو الاستثمارات يساعد على استمرارية التنمية والمساهمة في رفع مستوى معيشة سكان الاقليم وبقية الاقاليم الأخرى (حمودة ، 1987 : 55-56) .

ويعد التخطيط الاقليمي من الأنشطة الحديثة نسبيا في المملكة ، حيث لم يتبع في خطة التنمية الأولى ، وفي الخطة الثانية تم تقسيم المملكة الى خمسة أقاليم تخطيطية هي : الوسطى والشمالية والجنوبية والشرقية والغربية ، وكان الهدف من هذا التقسيم الاقليمي هو توزيع الاستثمارات على اساس الخصائص الطبيعية والبشرية في كل منطقة بحيث تأخذ التنمية طريقها الى جميع السكان والتأكد من عدم تركزها في المناطق الحضرية الرئيسة . وقامت وزارة الشئون البلدية والقروية بتنفيذ مجموعة من الدراسات الاقليمية اعتمادا على هذا التقسيم ، شملت دراسة للاوضاع الراهنة في كل اقليم والمراكز الحضرية الرئيسة فيها كالتالي :

المنطقة الوسطى : الرياض ، الخرج ، حائل ، المجمعة ، بريدة ، عنيزة ، الرس .

المنطقة الشمالية : سكاكا ، دومة الجندل ، القريات .

المنطقة الجنوبية : أبها ، الخميس ، جيزان ، بيشة ، نجران .

المنطقة الشرقية : الدمام ، الخبر ، القطيف ، الأحساء ، الجبيل .

المنطقة الغربية : مكة المكرمة ، جدة ، المدينة المنورة ، الطائف ، تبوك ، ينبع .

ولتطوير عملية التخطيط ومواكبة التنمية الشاملة التي شهدتها المملكة منذ خطة التنمية الخمسية الثانية ، ولضمان التنمية المتوازنة لأقاليم المملكة والتخفيف من حدة التباين الاقليمي وما ترتب عليه من تفريغ المناطق الريفية من السكان الذين اخذوا في الاتجاه الى المدن الرئيسة (مراكز التنمية الأولى) ، فقد تم الاتجاه نحو التخطيط الاقليمي الشامل للتنمية الذي يمثل الجيل الثاني من التخطيط الاقليمي وهو يهدف الى تحقيق تنمية عمرانية ـ حضرية وريفية ـ متكاملة مكانيا وقطاعيا ، مع الاحتفاظ بحدود المناطق الادارية كحدود لمناطق التنمية ، وفي ضوء أهداف واستراتيجيات وسياسات خطط التنمية الوطنية . وقد تم الانتهاء من خمسة مخططات اقليمية شاملة هي : حائل والقصيم والباحة وتبوك ومكة المكرمة ، ويجرى العمل حاليا في مخططات القطيف والاحساء ونجران وجازان (الهذلول وأنيس الرحمن ، 1985 : 38) . وبنيت هذه المخططات على عدد من الاستراتيجيات والأسس التي تنطلق من أهداف واستراتيجيات الخطط الوطنية الخمسية ومن أهمها :

1) الجمع بين الأهداف الوطنية والاقليمية والمحلية والتمشي بموجب خطط التنمية العمرانية .
2) تحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية .
3) تحديد الموارد المتاحة في مختلف أنحاء المملكة والاستفادة منها في أماكن وجودها .
4) تحديد الأنماط العمرانية والتسلسل الهرمي للمستوطنات الحضرية والريفية .
5) تحديد النطاق العمراني وامتداده .
6) ازالة الفوارق في مستويات المعيشة بين مناطق المملكة ومدنها وقراها (حمودة وآخرون، 1986 : 305) .

وفي اطار الاستراتيجيات الاقليمية والوطنية، بدأ تطبيق بعض هذه الخطط وخصوصا في حائل، والقصيم، والباحة. ويتمثل تأثير هذه الخطط على التحضر والنمو الحضري في أمرين : أولا ، أن هذه الخطط قد شجعت عملية التحضر من خلال التأكيد على تنويع القاعدة الاقتصادية، وأدت الى توزيع متساو في الخدمات والمرافق العامة. وهذه السياسات التزمت بتحسين مستويات الحياة لكافة السكان في المراكز الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء مما أدى الى تخفيف حدة تيار الهجرة الى المراكز الحضرية الرئيسة. بهذه الطريقة فان استقطاب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية القائمة قد خف لصالح النمو

الاقليمي المتوازن. وثانيا: أكدت خطط التنمية الحاجة الى تسلسل هرمي لمراكز حضرية على مستوى اقليمي ووطني لضمان توزيع عادل وفعال للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. نتيجة لذلك كله، فان بعض المستوطنات الريفية قد تحولت الى مدن مما زاد في نسبة التحضر.

ان تطبيق هذه الخطط قد زاد من نمو المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية البعيدة. فعلى سبيل المثال، فان استراتيجية التنمية الاقليمية لاقليم القصيم، التي ووفق عليها حديثا وبدأ تطبيقها، تبنت خطة تنمية مركبة سوف تستمر بالتأكيد على الزراعة في المدى القصير والمتوسط، بينما تجهز للتنمية الصناعية على المدى البعيد (وزارة الشئون البلدية والقروية، 1983: 28-29). ان هذا الاسلوب التخطيطي يوصى به لأنه سوف يركز على عدد محدود من مراكز الخدمات، وبذلك يخفف من حدة التنافس بين المراكز الحضرية الرئيسة ويقوي هرم التسلسل الحضري. وتبنت خطة اقليم حائل، التي ووفق عليها وطبقت حديثا، استراتيجية تنمية اقتصادية ـ اجتماعية مركبة، وهي خطة تستفيد من القاعدة الزراعية القوية والموقع الاستراتيجي بالنسبة لشبكة النقل. وفي اطار ذلك، فان استراتيجية التنمية المكانية هدفت الى تشجيع التنمية في الاقليم مع احتمال النمو الاقتصادي، وعملت على توزيع مستوى من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل متساو في جميع أرجاء الاقليم، ونتيجة لذلك، يتوقع أن تنمو حائل كمركز حضري رئيس في الاقليم، مع تشكيل نظام حضري هرمي، وسوف يتيح ذلك نموا منتظما ومتناسقا في الاقليم، مما يزيد في فاعلية الاعتمادات المالية لتنمية المشروعات (وزارة الشئون البلدية والقروية، 1985: 7).

اما على المستوى المحلي فان اهم التغيرات التخطيطية التي ظهرت في مرحلة التخطيط الاقليمي الشامل ما يلي:

1) مراعاة الاحوال المناخية السائدة في المملكة في اطار التقاليد الاسلامية، ففي مخطط اقليم حائل اقترح السماح ببناء الوحدات السكنية المنفصلة (الفلل) وترك فراغات حول المبنى، اضافة الى اعطاء الخيار للبناء طبقا للطراز العربي التقليدي الذي يتصف بوجود أفنية داخلية مخصصة للعائلات.
2) تقسيم قطع الاراضي على هيئة مستطيلات بدلا من مربعات، لأنه وجد أن اطوال الشوارع وخطوط المرافق ستكون أقل جداً، مما يساعد على تقليل التكاليف.
3) مراعاة الظروف المحلية وأسلوب الحياة في المناطق الريفية من حيث تقسيم الأراضي وأنظمة البناء بدلا من تطبيق نفس المفاهيم التي تطبق في المدن (الهذلول وأنيس الرحمن، 1985: 39).

ثالثا : التنمية الريفية المتكاملة

التنمية الريفية المتكاملة هي تلك السياسات المنظمة والجهود الواعية التي تتم وفق خطة عامة لاحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه لرفع مستوى معيشة سكان الريف وتحسين كافة جوانب الحياة فيه (الرواف، 1986 : 100). ويجب التنويه الى أن التنمية الريفية ليست مصطلحا مرادفا للتنمية الزراعية، انما تشكل الزراعة أحد العناصر الرئيسة التي تعتمد عليها التنمية الريفية.

وتهدف التنمية الريفية المتكاملة الى تحقيق عدد من الأهداف أهمها :

أ) زيادة انتاجية القطاع الريفي، الذي يعتمد أساسا على الزراعة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
ب) ايجاد فرص العمل لسكان الريف، ليس كهدف وانما كوسيلة وعامل مساعد لتحقيق التنمية.
جـ) ايجاد الوسائل المناسبة التي تساعد على رفع دخول سكان الريف وتحسين أنظمة حيازة الأرض وايجاد الحوافز المختلفة للعمل.
د) التوسع في انشاء البنية الأساسية اللازمة للانتاج والارتباط بالارض وتقليل الفوارق بين الريف والمدن.
هـ) الاستغلال الأمثل لامكانات المناطق الريفية الطبيعية والبشرية.
و) النمو المتوازن بين مختلف أقاليم الدولة (Al-Rawaf, 1987 : 8; علي، 1985 : 81; ابريهمي، 1985 : 98-99).

ويلجأ كثير من الدول النامية الى تطبيق خطط التنمية الريفية للحد من الهجرة الريفية الى المدن الرئيسة، الا أن أهداف هذه الخطط لم تتحقق في أغلب هذه الدول، أو على الأكثر تحقق عدد محدود منها (Abu-Lughod & Hay, 1977 : 7). فالتنمية الريفية السريعة المطلوبة لايقاف اندفاع سكان الريف الى المدن تتطلب امكانات مادية ضخمة لا تتوفر لدى معظم الدول النامية، خصوصا أن الجانب الريفي في التنمية الوطنية أهمل خلال مراحل التنمية الأولى. كذلك تعتبر التنمية الريفية عملية طويلة المدى، ومن الصعب توقع انتظار سكان الريف حتى انتهاء مشاريع التنمية التي قد تأخذ عشرات السنين، لذا فانهم يستمرون في الهجرة الى المدن، فتنشأ بذلك مشكلتان متزامنتان : الأولى استمرار الهجرة والحاجة الى الوفاء بمطالبها، والمشكلة الثانية الاستمرار في عمليات التنمية الريفية المكلفة. وبذلك أصبحت معظم الدول النامية تعاني من التخلف المزدوج، أي تخلف الدول ككل وتخلف المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية (التحيز الحضري).

وتدخل التنمية الريفية ضمن اهتمامات معظم الدول النامية الا أن ما يعيب هذه التنمية أنها ذات طابع تجزيئي ووظيفي، فتظهر كأنها أعمال خيرية للريف وينتفي عنها الجانب التكاملي الشامل (علي، 1985 : 80). وهذا يقود الى النمو، ولا يحقق التنمية، لذلك تبقى المشكلات الأساسية كما هي، بل قد تزداد تعقيدا وصعوبة. فتوزيع الاسمدة على المزارعين يعد عملا هاما ويساعد على رفع انتاجية الزراعة وبالتالي زيادة دخل المزارع والرفع من مستواه المعيشي. ولكن مثل هذه المساعدات وحدها لا يكفي، فانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، مثلا، لا يرفع من وعي المزارع ويؤثر في قدرته على تحقيق مستويات انتاجية أعلى. وبهذه الصورة تفقد التنمية صفة التكاملية التي يجب أن تكون عليها، فتصبح المساعدات الحكومية الناقصة والمشاريع المتناثرة عبارة عن مهدئات لا يلبث أن يزول تأثيرها فتحدث الهجرة من الريف الى المدن (Costello, 1977 : 29)

وتعد عمليات التنمية التي تمت في المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين فريدة في نوعها من حيث الحجم والشمولية والفترة الزمنية التي تمت فيها، اذ أنها لم تقتصر على مجال واحد أو قطاع معين بل كانت شاملة لجميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في جميع مناطق المملكة : المدن والقرى والبادية. وكان من الطبيعي أن تتركز جهود التنمية الوطنية في حداثة عهدها على تنمية التجهيزات الأساسية بصفتها الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة وتحقيق التنويع الاقتصادي. كما أنه من الطبيعي أن تستحوذ المراكز الحضرية على الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات بسبب نمو هذه المدن بسرعة كبيرة وبالتالي تزايد المشكلات فيها. وهذا بالطبع أدى الى تنمية سريعة ومتزايدة في المدن على حساب تنمية وتطوير القرى في المناطق الريفية.

وبسبب عدم التوازن في التنمية الوطنية والتركيز على المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، كان لابد أن يظهر كثير من المشكلات أهمها الهجرة الريفية وما يصاحبها من تفريغ للريف من سكانه المنتجين والضغط على الامكانات والموارد المحدودة في المناطق الحضرية، اضافة الى ما يحدثه ذلك من قصور في التنمية الشاملة على المستوى الوطني خصوصا في ما يتعلق بالأنشطة ذات الطابع الريفي كالزراعة والصناعات المرتبطة بها. لذلك نجد أن التنمية الريفية تعد جزءا من التنمية الوطنية التي تتحقق من خلالها الأهداف الأساسية لقطاع واسع من السكان والأراضي. وقد تضمنت الخطط الوطنية (خصوصا منذ الخطة الخمسية الثانية) سياسات واضحة ومباشرة تجاه التنمية الريفية عن طريق الاهتمام بالأبعاد الاقليمية للتخطيط الوطني واتباع سياسات متوازنة لكافة المناطق والأقاليم والمستوطنات مع التركيز على مساعدة المناطق الريفية لتنمية أوجه نشاطها الانتاجي مما يمكنها من الاحتفاظ بأكبر عدد من سكانها (وزارة التخطيط، 1980 : 395).

وكان من أولى السياسات التي اتبعت لتحقيق التنمية الريفية في المملكة تنفيذ البنية الأساسية لتحسين مستوى الحياة والمعيشة في هذه المناطق، وتقليص الفوارق بينها وبين المراكز الحضرية التي حظيت بتنمية مبكرة نسبيا. ففي مجال الطرق تم ربط المدن الرئيسة بعدد كبير من القرى، اضافة الى ربط القرى بعضها ببعض، فوصل عدد القرى المربوطة بطرق معبدة الى أكثر من ألفي قرية وهجرة (المسلم، 1988 : 56). وفي مجال الاسكان تمت الاستفادة من صندوق التنمية العقارية الذي يقدم قروضا سكنية للأفراد، وتبلغ قيمة القرض في القرى والهجر 200,000 ريال بشروط وتسهيلات مريحة. وقد ساعدت هذه القروض على تغيير صورة القرية التقليدية ذات البيئة المعيشية الصعبة وحولتها الى ما يشبه الضواحي الحديثة خصوصا انه رافق ذلك اعداد مخططات سكنية حديثة مجهزة بكافة المرافق الأساسية. وقد كان لذلك عدة أبعاد اجتماعية واقتصادية أهمها :

1) استقرار البادية في القري والهجر القائمة نتيجة الاستفادة من قروض الاسكان وبناء مساكن دائمة لهم.

2) الحد من الهجرة الريفية الى المدن.

3) نتيجة لاشراف الجهات الفنية المختصة على عمليات اختيار التصاميم ومراقبة جودة التنفيذ ونوعية مواد البناء المستخدمة فقد تحسنت البيئة السكنية في المناطق الريفية بشكل يجعلها لا تختلف عن الضواحي السكنية الحديثة في المدن.

وقد حدث نفس التغيير في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق الأخرى كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه والهاتف، الا أن للزراعة وتوفير الخدمات البلدية دورا كبيرا في تنمية المناطق الريفية وزيادة معدلاتها، خصوصا مع توفر البنية الأساسية للخدمات المطلوبة لهذه التنمية. ففي مجال الزراعة أدى التوسع في استغلال الأراضي القابلة للزراعة وتوفير موارد مائية جديدة، وتوفير المستلزمات الزراعية الهامة للمزارعين، مثل المعدات والآلات الزراعية والاسمدة، وتقديم حوافز مباشرة كالشراء والتسويق وغيره، كل ذلك أدى الى تطور القطاع الزراعي وأصبح هناك اكتفاء ذاتي في عدد من المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح مثلا، اضافة الى المنتجات الزراعية الاخرى كالحليب ومشتقاته والبيض والخضراوات، بل أصبح بعضها يصدر الى خارج المملكة، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

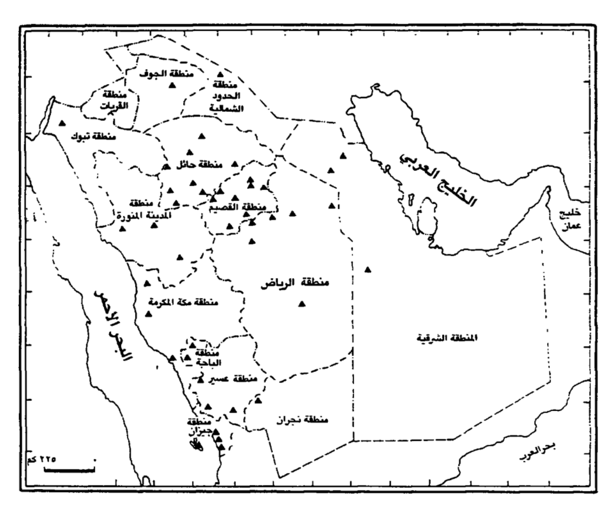
التطور الزراعي خلال الفترة ما بين 1975 - 1985م.

	1975	1985
المساحة المزروعة	150,000 هكتار	2,300,000 هكتار
انتاج القمح	3,000 طن	1,700,000 (تجاوز الاكتفاء الذاتي)
الحليب ومنتجات الألبان	5٪ من حاجة الاستهلاك المحلي	اكتفاء ذاتي وتصدير
الدواجن	10٪ من حاجة الاستهلاك المحلي	اكتفاء ذاتي وتصدير في البيض وتغطية 60٪ من احتياجات الدجاج اللاحم

المصدر : المسلم، حمود «تطوير جهود التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية» البلديات، 1988-4 (13) : 53-63

لقد أدى هذا النمو في القطاع الزراعي الى تثبيت وتقوية وتنويع القاعدة الاقتصادية في المناطق الريفية، وتحولت المستوطنات الريفية من قرى صغيرة الى مدن تقدم الخدمات المحلية المختلفة وترتبط بالنظام الحضري الكبير للمملكة. وقد ساعد على ترسيخ وتثبيت هذه الخصائص الاقتصادية انشاء ما يعرف بالمجمعات القروية، وهو أسلوب يتناسب مع الظروف الطبيعية والسكانية لقرى وهجر المملكة، حيث تتصف هذه المستوطنات البشرية بصغر حجمها وتشتتها. وتقوم فكرة المجمعات القروية على أساس تركيز جهود تنفيذ الخدمات البلدية في مجموعات من القرى ذات التقارب والترابط الجغرافي والاجتماعي بحيث يمكن تقديم هذه الخدمات بانتظام وبتكاليف متقاربة معقولة، ويتم اختيار احدى القرى الرئيسة ذات الموقع الجغرافي المناسب بالنسبة لبقية القرى لتكون مركزا اداريا لتقديم هذه الخدمات. وأنشيء أول مجمع قروي من هذا النوع في عام 1976.

وقد توالى تأسيس المجمعات القروية خلال السنوات التالية حتى أصبح عددها في الوقت الحاضر 45 مجمعا قرويا (الشكل رقم 1)، تقدم خدماتها لأكثر من 2500 قرية، ويضاف الى ذلك 1400 قرية تعتمد في الحصول على هذه الخدمات على البلديات القائمة. أما القرى التي لا تخدم من قبل بلديات أو مجمعات قروية فيتم تقديم الخدمات لها مركزيا عن طريق وزارة الشئون البلدية والقروية أو اقليميا عن طريق فروع الوزارة. وتقوم



المجمعات القروية بجميع المهام البلدية للقرى الواقعة في نطاقها، ويشمل ذلك التخطيط العمراني بكافة فروعه الفيزيقية اضافة الى الاحتياجات الأخرى من المرافق ومدى كفاءتها، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية البلدية كالشوارع والارصفة والانارة وانشاء الحدائق والاسواق والمسالخ والقيام بجميع أعمال الصيانة والنظافة وصحة البيئة. ولقد واجهت التنمية الريفية بعض المعوقات العامة التي يمكن تلخيصها بما يلي :

1) اتساع مساحة المملكة التي تبلغ حوالي 2.25 مليون كم^2 وتباين طبيعتها وتضاريسها، بالاضافة الى ندرة المياه، مما أدى الى التوزيع الجغرافي غير المنتظم لأكثر من عشرة آلاف قرية وهجرة. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى صعوبة تأمين الخدمات الأساسية لسكانها خصوصا اذا كانت هناك صعوبة اتصال ومواصلات بينها وبين مراكز التنمية القائمة، وبين القرى نفسها.

2) كان لصعوبة تحقيق التوازن في التنمية في البداية أثره في زيادة الهجرة الداخلية من القرى الى المدن حيث تشير أنماط الهجرة في المملكة الى زيادة النزوح من قبل سكان

القرى والبادية الى المناطق الغربية والوسطى والشرقية، بينما يزداد النزوح من المنطقتين الجنوبية والشمالية (وزارة التخطيط، 1980 : 70) وقد عكست هذه الظاهرة آثارها المباشرة على التنمية.

3) انشاء قرى وهجر وتوسعها مع أنها لم تكن مهيأة أو قادرة على النمو، مما أدى الى زيادة أعباء وتكلفة الخدمات (المسلم، 1988 : 59)، وقد شكل ذلك عائقا كبيرا امام برامج التنمية الريفية.

4) صعوبة اجتذاب عدد كاف من الموظفين المؤهلين للعمل في القرى والمناطق النائية، أولا : بسبب صعوبات ظروف المعيشة والتباين بين هذه المناطق وبين المدن من حيث توفر الخدمات الضرورية، وثانيا : بسبب نقص القوى البشرية المؤهلة بصورة عامة في ذلك الوقت، مما أدى الى ارتفاع تكلفة المشاريع وتأخير تنفيذ بعضها بسبب احجام المقاولين عن الدخول في المناقصات الخاصة بتلك المشاريع.

5) اتجاه التنمية الريفية في البداية الى ما يعرف بالتنمية القطاعية حيث قامت الوزارات المختلفة بتنفيذ المشاريع الخاصة بها، ولم تظهر ضرورة التنسيق الا بعد البدء في تنفيذ المشاريع الانمائية الريفية الكبيرة.

ولمعالجة هذه الصعوبات بدأ تطبيق منهج التكامل في التنمية الريفية في ضوء الخطط الاقليمية والوطنية. ورغم أن هذا المنهج بديء بتطبيقه في عام 1960 من خلال ما يعرف بمراكز التنمية الاجتماعية، الا أن هذا التطبيق كان جزئيا حيث لم يتضمن الا أربع وزارات هي العمل والشئون الاجتماعية، والمعارف، والصحة والزراعة والمياه. وتطورت فكرة التنمية الريفية المتكاملة بعد انشاء وزارة الشئون البلدية والقروية والبدء في اعداد لائحة تنمية وتطوير القرى التي صدرت في 1403/1/1هـ (1982) والتي وضعت الاطار العام والمداخل النظامية الى التنمية الريفية الشاملة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية بحيث تشارك فيها جميع وزارات الخدمات، ويتم تنفيذها بمستويات مختلفة محلية واقليمية ومركزية أو وطنية.

رابعا : تحديد النطاق العمراني

كانت حدود المدن والقرى في المملكة العربية السعودية في الماضي وخلال قرون طويلة تنتهي بالسور الذي يطوقها والقلاع والبوابات التي تنتشر عليه. وبعد أن قام الملك عبد العزيز - يرحمه الله - بتوحيد هذا الكيان الكبير واستتب الأمن وفق شرع الله أزيلت الأسوار تباعا وبدأت المدن تنمو وتتسع مساحة وسكانا بحسب الظروف الاقتصادية والعمرانية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وبعد أن حدثت الطفرة الاقتصادية في مطلع السبعينات الميلادية شهدت المملكة نموا عمرانيا واسعا ونقلة حضارية شاملة نمت فيها المدن

بسرعة فاقت جميع التقديرات المتوقعة والخطط المرسومة، ونتج عنها بعض العوائق والسلبيات التي استوجبت حلا سريعا قبل استفحالها وتفاقمها. وتمثلت واحدة من أهم هذه المشكلات في النمو السريع وتضخم المدن وامتدادها بصورة أفقية، مع وجود مساحات كبيرة من الأراضي غير المنماة داخلها. وساعد على انتشار هذا النمط العمراني عوامل اقتصادية واجتماعية تمثلت في ارتفاع مستويات الدخل بين الأفراد وأصبحت السيارات الوسيلة الرئيسة للانتقال مما زاد من المسافة التي يمكن أن يتحملها السكان لانتقالهم اليومي داخل المدينة، فأدى ذلك الى ظهور أحياء بعيدة نسبيا عن مركز المدينة زادت من الامتداد الأفقي لها.

ومن العوامل الاجتماعية التي أثرت في الامتداد الأفقي للمدن رغبة السكان في اقامة الوحدات السكنية المنفردة (الفلل) والاستقلال بمسكن خاص حديث تحيط به مساحات غير مبنية وذلك لتحقيق عنصر الخصوصية وتمشيا مع العادات والتقاليد. وقد ساعدت على التوسع في هذا النمط العمراني الحوافز والقروض التي تقدمها الدولة للمواطنين والتي تتمثل في منح الأراضي التي تتراوح مساحاتها غالبا ما بين 400م² ـ 900م²، وقروض البناء، وبناء المرافق الاساسية وايجاد الخدمات الاجتماعية المختلفة في المناطق السكنية. وقد أدى ذلك كله الى قيام تجمعات (مخططات) سكنية موزعة حول المدينة القديمة، وضم القرى المجاورة، مما أوجد تضخما في مساحات هذه المدن.

ورغم الحرص على تأمين المرافق العامة وتوفير الخدمات للسكان، والمبالغ الكبيرة التي انفقت الا أن سرعة النمو العمراني وظهور مناطق سكنية مبعثرة في شتى أرجاء المدن تسبب في زيادة الضغط على الخدمات وشبكات المرافق العامة وعدم قدرتها على ملاحقة وتغطية كافة المناطق.

من أجل ذلك وبهدف احداث توازن بين النمو والمرافق وفق برنامج يتطابق مع الخطط الخمسية للدولة فقد صدر قرار من مجلس الوزراء في 1406/1/9هـ (1985) يقضي بتكليف وزارة الشئون البلدية والقروية بتحديد النطاق العمراني للمدن للعشرين عاما القادمة تقسم الى مراحل تتطابق مع الخطط الخمسية للدولة.

ويقصد بتحديد النطاق العمراني لمدينة أو قرية ما اقتراح الحدود الملائمة لتوطين الأنشطة الحضرية واستيعاب النمو العمراني بها خلال فترة زمنية محددة مع تحقيق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية للموارد المتاحة للوصول الى الحجم الأمثل للمدن وتعيين حدود المراحل التنموية المختلفة بما يتواءم مع متطلبات نموها (وزارة الشئون البلدية والقروية، 1986 : 54) ويساعد تطبيق منهج النطاق العمراني على تنظيم التنمية العمرانية للمدن

والقرى، وهو بذلك يؤدي الى تحقيق عدد من الأهـداف والوظائف التي يمكن تلخيصها بما يلي :

1) منع ظهور النمو العشوائي، واستغلال الأراضي غير المنماة داخل المدن التي غالبا ما تتوفر فيها المرافق والخدمات، أو تقع قريبة منها.
2) العمل على تحقيق ترابط النسيج العمراني، الأمر الذي يساعد المدينة على أداء وظائفها على الوجه الأمثل.
3) تنظيم استعمال الأراضي داخل المدن أو حولها للحفاظ على الرقعة الزراعية المتاخمة لبعض المدن والمناطق ذات الأهمية التاريخية والأثرية.
4) تحقيق الاستخدام الأمثل لشبكات المرافق والخدمات القائمة، وتخفيف الضغط والطلب على تمديد شبكات جديدة.
5) تحقيق التنسيق بين الجهات المعنية بالمرافق والخدمات العامة لتنفيذ مشاريعها وتحديث أو صيانة القائم منها.
6) الربط بين التنمية العمرانية على المستوى المحلي وبين خطط التنمية الوطنية.

ورغم أن نتائج الدراسات النهائية للنطاق العمراني لم تصدر بعد، الا أنه من المتوقع أنّ صدورها والبدء في تطبيقها سيساعد على الأقل في ايجاد دليل واقعي وعملي لتنظيم عملية النمو العمراني في المدن السعودية.

لقد وضعت خمس مراحل رئيسة لاعداد النطاق العمراني للمدن والقرى تختلف عند التطبيق بين مدن المملكة نتيجة لتباين ظروف كل مدينة وأحوالها الراهنة وطابعها المميز ومشاكلها التخطيطية، وتوفر الدراسات والمخططات عنها. ويمكن تلخيص هذه المراحل في ما يلي :

المرحلة الأولى ـ تجميع البيانات الاساسية : لقد كانت الخطوة الأولى في هذه المرحلة هي اعداد أو تحديث الخرائط الأساسية حتى يمكن وضع البيانات عليها بشكل يمثل الأوضاع الراهنة في وقت تصميم النطاق العمراني، فكثير من المدن والقرى زادت مساحتها وتغيرت بعض الأنماط المطلوبة في خرائط الأساس، منذ آخر تصوير جوي لها. وقد تم الاعتماد على الرفوعات المساحية الأرضية لتحقيق ذلك لأن معظم المدن الكبرى والمتوسطة لها خرائط أساس وتصوير جوي سابق وتطلب الأمر تحديثها واضافة التوسع الذي شهدته منذ اعداد آخر خرائط لها. أما المدن الصغيرة فقد كان الرفع المساحي للأراضي ملائما، وان كان قد تطلب جهدا ووقتا لتنفيذه. وشملت هذه المرحلة أيضا اجراء المسوحات الميدانية التفصيلية للأوضاع العمرانية الراهنة في المناطق المبنية من حيث نوع الاستعمال وحالته وارتفاعات المباني وشبكات الطرق، وفي المناطق قيد التنمية. كذلك شمل المسح الخدمات

والمرافق العامة المتوفرة مثل المؤسسات التعليمية والصحية والادارية والخدمات الترفيهية والدينية وشبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي والطرق وتصريف السيول. وأخيرا شملت البيانات معلومات عن السكان من حيث أعدادهم وتوزيع كثافتهم ومعدلات نموهم... الخ.

المرحلة الثانية ـ التحليل : اتبع في هذه المرحلة المنهج العلمي لتحليل كافة البيانات والمعلومات والخرائط التي سبق تجميعها مع الاسترشاد بالمعايير والمعدلات التخطيطية للوقوف على متطلبات النمو العمراني، وتشمل هذه المرحلة ما يلي :

1) تحليل الدراسات السكانية وتحديد معدل الزيادة المتوقعة لنمو السكان في المدينة لتقدير حجم النمو العمراني المتوقع لها خلال فترة زمنية محددة.
2) تحديد سعة العبء التشغيلي لشبكات المرافق العامة المختلفة ومدى تغطيتها لمختلف اجزاء المدينة ومدى استيعابها للزيادات المتوقعة.
3) دراسة كفاءة الخدمات العامة ومناطق التشبع ومناطق النقص.
4) تحديد نسبة الاشغال في مخططات التقسيم المعتمدة، وكذلك الأراضي غير المنماة وطاقة الاستيعاب.
5) تحليل الهيكل العمراني للمدينة ومعرفة أماكن الخلل والتكدس والاستعمالات المتنافرة.
6) تحديد أولويات التنمية ومحاورها.
7) حساب مساحات الأراضي المتطلبة للتنمية وفق الخطط الخمسية.

المرحلة الثالثة ـ تحديد نطاق النمو العمراني : بعد تحليل البيانات عن الأوضاع الراهنة يتم وضع عدة معايير يسترشد بها في النطاق العمراني وهذه المعايير هي :

1) المرافق : حيث يحدد النمو وفق تغطية شبكات المرافق.
2) الخدمات : حيث يتم تحديد النمو وفق تأثير الخدمات العامة.
3) السكان : حيث يتم تحديد النمو العمراني تبعا للنمو السكاني والكثافات السكانية.
4) مرئيات الأجهزة الحكومية : ويعتمد هذا المعيار على طبيعة التنمية التي تعتمدها كل ادارة حكومية لتقديم خدماتها.
5) الدراسات التخطيطية السابقة : ويعتمد على المرئيات الواردة في الدراسات التخطيطية الشاملة التى أعدت لبعض المدن.
6) المعيار المختار : ويعتمد على تجميع المعايير السابقة وتحليلها للخروج بمعيار مركب يحقق أقصى درجة من الكفاءة في تحديد النطاق العمراني، ويناقش مع بقية الجهات التي تقدم خدماتها في المدينة.

المرحلة الرابعة ـ مرحلة تحديد التفاصيل واخراج التصميم النهائي : وهي المرحلة التي يتم فيها تصميم واخراج تفاصيل النطاق العمراني بشكله النهائي. ويجب تقسيم النطاق الى مراحل تنموية حتى نهاية الفترة الزمنية المحددة لتنمية الأراضي داخل النطاق، ويراعى عند تعيين حدود هذه المراحل :

1) توافقها مع الخطط الخمسية للدولة.
2) قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ومتطلباتها من الخدمات والمرافق.
3) التوافق مع برامج الدوائر الحكومية المختلفة خلال الفترة المطلوبة قدر المستطاع.
4) أن يكون تعيين الحد مبنيا على أسس واقعية ومنطقية بحيث لا تحدث تجزئة للمشروعات المتكاملة أو الأراضي الخاصة ذات الملكيات الواحدة.

المرحلة الخامسة ـ طباعة معلومات النطاق العمراني لكل مدينة : وهي المرحلة النهائية التي تقوم فيها البلديات بتوثيق الدراسات والبيانات والمعلومات التي توصلت اليها لتحديد النطاق العمراني. كذلك تشمل هذه المرحلة اعداد كافة الخرائط والمخططات بشكلها النهائي موضحا عليها البيانات والمعلومات اللازمة.

النتائج التي حققتها دراسات النطاق العمراني : يعد تحديد النمو العمراني لمدن المملكة احدى الركائز الرئيسة التي ترتكز عليها تنمية وتطوير هذه المدن، وقد حققت دراسات النطاق العمراني لمدن المملكة كثيرا من المنجزات الرئيسة التي لم يسبق تحقيقها من قبل والتي يمكن ايجازها على النحو التالي :

1) توفر خريطة أساسية لكل مدينة من مدن المملكة مشتملة على تحديد للاوضاع الراهنة ومتضمنة لكافة المتغيرات التي طرأت خلال الطفرة المذكورة، ومن الجدير بالذكر أن معظم البلديات لم يكن لديها قبل البدء في هذه الدراسة خريطة مشتملة على الاوضاع الراهنة، بل لم يكن لدى بعض البلديات اية مخططات اساسية للمدن على الاطلاق، ولا شك في أن توفر مثل هذه الخرائط المحدثة يعتبر من أفضل الانجازات في هذا المجال.
2) تطوير برامج الحاسب الآلي، فقد تم اثر الانتهاء من دراسات النطاق العمراني للمدن تطوير برامج الحاسب الآلي المتعلقة بتجميع المعلومات بهدف تحديث كافة البيانات عن المدن أولا بأول والاستفادة منها في مختلف المسائل التخطيطية التي تعنى بالبلديات وقد تم ذلك على مستويين :
أ) على مستوى الامارات الرئيسة والامارات الفرعية.
ب) على مستوى المدينة أو المستوطنة، وذلك بتقسيم المدينة الى احياء فبلوكات فأرقام للقطع الواقعة داخل البلوك.

وتتضمن المعلومات في هذا النظام قطع الأراضي على مستوى البلديات من حيث رقم القطعة، مساحتها الاجمالية، المساحة المبنية، اسم المخطط، التقسيم الذي توجد به القطعة، نوعية استخدام القطعة ببيانات عن الشوارع الذي توجد به القطعة، نوعية استخدام القطعة ببيانات عن الشوارع المحيطة بها، المرافق المتصلة بها كالكهرباء والهاتف والصرف الصحي والتشجير والرصف. . الخ. وتم تدريب الاجهزة البلدية على استخدام برامج الحاسب الآلي.

3) توفر تقديرات أقرب ما تكون الى الدقة عن أعداد السكان وأحجام المدن.
4) تحديد المساحات اللازمة للنمو العمراني وفق الظروف البيئية المحيطة.
5) ايجاد قاعدة لتحقيق التوازن المنشود بين النمو والمرافق والخدمات للوصول الى بيئة صحية.
6) تحديد اوجه النقص في الخدمات العامة من خلال تقويم الأوضاع الراهنة حتى يتسنى معالجة هذا النقص.
7) توفير علاقة تنسيقية بين كافة الجهات المعنية وذلك من خلال جمع المعلومات والخطط المستقبلية وتحديد قيام جهتين مختلفتين بتقديم خدمة واحدة.
8) ربط متطلبات النمو بالخطط الخمسية للدولة لتأكيد مبدأ التخطيط الشامل.

خامسا ـ المعوقات والحلول

لقد واجه التخطيط العمراني خلال مسيرته بعض الصعوبات التي ظهرت في فترات مختلفة، ومن أهم هذه الصعوبات والحلول التي وضعت لها ما يلي (الصالح ومرزا، 1989 : 55-56)

1) عدم وجود أجهزة معلومات يمكن تخزينها وتحديثها باستمرار واستخدامها عند الحاجة، مما أدى الى تكرار عمليات المسح والحصر. وقد تم تفادي هذه المشكلة بايجاد قواعد للمعلومات الأساسية على المستوى المحلي ووضعت لها برامج للحاسبات الآلية الصغيرة لتسهيل عمليات الاستخدام والتحديث.
2) الاعتماد على الشركات الاستشارية العالمية في اعداد المخططات دون مراعاة تنمية الموارد البشرية السعودية مما أوجد فراغا تخطيطيا فنيا عند التطبيق. وقد تم تفادي هذه المشكلة في جميع المخططات الحديثة عن طريق اشراك العناصر السعودية المؤهلة في اعداد جميع مراحل هذه المخططات بحيث شكلت هذه العناصر في ما بعد أجهزة التخطيط المحلي وساعدت على سهولة تنفيذ وتطبيق هذه المخططات.
3) عدم اشراك أجهزة الخدمات والمرافق الأخرى عند اعداد المخططات الأولى، مما قلل من عائداتها وامكانات تطبيقها. وقد راعت المخططات الاقليمية الشاملة هذا

النقص فكان اعدادها من خلال لجان تمثل جميع القطاعات وتراجع ما يخصها من هذه المخططات بشكل مستمر من بداية اعداد المخطط حتى اعتماده.

4) تركيز التخطيط العمراني في بدايته على المدن الرئيسة ولم يشمل الحيز الوطني كله، كما لم يراع التكامل بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، لذا جاء قاصرا عن الاستفادة من الامكانات الوطنية المتاحة، وقد راعت المخططات الاقليمية الشاملة هذه السلبيات واعتمدت على تخطيط كافة الأقسام المكانية في المناطق.

5) كان الاعتماد على الشركات الأجنبية ونقص الخبرات المحلية عاملا ساعد على نقل بعض الأفكار التخطيطية الغربية دون مراجعتها أو معرفة مدى ملاءمتها للبيئة المحلية في المملكة. ونلاحظ أنه في السنوات الأخيرة، وبعد توفر أعداد كبيرة من الخبرات السعودية المؤهلة في مجال التخطيط العمراني بدأت تظهر افكار عديدة ساعدت على الربط بين الخصوصية الاجتماعية والتخطيط الفيزيقي فظهرت أنماط متنوعة من المخططات التي تعكس متطلبات المجتمع السعودي أكثر من نقل الافكار الغربية عنه ومحاولة تطبيقها. ولعل تجربة الحي الدبلوماسي في الرياض تعتبر خير مثال على هذا النمط من التخطيط.

6) التغير في معدلات النمو وسرعته جعلت من الصعب تطبيق كثير من المخططات الأولى، فمثلا مخطط دوكسيادس لمدينة الرياض وجد أنه لم يكن ملائما للتغيرات التي طرأت في الاقتصاد السعودي، مما دعا الى تحديث المخطط بعد اعتماده بأربع سنوات فقط، والتعاقد مع شركة ست انترناشيونال (SCET International) لهذا الغرض، والذي وجد أيضا قبل اعتماده أنه يتطلب تحديثا آخر نتيجة للتغيرات الكبيرة التي مرت بها المدينة وجعلته غير قابل للتطبيق.

الخلاصة

للتنمية الشاملة في الدول النامية عدة أبعاد يأتي التخطيط في مقدمتها، وذلك بهدف نقل مجتمعاتها من حالة التخلف الى مستويات معيشية تماثل ما تتمتع به الدول المتقدمة، والتخطيط العمراني هو واحد من الأساليب التي تتبع لتحقيق هذا الهدف. وقد رأينا أن الخطط التي تضعها الدول النامية لتوجيه التنمية العمرانية تواجهها عدة عوائق تتمثل في غياب التخطيط الاقليمي واقتصار التنمية الريفية على جوانب محددة وبالذات الزراعة، والتركيز على التنمية الصناعية على حساب بقية القطاعات. ومما زاد من صعوبة المشكلة أن التخطيط العمراني يحتل مكانة دنيا في قائمة الأولويات، على الرغم من أنه يعد جزءا هاما ضمن خطط التنمية الوطنية.

وقد هدف هذا البحث الى دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بدور خطط التنمية الوطنية التي نفذتها الدولة من أجل تحقيق التنمية العمرانية الشاملة، وتوضيح أهمية التخطيط الاقليمي الشامل والتنمية الريفية المتكاملة لتحقيق هذا الهدف. ومما سبق عرضه يمكن التوصل الى النتائج التالية :

1) تأثرت التنمية العمرانية باستراتيجيات وأهداف خطط التنمية الوطنية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية كأسلوب لتحقيق التنمية الشاملة. وقد تدرج هذا التأثير بالتطور الذي حدث خلال سنوات هذه الخطط خصوصا في ما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة، وزيادة حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات، وتزايد حركة السكان من الداخل والخارج. وكان التخطيط العمراني قد بدأ في أول الأمر على المستوى المحلي، وتمثل ذلك في المخطط الرئيس لمدينة الرياض الذي اعتمد في عام 1973، وما تلاه من مخططات للمدن الرئيسة. وبتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ونتيجة لتأثير حجم الاستثمارات الضخمة في مختلف أجزاء المملكة، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية التي تسعى الى تقليل الفوارق الاقليمية، فقد نظر الى المستوطنات البشرية كنظام يجب أن يتسلسل هرميا بحيث يسهم في الحد من تفريغ الريف من سكانه ويقلل من الضغط على الامكانات المحدودة في المراكز الحضرية الرئيسة. أي أن النظرة الى المحليات أصبحت أوسع بحيث شملت جميع المستوطنات البشرية ضمن حدود الدولة ككل.

2) يتضح من العرض السابق أن المخططين في المملكة العربية السعودية أدركوا منذ الخطة الخمسية الثانية (1975-1980) أهمية التخطيط الاقليمي الشامل كأداة لتحقيق الأهداف الوطنية على المستوى المحلي بهدف تحقيق تنمية عمرانية ـ حضرية وريفية ـ متكاملة مكانيا وقطاعيا ضمن حدود المناطق الادارية كحدود ملائمة للتنمية، وفي اطار أهداف واستراتيجيات وسياسات خطط التنمية الوطنية. وقد أثبت تطبيق المخططات الإقليمية الشاملة التي تم الانتهاء منه لكل من مناطق : حائل والقصيم والباحة وتبوك ومكة المكرمة نجاح هذا الأسلوب في الربط بين أهداف التنمية الوطنية والمحلية وتحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية، واستثمار الموارد المتاحة في المناطق التي كانت سابقا تعتبر نائية وغير مرغوبة لتخلفها، اضافة الى دورها في رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص التنمية اقليميا، مما ساعد على ازالة الفوارق الاقليمية في المملكة.

3) ان سياسات التنمية الريفية المتكاملة تعتبر من التجارب المميزة والجديرة بالتنويه، حيث تجنبت هذه السياسات التركيز المفرط على جانب معين واهمال بقية الجوانب،

كما حدث في معظم الدول النامية التي اتصفت بالتركيز على الاستثمار الزراعي على حساب بقية الجوانب.

وقد عملت سياسات التنمية الريفية المتكاملة التي طبقت في المملكة على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية لتحسين مستوى الحياة والمعيشة في هذه المناطق وتقليص الفوارق بينها وبين المناطق الأخرى التي حظيت بتنمية مبكرة نسبيا، والتي يستكمل تأسيسها في الوقت الحاضر. كذلك عملت هذه السياسات على توفير الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية التي أصبحت توجد في معظم القرى أو قريبة منها.

لقد ساعدت هذه السياسات على نجاح التنمية الزراعية في المناطق الريفية بحيث تم التوسع في استغلال الأراضي المزروعة وحدث اكتفاء ذاتي في عدد من المحاصيل الزراعية الرئيسة.

4) أدرك المخططون العمرانيون في المملكة العربية السعودية أهمية وضرورة التحكم في النمو العمراني، خصوصا أن نمو المدن والقرى في المملكة اتسم بخاصية التمدد الافقي نتيجة لتفضيل السكان للوحدات السكنية المنفردة (الفلل)، واتساع مساحات المساكن (400م² ـ 900)م²، وهذه المساحة تفوق معدل المساحة الملائمة الذي حددته منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ 216م² والمخصصة للبناء والأراضي الفضاء المحيطة به (درة، 1988 : 45). ولتوجيه نمو المدن والقرى في المملكة تم ايجاد نموذج خاص يتلاءم تماما مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية للمملكة العربية السعودية. ولقد رأينا أن هذا النموذج المعروف بالنطاق العمراني يعمل على اقتراح الحدود المناسبة لتوطين الأنشطة العمرانية بحيث يسير مع خطط التنمية الوطنية، وتوفر الخدمات والمرافق الضرورية للسكان مما يساعد على ترابط النسيج العمراني ومنع ظهور النمو العشوائي وتحقيق الاستخدام الأمثل لشبكات المرافق والخدمات القائمة والتنسيق بين الجهات التي تقوم بتنفيذها، والتوزيع الأمثل للسكان.

لقد عملت هذه السياسات التخطيطية للتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية على ايجاد الحلول الجذرية لمعظم المشكلات العمرانية التي تعاني منها الدول النامية، وتعد مرحلة تطبيق نظام النطاق العمراني مؤشرا واضحا الى أن التخطيط العمراني في المملكة قد تخطى مرحلة التخطيط الوقائي وبدأ يروض نمو المدن في نمط من التخطيط الابداعي الذي يضمن ايجاد الوسائل الملائمة لمنع ظهور المشكلات العمرانية في المستقبل.

الهوامش :

1) مما يؤكد الانفصال بين التنمية العمرانية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية أن التخطيط العمراني لا يزال يعتبر جزءا من كليات الهندسة أو كليات العمارة في الجامعات العربية، بينما التخطيط العمراني بمفهومه الشامل يشترك فيه اشخاص يتم تأهيلهم في مجالات مختلفة : هندسة الطرق، هندسة المرافق، العمارة، الجغرافيا، الاقتصاد، علم الاجتماع، الادارة وغيرها من العلوم.

المصــادر العربيـة

ابراهيم، ع.
1986 «النمو الحضري في المدينة العربية : المشاكل والحلول» مجتمع وعمران ـ 9 : 19-29.

ابريهمي، م.
1985 «التنمية الريفية وأهدافها في المملكة العربية السعودية» البلديات ـ 1 (4) : 97-103

أبو عياش، ع.
1986 «مشروع مخطط التنمية الشاملة لمدينة عمان الكبرى»، المدينة العربية ـ 22 : 60-64.

بريز، ج.
1972 مجتمع المدينة في البلاد النامية؛ الجوهري، م. (مترجم). القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر.

حموده، أ.
1987 «الاطار العام للتنمية الاقليمية الشاملة» البلديات ـ 3 (11) : 53-58.

———
1985 «التنمية الشاملة : معالمها وأبعادها» البلديات ـ 1 (1) : 31-33.

حموده، أ، العنقري، خ، المذلول، ص.
1986 «التخطيط ودوره في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة» بحث قدم في المؤتمر الثاني لرؤساء البلديات والمجمعات القروية، المدينة المنورة 3-1986/2/6.

الخريجي، ع.
1986 التنمية الاجتماعية. جدة : رامتان.

الخفاجي، ع.
1984 «دور التخطيط الاقليمي في عمليات التنمية القومية»، مجتمع وعمران ـ 5: 75-88.

الداغستاني، ع.
1985 «الرياض: التطور الحضري والتخطيط» الرياض: وزارة الاعلام.

دره، أ.
1988 اقتصاديات الاسكان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الرواف، ع.
1986 «الاطار النظري لمفهوم التنمية الريفية» البلديات 2 (6): 99-102.

الزوكة، م.
1984 التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية.

الصالح، ن.، مرزا، م.
1989 «تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية: المراحل والأهداف والاستراتيجيات» البلديات ـ 5 (17): 48-56.

محيى الدين، م.
1975 التخلف والتنمية. بيروت: دار النهضة العربية.

علي، ح.
1985 «استراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الامارات العربية المتحدة»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ 11 (يناير): 77-108.

فلمبان، ع.
1985 «التنمية العمرانية للمدن والقرى بالمملكة العربية السعودية من خلال خطط التنمية» مجتمع وعمران ـ 7: 75-99.

المسلم، ح.
1988 «تطور جهود التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية» البلديات ـ 3 (13): 53-63.

المشعبي، ع.
1987 «التخطيط الاقليمي ـ تجارب عالمية: المملكة العربية السعودية، البلديات ـ: 14-21 3 (12).

المنيس، و.
1985 التخطيط الحضري والاقليمي. الكويت: جامعة الكويت.

المذلول، ص. وأنيس الرحمن
1985 «تطور التخطيط العمراني والاقليمي في المملكة العربية - السعودية» البلديات - 1 (1): 34-39.

الهيئة المركزية للتخطيط
1970 خطة التنمية الأولى. الرياض.

والي، ع.
1983 التخطيط الحضري: تحليل نظري وملاحظات واقعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

وزارة التخطيط
1980 خطة التنمية الثالثة. الرياض.

———
1985 خطة التنمية الرابعة. الرياض.

وزارة الشئون البلدية والقروية
1979 «جدة: المخططات التنفيذية. التقرير الفني رقم 5- الأوضاع الراهنة للمنطقة العمرانية الكبرى» الجزء الثالث. الرياض.

———
1983 «المخطط الاقليمي للتنمية الشاملة لمنطقة القصيم، التقرير رقم 3 - الجزء الأول: البدائل الاستراتيجية الاقليمية». الرياض.

———
1985 «مخطط التنمية الشامل لمنطقة حائل»، التقرير النهائي. الرياض.

———
1986 «دليل دراسات النطاق العمراني». البلديات - 2 (6): 53-75.

المصادر الاجنبية

Abu-Lughod, J. & Hay, R.
1977 Third World Urbanization. New York: Methuen.

Al-Rawaf, O.
1987 "Policies and Programs of Rural Development in Saudi Arabia." A paper presented in the conference of Strategies and Programs of Regional and Rural Development in Saudi Arabia, King Saud University, Riyadh, 11-15 April.

Clark, B.
1980 "Urban Planning: Perspectives and Problems." pp. 154-177 in G. Blake & R. Lawless (Eds.), The Changing Middle Eastern City. London: Croom Helm.

Costello, V.
1977 Urbanization in the Middle East. London: Cambridge University Press.

Davidoof, P. & Reiner, T.
1973 "A Choice Theory of Planning." pp. 11-39 in F. Andreas (Ed.), A Reader in Planning Theory. Oxford: Pergamon.

Felemban, A.
1980 "Regional Physical Planning as an Essential Part of Regional Development: A Case Study in Saudi Arabia". Ekistics 47 (284): 260-268.

Glasson, J.
1983 An Introduction to Regional Planning. London: Hutchinson.

Isard, W.
1975 Introduction to Regional Science. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Potter, R.
1985 Urbanisation and Planning in the Third World. London: Croom Helm

مقاييس الخصوبة وتباينها الاقليمي في العراق

عباس فاضل السعدي
كلية الآداب ـ جامعة بغداد

مقـــدمـة

يهدف البحث الى دراسة ظاهرة الخصوبة واتجاهاتها في القطر العراقي ومقارنة معدلاتها ما بين أقاليم القطر الثلاثة (الشمالي، الأوسط، الجنوبي) وحسب التوزيع البيئي. وبجانب الاهتمام العلمي بظاهرة الخصوبة، تكمن أهمية هذه الدراسة بأن موضوعها يعالج ظاهرة تحظى باهتمام رسمي من المسؤولين في القطر العراقي منذ فترة. هذا بالاضافة إلى وجود اتجاه عام في بعض أجزاء الوطن العربي ـ بخلاف مصر ـ إلى أن المنطقة العربية لها إمكانية استيعاب عدد أكبر من السكان مما يتطلب من المسؤولين العمل على تشجيع النسل وليس على تحديده.

وتعد الخصوبة من العناصر الرئيسة في دراسة السكان، وغالبًا ما تفوق عناصر النمو السكاني الأخرى (الوفيات، الهجرة) وبالتالي فهي المحدد الرئيس لنمو السكان. والخصوبة Fertility من المصطلحات الشائعة الاستعمال في الدراسات السكانية، وهي تستخدم للدلالة على التكاثر الفعلي للمواليد الأحياء. ومن المصطلحات الأخرى المستعملة «الخصوبة الكامنة» أو «البيولوجية»، أو كما تسمى أحيانا بالفسيولوجية Fecundity وتعني الحد الأقصى للتوالد الذي يمكن نظريًا أن يتحقق (السعدي، 124: 1980).

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات السكانية المتيسرة والتي تعتمد أساسا على نتائج مسح الظواهر الحياتية الذي تم ما بين عام 1975/1973 وعام

1980، حيث لا تتيسر بيانات أحدث منها باستثناء بيانات عام 1987 التي لم تنشر نتائجها بعد. بالإضافة إلى بعض الإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط ومنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وغيرها فضلاً عن بحوث أخرى منشورة عن أنماط الخصوبة في القطر العراقي.

وقد طبقت عدة مقاييس ومؤشرات للخصوبة على بعض الإحصائيات الديموغرافية المتوفرة. وتم ربط الجانب العلمي للدراسة بالجانب التطبيقي المتعلق برسم سياسة سكانية ملائمة للقطر العراقي.

فروض البحث: يفترض البحث عدة فرضيات منها: 1 ـ ارتفاع معدلات الخصوبة في العراق مقارنة بمثيلاتها بالدول الصناعية والدول النامية. 2 ـ استمرار ارتفاع مستويات الخصوبة بين فترتي الدراسة رغم التغير الاجتماعي / الاقتصادي الذي حدث في القطر العراقي خلال الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات. 3 ـ تباين معدلات الخصوبة ما بين أقاليم العراق الثلاثة. 4 ـ اختلاف معدلات الخصوبة ما بين سكان الريف وسكان الحضر. 5 ـ وجود ارتباط عكسي بين الخصوبة وكل من التعليم ومشاركة الإناث في سوق العمل. 6 ـ يمكن التنبؤ من دراسة معدلات الانجاب الحالية بأن معدلات نمو السكان السائدة في الوقت الحاضر ستستمر في المستقبل القريب.

وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية. ويؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة إلى أثر بالغ في حجم السكان وفي خصائصهم المختلفة. ومن خلال تتبع العوامل المؤثرة في الخصوبة يمكن التوصل إلى أن التغيرات والاختلافات في معدلات المواليد سواء كان ذلك في القطر الواحد على فترات زمنية، أو بين الأقطار المختلفة، لا يمكن أن ترد إلى تغير أو اختلاف في القدرة البيولوجية، وإنما هي ناجمة عن مجموعة من العوامل بعضها يتصل بالفرد نفسه، وبعضها الآخر يتصل بالبيئة التي يعيش فيها هذا الفرد وتحيط به. وليس ثمة دليل مقنع على أن القدرة الفسيولوجية (أي الحد الأقصى) على التوالد تختلف اختلافا له دلالته بين المجموعات العنصرية والسلالية والقومية من السكان، ولا بين الجماعات الجزئية من هذه المجموعات من السكان. إلا أن هناك كثيراً من الأدلة على تباين الإنجاب الفعلي تبايناً شاسعاً بين المجاميع السكانية التي تختلف قيمها الحضارية، وبين المجاميع التي لها نفس الخلفية الحضارية العريضة ولكنها تختلف من ناحية المركز الاجتماعي والاقتصادي.

الدراسات السابقة

أثبتت كثير من الدراسات بأن الخصوبة تتغير عكسياً مع مستوى التعليم، اذ تقل الخصوبة بارتفاع مستوى التعليم الذي تتمخض عنه مشاركة نسائية أكبر في القوى العاملة

رغم وجود استثناءات لهذه القاعدة (عبدالشكور، وحمزة، 1987 :8-9). ومن تلك الدراسات دراسة Heer & Boynton (1970) عن الولايات المتحدة، و Schoutz (1972) عن مصر، ودراسة زريق (1977) عن لبنان، والاسد وخليفة (1977) عن الاردن، ودراسة Janowitz (1971) عن الولايات المتحدة. و Cain & Weininger (1973) عن تايوان وبورتوريكو واليونان، ودراسة علي، والمشهداني (1987) ودراسات أخرى وغيرها عن العراق.

كما تتأكد العلاقة العكسية بين التعليم والخصوبة في أقطار تختلف كثيرًا في مراحل تطورها. ففي الولايات المتحدة بلغ عدد الأطفال لكل أنثى يتراوح عمرها ما بين 45-54 عاماً، ما بين 1,9 في حالة النساء اللواتي قضين ما لا يقل عن أربعة أعوام في الجامعة، وبين 3,1 في حالة اللواتي يتمتعن بدراسة اعتيادية تستمر سبعة أو ثمانية أعوام و 4,8 للواتي لم يدخلن المدارس مطلقا (غارنيه، 1974 :158). وفي مصر تنجب المرأة الأمية خلال 30 سنة زواجية نحو ثمانية أطفال، بينما المرأة المتعلمة لا تنجب أكثر من أربعة (نامق، 1972 :71).

ودلت المعلومات المستقاة من دراسة أجريت في الأردن، وتنطبق على كثير من الدول النامية ـ ومنهاالعراق ـ ودول غيرها، على أن تعليم أحد الأبوين يؤدي إلى انخفاض في حجم العائلة، وأن هذا الانخفاض يستمر مع التحصيل الدراسي. ولكن هذه المعلومات تدل أيضا على أن تعليم الأم يؤدي إلى انخفاض أكبر في حجم العائلة، وأن هذا الانخفاض يستمر مع التحصيل الدراسي (قنديس، 1977 :18، والعكيلي، وحسين، 1987 :42). كذلك فإن أثر تعليم الزوجة في تحديد حجم العائلة يبلغ حده الأقصى في المستويات الدنيا من تعليم الزوج. وبالتالي فإن الأدلة تشير إلى أن أثر التعليم في الخصوبة مرتبط إلى حد بعيد بمستوى الزوجة المتعلمة (قنديس، 1977 :21).

وأثبتت الدراسة المشار اليها ان مدى العلاقة العكسية بين تعليم الزوجة وحجم العائلة أكثر بقليل من ربع طفل لكل سنة اضافية من سنوات التعليم. علما بأن أثر تعليم الزوجة في حجم العائلة يبلغ أشده في مراحل التعليم الأولى، ويبلغ مدى العلاقة العكسية بين مستوى تعليم الزوج وحجم العائلة انخفاضا متوسطا الى أقل من ربع طفل لكل سنة اضافية من سنوات التعليم (قنديس، 1977 :19).

أما استثناءات العلاقة العكسية بين التعليم والخصوبة فتتمثل بما أشارت اليه بعض الدراسات ـ كما تقول كوشرين ـ عن وجود علاقة طردية وليس عكسية بين التعليم والخصوبة، وحتى في الحالات التي تكون فيها هذه العلاقة عكسية لا تكون للعلاقة دائما دلالة احصائية. خاصة اذا ما أخذ أثر المتغيرات الأخرى في الاعتبار (أمروهر، وماير،

1986 :74 - 75). وتوصل بعض الباحثين الى نتائج فيها شيء من التناقض حول العلاقة المنوه عنها. وقد أشارت قنديس (1977 : 18) الى دراسات عن هذا التناقض أجريت في أمريكا اللاتينية سنة 1965. وأخرى في الولايات المتحدة سنة 1971 إلى أن معظم البيانات المتوفرة تكشف، على الأقل بالنسبة الى بلدان هي في بدء تحولها الديموغرافي، عن وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم وحجم الأسرة.

كما توصل Kasarda (1971: 313 - 315) في دراسته عن «التركيب الاقتصادي والخصوبة» الى أن البلدان التي تتميز بمستوى جيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي وضعت لها أيضا برامج واسعة لتنظيم الأسرة، تتسم في المتوسط بانخفاض في الخصوبة أكبر من الانخفاض لدى البلدان التي تمتلك واحدا فقط من هذه العوامل، حيث بلغت نسبة الانخفاض بين 20 - 30٪. أما البلدان التي لا يتوافر لديها أي من هذين العاملين المؤشرين، فان متوسط انخفاض الخصوبة عندها أقل (بلغ حوالي 5٪). ودول العالم الثالث ومنها العراق من مجموعة هذه البلدان حيث ما زالت مستويات الخصوبة فيها مرتفعة.
وعموما تتباين معدلات الخصوبة بين دول العالم النامي، فبينما انخفضت بسرعة في كثير من بلدان امريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا نجدها ما زالت مرتفعة في العديد من بلدان افريقيا وغرب آسيا.

ويظهر من المؤتمر السكاني الخامس الذي عقدته الأمم المتحدة عام 1982 ان ما يقرب من ثلثي البلدان النامية ذات مستويات خصوبة عالية، وتعمل البرامج الحكومية لنحو 80٪ من سكان العالم الثالث على الحد من تلك المعدلات المرتفعة الا أن المستويات المنشودة للخصوبة في البلدان النامية ما زالت أعلى من المستويات المطلوبة لتحقيق الاستقرار في عدد السكان (عبدالهادي، 1984 :7). وقد أشارت بعض الدراسات الى ان معدلات النمو في المجتمعات النامية ترتبط أساسا بارتفاع معدل المواليد واستقرار معدل الوفيات بمستوى قريب من الثبات بعد ان انخفض بشكل سريع في فترة الخمسينات وما بعدها، وذلك بسبب التطور الصحي والتكنولوجي (الجهاز المركزي للاحصاء، 1986 :13).

أما سبب الاستمرار في ارتفاع معدل المواليد في بعض البلدان النامية فان مرجعه حداثة السن فيها، أي أن المجتمع فتي مع وجود نسبة كبيرة من النساء في المجموعة العمرية القادرة على الانجاب ـ أي بين سن الخامسة عشرة وسن التاسعة والأربعين ـ في السنوات القليلة القادمة. وهذا يشير الى أن عملية استكمال التحول الديموغرافي وبلوغ مجتمع مستقر سيتطلب عدة أجيال، وهذا يعني ان معدلات الولادة ستبقى مرتفعة في بعض دول العالم النامي في المستقبل القريب على الأقل (لوني، 1985 :129).

ويبلغ الفرق بين نسبة الإناث القادرات على العمل ونسبة المشتغلات منهن فعلا في البلدان النامية ومنها العراق، وغالبيته في سن الانجاب، بما يزيد عن ثلث اجمالي الاناث في سن العمل. وهو يمثل طاقة معطلة يقتصر نشاطها على الأعمال المنزلية وتربية الأطفال مما يؤدي إلى انخفاض مساهمة الاناث في القوى العاملة وبالتالي ارتفاع معدلات الخصوبة. وعموما يمكن القول ان مستويات الخصوبة ترتفع في أقطار منطقة جنوب غربي آسيا ومنها العراق، بل هي واحدة من بين أكثر مناطق العالم ارتفاعا في الخصوبة (Caldwell & Caldwell, 1982: 102) رغم وجود تباين في مستوياتها بين مكان وآخر، وبين بيئة وأخرى، تبعا لما يتوفر من عوامل التنمية وبرامج تنظيم الأسرة في هذه الدولة أو تلك.

مستويات الخصوبة واتجاهاتها

تتضح مستويات الخصوبة واتجاهاتها من خلال دراسة المقاييس الآتية:

1) **معدل المواليد الخام Crude Birth Rate**: هو النسبة بين عدد المواليد الأحياء السنوي وجملة عدد السكان في منتصف العام لمنطقة جغرافية معينة، وهو من أبسط مقاييس الخصوبة وأكثرها شيوعا. ومعدلات المواليد في القطر العراقي لا تختلف كثيرا عما يماثلها في بقية دول العالم النامي. فهي معدلات مرتفعة اذا ما قورنت ببقية مناطق العالم لا سيما المتقدمة منها، وتقع ضمن الحدود التي تتراوح معدلاتها بين 45,35 لكل ألف من السكان (U N 1955:21-22). في حين بلغ المتوسط العالمي للفترة 1980 - 1985 نحو 27,5 بالألف، وفي البلدان المتقدمة نحو 15,8 بالألف، والبلدان النامية 31,4 بالألف. ويظهر أعلى معدل، على مستوى القارات، في افريقيا حيث بلغ 45,6 بالألف (U N 1985).

وقد أشارت نتائج المسح بالعينة للفترة 1973 - 1975 الى تسجيل معدل للمواليد الخام بلغ على مستوى القطر 42,6 بالألف، ارتفع في المناطق الريفية الى 47 بالألف وانخفض في المناطق الحضرية الى 39,6 بالألف (الجهاز المركزي للاحصاء، 1976:99). وارتفع المعدل قليلا في عام 1980 فبلغ 43,7 بالألف حسب ما أظهرته نتائج مسح الظواهر الحيوية للعام المذكور، ويتباين هذا المعدل بين اقليم وآخر، ففي الوقت الذي سجل الاقليم الشمالي معدلا يصل الى 50,5 بالألف، نجد الاقليم الجنوبي قد انخفض معدله الى 43 بالألف، وبرقم قريب منه للاقليم الاوسط، كما يظهر من جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

التباين الاقليمي لمعدل المواليد الخام في العراق عام 1980 (بالألف)

الاقليم	معدل المواليد الخام
الشمالي	50,5
الأوسط	43,2
الجنوبي	43,0
القطر	43,7

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة 1980، بغداد، 1985، جدول رقم (2).

يوضح الجدول أن الاقليم الشمالي قد فاق الاقليمين الآخرين في معدل المواليد الخام، حيث لا تستخدم بين سكانه أساليب تنظيم الأسرة، لأن أكثرية النساء من ربات البيوت وأغلب السكان من الأميين وانتشار التعليم بينهم محدود. فمن بين اجمالي سكان الاقليم الشمالي (10 سنوات فأكثر) تصل نسبة الأمية الى حوالي 41٪ منهم. في حين تنخفض النسبة الى نحو 37٪ بين سكان الاقليم الجنوبي و 35,5٪ بين سكان الاقليم الأوسط. ومعدلات المواليد الخام للسنوات المدروسة، المشار اليها، توضح أن هناك زيادة طفيفة في تلك المعدلات. وهو بخلاف الاتجاه العالمي الذي تسير فيه تلك المعدلات نحو الانخفاض بتقدم السنوات. وقد يكون مرجع ذلك الى تحسن مستوى دقة البيانات، وهذا التحسن يمثل أحد العوامل التي تفسر التغير نحو ارتفاع مستوى الخصوبة في عدد من الحالات، كما ان تبلور سياسة الدولة السكانية بعد عام 1978 واتجاهها نحو تشجيع الزواج المبكر وزيادة حجم السكان واضحاً في ارتفاع معدلات الخصوبة في الفترة الثانية، حتى في المناطق الحضرية ولا سيما في احيائها الشعبية حيث ما زال سكانها يعيشون في عقلية الريف ويحملون بعض قيمه، مما يجعل ارتفاع معدلات المواليد بينهم أمرا عاديا.

وبالاضافة الى ما تقدم فان العراق، في السنوات الأخيرة، قد شهد تحولا اقتصاديا واجتماعيا وما زال في بداية هذه المرحلة. والمعروف ان معدلات المواليد وغيرها من مقاييس الخصوبة ترتفع في بداية حدوث التحول المذكور لفترة زمنية، تبدأ بعدها بالانخفاض. ويحدث ذلك الانخفاض عندما تصل نتائج التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي إلى جميع طبقات المجتمع من حيث مستويات الدخل والتعليم والعمل وغيرها. ويبدأ الزوجان عندها بتنظيم الأسرة بما فيها وسائل استعمال منع الحمل. ويتوقع

ان يلمس القطر نتائج التغير المذكور وما يتبعها من انخفاض معدلات المواليد في السنوات المقبلة. حيث تشير التوقعات المستقبلية الى انخفاض تدريجي لمعدل المواليد الخام حتى نهاية القرن الحالي. أي مع تطور التعليم ودخول النساء في النشاط الاقتصادي، حيث سينخفض المعدل من مستواه الحالي الى أن يصل بحدود 36,8 بالألف في نهاية هذا القرن، كما يتضح من جدول رقم (2) ومن (شكل 1).

جدول رقم (2)

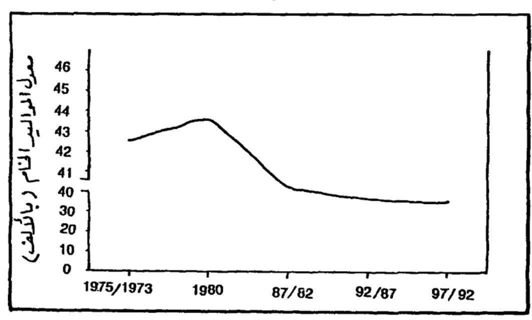
توقعات معدل المواليد الخام في العراق للسنوات 1982 - 1997

الفترة	المعدل (بالألف)
1987-1982	40,3
1992-1987	38,7
1997-1992	36,8

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، اسقاطات سكان العراق للسنوات 1977-1997، بغداد، 1979:64.

شكل (1)

تطور معدل المواليد الخام في العراق خلال الفترة 75/73 - 1980) وتوقعاته لغاية عام 1997



وعلى الرغم من أن عملية تسجيل المواليد في العراق قد بدأت منذ عام 1949 إلا أن بياناتها تعتبر غير دقيقة، بسبب تخلف كثير من المواطنين عن تسجيل ولاداتهم الجديدة وخصوصا سكان الأرياف. مما يؤدي الى انخفاض عدد المواليد المسجلة، وبالتالي لا يمكن اعتماده في تحليل حركة الولادات، كما يظهر من جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

معدلات المواليد الخام المسجلة في العراق بين عامي 1984,1957 (بالألف)

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
1957	10,3	1978	26,6	1982	26,6
1965	15,5	1979	28,1	1983	25,9
1975	17,3	1980	28,0	1984	24,8
1977	15,3	1981	28,4		

المصدر: حسبت المعدلات من الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام: 1979، 1980، 1982، 1984، 1985، ومن الجهاز المركزي للاحصاء، تطور المستوى الصحي في العراق من سنة 1957 - 1968، بغداد، بدون تاريخ، جداول 7-9.

يتضح من الجدول المتقدم ان معدلات المواليد الخام المسجلة، باستثناء عام 1977، هي في زيادة مستمرة تقريبا لغاية عام 1981 وبعدها بدأت تنخفض تدريجيا حتى عام 1984. وهذه الزيادة هي انعكاس لاتساع المساهمة في تسجيل الوقائع الحياتية وتطوير أساليب التسجيل، وتقدم الخدمات الطبية والاجتماعية. وقد يكون للظروف الحالية التي يعيشها القطر أثر في انخفاض معدلات المواليد المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث تنخفض المواليد في ظل ظروف الحرب قياسا بالفترات الاخرى خصوصا اذا كان السكان يعيشون في مناطق تتأثر بالحرب مباشرة.

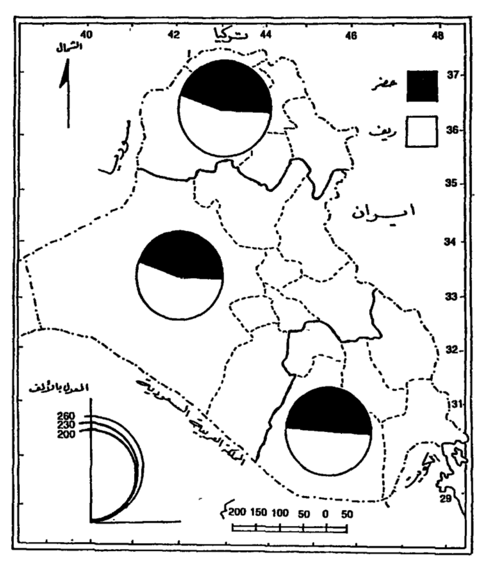
وتعتبر معدلات المواليد الخام المسجلة في العراق منخفضة قياسا بالواقع كما اتضح من جدول رقم (3) ومن نتائج مسح الظواهر الحياتية بالعينة للفترة 1975/1973 حيث ان القطر العراقي من البلدان النامية، وان شعبه لا يزال فتيا ترتفع فيه نسبة سكان الفئة (أقل من 15 سنة) الى نحو 46٪ من مجموع السكان (عام 1984)، مما يتوقع ارتفاع نسبة المواليد. فالمعروف ان المعدل المرتفع للمواليد ينعكس بصفة عامة في ارتفاع النسبة المئوية للأطفال

من مجموع السكان، والمعدل المنخفض ينعكس في هبوط النسبة المذكورة ما لم تكن هناك حركات هجرة كبيرة تشوه هذه العلاقة (U N, 1955: 21-22).

2) **معدل الخصوبة العام General Fertility Rate**: هو النسبة بين العدد السنوي للمواليد الى عدد الإناث في سن الحمل (15-49 سنة). فهو لا يختلف عن معدل المواليد الخام سوى ان المقام اقتصر على الإناث في سن الحمل عوضا عن كل المجتمع. ومعدل الخصوبة العام في العراق يعتبر من المعدلات المرتفعة، فقد بلغ نحو 198 بالألف طبقا لنتائج مسح الظواهر الحياتية للفترة 1975/1973 (220,8 بالألف في المناطق الريفية و 182,8 بالألف في المناطق الحضرية) (الجهاز المركزي للاحصاء، 99:1976). وهذا يعني وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين ارتفاع معدل الخصوبة العام وازدياد نسبة سكان الريف. ويعود سبب انخفاض معدل الخصوبة العام في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية الى ارتفاع نسبة التحضر، وتزايد مساهمة المرأة في العمل، وتقدم مستوى التعليم، وذلك لأن ازدياد وعي الأم، نتيجة لتحسن مستواها التعليمي والثقافي، يوحي لها بضرورة تقليل عدد الأطفال كشرط لرفع مستوى تربيتهم ورعايتهم. لهذا فان الوعي العلمي يدفع الزوجين الى مقارنة مستمرة بين مواردهما وحاجات أبنائهما. وبالتالي فان العناية بالأطفال، ضمن الامكانات المتوفرة، تفرض موازنة مستمرة بينهما، وهذا ما تم تأكيده احصائيا في دراسات عديدة عن العراق وأقطار أخرى مشابهة، ومنها دراسة (عويد، 71:1985).

وتبعا لنتائج مسح الظواهر الحيوية لعام 1980، ارتفع معدل الخصوبة العام في القطر العراقي، قياسا بعام 1975/1973، حيث بلغ 220 بالألف. وبلغ المعدل على المستوى الاقليمي 258، 218، 230 بالألف في كل من اقليم الشمال، الوسط، الجنوب على التوالي (حسبت المعدلات من الجهاز المركزي للاحصاء، 1985: جدول رقم 9). ويظهر نفس الاتجاه في معدل الخصوبة الكلية والتكاثر الاجمالي سواء كان على مستوى القطر أو على المستوى الاقليمي.

شكل (2)
التوزيع الاقليمي لمعدل الخصوبة العام في العراق سنة 1980



وتوضح البيانات المذكورة وشكل (2) وجود تباين مكاني ما بين أقاليم العراق الثلاثة، حيث يبلغ أعلى معدل في الاقليم الشمالي وأدناه في الاقليم الأوسط، في حين يصل في الاقليم الجنوبي لمستوى وسط ما بين الاقليمين المذكورين. وتباين المستوى الحضاري ومشاريع التنمية وما يرافقها من برامج تنظيم الأسرة، تعتبر عوامل مؤثرة في تباين معدلات الخصوبة بين الأقاليم الثلاثة. أما تفسير ارتفاع معدل الخصوبة العام خلال الفترة المدروسة فهو يعود الى عملية التغيير الاقتصادي / الاجتماعي التي يمر بها القطر، وقد سبقت الاشارة اليها. ويلاحظ على معدل الخصوبة العام في العراق انه مرتفع قياسا بكثير من دول العالم لا

سيما المتقدمة منها. وعلى سبييل المثال بلغ المعدل في فرنسا خلال الفترة 1980-1985 نحو 57,1 بالألف، (U N, 1987:197). وليس هناك ما يثير الاستغراب لارتفاع معدل الخصوبة العام في القطر العراقي لا سيما ان نسبة النساء في سن الحمل وصلت الى أكثر من خمس مجموع السكان عام 1984. «كما ترتفع نسبة المتزوجات الى مجموع الإناث في سن الحمل، حيث بلغت النسبة سنة 1977 نحو 69,2٪» (نجم الدين، 1982:69). وقد يرتفع الرقم الى أكثر من ذلك نظراً لعدم تسجيل بعض حالات الزواج خاصة في الريف والتي تتم على يد رجال الدين وبدون الاخبار عنها.

3) **معدلات الخصوبة العمرية Age Specific Fertility Rate**: يقصد بها عدد الولادات التي تحدث لكل ألف من النساء في فئة عمرية معينة، بمعنى آخر معدل الخصوبة العام لكل فئة عمرية، ويحتسب للنساء في سن الحمل (15-49). وبواسطته يمكن حساب بعض معدلات الخصوبة الأخرى. ويبين جدول رقم (4) معدلات الخصوبة العمرية لسنة 1975/1973، ومنه يتضح انخفاض المعدل في الفئة العمرية (15-19) حيث يبلغ 82 بالألف. ثم يبدأ بالارتفاع بشكل سريع في الفئات التالية، ويصل أعلى مستوى له في الفئة (25-29) حيث يبلغ حوالي 325 بالألف. ويأخذ بالانخفاض بعد هذه الفئة الى أن يصل أدنى مستوى له في الفئة الأخيرة (45-49) حيث يبلغ 61بالألف.

جدول رقم (4)

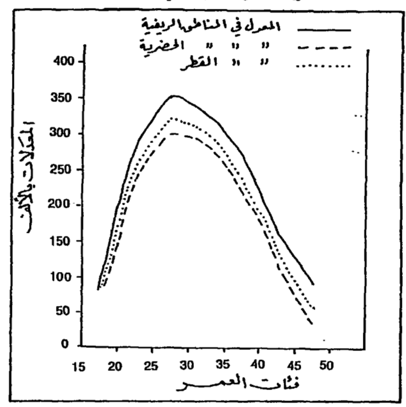
توزيع معدلات الخصوبة العمرية في العراق لسنة 1975/1973 حسب البيئة (بالألف)

الفئات العمرية	الحضـر	الريـف	القطـر
19-15	81,1	84,0	82,4
24-20	239,2	281,8	255,1
29-25	301,7	353,0	324,5
34-30	286,4	326,8	302,5
39-35	222,9	268,1	238,3
44-40	120,0	164,2	140,7
49-45	37,8	90,5	60,6

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة 1974-1975، بغداد، 1976 ص 18.

شكل (3)

معدلات الخصوبة العمرية النوعية في العراق (1973 - 1975)



وتتسم معدلات الخصوبة العمرية بانخفاضها في المناطق الحضرية قياسا بالمناطق الريفية وبمستوى القطر، كما يظهر من جدول رقم (4) وشكل (3). حيث يبدأ المعدل منخفضا في المناطق الحضرية عند الفئة 15-19 فيبلغ 81 بالألف، ثم يرتفع بصورة سريعة بعد هذه الفئة بحيث يصل أعلى مستوى له في الفئة 25-29 وهو حوالي 302 بالألف. ثم يأخذ بالانخفاض التدريجي بعد ذلك حتى الفئة 35-39 حيث يهبط بعدها بسرعة الى أن يصل أدنى مستوى له في الفئة الأخيرة (38 بالألف) وفي المناطق الريفية يلاحظ نفس اتجاه معدلات الخصوبة التي لوحظت في المناطق الحضرية من حيث المستويات وحسب الفئات العمرية.

واتجاه معدلات الخصوبة العمرية ومستوياتها لسنة 1975/1973 يظهر نفسه في عام 1980 كما يتضح من جدول رقم (5). حيث ينخفض المعدل في الفئة العمرية 15-19 ليبلغ 103,5 بالألف، ثم يصل الى أعلى مستوى له في الفئة العمرية 25-29 ليبلغ نحو 340 بالألف، وأدنى مستوى له في الفئة العمرية الأخيرة 45-49 ليصل الى حوالي 67 بالألف. وعند مقارنة الفترتين يظهر ارتفاع معدلات الخصوبة العمرية في الفترة الثانية عن الفترة الأولى في جميع

الفئات العمرية عدا الفئة 35-39 حيث يحصل العكس وقد سبق توضيح سبب ارتفاع معدلات الخصوبة بين الفترتين.

جدول رقم (5)

التوزيع الاقليمي لمعدلات الخصوبة العمرية في العراق عام 1980 (بالألـف)

الاقليم	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
الشمالي	138	330,8	381,9	332,8	247,9	192,6	109
الأوسط	89,7	250,8	345,3	317,8	229,2	141,4	63
الجنوبي	112,9	288,7	324,0	303,4	230,9	163,2	83,5
القطر	103,5	267,5	340,4	305,4	228,0	147,2	67,4

المصدر: حسب المعدلات من الجهاز المركزي للاحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة 1980، بغداد، 1985، جدول رقم (1).

ومن الحقائق التي يوضحها الجدول المتقدم ان الخصوبة تبدأ منخفضة في فئات العمر الأولى ثم تزداد حتى تصل القمة في الفئتين العمريتين (25-34)، وبعدها تنخفض المعدلات تدريجيا في الفئات اللاحقة. وسجلت أعلى المعدلات في الفئة 25-29، تليها الفئة العمرية 30-34 في الاقاليم الثلاثة. أما أقل المعدلات فهي الفئتان العمريتان (الأولى والأخيرة) لنفس الأقاليم. ان انخفاض الخصوبة في فئات العمر الأولى والأخيرة، وارتفاعها في فئات العمر الوسطى، كما ظهر من جدول رقم (5)، قد تم اثباتها أيضا في الدراسات الاحصائية التي وجد فيها بأن المرأة دون سن العشرين من عمرها أقل انجابا من المرأة بين العشرين والخامسة والثلاثين. في حين تقل قدرتها على الانجاب بعد ذلك بالتدريج.

وقد يكون مرجع ذلك ما أشارت اليه التجارب الحديثة من ان احتمالات الحمل أثناء الدورة الطبيعية تصل الى 10٪ بالنسبة للمرأة في سن السابعة عشرة، وبنفس النسبة تقريبا عند سن الثالثة والأربعين. وترتفع النسبة الى 13٪ في المرأة التي يتراوح عمرها ما بين 33,21 سنة (سوفي، بدون تاريخ : 127). وقد يتأخر الحمل عند الفتاة المتزوجة في سن مبكرة بسبب عدم انتظام دورتها الطمثية، وعدم نضوج البويضات تماماً في المبيض لا سيما خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج. كما يعود انخفاض معدلات الإنجاب لمن تتزوج دون سن العشرين، أيضاً إلى الآثار الضارة للزواج المبكر على خصوبة الإناث، وما

قد ينتج عنه من عقم. ومن بين عوامل نقص خصوبة المتزوجات بعد سن الخامسة والثلاثين، قصر فترة المعاشرة الزوجية Nuptiality، كما أن نسبة العقيمات ترتفع بين من يتأخرن في الزواج (صادق، والشرنوبي، بدون تاريخ: 143).

وعموماً ترتفع معدلات الخصوبة العمرية عام 1980 في الإقليم الشمالي لجميع الفئات. ويحتل الإقليم الجنوبي المرتبة الثانية لجميع الفئات أيضاً باستثناء الفئتين (25-34). وفي آخر مرتبة يأتي الإقليم الأوسط، عدا الفئتين المشار إليهما. وللمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها الحالة التعليمية، الأثر الفعال في هذا التباين، حيث أن أكثر من نصف إناث الإقليم الشمالي أميات (53,5٪)، في حين تنخفض النسبة في الإقليم الجنوبي إلى 49,6٪، وفي الإقليم الأوسط إلى 47,5٪. كما أن نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة أو من تحمل شهادة مدرسية أو جامعية في الإقليم الشمالي هو أقل من الوسط والجنوب كما يتضح من جدول رقم (6) وشكل (4). ويترتب على ذلك تباين نسبة مساهمة الإناث في العمل وبالتالي اختلاف مستويات الخصوبة بين الأقاليم المشار إليها.

جدول رقم (6)

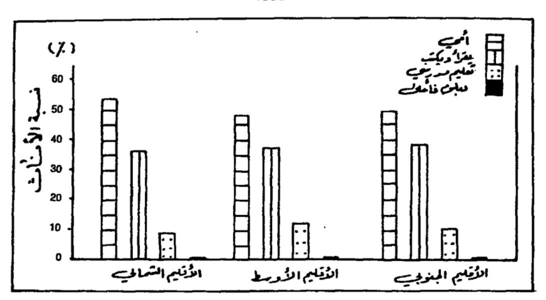
التوزيع النسبي الإقليمي للإناث (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية لسنة 1980

الحالة العلمية	الإقليم الشمالي	الإقليم الأوسط	الإقليم الجنوبي	القطر
أمي	53,5	47,8	49,6	45,9
يقرأ ويكتب	35,7	37,5	38,3	37,7
إبتدائية	5,8	8,3	7,3	8,9
متوسطة أو ثانوية	3,2	4,3	3,2	5,0
شهادة مهنية	0,7	0,5	0,3	0,6
أخرى	1,1	1,6	1,3	1,9
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: حسبت النسب من: الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة 1980، بغداد، 1985 جدول رقم (16).

شكل (4)

التوزيع النسبي الاقليمي للاناث (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة العلمية عام 1980



4) معدل الخصوبة الكلية **Total Fertility Rate**: يقصد به عدد الأطفال الذين يولدون لكل امرأة أو لكل ألف من النساء خلال سنوات الإنجاب. ويمكن احتسابه بجمع معدلات الخصوبة العمرية لكل الأعمار وضربها في طول الفئة العمرية. وعلى هذا الأساس، ومن ملاحظة جدول رقم (4) يمكن التوصل إلى حساب معدل الخصوبة الكلية سنة 1975/1973 حيث يبلغ (1404,1×5=7020,5 بالألف). أي سبعة مواليد لكل امرأة، وهو يشمل المواليد الذكور والإناث الذين تنجبهم الأنثى خلال الفترة الانجابية. إلاّ أن المعدل يختلف ما بين الريف والحضر، فبينما يرتفع في المناطق الريفية إلى 7,8 مواليد لكل أنثى، نجده ينخفض في المناطق الحضرية إلى 6,4 مواليد لكل أنثى. وأشارات نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة 1980 إلى أن معدل الخصوبة الكلية يساوي 7,3 مواليد للمرأة. وهو بهذا أعلى بقليل من معدل الفترة الأولى، ويسير بنفس اتجاه معدل الخصوبة العام سواء على مستوى القطر أو على المستوى الإقليمي كما يتضح من جدول رقم (7) وشكل (5). وظهر من تقديرات منظمة (الاسكوا) لعام 1986 أن معدل الخصوبة الكلية بلغ في العراق نحو 7,1 مواليد للمرأة، أي أنه مقارب لفترتي الدراسة (ESCWA, 1987: 64).

جدول رقم (7)

التباين الإقليمي لمعدلات الخصوبة الكلية في العراق عام 1980 (مولود لكل امرأة).

الإقليم	معدل الخصوبة الكلية
الشمالي	8,6
الأوسط	7,2
الجنوبي	7,5
القطر	7,3

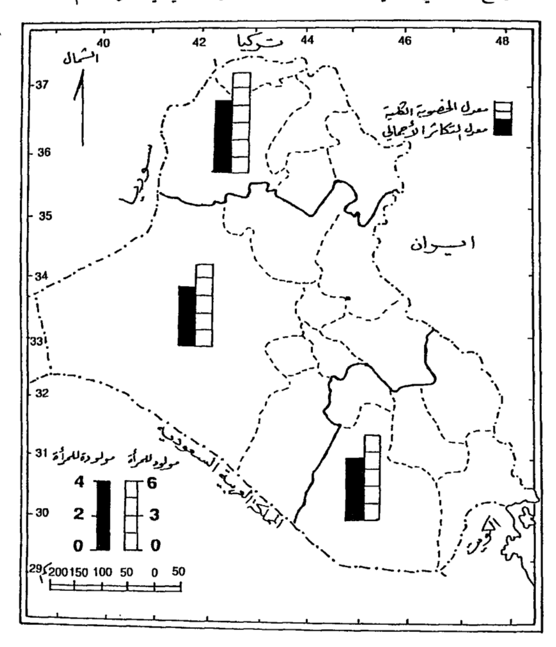
المصدر: حسبت المعدلات من جدول رقم (5).

يتضح من الجدول المتقدم ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الأقليم الشمالي إلى 8,6 مواليد لكل امرأة خلال حياتها الانجابية، وهو أعلى من معدل الاقليمين الآخرين (الأوسط والجنوبي). ويعتبر معدل القطر من المعدلات المرتفعة قياساً بالمعدلات العالمية، حيث بلغ المتوسط العالمي نحو 3,6 مواليد للمرأة، وفي عموم الدول المتقدمة نحو مولودين للمرأة، الدول النامية 4,2 مواليد للمرأة، وأفريقيا 6,3 مواليد للمـرأة للفترة 1980-1985 (UN,1982:20). وتباين المستوى الحضاري والاقتصادي بين العراق وبقية مناطق العالم أثر في اختلاف مستويات الخصوبة.

5) **معدل التكاثر الإجمالي Gross Reproduction Rate**: يقصد به عدد المواليد الإناث اللواتي يولدن لكل ألف من النساء خلال سنوات الإنجاب. وبهذا فهو شبيه بمعدل الخصوبة الكلية من حيث الحساب. إلا أنه يأخذ فقط بنظر الاعتبار المواليد الإناث بدلاً من جملة المواليد[1]. وعلى سبيل المثال إذا كان معدل التواليد الإجمالي (ألفاً)، فإن الأم سوف تعوض نفسها فقط ولكنها لا تساهم في نمو السكان، وعليه فإن المجتمع سوف يتناقص، لأنه ليس كل المواليد من الإناث اللواتي ولدن سيبقين على قيد الحياة حتى نهاية فترة الإنجاب حيث ستحصل وفيات لبعضهن. ويبلغ معدل التكاثر الإجمالي في العراق لسنة 1975/1973 نحو 3,45. وهذا يعني أنه عند موت المرأة سيحل محلها ما يقرب من ثلاث إناث ونصف. ويختلف المعدل ما بين المناطق الريفية والحضرية، فبينما يرتفع المعدل في المناطق الريفية إلى 3,9 إناث، نجده ينخفض في المناطق الحضرية إلى 3,1 إناث. أما معدل التكاثر الإجمالي لسنة 1980 فهو مقارب للفترة الأولى (3,6 مولودات إناث). وبما أن المعدل المذكور يعتمد في حسابه على معدل الخصوبة الكلية، لهذا فإن النمط نفسه الذي ظهر في

شكل (5)

التوزيع الاقليمي لمعدلي الخصوبة الكلية والتكاثر الاجمالي في العراق عام 1980



معدلات الخصوبة الكلية، وكذلك في معدل الخصوبة العام، يشاهد في معدل التكاثر الإجمالي كما يتضح من جدول رقم (8) وشكل (5)، حيث يتباين المعدل بين أقاليم العراق ويظهر أعلى مستوى له في الإقليم الشمالي وأدناه في الأوسط.

جدول رقم (8)

التباين الإقليمي لمعدل التكاثر الإجمالي في العراق سنة 1980 (مولودة أنثى لكل امرأة).

الإقليم	معدل التكاثر الإجمالي
الشمالي	4,2
الأوسط	3,5
الجنوبي	3,7
القطر	3,6

المصدر: حسبت المعدلات من جدول رقم (7).

وعلى مستوى القطر يعتبر معدل التكاثر الإجمالي مرتفعا قياسا ببقية مناطق العالم. فقد بلغ المتوسط العالمي للفترة 1980 - 1985 نحو 1,8 مولودة أنثى لكل امرأة، وفي البلدان النامية بلغ المعدل مولودتين للمرأة وفي أفريقيا 3,1 مولودات للمرأة. أما في أوربا فقد وصل المعدل إلى أقل من مولودة 0,9 للمرأة (UN, 1982: 20). أي أن المرأة الواحدة لا تستطيع أن تعوض نفسها، وبعبارة أخرى سيتناقص السكان لأن بعض المواليد الأناث اللواتي سوف يمتن قبل انتهاء فترة الإنجاب.

6) **نسبة الأطفال إلى النساء Child - Women Ratio**: أصبح استخدام هذا المقياس شائعا لتيسر البيانات من التعدادات، ويستخرج بقسمة عدد الأطفال (أقل من خمس سنوات) أو (بين 5-9) على عدد النساء في سن الحمل.

وتعتمد هذه الدراسة في حساب نسبة الأطفال المذكورة على عامي 1977-1980 تبعا لتوفر البيانات. وقد أظهرت الإحصاءات المتيسرة عن تعداد سابق (عام 1957) بأن المحافظات التي تتميز بانخفاض نسبي في نسبة الأطفال إلى النساء وهي (البصرة، كربلاء، بغداد) لها نسبة منخفضة من الأمية، ونسبة منخفضة من الرجال العاملين في الزراعة، ونسبة مرتفعة من النساء النشطات اقتصاديا في عمر الإنجاب (15-49) (Hanna et al, 1971: 235)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة ودخولها ميدان العمل يؤدي إلى انخفاض مستوى الخصوبة. وقد أثبتت هذه الحقيقة التعدادات اللاحقة ومسح الخصوبة عن طريق العيّنة التي جرت في سنوات متفرقة. وفي الجدول الآتي نسبة الأطفال إلى النساء في سن الحمل سنة 1977.

جدول رقم (9)

التوزيع الإقليمي لنسبة الأطفال إلى النساء حسب البيئة سنة 1977 (بالألف)

الاقليم	السن (0 — 4)			السن (5 — 9)		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
الشمالي	933	1118	1017	826	988	900
الأوسط	885	1078	937	790	968	842
الجنوبي	975	1064	1013	952	996	913
القطر	912	1087	974	813	982	872

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، أنماط خصوبة المرأة في العراق، بغداد، 1980، ص14.

ومن الحقائق التي يوضحها الجدول أن نسبة الأطفال إلى النساء، حسب الطريقة الثانية (أي الفئة العمرية 5-9) تكون أقل مما هي في الطريقة الأولى (أي للفئة 0-4) سواء كان على مستوى القطر أو الأقاليم الثلاثة بسبب وفاة عدد من الأطفال خلال الفئة العمرية أقل من خمس سنوات. ويوضح الجدول أيضا أن نسبة الأطفال إلى النساء في المناطق الريفية أعلى من المناطق الحضرية على المستوى القطري أو الإقليمي. وذلك لكثرة الإنجاب في المناطق الريفية حيث يعتبر الطفل فيها عاملاً انتاجياً، في حين يعد عاملاً استهلاكيا في المناطق الحضرية، أي إلى حين إكماله فترة التعليم وتكوين عائلة جديدة. ويظهر الجدول أيضا بأن أعلى وأقل نسبتين في المناطق الحضرية حسب الطريقتين موجودتان في المنطقتين الجنوبية والوسطى على التوالي. أما في المناطق الريفية فتوجد أعلى وأقل نسبتين حسب الطريقة الأولى في المنطقة الشمالية والجنوبية على التوالي. وبالنسبة للطريقة الثانية، فإن أعلى وأقل نسبتين موجودتان في المنطقتين الجنوبية والوسطى على التوالي. وفي عام 1980 ترتفع النسبة أيضا، حسب الطريقة الأولى، في الإقليم الجنوبي قياسا بالإقليمين الآخرين. ولكن هذا لا يعني بالضرورة بأن الخصوبة في الجنوب أعلى مما هي في الشمال. فقد يكون لعامل الهجرة أو معدل الوفيات، خصوصا وفيات الأطفال الرضع، تأثير على هذه النسبة.

اتضح من العرض المتقدم ومن خلال استعراض معدلات الخصوبة تباين تلك المعدلات فيما بين أقاليم العراق الثلاثة، وما بين الريف والحضر. وظهر وجود تشابه بين

الإقليمين الأوسط والجنوبي في مستويات الخصوبة حيث تنخفض فيهما تلك المستويات نسبيا مقابل ارتفاعها في الإقليم الشمالي. كما ترتفع هذه المستويات في المناطق الريفية وتنخفض في المناطق الحضرية حيث يرتقي المستوى الحضاري والاقتصادي في الحضر مقابل تدنيه في الريف. أما سبب تقارب معدلات الخصوبة في الإقليمين الأوسط والجنوبي وتباينهما عن الإقليم الشمالي الذي ترتفع فيه تلك المعدلات فانما يعود إلى اختلاف الشمال عن الوسط والجنوب في الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

فالاقليم الشمالي يتميز بارتفاع أرضه واعتماد زراعته على الأمطار وجزء منها على مياه نهر دجلة وروافده. في حين تنبسط الأرض في الإقليم الأوسط، وتشغل الأهوار والمستنقعات مساحات ليست قليلة من أراضي الإقليم الجنوبي، وتعتمد الزراعة فيهما على الارواء السيحي (الانسيابي) أو بالواسطة. وفي الوقت الذي تسود الزراعة الواسعة في أغلب أجزاء الإقليم الشمالي، نجد الزراعة الكثيفة وشبه الكثيفة هي السائدة في معظم المناطق المزروعة بالإقليمين الأوسط والجنوبي. وقد شهد الإقليمان الأوسط والجنوبي هجرات ريفية واسعة إلى المناطق الحضرية فاقت ما يمثلها في الإقليم الشمالي نتيجة لتخلف الريف في المستوى الاقتصادي والخدمات (التعليمية، الصحية، السكن، النقل، وغيرها). لهذا ازدادت نسبة التحضر في الإقليم الأوسط إلى أكثر من 71٪، تلاه الإقليم الجنوبي بنسبة تقرب من 57٪، وأخيرا جاء الإقليم الشمالي حيث بلغت نسبته 54٪ وفق تعداد عام 1977 (حسبت من المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1978 :26). وبالإضافة إلى تباين مستوى التحضر فإن مشاريع التنمية هي الأخرى تتباين إقليميا. وقد كان أغلبها يتركز في الإقليم الأوسط ثم الجنوبي. في حين يتخلف الإقليم الشمالي عنهما حيث يأتي في آخر مرتبة. لا سيما وأن ظروف البيئة الجبلية وشبه الجبلية في الشمال قد تحد من توسع بعض المشاريع الإنمائية، فضلا عن عدم استقرار هذا الإقليم لفترات زمنية متفرقة.

ويكفي أن نذكر للتدليل على سوء توزيع المشاريع الإنمائية أن مدينة بغداد، الواقعة في الإقليم الأوسط، كان يتركز فيها عام 1977 نحو 57٪ من عدد المنشآت الصناعية الكبيرة ونحو 52٪ من عدد العمال قياسا بإجمالي العدد في العراق (حسبت من المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1978 :107 - 109). ان تباين مستوى التحضر وسوء توزيع مشاريع التنمية بين أقاليم العراق الثلاثة كان انعكاساً لمدى تباين مساهمة الإناث في النظام التعليمي. فبينما تنخفض نسبة الإناث المساهمات في النظام المذكور للمرحلة الابتدائية عام 1978/1977، في الإقليم الشمالي، إلى 34٪ من إجمالي عدد الطلبة، في حين ترتفع في الإقليم الجنوبي إلى 36٪ وفي الإقليم الأوسط إلى 39٪. وفي المرحلة الثانوية تنخفض

المساهمة في الإقليم الشمالي إلى 25٪ وترتفع في الإقليم الجنوبي إلى 28٪، وإلى 31٪ في الإقليم الأوسط، (حسبت من المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1977 :208-211).

وتوضح هذه النسب تقارب الإقليمين الأوسط والجنوبي في الفرص التعليمية للإناث وارتفاع مساهمتهن فيهما، وتخلف الإقليم الشمالي عنهما. وهو انعكاس لمدى وعي الآباء والأمهات نتيجة لتباين المستوى الحضاري والثقافي فيما بين هذه الأقاليم. لا سيما أن أكثر من نصف إناث الاقليم الشمالي أميات، في حين تنخفض هذه النسبة في الإقليم الجنوبي، وإلى أكثر منها في الإقليم الأوسط، كما اتضح من جدول رقم (6). وقد ترتب على ذلك تباين نسبة مساهمة الإناث في العمل وبالتالي اختلاف مستويات الخصوبة في الاقاليم المشار إليها، أي ارتفاعها في الشمال وانخفاضها بمعدلات متقاربة في الوسط والجنوب. وصفوة القول أن مقاييس الخصوبة المدروسة أوضحت ارتفاع مستوياتها في العراق، وتسير اتجاهاتها نحو الارتفاع البطيء التدريجي بين فترتي الدراسة، كما أنها تتباين بيئيا وإقليميا. وبذلك تم إثبات صحة الفرضيات الأربع الأولى.

العوامل المؤثرة

تتأثر مستويات الخصوبة، من حيث ارتفاعها أو انخفاضها أو تباينها من مكان لآخر بعوامل عديدة. ويكاد يتفق معظم الباحثين بأن عملية تحديث المجتمع تؤدي في النهاية إلى تدني الخصوبة. وهناك متغيران متعلقان بالتحديث ظهر لهما تأثير ثابت على الخصوبة هما: التحضر والتعليم، وخصوصا تعليم المرأة (زريق، 1977 :34). ويرتبط التحضر بالتصنيع والتطور الاقتصادي أشد الارتباط، واثبتت معظم الدراسات وجود علاقة عكسية بين معدل الخصوبة ودرجة التصنيع في بلدان العالم المعاصر. وتتفق مع هذه العلاقة نظرية التحول الديموغرافي التي ذاع صيتها بعيد الحرب العالمية الثانية. كما تتفق هذه النظرية مع حقيقة أن الدول التي ما زالت في بداية مرحلة التصنيع، ترتفع فيها معدلات الخصوبة (عبدالهادي، 1984 :53). وثمة دليل آخر يعزز العلاقة بين التخلف الاقتصادي وبين ارتفاع الخصوبة، وهو نمط العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والخصوبة. ففي السنوات الأخيرة كانت الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض في معظم الدول تتميز بمعدل خصوبة أكثر بكثير من نظيره عند الطبقات ذات الدخل المرتفع. وقد ابرزت الدراسات الديموغرافية في أوروبا والولايات المتحدة أهمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي كعامل يحكم الفوارق بين تفضيلات حجم الأسرة، كما يؤثر في مدى فعالية استخدام وسائل منع الحمل.

وفي ضوء ما تقدم ترتفع مستويات الخصوبة كثيرا في المنطقة العربية حيث تتميز

بانخفاض الدخل وانخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام CAR ولا سيما المشاركة النسائية فيه[2]. ففي العراق، وهو أحد أقطار المنطقة، بلغ المعدل المذكور (15 سنة فأكثر) عام 1986 نحو 26,9٪ من مجموع السكان، وينخفض لدى الإناث إلى 10,2٪ (ESCWA, 1987: 70). وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لغرض اشراك العنصر النسوي في عملية التنمية، إلا أن الملاحظ هو انخفاض المشاركة الانثوية في النشاط الاقتصادي. فلم تزد نسبة الإناث المشتغلات لغاية عام 1984 عن 6٪ من إجمالي السكان و 12٪ من مجموع الاناث و 25٪ من جملة المشتغلين (هيئة تخطيط القوى العاملة، 1984: 23) مقابل 49٪ في الاتحاد السوفيتي و48,5٪ في بلغاريا من جملة المشتغلين.

ان أحد عوامل الانخفاض في العمالة الانثوية هو ارتفاع نسبة ربات البيوت. ولا يمكن عزل الانخفاض المذكور عن ظروف المجتمع التي تعيش في ظلها المرأة والتي شكلت عائقا لمساهمتها في الأنشطة الاقتصادية لا سيما في المناطق الحضرية التي يفترض أن تكون نظرتها للمرأة والعمل غيرها في الريف، لازدياد وعي ومدارك تلك المجتمعات لميادين الحياة المختلفة قياسا بالأرياف، مما يتيح الفرصة أمام المرأة في التعليم والتدريب وبالتالي زيادة مساهمتها في العمل. إلا أن الأمر غير ذلك في القطر العراقي حيث يبلغ معدل النشاط الخام الأنثوي في المناطق الريفية نحو ثلاثة أمثاله في المناطق الحضرية. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع مساهمة المرأة في القطاع الزراعي في ظل واقعه التقليدي للانتاج، وهو بشكل أعلى مشاركة للمرأة في العمل، حيث ارتفعت نسبة المساهمة، في ظل التغير الاجتماعي / الاقتصادي وظروف القطر الأخرى، من 43,5٪ عام 1980 إلى 48٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة عام 1984 (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، 1985: 2)، ولكن في نفس الوقت ظلت مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الأخرى منخفضة.

إن ارتفاع نسبة الإناث القادرات على العمل قياسا بنسبة المشتغلات يعني وجود طاقة معطلة عن العمل تصل نسبتها إلى 37,1٪ من إجمالي السكان الإناث في سن العمل (15-59 سنة) عام 1984. وهذه النسبة المعطلة تنعكس على ارتفاع معدلات الخصوبة في العراق، بسبب انخفاض مساهمة المرأة في العمل. وهو عكس الحال في الدول الصناعية حيث تنخفض مستويات الخصوبة فيها بسبب ارتفاع مشاركة المرأة في العمل.

وعلى الرغم من ارتفاع الخصوبة في العراق وبقية أجزاء المنطقة العربية، إلا أنها تختلف من مكان لآخر ومن بيئة لأخرى تبعا لمدى فعالية العوامل المؤثرة ومنها مدى مساهمة المرأة في العمل. فقد أظهرت دراسة عويد (1985) بأن عمل المرأة خارج البيت هو عامل مقيد لمعدلات المواليد. فقد بلغت نسبة العاملات اللاتي وافقن على تنظيم الانجاب نحو 88,6٪

في العينة المدروسة مقابل 62٪ عند ربات البيوت (عويد: 1985: 124). حيث تميل المرأة العاملة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة بنسبة أكبر من المرأة غير العاملة، كما ظهرت ذلك من دراسة شنول (1975) على عينة من النساء العاملات في القطاع العام بمدينة بغداد (الفلفلي، الجبوري، 1987:19) وقد تأكد ذلك في دراسة عزيز، (1981) حيث بلغت نسبة استخدام وسائل منع الحمل لدى المرأة العاملة نحو 67,3٪ مقابل 28,7٪ لدى المرأة غير العاملة (عزيز 1981: 175). وارتفعت نسبة العاملات المستعملات لوسائل منع الحمل في عينة أخرى إلى 87,7٪ (شندل، 1975: 307). وبذلك تضطر المرأة العاملة إلى تقليل عدد الأطفال لكي تتمكن من التفرغ بشكل مناسب لعملها.

وهذا يعني أن حجم العائلة الصغيرة هو المفضل لدى النساء العاملات في العراق. فقد اظهرت دراسة عزيز، (1981) أن العدد الصغير للأطفال الذي يتراوح ما بين 1-4 يشكل نسبة عالية لدى النساء العاملات بحيث يصل إلى حوالي 79٪ مقابل 47٪ لدى غير العاملات. أما تفضيل عدد الأطفال الذي يزيد على أربعة فإن نسبته تصل إلى 53٪ لدى النساء غير العاملات مقابل 21٪ لدى النساء العاملات، وجدول رقم (10) وشكل رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

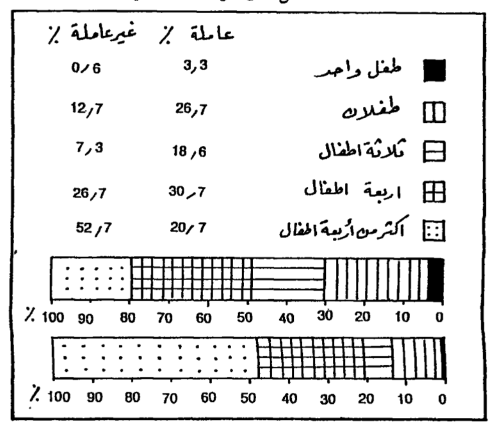
النسبة المئوية لعدد الأطفال المفضل لدى المرأة العاملة وغير العاملة

عدد الأطفال	المرأة العاملة (٪)	المرأة غير العاملة (٪)
طفل واحد	3,3	0,6
طفلان	26,7	12,7
ثلاثة أطفال	18,6	7,3
أربعة أطفال	30,7	26,7
أكثر من أربعة	20.7	52,7

المصدر: عزيز، عمل المرأة وأثرها على دورها في الأسرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 1981، ص179.

شكل (6)

عدد الأطفال المفضل لدى المرأة العاملة وغير العاملة



وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك علاقة بين تباين السلم المهني والخصوبة، فقد أظهرت إحدى الدراسات وجود علاقة عكسية بين مهن الزوجين وعدد أطفالها. فكلما ارتفع السلّم المهني، قل عدد الأطفال. وهذا قد يرجع إلى أن ذوي المستويات الاقتصادية الاجتماعية العليا يكونون منصرفين لأهمية الرعاية والتربية الجيدة وتوفير مستلزمات الحياة السعيدة لأطفالهم أكثر من الإنجاب (العكيلي، وحسين، 1987: 47). ولهذا يعد الطفل عبئاً على أهله لمدة لا تقل عن 15 أو 20 سنة حتى يستطيع أن يستقل عن العائلة (اسكهار، بدون تاريخ: 69). أما ذوو المهن الدنيا، فانهم ينظرون إلى زيادة الأطفال على أنها مورد اقتصادي إضافي قد يوفره الأطفال لعوائلهم من خلال انخراطهم بالعمل في سن مبكرة، لهذا فهم بمثابة ثروة يمكن استخدامها أو تأجيرها.

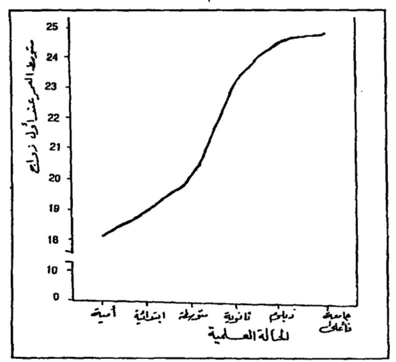
وفي ضوء الظروف التي يمر بها القطر العراقي، فإن هناك ما يتطلب مساهمة فاعلة من الإناث لتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني مشاركة نسائية أكبر في سوق العمل. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الخصوبة مستقبلا، إلا إذا تمت

الاستجابة للحملة الوطنية الكبرى لزيادة الانجاب التي تتبناها الدولة. أما التعليم فكثيرا ما اعتبر أداة رئيسة يمكن بواسطتها ترشيد السلوك الفردي للخصوبة بشكل يتفق مع حاجات الفرد وقدراته، وبما يتناسب ووقت الأبوين ومواردهما. والتعليم العام يؤثر في السلوك المتعلق بالخصوبة بواسطة تغيير الظروف المحيطة بالقرارات التي يتخذها الفرد. وقد يؤدي التعليم إلى ضبط الخصوبة ضبطا أفضل، حيث يساعد المرأة على تحسين معرفتها واستخدامها لوسائل منع الحمل، ويشجعها على تأخير سن الزواج، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستويات الخصوبة، كما يتضح من شكل (7).

وتتأكد العلاقة العكسية بين التعليم والخصوبة في القطر العراقي، حيث أن استمرار الاناث في الدراسة إلى ما بعد سن العشرين يقلل من فرص الزواج في السن المبكرة، مما يؤدي إلى نخفاض معدل الانجاب، كما أن ذوات التحصيل العلمي العالي من النساء يفضلن العمل بعد تخرجهن ليساهمن، في الغالب مع الزوج، في بناء حياة زوجية مرفهة، وأن إنجاب عدد كبير من الأطفال يعيق تلك الرغبة. وفي الجدول رقم (11) توضيح لتأثير التعليم في سلوك المرأة لتنظيم الإنجاب والمحافظة على المواليد في العراق تبعا لنتائج مسح الظواهر الحياتية سنة 1974-1975.

شكل (7)

متوسط عمر المرأة عند أول زواج حسب الحالة العلمية للمناطق الحضرية في العراق عام 1974



جدول رقم (11)

متوسط عدد الولادات والباقين منهم على قيد الحياة حسب عمر الأم والحالة العلمية.

الفئة العمرية	متوسط الولادات الحية		متوسط الباقين على قيد الحياة	
	أمية	غير أمية	أمية	غير أمية
19 - 15	0,70	0,68	0,61	0,62
24 - 20	2,1	1,8	1,8	1,7
29 - 25	3,7	3,0	3,2	2,7
34 - 30	5,3	4,0	4,4	3,7
39 - 35	6,6	5,2	5,4	4,8
44 - 40	7,3	5,8	5,7	5,3
49 - 45	7,6	6,2	5,8	5,4

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة 1974 - 1975، بغداد 1976، جدول (15 - 16).

ويشير الجدول المتقدم إلى أن متوسط عدد المواليد للمرأة الأمية حتى نهاية فترة الانجاب يبلغ 7,6 مواليد. يبقى منهم على قيد الحياة، بنهاية هذه الفترة، نحو 5,8. بينما عدد المواليد للمرأة غير الأمية 6,2 مواليد، يبقى منهم على قيد الحياة حتى نهاية فترة الإنجاب نحو 5,4 مواليد. وهذا يوضح بجلاء أن عدد المواليد لدى المرأة الأمية هو أكثر من المرأة المتعلمة. وتتضح الفروق أكثر في الفئات العمرية العليا، حيث أن الفروق في فئة العمر (15 - 19) غير دالة. ويوضح الجدول أيضا أن المرأة المتعلمة أقدر على المحافظة على مواليدها، أي أن عدد وفيات أطفالها أقل من المرأة الأمية. حيث ان المرأة المتعلمة تدرك الطريق السليم لتربية أطفالها بحيث يكون غذاؤهم جيداً وصحتهم حسنة.

ومن المظاهر التي كشفتها دراسة مسح خصوبة المرأة العراقية لسنة 1974 أن الأمهات اللواتي لديهن تعليم مدرسي (ابتدائي - متوسط - ثانوي) ينجبن نصف عدد الأطفال مقارنة بالنساء الأميات. كما أن النساء ذوات التحصيل العلمي العالي يقل مستوى إنجابهن إلى أقل من اللواتي لديهن تعليم مدرسي (الجهاز المركزي للإحصاء، 1974 ب: 16). وهذا يعني وجود علاقة ايجابية بين الحالة العلمية واستعمال أساليب تحديد النسل، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. فقد كشفت نتائج مسح الخصوبة المذكور أن نسبة مستعملي

موانع الحمل من قبل الزوج والزوجة الأميين تبلغ 31٪، ترتفع إلى أكثر من 58٪ إذا كانا متعلمين. وتزداد النسبة إلى 67٪ إذا كان تعليمهما مدرسيا وإلى 77٪ إذا كان تعليمهما عاليا (الجهاز المركزي للاحصاء، 1974 ب: 28). وللحالة التعليمية للزوجة تأثير على استعمال موانع الحمل أكثر من الزوج، حيث أظهرت نتائج المسح المشار إليها أن نسبة النساء المستعملات للموانع المذكورة تزداد مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة. فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات والمستعملات لموانع الحمل في المناطق الحضرية 21,8٪ للأميات و64,1٪ للنساء اللواتي لديهن تعليم جامعي (الجهاز المركزي للاحصاء، 1974 آ: 44).

الحقائق المتقدمة أظهرت وجود علاقة عكسية بين الخصوبة ودخول المرأة ميدان العمل، وبين الخصوبة والتعليم، ولا سيما تعليم المرأة. ووجود علاقة طردية بين التعليم واستخدام تحديد حجم الأسرة. وبذلك تم إثبات صحة الفرضية الرابعة من فرضيات هذا البحث. وخلاصة القول أن دراسة العوامل المؤثر في الخصوبة، أوضحت ان المجتمعات الأرقى والأكثر ثقافة وتحضرا قد عرفت كيف تحدد نسلها قبل غيرها، وأن لمجموعة العوامل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية / الاجتماعية، ولبرامج تنظيم الأسرة، الأثر الأكبر في الخصوبة وتباينها، واذاً يمكن أن تفسر أكثر من أربعة أخماس التباين المذكور (عبدالهادي، 1984: 74 - 75).

السياسة السكانية

تتجه السياسة السكانية في القطر العراقي إلى تأييد الموقف الذي يدعو إلى زيادة عدد السكان وتنمية الموارد البشرية، باعتبار أن الكثافة السكانية في القطر ليست مرتفعة، وأن حجم السكان فيه لا يتناسب مع حاجات التنمية المتسارعة فيه، والموارد الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها. كما «أن السياسة السكانية في العراق تنسجم مع المنظور القومي للمسألة السكانية في جوانبها المختلفة» (نجم، 1986: 49 - 51). وفيما يلي توضيح السياسة السكانية في العراق من خلال عرض وجهة نظر الدولة في المسائل السكانية ذات الصلة بالخصوبة.

حجم السكان ونموهم: بغض النظر عن طبيعة البيانات الديموغرافية في العراق من حيث قصورها وعدم دقتها، فإن كافة المؤشرات تشير إلى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة وبمستوى يقرب من الثبات خلال العقود الثلاثة الماضية. وتبعا لتعدادات السكانية التي جرت في العراق خلال السنوات 1965, 1977, 1987، بلغ عدد السكان نحو: 8,1 و12 و13,3 مليون نسمة على التتابع (المجموعة الاحصائية السنوية، 1987: 44) وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت 3,4٪ سنويا خلال الفترة 1965 - 1977، انخفضت الى 3٪

خلال الفترة 1977 - 1987 . ويبدو أن للظروف الاستثنائية التي كان يمر بها القطر دوراً بارزاً في الانخفاض المذكور إبان الفترة الثانية . ويتوقع القسم السكاني التابع للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العراق عام 2000 إلى نحو 24 مليون نسمة ، بمعدل نمو يتراوح بين 2,5٪ و 3,1٪ سنويا (UN, 1980:3) .

وفي فترة الستينات لم يكن للدولة سياسة سكانية متبلورة ، وإن كانت هناك ضرورة لمثل هذه السياسة ، ولا سيما في مجال الصحة والتعليم . إلا أن الدولة كانت تشعر بأن المعدل العالي لنمو السكان كان يسبب مشاكل لاقتصادها وأهدافها التنموية لذا كانت ترى بضرورة تحديده وفق خططها التنموية وبنفس الوقت اتجهت إجراءاتها نحو تخفيض معدلات الوفاة . وفي عام 1978 حصل تغير واضح في سياسة الدولة السكانية ، حيث أخذت ترى بأن زيادة عدد السكان لا يكون مشكلة من حيث علاقته بالموارد الطبيعية وبقابلية الأرض الانتاجية . وأكثر من ذلك فإن الدولة لا تتوقع حدوث مشاكل مستقبلية مع كثافة السكان . ومن هنا جاءت ملاحظتها بأن معدل الزيادة الطبيعية خلال العقدين الماضيين كان في حالة من الثبات بحيث لم يساهم في زيادة حجم السكان من أجل تحقيق أهداف التنمية القومية . إذ أن الزيادة السكانية ، من وجهة نظرها ، تغذي مباشرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر ، لأنه يعاني من نقص في السكان ، ومن احتياج لمزيد من الساكنين ، ومن القوى العاملة لتطوير الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (UN, 1980: 3) .

واستمر اهتمام الدولة ، منذ الستينات ، بالقوى العاملة لغرض رفع مستوى تعليمهم وتدريبهم عن طريق فتح دورات تدريبية لفترات قصيرة بهدف زيادة مهاراتهم ومنحهم مستوى مناسبًا من الخبرة في مجال التكنولوجيا . ومن أجل تزويد الموارد البشرية بالمؤهلات العالية فقد تبنت الدولة مجانية التعليم عام 1975 والزامية التعليم الابتدائي عام 1976 ، ولا سيما التعليم الانثوي منه . وفيما يزداد السكان بمعدل مرتفع يتجاوز 3٪ سنويا ، فإن سياسة الدولة تقضي رفع معدل نمو الدخل الفردي بما لا يقل عن 7٪ سنويا لغرض تأمين استمرار مستوى معيشي جيد للسكان (UN, 1980: 3) . ومن أجل تحقيق سياسة الدولة السكانية التي أعلنتها في سنة 1978 والقاضية برفع معدلات نمو السكان فقد تبنت سياسة تخفيض معدل الوفيات وزيادة مستوى الخصوبة وتشجيع دخول المهاجرين من الخارج ، والحد من تيار الهجرة المغادرة .

وفي ما يلي توضيح لوجهة نظر الدولة تجاه المواضيع المشار إليها آنفا :

الوفيات : يتجه منحنى الوفاة في العراق نحو الانخفاض التدريجي كما يظهر من بيانات

التقرير الصادر عن منظمة الأسكوا، حيث ينخفض معدل الوفيات الخام من 17,8 بالألف في سنة 1965 الى 10,1 بالألف في سنة 1975 وإلى 8,6 بالألف سنة 1986. ويرتفع الرقم بموجب تقديرات القسم السكاني التابع للأمم المتحدة إلى 13 بالألف خلال الفترة 1980 - 1975. أما معدل وفيات الأطفال الرضع فإن تقديرات (الأسكوا) تشير إلى انخفاضه من 85,8 بالألف سنة 1975 إلى 63,3 بالألف سنة 1986 (ESCWA, 1987: 65).

ومع انخفاض تلك المعدلات إلا أنها ما زالت تعتبر مرتفعة قياسا بمتسويات الدول المتقدمة، وعليه فإن الحاجة إلى الخدمات الصحية، لا سيما للمناطق الريفية، تعد من الأمور الأساسية. ومن أجل ضمان توفير تلك الخدمات، أكدت الخطة الخمسية للسنوات 1965 - 1969 على ضرورة تدريب العاملين في المجال الصحي، لا سيما الممرضات والقابلات (المولدات) والمساعدين الصحيين، وذلك بفتح معاهد تدريب في المدن، ورفع مستوى المستوصفات والمراكز الصحية في الريف. وكان الهدف من توفير الخدمات الصحية ورعاية الأطفال تخفيض معدل وفيات الرّضع. أما فتح مراكز الأمومة والطفولة فهو لغرض توفير الحليب والفيتامينات والدواء ورفع مستوى الوعي الصحي (UN, 1980: 4). واستمر النشاط المذكور في فترة السبعينات كما يظهر من برامج خطة التنمية القومية للسنوات 1974 - 1970. حيث تؤدي تلك الرعاية إلى زيادة مستوى إنتاجية الفرد (وزارة التخطيط، 1970: 8 - 11).

الخصوبة: وعلى الرغم من أن بيانات الخصوبة غير ثابتة ولا يعول عليها، إلا أن المؤشرات الديموغرافية تشير إلى ارتفاع معدل المواليد الخام حيث كان يتراوح بين ما يقرب من 43 ,44 بالألف كما ظهر من نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق بين الفترتين 1975 - 1973 وعام 1980. ومع أنه لم يكن هناك سياسة سكانية متبلورة خلال فترة الستينات، إلا أن الدولة اهتمت بالمسائل المرتبطة بالخصوبة. فقد ألزم قانون الأحوال الشخصية لسنة 1959 بضرورة تسجيل حالات الزواج والطلاق وتعدد الزوجات وحق طلب الطلاق من قبل الزوجة. كما حدد القانون العمر الأدنى للزواج بـ (18 سنة). والزواج بأكثر من امرأة ممنوع إلا في حالات خاصة وبموافقة القاضي. (UN, 1980: 4).

واستمرارا لسياسة فترة الستينات، بدأ اهتمام الجمعية الطبية العراقية بمسائل تنظيم الأسرة في عام 1970. وفي عام 1971 انشئت جمعية تنظيم الاسرة العراقية حيث سجلت بصورة رسمية في وزارة الداخلية بهدف انجاح برامج تنظيم الأسرة وبإعانة من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للرعاية الوالدية، حيث أصبحت الجمعية عضوا فيه (UN, 1980: 4). وفي سنة 1974 لاحظ الاتحاد الدولي المذكور، في تقريره، بأن

اعانة الدولة لأنشطة تنظيم الأسرة لم يكن بالمستوى المطلوب خلال ثلاث سنوات سابقة، مما يعكس تغيرًا في سياسة الدولة السكانية، فقد أعلنت الحكومة عام 1976 ضرورة الاحتفاظ بمستويات الخصوبة الراهنة والاستمرار في انشاء مراكز لرعاية صحة الأسرة (UN, 1980: 4). ،

وفي عام 1978 أعلنت الدولة سياسة سكانية جديدة إلا أنها لم تتضح أو تتبلور بشكل جلي إلا في أواسط الثمانينات حيث شجعت معدلات الإنجاب العالية بهدف زيادة حجم السكان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قدمت تسهيلات عديدة من بينها تقديم سلف الزواج، وتأجيل استقطاع السلفة لمدة خمس سنوات مع حذف بعض الأقساط تبعا لعدد الأطفال. كذلك منح سلفة المصرف العقاري من أجل البناء لمن له أربعة أطفال فأكثر. والأسبقية في توزيع الدور والأراضي للمتزوجين وكذلك المخصصات الشهرية للأطفال التي يزداد مقدارها اعتبارا من الطفل الرابع فما فوق[3]. بالاضافة إلى منع عمليات الاجهاض، وفرض بعض القيود على استعمال موانع الحمل، والتوسع في فتح دور الحضانة ورياض الأطفال. كما صدرت عدة تشريعات وقرارات وأنظمة تتعلق بشؤون المرأة مراعاة لظروفها العائلية والاجتماعية وأوضاعها البيولوجية والصحية بما يتلاءم وحماية كيان الأسرة والحفاظ على تماسكها ورعاية أطفالها ورفع مستواها المعاشي، وإبداء التسهيلات للطالبة المتزوجة[4]. ومن كل التشريعات والإجراءات المشار إليها يظهر أن الدولة تشجع على الزواج وعلى الإنجاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. على اعتبار أن أرض العراق وثرواته الطبيعية لا تزال تستوعب أعدادا مضاعفة لعدد السكان الحاليين. وزيادة عدد السكان مع التقدم الحضاري والاقتصادي يعطي قوة ومكانة أكبر للقطر في المجتمع الدولي. ويوفر أيد عاملة تقوم باستغلال وتطوير ثروات البلد الطبيعية.

الهجرة: تقضي سياسة الدولة بتشجيع دخول المهاجرين من الخارج ولا سيما أصحاب المهارات لغرض المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. ولغرض تشجيع هذه الحركة، رفعت الدولة مستوى أجور العمل، ووفرت الخدمات الصحية وقدمت تسهيلات في السكن. ودفع الأجور عند المرض، فضلا عن منحهم الاجازات السنوية. ويتمتع الوافدون العرب بتسهيلات أكثر من الأجانب لا سيما فيما يتعلق بتأشيرة الدخول. ومع هذه التسهيلات فقد اشترط بأن لا يزيد عدد العمال الأجانب عن 10٪ من إجمالي عدد العمال في أي مشروع تنموي (UN, 1980: 5). أما الهجرة المغادرة فهي ليست ذات مغزى نظرا لصغرها، وقد تركز اهتمام الدولة بالحد من تيارها وتحجيم حركتها. مقابل تشجيع عودة «هجرة العقول». وما صدور قانون رقم 154 لسنة 1974 (قانون عودة ذوي الكفاءات) إلا تجسيد

لهذا الاتجاه[5]، بهدف عودة أصحاب المؤهلات والشهادات العلمية العراقية من الخارج ومساهمتهم في تنفيذ خطط التنمية القومية وبناء البلد وزيادة قوة العمل الكفية.

الخلاصة

اتضح مما تقدم ومن العرض السابق أن السياسة السكانية في العراق تقوم على عنصرين مهمين هما (البلداوي، 1987 :5):

1) تنمية الموارد البشرية، وهذا ما أكدته ستراتيجية التنمية القطرية باعتبار أن الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية لعملية التنمية. والتنمية أساسًا هي في سبيل تطوير الفرد وبناء الانسان وتنمية قدراته وتفتح طاقاته، لأن الانسان هو جوهر العملية التنموية ومحورها. وعليه فان تنمية الموارد البشرية تستند على القاعدة السكانية، وتأمين أفضل استخدام للموارد البشرية واشراكها الفعال في عملية التنمية.

2) زيادة حجم السكان، أي تشجيع الزيادة السكانية ورفع معدل النمو بحيث يكون منسجما مع موارده الطبيعية وسياسات التنمية.

من هذا يظهر بأن السياسة السكانية في القطر العراقي مرتبطة أشد الارتباط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التوازن بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية / الاجتماعية من جهة، وبين الجوانب الكمية والخصائص النوعية للسكان من جهة ثانية.

وفي ضوء تحليل معدلات الانجاب الحالية، يمكن التنبؤ بأن معدلات نمو السكان السائدة في الوقت الحاضر ستستمر في المستقبل القريب. حيث يفوق معدل النمو السكاني في العراق المتوسط العالمي بكثير والبالغ 1,7٪ سنوياً كما أن معدل المواليد الخام مرتفع أيضاً قياساً بالمستويات العالمية، وإذا ما علمنا بأن معدلات الوفيات الخام أخذت تنخفض في السنوات الأخيرة بسبب التقدم الصحي وتحسن مستوى الغذاء، يصبح معلوما لدينا ارتفاع معدلات النمو الطبيعي بحيث يزيد على كثير من دول العالم. يضاف إلى ما تقدم ارتفاع معدلات الزواج في العراق وهي تفوق معدلات الأقطار العربية والأجنبية. فقد بلغ معدل الزواج الخام في القطر للفترة 1975 - 1980 نحو 11,1 بالألف حسب تقديرات الأمم المتحدة. وتبعا لنتائج مسح الظواهر الحياتية بالعينة للفترة 1975/1973 بلغ المعدل 14,7 بالألف وهو يزداد في المناطق الريفية (15,3 بالألف). مقارنة بالمناطق الحضرية (14,2 بالألف).

وحيث يؤدي الزواج المبكر إلى ارتفاع معدلات الخصوبة فان نسبة غير قليلة من النساء تتزوج في سن مبكرة. وتبعا إلى تعداد عام 1977 بلغت نسبة المتزوجات من الفئة العمرية (15-19) نحو 21,6٪ من مجموع الفئة في المناطق الريفية و14,1٪ في المناطق الحضرية.

وترتفع النسبة إلى 34٪ في المناطق الريفية ونحو 28٪ في المناطق الحضرية للفئة العمرية 24 - 20 (نجم الدين، 1982 :69). وعلى الرغم من تطور التعليم والتقدم الاقتصادي يلاحظ أن معدل سن الزواج للذكور بين تعدادي 1957 و1977 قد انخفض من 25,4 سنة إلى 25,3 سنة. كما أن سن الزواج للإناث لم يرتفع إلا قليلا بين الفترتين، حيث ارتفع من 20,6 سنة إلى 20,8 سنة(النواب، ومهدي، 1988 :69). وهذا التطور لن يؤثر كثيرا في منحنى نمو السكان.

ثم هناك انخفاض معدل الطلاق بين سكان العراق، حيث بلغ معدل الطلاق الخام للفترة 1975 - 1980 نحو 0,8 بالألف حسب تقديرات الأمم المتحدة. ويرتفع المعدل حسب نتائج مسح الظواهر الحياتية لسنة 1975/1973 إلى 1,8 بالألف، وهو في الحضر أعلى من الريف، حيث بلغ في المناطق الحضرية 1,7 بالألف، مقابل واحد بالألف في المناطق الريفية. وهذا يعتبر من المعدلات المنخفضة قياسا إلى الأقطار العربية والأجنبية. إن انخفاض معدل الطلاق يعني استمرار الانجاب للمتزوجات وبالتالي زيادة معدلات المواليد.

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن أعلى مشاركة للمرأة في العمل هي في القطاع الزراعي، وهو من أقل القطاعات استخداما لوسائل تحديد النسل. وارتفاع نسبة النساء العاملات في هذا القطاع يعني استمرار الإنجاب المرتفع.

يتضح مما سبق أنه لا خوف على عدد السكان من احتمال بطء النمو، حيث أن مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي للقطر والتقاليد السائدة في المجتمع تلعب دورا مؤثرا في اتجاه منحنى النمو. فعندما يجد أبناء المجتمع أنه قد فقد عددا من أبنائه في الحرب فسيعملون بصورة تلقائية على زيادة مواليدهم. وبهذا تم اثبات صحة الفرضية الأخيرة من فرضيات هذه الدراسة. وعليه فليس هناك من مبرر للقلق حول معدلات الانجاب الحالية، فقد أظهرت الدراسة ارتفاع مستويات الخصوبة حاليا وستبقى كذلك حتى نهاية القرن العشرين رغم الانخفاض النسبي الذي قد يحصل لها مستقبلا.

ومن النتائج التي تمخضت عنها الدراسة أيضا، في ما يخص اتجاه الخصوبة واستمرار ارتفاع مستوياتها خلال الفترة المدروسة، وجود تباين في تلك المستويات ما بين أقاليم العراق الثلاثة. حيث ترتفع الخصوبة في الاقليم الشمالي قياسا بالاقليمين الآخرين (الأوسط والجنوبي). وظهر أيضاً وجود علاقة ارتباط وثيقة بين ارتفاع مستويات الخصوبة وازدياد نسبة سكان الريف. مما يعني انخفاض معدلات الخصوبة في المناطق الحضرية عنها

في المناطق الريفية، وأخيراً تأكد وجود العلاقة العكسية بين الخصوبة والتعليم، ولا سيما تعليم المرأة، من ناحية والخصوبة ومساهمة المرأة في العمل من ناحية أخرى.

الهوامش

1) يمكن حساب معدل التكاثر الاجمالي بالطريقة الآتية:
معدل التكاثر الإجمالي = معدل الخصوبة الكلي × 1 ÷ 1 + نسبة النوع عند الميلاد.
علما بأن نسبة النوع عند الميلاد تساوي (1,05) أو (1,06).

2) يتراوح معدل النشاط الخام في المنطقة العربية بين 22٪ و 32٪ من مجموع السكان، وتتراوح المشاركة النسائية فيه بين 3,5٪ و 18,5٪. وفي القطاع غير الزراعي لا يتعدى معدل نشاط المرأة فوق سن الخامسة عشرة 6٪ في معظم بلدان المنطقة.

3) يخصص ديناران لكل طفل لغاية ثلاثة أطفال، ويزداد نصيب الطفل الرابع إلى 25 دينارا ولمدة ثلاث سنوات، وتتكرر المخصصات للمدة نفسها في حالة ولادة الطفل الخامس.

4) ومن هذه التشريعات: قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 وتعديلاته، ونظام تشغيل وتنظيم عمل النساء رقم 36 لسنة 1972، وقانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (94) لسنة 1977. وقانون رقم 197 لسنة 1980. بالإضافة إلى قرارات أخرى لوزارة المالية ولمجلس قيادة الثورة.

5) من التسهيلات التي قدمها قانون عودة ذوي الكفاءات تقديم قطعة أرض بسعر مخفض مع قرض لأغراض البناء، واستيراد أثاث منزلي وسيارة معفاة من ضريبة الجمرك.

المصادر العربية

الأسد، ش. وخليفة، ع.م.
1977 «تقديرات الخصوبة وتبايناتها في الأردن (1972 - 1976)» النشرة السكانية (تصدرها منظمة الاسكوا)، بيروت، 12 (كانون الثاني): 25-34.

اسكهار، س.ش.
(بدون تاريخ) مشكلة السكان وخطة تحديد النسل في الهند (ترجمة خديجة برادة) القاهرة: مطابع الدار القومية.

امروهر، ج. وماير، أ.
1986 «حجم الأسرة المفضل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية» النشرة السكانية، منظمة الاسكوا. بيروت، 28 (حزيران): 73 - 98.

البلداوي، ر.ع.

1987 العلاقة بين التعليم والإنجاب في ضوء النظرية الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق / ندوة الإنجاب للفترة من 10-12 تشرين الثاني 1987.

الجهاز المركزي للاحصاء

1974 استعمالات موانع الحمل في العراق: من مسح الخصوبة بالعينة لسنة 1974 (تقرير رقم 3)، بغداد.

1974ب مسح خصوبة المرأة العراقية بالعينة لسنة 1974، بغداد.

1979 اسقاطات سكان العراق للسنوات 1977-1997، بغداد.

1980 انماط خصوبة المرأة في العراق، بغداد.

1985 بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة 1980، إعداد فيحاء هاشم الآلوسي، بغداد.

بدون تاريخ تطور المستوى الصحي في العراق من سنة 1957-1968. بغداد: وزارة التخطيط / دائرة الاحصاء الاجتماعي.

1977-1987 المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام: 77, 80, 82, 84, 87 بغداد: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء.

1986 مستوى الخصوبة في العراق، بغداد، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء السكاني، دراسة رقم 425.

1976 نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة 1974 1975، بغداد.

زريق، هـ.ق.

1977 «تأثير تعليم المرأة والتحضر على الخصوبة الفعلية المرغوب فيها وعلى ضبط الخصوبة في لبنان» النشرة السكانية (تصدرها منظمة الاسكوا)، بيروت، 13 (تموز): 34-44.

السعدي.ع.ف.

1980 دراسات في جغرافية السكان، سلسلة الكتب الجغرافية رقم 46. منشأة المعارف بالاسكندرية، القاهرة: مطبعة اطلس.

سوفي، أ.

بدون تاريخ مشكلة السكان في العالم، ترجمة جلال صادق، القاهرة.

شندل، ع.ع.

1975 اثر الصناعة في علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية مع التركيز على النساء المتزوجات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد.

عبدالشكور، ع، وحمزة، ب.ع.

1987 أهمية التربية في الحد من ظاهرة نقص الخصوبة في الأسر المدنية المتعلمة، بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق / ندوة الإنجاب للفترة من 10-12 تشرين الثاني 1987.

عبدالهادي، س.

1984 «اعتبارات نظرية حول محددات الخصوبة» النشرة السكانية (تصدرها منظمة الاسكوا)، بيروت، 24 (حزيران): 49-77.

عزيز، ف.ب.

1981 عمل المرأة واثره على دورها في الأسرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة.

العكيلي، هـ.م. وحسين، ع.ع.

1987 عوامل اجتماعية اقتصادية ونفسية مؤثرة في إنجاب أو خصوبة المرأة العراقية بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق / ندوة الإنجاب للفترة من 10-12 تشرين الثاني 1987.

علي، س.أ. والمشهداني، ف.أ.

1987 الإنجاب والمرأة العاملة، بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق / ندوة الانجاب للفترة من 10-12 تشرين الثاني 1987.

عويد، ن.ح.

1985 الاستقلال الاقتصادي للمرأة العاملة وأثره على مكانتها ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب / جامعة بغداد.

غارنيه، ب.ج.

1974 جغرافية السكان، ترجمة، حسن الخياط ومكي محمد عزيز، منشورات جامعة بغداد، بغداد، مطبعة العاني.

الفلفلي، هـ. والجبوري، أ.م.

1987 المرأة العاملة في جامعة بغداد والانجاب، بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق / ندوة الانجاب للفترة من 10-12 تشرين الثاني 1987.

قنديس، ع.د.
1977 «تعليم الإناث وانخفاض الخصوبة في البلدان النامية: مثل الأردن» النشرة السكانية (تصدرها منظمة الاسكوا)، بيروت، 13 تموز: 18-33.
لوني، ر.
1985 «المنظورات الديموغرافية للتنمية في المملكة العربية السعودية» النشرة السكانية (تصدرها منظمة الاسكوا)، بيروت، 26 حزيران: 117-140 .
نامق، ص.
1972 مشكلة السكان في مصر، القاهرة: مطابع سجل العرب.
نجم الدين، أ.
1982 جغرافية سكان العراق، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
نجم، ن.ع.
1986 «حول السياسة السكانية في العراق» مجلة النفط والتنمية، بغداد، 5 أيلول ـ تشرين أول : 46-54.
النواب، ن.ي. ومهدي، ن.ع.
1983 التعليم واتجاهات العمال للإناث، وزارة التخطيط، دراسة رقم 56، بغداد.
هيئة تخطيط القوى العاملة
1984 واقع السكان والقوى العاملة والأجور خلال الفترة 1980 - 1984، الجزء الأول، بغداد: وزارة التخطيط.
وزارة التخطيط
1970 أضواء على خطة التنمية القومية للسنوات 1970 - 1974، بغداد: مطبعة راشد.
وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
1985 الخطة الزراعية للموسم الصيفي 1985 والشتوي 86/1985 المقرة في المؤتمر الزراعي السنوي الرابع عشر.ج 3، بغداد.

المصادر الاجنبية

Cain, G.G. & Weinberger, A
1973 "Economic Determinants of Fertility: Results from Cross-Sectional Aggregate Data." Demography 10 (2): 206-222

Caldwell, J.C. & Caldwell, P.
1982 "Fertility Transition with Special Reference to the ECWA Region."

pp. 97 - 118 in Population and Development in the Middle East. Beirut: United Nations ECWA.

Economic and Social Commision for Westen Asia (ECWA)

1987 "Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets." United Nations ESCWA 5: 61-77.

Hanna, B., Abou Gamrah, H. & Mamish, M.A.

1971 "Socio-Economic Fertility Differentials in Arab Countries." CDC Research Monograph Series No. 2: 211 - 240.

Heer, D.M. & Boynton, J.W.

1970 "A Multivariate Regression Analysis of Differences in Fertility of United States Counties." Social Biology 17 (3) :180 - 184.

Janowitz, B.S.

1971 "An Empirical Study of the Effects of Socioeconomic Development on Fertility Rates." Demography 8 (3): 319 - 330.

Kasarda, J.D.

1971 "Economic Structure and Fertility: A Comparative Analysis." Demography 8 (3): 307 - 317.

Schultz, J.E.

1972 "Fertility Patterns and Their Determinants on the Arab Middle East." pp. 399 - 445 in C.A. Cooper & S.S. Alexander (Eds.), Economic Development and Population Growth in the Middle East. New York: American Elsevier.

United Nations (UN)

1955 Methods of Appraisal of Quality of Basic Data for Population Estimates, Manual II, Population Studies No. 23. New York: UN.

1980 Population Policy Compendium. Iraq: Population Division, Dept. of International Economic and Social Affairs and the UN Fund for Population Activities.

1982 "Long Range Global Population Projections, as Assessed in 1980." Population Bulletin of the United Nations 14: 17 - 30.

1985 World Population Chart 1985. New York: Population Division, Dept. of International Economic and Social Affairs, UN Secretariat.

1987 Demographic Yearbook 1985. New York: United Nations.

النفط والتعاون العربي

* مجلة فصلية تصدر باللغة العربية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

* تعنى بدراسة دور النفط في التنمية والتعاون العربي

* صدر العدد الأول منها عام 1975

* تتضمن الأبواب الثابتة التالية :

مقالات أساسية ـ تقارير ـ مراجعات كتب ـ وثائق ـ ببليوغرافيا باللغتين العربية والانكليزية ـ ملخصات للمقالات باللغة الانكليزية

الاشتراك السنوي

الأفراد : 5 د.ك أو 20 دولاراً أمريكياً

المؤسسات : 10 د.ك أو 40 دولاراً أمريكياً

تضاف أجور البريد كما يلي :

الكويت : 500 فلس

الأقطار العربية : 1 د.ك أو 4 دولارات أمريكية

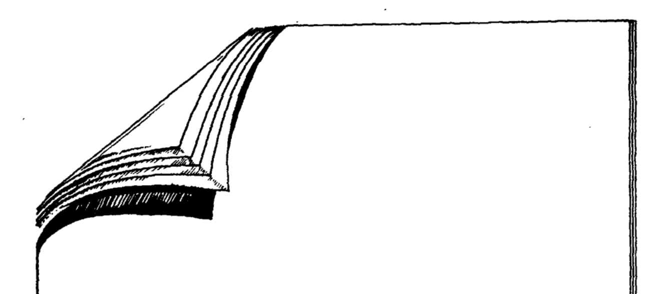
البلدان الأخرى : 2 د.ك أو 8 دولارات أمريكية

الاشتراكات باسم : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :

تطلب من : إدارة الاعلام والمكتبة ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب 20501 الصفاة ، الكويت 13066 ، هاتف 2420061

تلكس NAFARAB 22166 KT ، فاكسميلي 2426885



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

ساطع الحصرى بين العروبة والعلمانية

محمد عيسى صالحية
قسم التاريخ - جامعة الكويت

شهدت السنوات الأخيرة تنامي العناية بأعمال ساطع الحصري في أوساط الباحثين العرب والاوروبيين. فقد قام مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1985م بنشر الأعمال الكاملة لساطع الحصري في ثلاثة مجلدات ضخمة جاوزت الثلاثة آلاف صفحة، وقبل ذلك صدرت الطباعة السابعة من كتابه «العروبة أولاً» الذي ظهر سنة 1955، وكذا اجزاء متفرقة من أعماله المختارة، سنة 1974 ، 1975م . وهل من باحث في وقتنا هذا، يناقش أو يحلل أو يؤطر أو يؤدلج للفكر العربي الحديث دون ان يكون لساطع الحصري مكان بارز فيا يكتب؟ فندوة الحياة الفكرية في المشرق العربي 1890 - 1939، خصصت حلقة لموضوع «قراءة أخرى في مفهوم الحصري عن القومية العربية». وحين كتب ناصيف نصار كتابه عن «تصورات الأمة المعاصرة، دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر» جعل له فصلاً خاصاً سماه «بالتصور اللغوي التاريخي» قصره على جهود ساطع الحصري في صياغة التصور اللغوي للأمة، واتكأ على خصائص ذاك التصور الثلاث لينفذ الى التصور اللغوي الميتافيزيقي الذي مثلته جهود زكي الأرسوزي.

وقبيل أشهر محدودة اعيدت كتابة سيرة حياة الحصري، والقيت عليها أضواء جديدة، حيث أقدم محمد عبدالرحمن برج على مناقشة سيرة الحصري في كتابه اعلام العرب (ساطع الحصري)، ركز على قوة ايمان ساطع الحصري وثباته في الدفاع عن معتقداته القومية، حتى اذا أشاح عنه القوم وجوههم، آثر المعيشة في غرفة متواضعة في أحد فنادق القاهرة (فندق بانسيون فينواز)، بعد أن باع شقته، يقتات بلقيمات محدودة، يعجنها بنور عينيه ويكتفي بدخل ضئيل من موارد كتبه ومقالاته، ويرفض كل العروض التي قدمت لمساعدته، وسجل أحمد فوزي في كتابه «سير وحكايات»، أخبار لقائه بساطع الحصري، وبث القارئين لواعجه وانطباعاته عنه.

ومهما كانت الاتجاهات الفكرية لهؤلاء الباحثين، فان النتائج النهائية لابحاثهم لا تعدو الوصف، أو النقد المتسامح، حيث تبدو نظراتهم الى جهود ساطع الحصري فضفاضة منفلتة، بدون نسق ولا إطار. ولعل الدراسات التي صدرت عن الاميركي وليام ل. كليفلاند، والروسية تاتيانا تيخونوفا، وعبدالعزيز بن باز وصالح بن عبدالله العبود، تمثل اتجاهات فكرية مجددة حيث عمل كل واحد من هؤلاء على دراسة جهود ساطع الحصري، مع تباين في المنهج بينهم وصولاً لتحديد سمة بارزة في فكر الحصري، واعطاء ذاك الفكر لوناً محدداً موصوفاً. فكليفلاند في كتابه عن الحصري، يحاول أن يبرهن على النقلة الفكرية عند الحصري من الفكرة العثمانية إلى العروبة، ولذا تراه يناقش سيرة حياة الحصري «العثماني» كما سماه، وظروفه، وتصديه للحديث عن القومية العربية باعتباره الناطق عنها، وانشاء المؤسسات القومية، والفكر القومي عند ساطع الحصري، وتعريف الأمة، والدعوة الى الوحدة والتصدي لخصوم الوحدة (الاستعمار والإقليمية)، وقيمة التاريخ، ومشكلة الاسلام والتجديد الذاتي (التضامن والتضحية). أما تيخونوفا فتدرس ساطع الحصري باعتباره «رائد المنحى العلماني في الفكر القومي العربي». وتعالج كما جاء في مقدمة كتابها «المراحل الاساسية في حياة الحصري وتتبع الاتجاهات الرئيسية في فكره النظري ونشاطه العملي» فتعرض لنظرية الحصري في القومية والعروبة تدرس آراءه السياسية والاجتماعية والتاريخية والتربوية وتبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية التي أحاطت به وأثرت في تطور أفكاره.

وينقد عبدالعزيز بن باز، رئيس الرابطة الاسلامية عام 1390هـ القومية العربية على ضوء الاسلام والواقع، وهو وإن لم يذكر ساطع الحصري صراحة، فان كتابه «نقد القومية العربية». جعله بصورة عامة لنقد فكر ساطع الحصري ومعتقداته القومية، وعلى منواله نسج صالح بن عبدالله العبود في كتابه «فكرة القومية العربية على ضوء الاسلام» ولكنه كان اكثر ايضاحاً اذ خصص الفصل الأول من كتابه لعرض حقيقة فكرة القومية العربية في تعبيرها النهائي من مصادرها، ساطع الحصري، بمعنى ان العبود تناول أربعة مصادر أخرى غير الحصري، لكن الحصري حظي بمرتبة السبق نقداً، فعرض العبود للتعريف بحال الحضري، ومنهج الحصري وخطته ونشوء الفكرة القومية، واللغة والتاريخ، وعناصرها ونقدها، ويبدو ان وصف فكر ساطع الحصري بالعلمانية تارة وبالتحول عن العثمانية تارة اخرى، مرده الى تلك الدراسات التي جعلت من الحصري محور اهتمامها الرئيسي. فكيف يرى كليفلاند التحول الفكري عند ساطع الحصري من العثمنة الى العروبة؟.

يعتقد كليفلاند ان تحول ولاء ساطع الحصري من العثمانية الى العروبة سببه طغيان النزعة القومية التركية على الشعب الذي كان عماد عصبية السلطنة العثمانية، فالنزعة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى لم تُجْدِ ذات نفع على الاطلاق، ولا تواكب مفهوم الحُصْري بل زادته غربة، فكان الانتقال والتحول. والمسألة في رأينا أبعد من ذلك بكثير، تعود بجذورها الى ازمة الدولة العثمانية نفسها منذ أواخر عهد السلطان سليمان القانوني وتنسحب على عهود من تلوه، امثال

السلطان سليم الثالث 1789 - 1807 وقضايا الامتيازات وحركة الاصلاح العثماني في مراحلها المختلفة، والخط الشريف الهمايوني (الجلخانة، سنة 1839م)، ثم منشور التنظيمات، سنة 1856م، وما اعقب ذلك من فتن واضطرابات وحروب لفت الدولة العثمانية، كان من أهم نتائجها التي يقفز المؤرخون عنها (تجاوز سياسة الشروط العمرية)، التي كانت تحكم العلاقة بين المسلمين في الدولة العثمانية وأهل الذمة من نصارى ويهود، وتمتع الآخرين بحق «رعايا الدولة العثمانية».

ثم تلك المحاولات التي بذلها نامق كمال ورفاقه من الاصلاحيين، الذين انشأوا لهم جمعية سنة 1865م، والذين اعتمدوا التوفيق بين النظم السياسية الغربية ونظرياتها والممارسات الاسلامية والعثمانية ولكن على أساس اخلاقي اسلامي، ونادى هؤلاء بالغاء نظام الملل واحلال القومية العثمانية محلها، لينمو شعور الانتماء للوطن، رداً على مؤامرة مؤتمر برلين، سنة 1878م. حيث نما الاتجاه نحو ضرورة حماية ممتلكات الدولة العثمانية من التجزئة، والحفاظ على وحدة أمتها من التمزق، غير أن الأفكار الجديدة الوافدة من الغرب أخذت تهز اسس التجانس في الدولة العثمانية، فانتجت نماذج جديدة للهوية والولاء، لا سيما بعد نجاح الثورة اليونانية، والتحولات السياسية عند الصرب والبلغار.

وحتى تتضح الصورة، فلابد من الإشارة الى ان كلمة عثماني، ما كانت تطلق الا على المسلم فقط، والكيان العثماني المبتغى ما كان في جوهره إلّا كياناً اسلامياً يقوم على أسس الوحدة الاسلامية التي تتخذ فيها السلطنة العثمانية مكانة القيادة في الدفاع عن الاسلام لمواجهة خطر عدوان غربي. ويعتبر قيام جماعة الاتحاد والترقي من «طلبة المدرسة الطبية العسكرية في استنبول سنة 1889» مرحلة جديدة في تطوير مفهوم العثمنة فهم «يطالبون باصلاحات لا تختص بهذه المقاطعة أو تلك، بل تشمل السلطنة كلها، ولا تقتصر على قومية واحدة، بل تعم جميع العثمانيين، أكانوا يهوداً أم مسيحيين أم مسلمين، ويرغبون في التقدم على درب المدنية، لكن في سبيل تعزيز العنصر العثماني، واحترام ظروفه الخاصة في الوجود».

في ظل تلك الأجواء الفكرية، تكونت ارهاصات ساطع الحُصْري الفكرية الأولى، ففي البلقان حيث أمضى ثماني سنوات مدرساً للعلوم الطبيعية نما وعيه السياسي، وزاد إحساسه بالحافز القومي أثر اتصاله بالجماعات المعارضة للسلطان عبدالحميد الثاني في أوروبة العثمانية، وفي فلورينة ـ ولاية المنستير ـ التقى بمجموعات الثوار من اليونانيين والبلغار، التي كانت تتخذ من فلورينة قاعدة لها، وهناك صاقب أول مرة، حركة قومية وصفها في محاضراته عن نشوء الفكرة القومية بأنها «منازعات ضاربة حول الكنيسة والمدرسة» ولكن الحُصْري تأثر كثيراً بالمكانة التي خصت بها اللغة القومية في التربية، وبمحاولات القوميات المناضلة لاكتساب انصار لها.

ويقرر كليفلاند بان جماعة الاتحاد والترقي التي تتخذ من المنستير مقراً لها اتصلت بساطع الحُصْري، ولكنه لم ينضم اليها، وإنما كان يؤمن بان استعادة الدستور واستبداله بحكم عبدالحميد كانا الوسيلة الفضلى لصون السلطنة العثمانية، وظهر نشاطه واضحاً، حين اسندت اليه مهمة

استقبال الوفود التي قدمت للإعراب عن تأييدها للدستور، ونشرت جريدة نور الحقيقة خطبتين لساطع الحصري فيهما الأمنية والأمل بتحقيق المساواة لكل العثمانيين، وكان ساطع على رأس المرحبين بعودة نيازي (أحد قادة الاتحاد والترقي). واكبر فعله بتأييد الدستور وحيا في مرة ثالثة بحرارة وفد جماعات بلغارية جاء يسأله التأييد للدستور، ونبه إلى ضرورة اعتماد مناهج الاصلاح في كنف الدستور دون السعي للاستقلال بدعم الدول الاجنبية.

وفي الحقيقة أن ساطع مازال يرى امكانية الاصلاح في ظل الإطار العام العثماني، غير أن حدة طرح ضيا غوكالب لمفهوم النزعة التركية وسعيه إلى إقامة دولة سيدة تضم جميع أتراك العالم بقيم ثقافية تركية صرفة واحياء الاهتمام بالروابط اللغوية والتاريخية جعل النزعة التركية هي السياسة الغالبة، فاضطهدت الأقوام غير التركية، وتلاشت سياسة المساواة، واصطدم كل ذلك بخصوصية العرب، اللغوية والدينية والثقافية، وبدأ التململ القومي العربي بالمنتدى الأدبي في استنبول، وحزب اللامركزية الإدارية العثمانية في القاهرة والعهد والفتاة، وبدا لساطع ان رياح الانفصال بدأت تهب من الجانب العربي، الا انه رفض الانخراط في أي من التنظيمات السابقة، ورفض الاستجابة لعروضها بتولي وظيفة «المستشار العربي لوزارة المعارف في استنبول». ووقف الى جانب التغريب والانتماء العثماني.

غير أن نتائج الحرب الكونية الأولى وما ترتب عليها من هزائم للدولة العثمانية، ووعود للشريف حسين بن علي بدولة عربية مستقلة، وجد الحُصْري نفسه يرحل الى دمشق، فهو عربي، وانه حين انفصل العرب عن السلطنة العثمانية، لم يكن ثمة مندوحة من اللحاق بهم، فكان لابد من اعتناق العروبة، ليتحول من ساطع بك العثماني الى الحُصْري القومي العربي. وحتى نكون اكثر الماماً بالمنعطفات المهمة في فكر ساطع الحصري فيظل من المفيد ان نعرض لسيرة حياة ساطع الحُصْري قبل الاسترسال في مناقشة فكره القومي العربي والعلماني، ولا نعتقد أننا سنضيف جديداً لما نشر عنه، فالرجل كتب سيرة حياته بقلمه، ودور الأراشيف العثمانية، والبريطانية والفرنسية والعربية تقتني ملفات خاصة لسيرته ونشاطاته، وما من باحث تصدى للكتابة عن الرجل الا وترجم لحياته، إذ ان ظروف نشأته وثقافته والأعمال التي تولاها تركت بصماتها على تفكير الحصرى. وقبل البدء بالحديث عن الرجل، فلا بد من تصحيح خطأ شائع لحق باسم الحصري، ففي مذكراته يصر على ضرورة تشكيل الحاء بالضم ثم تسكين الصاد ليكون اللفظ الحُصْري وليس بفتح الصاد، وزيادة في التوكيد فقد كتبها بالاحرف اللاتينية «Husri».

ولد ساطع بن محمد هلال بن السيد مصطفى الحُصْري من والدين عربيين حلبيين في 5 أغسطس، سنة 1880م في مدينة صنعاء اليمن، والدته، فاطمة بنت عبدالرحمن الحنيفي، وجدته من جهة الام، جميلة بنت أسعد الجابري. عاش ساطع في أسرة مكونة من خمسة عشر ولداً، ثمانية بنين وسبع بنات، وكان ترتيبه السادس بين اخوانه، عمل والده في سلك القضاء الشرعي في دير الزور وحماة وعمل رئيساً لمحكمة الاستئناف في ولاية اليمن لمدة سنتين، عاد بعدها الوالد الى القسطنطينية أواخر عام 1881م. وعمل الوالد في

أضنه، أنقرة، طرابلس الغرب رئيساً لمحكمة الاستئناف ثم عاد الى اليمن مرة اخرى ومن ثم نقل الى قونيا فطرابلس الغرب للمرة الثانية.

يقول ساطع الحُصْري في مذكراته: «قدر لي أن انتقل خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى من حياتي بين المدن التالية: من استنبول الى أضنة ثم الى انقرة الى استنبول ومنها الى طرابلس الغرب فاستنبول ثم الى صنعاء ثم الى استنبول فقونيا ثم استنبول، وكان الانتقال يتم بوسائل متنوعة وشاقة، الجمال، البغال، عربات الخيول، البواخر، السكك الحديدية، ولقد تركت هذه الرحلات التي تمت خلال طفولتي في نفسي أثراً من الانطباعات العميقة والذكريات المتنوعة».

لقد حالت كثرة تنقلات والده دون التحاق ساطع بمدرسة ابتدائية معينة، ومع هذا، فقد تعلم ساطع القراءة والكتابة التركية، والفرنسية في البيت. وحين عين والده رئيساً لمحكمة الاستئناف في طرابلس الغرب، ترك ساطعاً وراءه في استنبول ليدرس في المدرسة الملكية الشاهانية حيث استمر بها سبع سنوات، اربعا في التعليم المتوسط، وثلاثاً بالقسم العالي.

كان ساطع مولعاً بالعلوم الرياضية، ولم يكتف بما يلقنه في مدرسته، بل كان يواظب على استعارة مذكرات الرياضة التي كانت تدرس في مدرسة الهندسة ومدرسة أركان الحرب، وانثنى على العلوم الطبيعية يدرسها بالفرنسية، وواظب في مدرسته الشاهانية على دراسة العلوم الإدارية والسياسية. وبعد تخرجه في المدرسة الملكية، سنة 1900م، عُين مدرساً للعلوم الطبيعية في ولاية يانيا (Joanina)، الواقعة في أقصى غرب البلاد العثمانية، شمال بحر اليونان، وجنوب بحر الادرياتيك، واستمر بها خمس سنوات، واتاح له قربه من اوروبا الحصول على الكثير من الكتب الفرنسية، والاشتراك في العديد من المجلات الاوروبية، وقد حصل على كثير من المواد والأدوات التي استطاع بهاتحنيط الطيور والحيوانات وجمع الحشرات وعمل التجارب على زراعة النباتات المختلفة في مدرسة يانيا، ودَرّس ساطع المعلومات القانونية وعلم الثروة (علم الاقتصاد)، والتاريخ، وعلم التاريخ الطبيعي، وهناك ألف عدة كتب مدرسية. للزراعة والاحياء والحيوان وعلم النبات والتطبيقات الزراعية. واقرت وزارة التربية تدريس كتبه في المدارس الابتدائية والثانوية.

وأخذ ساطع من يانيا ينشر العديد من المقالات في الصحف التركية التي تتصل بالعلوم بهدف تبسيطها وجعلها سهلة وفي متناول الطلبة وعرض في بعض مقالاته للاكتشافات والاختراعات العلمية ولعلم الكيمياء والأشعة المجهولة والتلغراف اللاسلكي والعالم القطبي وغيرها من المواضيع التي تلقي الأضواء على المنجزات الحضارية في أوروبا، وضاق اخيراً بمهنة التدريس بعد تشديد الرقابة على المناهج وتحذيرات وزارة المعارف المتكررة من مغبة تجاوز المنهاج المقرر، واعمل مقص الرقيب حذفاً وتشويهاً بمقالات

ساطع، فاستقال راغباً العمل في مقدونيا (أو الولايات الثلاث، سالونيك وموناستير وقوصوه، ذلك ان الولايات المشار إليها شهدت نشاط جمعيات سرية، تسعى لتحرير مقدونيا من حكم الاتراك، وشعار تلك الجمعيات «مقدونيا للمقدونيين» .

وفي صوفية تكونت جمعية ثورية طالبت بضم كل مقدونيا لبلغاريا، ثم كانت الثورة اليونانية، سنة 1897م. وطبق على الولايات الثلاث برنامج مورستيج Mursteg، فتعين مستشارون روس ونمسويوي للعمل مع حسين حلمي باشا، المفتش العام العثماني، وتولى جنرال ايطالي مهمة إعادة تنظيم قوات الشرطة (الجندرمة)، يعاونه مفتشون فرنسيون وإنجليز ونمسويون وروس وايطاليون.

كان ساطع يري بأن الوضع في مقدونيا أفضل بكثير من باقي الولايات التي استشرى فيها الفساد، وعاد الحصْري الى استنبول حيث عين قائمقاماً في «رادويشتة» التابعة لولاية قوصوه، احدى ولايات مقدونيا، القريبة من الحدود البلغارية، والتي شهدت الكثير من نشاط العصابات البلغارية، وبعد سنتين امضاهما في رادويشتة، نقل قائمقاماً الى فلورينا التابعة لولاية موناستير، وفي فلورينا كان اتصال حركة الاتحاد والترقي به، حتى اذا ما اعيدت الحياة الدستورية في 24 يوليو 1908م، التهب الرجل حماسة، وكان خطيب فلورينا المفوّه بشراً وتعظيماً للديمقراطية والدستور.

وما لبث الرجل أن ترك العمل الاداري وفضل العودة إلى استنبول ليصدر مجلة أنوار العلوم التي ما عادت تغطي نفقات اصدارها، فعاد لنشر مقالاته في الصحف والمجلات المحلية. وخلال ذلك تولى ادارة مدرسة المعلمين في القسطنطينية التي بث فيها روحاً جديدة، حيث أدخل علم النفس وفن التربية والتدريس، واصدر أول مجلة تربوية باللغة التركية «مجلة التدريسات الابتدائية». وأحدث ساطع انقلاباً جذرياً في المدارس التركية، حيث أخذت وزارة المعارف توزع مجلته على كل المدارس التركية، ودعا الى عقد المؤتمرات التربوية لمناقشة قضايا التربية والتعليم، ودعم الوزارة بانشاء اقسام في دور المعلمين لتخريج المدرسين وواصل ساطع جهوده التربوية، فعلى اثر استقالته من ادارة دار المعلمين اصدر مجلة التربية، وانشأ مدرسة خاصة سماها «المدرسة الحديثة». والحق بها روضة سماها «عش الأطفال». والحق بها دار المربيات لتخريج مربيات وفق الطرق الحديثة.

وحتى يطور برامج مدارسه ومشاريعه التربوية سافر الى جنيف ولوزان وزيورخ وباريس ولندن وبروكسل وميونخ وبرلين ليدرس أحوال التعليم في تلك المدن، ويطلع على المناهج التعليمية. وواصل ساطع الحصري جولاته الأوروبية والاميركية دارساً لنظم التربية والتعليم، متردداً على المعارض والمؤتمرات التربوية حتى اذا انتهت الحرب العالمية الأولى غادر ساطع تركيا لتبدأ مرحلة جديدة من حياته في سوريا والعراق.

رأى ساطع الحُصْري في الدولة العربية التي تكونت في سوريا تحت حكم فيصل الأول بن الحسين تجسيداً للحركة القومية العربية لانها نتاج الثورة العربية، جوهرها القومية ومظهرها يقدر الحياة العصرية تمام التقدير. حتى اذا ما حلت نكبة يوم ميسلون تمزقت الدولة وتبعثر رجال الثورة وتفرق دعاة القومية في مختلف الأقطار. وكان ساطع الحصري قد عين في سوريا، مفتشاً عاماً للمعارف ثم عين مديراً للمعارف في مجلس المديرين (مجلس الوزراء)، ثم وزيراً بعد الاستقلال حتى الاحتلال الفرنسي لسوريا.

في سوريا، عمل على إزالة اللغة التركية وآثارها من المدارس واسهم في تأسيس المجمع العلمي العربي السوري، وأسس مدرسة الحقوق، واعاد تأسيس مدرسة الطب، حتى اذا ما اخرج فيصل من سوريا، غادر واياه الى ايطاليا، ومنها تحولا إلى العراق، وعمل ساطع الحُصري في العراق عشرين سنة، دخلها مع فيصل وخرج منها مطروداً بأمر الوصي على عرش العراق، عبدالاله. وعمل في العراق مستشاراً لفيصل في أمور المعارف ثم تولى الوظائف التالية: معاون وزير المعارف، مدير المعارف العام، استاذ في دار المعلمين العالية، مراقب التعليم العام، رئيس كلية الحقوق، رئيس كلية الحقوق ومدير الآثار القديمة، مدير الآثار القديمة ومدير التدريس والتربية العام، مدير الأثار القديمة.

كان لمحاضراته التي يلقيها في النوادي المختلفة مثل المعهد العلمي ونادي المعلمين ونادي التضامن ونادي المثنى الأثر الكبير في نقمة حكومة عبدالاله عليه، أدت الى طرده من العراق وتجريده من الجنسية العراقية، سنة 1941م. حيث وصل إلى لبنان ليعاود نشاطه القومي العربي، فيضع مؤلفاً عن ابن خلدون يدفع فيه عن ابن خلدون تهمة احتقاره للعرب، ويأتي بالدلائل ما يثبت ان ابن خلدون كان عالماً عربياً متنوراً. ويشارك في الحلقة النقاشية التي عقدت في استنبول سنة 1953 ومحورها، علم الاجتماع عند ابن خلدون، ثم دعي ليكون مستشاراً فنياً للمعارف في سوريا، يتولى دراسة نظم التعليم السورية ويقترح ما يراه مناسباً لاصلاحها، وقام الرجل بمهمته خير قيام وخلص التعليم السوري من تبعيته لنظام التعليم الفرنسي، وغرس الفكر القومي لدى الناشئة «فمهمة وزارة المعارف تربية الجيل الجديد تربية صالحة من جميع الوجوه البدنية والخلقية والفكرية ليصبح كل فرد من أفراده قوي البدن، حسن الخلق، صحيح الفكر، محباً لوطنه، معتزاً بقوميته، مدركاً لواجباته ومزوداً بالمعلومات التي يحتاج اليها».

كان ساطع يؤمن بان وحدة الثقافة هي أس أساس الوحدة الشاملة، ولابد من تنظيم الصلات الثقافية بين البلدان العربية، وفي اطار هذا الفهم نجح في حمل الحكومة السورية على ضرورة تنظيم الصلات الثقافية بين سورية والبلاد العربية، وقد وافقت على رفع الموانع والحواجز التي تعرقل الصلات الثقافية وتحول دون توثقها، والعمل لضمان التقارب بين مناهج الدراسة في البلاد العربية المختلفة، وتوحيد الاتجاهات الأساسية المرسومة لها، والتعاون مع وزارات المعارف في البلاد العربية-الأخرى في جميع الاعمال الانشائية التي تساعد على تكوين ثقافة عربية موحدة.

ومنذ سنة 1947، انتقل الى مصر حيث كرس جهوده لخدمة «الفكرة القومية» وهناك صدرت حوليات ساطع الحصري الثقافية، وتولى منصب مستشار الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية. ثم عين سنة 1953 أول مدير لمعهد الدراسات العربية العليا واستاذاً في مادة «القومية العربية» لكنه رأى أن المعهد لم يحقق رسالته، وانه قد حاد عن الأهداف التي تأسس من أجلها، وقدم بعض الاقتراحات لرفع مستوى المعهد، ولما لم يؤخذ بتلك الاقتراحات فضل الاستقالة من ادارة المعهد سنة 1956م، ومن استاذيته سنة 1957، مفضلاً التفرغ للكتابة ونشر المؤلفات والبحوث التربوية والقومية. وكرمته الجمهورية العربية المتحدة سنة 1964م بشخص رئيسها جمال عبدالناصر، وضيفه شوان لاي بوصفه فيلسوف العروبة، وكبير الناطقين عن القومية، ومنحته الحكومة المصرية جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، سنة 1965م، ومن ثم اعيدت إليه الجنسية العراقية، فأسرع بالعودة إلى بغداد ليصبح استاذاً غير متفرغ في جامعة بغداد، واستقرت به الرحال في بغداد الى الأبد، ففي 24 ديسمبر 1968 وقف نبضه واستراح قلبه وهو على مقعد المطالعة والبحث، بعد حياة حافلة بالأمل والألم، المعاناة والشقاء، الرحيل والهروب، التحدي والمواجهة.

العروبة في فكر ساطع الحُصْري

كتب ساطع الحصري 1945م يقول «إني من الذين يؤمنون بالوحدة العربية ايماناً عميقاً، ومن الذين يقولون بوجوب العمل من أجلها عملاً متواصلاً دون توان أو تخاذل، انني اعتقد جازماً بأن الوحدة العربية ضرورية لحفظ كيان الشعوب العربية، كما أعتقد أنها طبيعية بالنسبة إلى حياة الأمة العربية وتاريخها الطويل، فلا شك أبداً في أنها ستحقق يوماً من الايام إن عاجلاً أو آجلاً» ويضيف ساطع الحُصْري في مكان آخر «غير أني أقول بكل إخلاص، اذا قدر لي أن أدرك اليوم الذي ستتحقق فيه الوحدة العربية سأعتبر نفسي أسعد الناس جميعاً، وسأنسى كل ما كابدته من مشاق وآلام، وسأترك هذه الحياة راضياً مرتاحاً كأنني لم أتعب أبداً، ولن أشعر بذرة من الألم».

كان ساطع الحُصْري يؤمن بأن أولى الخطوات لتحقيق الوحدة العربية هو الايمان بحتمية هذه الوحدة، طال الزمان على تحقيقها أو قصر، فهي آتية لا ريب فيها، ولكن لابد من ايقاظ الشعور بالقومية العربية وبث الايمان بوحدة هذه الأمة. وعند ساطع فإن الوطن العربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وجبال زاغروس، ويشمل جميع البلاد التي يتكلم اهلها اللغة العربية، واما الدول والدويلات القائمة بين هذه المناطق، فانها وليدة المناورات والمساومات والمقاسمات التي قامت بين الدول المستعمرة، وينتهي ساطع الحُصْري من دعواه ضد الحدود العربية بوصفها حدود (الحبس الانفرادي) و (الإقامة الجبرية).

يعتبر ساطع الحُصْري ان الايمان بالوحدة العربية ينبغي استباقه بالمعرفة بحقائق أمتنا العربية، فالمعرفة هي السبيل الى الايمان بالوحدة العربية، لاسيما وان الاجيال العربية تنازعتها تيارات وتأثيرات، مثل الجامعة العثمانية والجامعة الاسلامية والرابطة الشرقية، والنزعات الاقليمية والنزعات العالمية، ولكي نضمن نجاح فكرنا لابد من حماية ناشئتنا من تلك التيارات والتأثيرات، بوسائل التعريف والاقناع والتلقين والايحاء والتحبيب والتحميس، وهدفنا غرس

الايمان بالفكر القومي في نفوس وعقول أبناء الأمة العربية. وعمل ساطع الحُصْري على تعميق وتثبيت جملة من الحقائق، أراد من كل أبناء الأمة العربية حفظها عن ظهر قلب، الا وهي:

- إن جميع البلاد التي يتكلم سكانها اللغة العربية، هي عربية مهما تعددت اشكال الحكومات المسيطرة عليها، فرنسية او ايطالية او بريطانية، حيث أن الاعلام التي ترفرف على البنايات الحكومية لايمكن ان تحدد هوية الأمة.

بلاد العرب أوطاني من الشام لبغدان
ومن نجد إلى يمن الى مصر فتطوان

- إن كل من ينتسب الى البلاد العربية ويتكلم اللغة العربية فهو عربي مهما كان اسم الدولة التي يحمل جنسيتها وتابعيتها بصورة رسمية، ومهما كانت الديانة والمذهب الذي ينتمي إليه، ومهما كان أصله ونسبه وتاريخ حياة أسرته.

- إن الدول العربية القائمة الآن لم تتكون ولم تتعدد بمشيئة اهلها ولا بمقتضيات طبيعتها، وانما تكونت نتيجة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بين الدول التي تقاسمت البلاد العربية وسيطرت عليها، والحدود الفاصلة بين الدول لم تكن وليدة اتفاق مصالح أبناء الأمة العربية، وانما قررتها المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المسيطرة ضماناً لمصالحها، والفروقات والاختلافات التي تشاهد بين الدول العربية من حيث النظم والتشريعات والاتجاهات، إنماهي من مواريث عهود الاحتلال.

- العرب أمة واحدة، وما المصريون والعراقيون والمغاربة . . الخ إلا شعوب وفروع لأمة واحدة، هي الأمة العربية.

- تلك الحقائق الاربع هي التي يجب أن تكون سبيلنا إلى تقوية الايمان وتثبيت دعائمه في الفكر العربي. ودافع بلا هوادة عن تلك الحقائق مستشهداً بالدولة السلافية الواحدة التي تشكلت من ولايات سلافية وكرواتية وسلوفينية والبوسنة والهرسك، واستشهد أيضاً بواقع اندونيسيا عقب استقلالها عن هولندا، ويضرب أمثلة بالهند والباكستان في حينه. ويعتقد ساطع الحُصري بأن فكرة الوحدة العربية قد خرجت من دائرة الخيال المحض لتدخل في طور التنفيذ والتحقيق. «لسنا الآن في بداية الطريق المؤدي الى الوحدة، بل دخلنا فيه فعلاً».

ويتكىء ساطع الحُصْري على أحداث التاريخ العربي المعاصر، ليبرهن على ان الوحدة آتية لا ريب فيها، ويضرب أمثلة من التاريخ السوري بعد احتلال سوريا من قبل فرنسا بقيادة غورو، عقب معركة ميسلون حيث تبعثرت الدولة العربية، وتناثرت أشلاؤها، فقد سلخ غورو البقاع وبعض المناطق الأخرى وألحقها بلبنان في سبتمبر 1920م ثم بعد أسبوع فصل حلب وانشأ بها دولة، وأعلنت دولة جبل العلويين ثم دولة الدروز، وما عتم الفرنسيون حتى قبلوا مع بداية عام 1925م قيام الدولة السورية الموحدة، ماعدا جبل العلويين وجبل الدروز حيث ضمت سنة 1944م. وما حدث في المملكة العربية السعودية ينهض دليلاً على صدق دعوى الحُصْرى في وحدة

الأمة وتخطيها للعوائق المصطنعة، فأراضي الجزيرة كانت مقسمّة بين إمارة آل الرشيد، شمال نجد، وسلطة آل سعود في أقسام أخرى من نجد، المملكة العربية الهاشمية في الحجاز، وامارة الادريسي في عسير، ثم قام عبدالعزيز آل سعود بعدة حملات عسكرية، اعادت الوحدة الى الجزيرة العربية من امارتين وسلطنة ومملكة، وكانت نتائج تلك الحركات التوحيدية التي قام بها الملك عبدالعزيز بن سعود موافقة لمصلحة الأمة العربية. فعند ساطع الحُصري «ان ما قام به الملك عبدالعزيز بن سعود كان بمثابة خطوة من الخطوات الضرورية للسير في سبيل تحقيق الوحدة العربية» فهو يقول ذلك، لأنه ينظر الى القضايا القومية بنظرات مجردة من النوازع الشخصية، ويضع مصلحة القومية العربية فوق كل اعتبار.

يعتقد ساطع الحُصْري بأن الوحدة العربية حقيقة واقعة، وأن الامر ليس فيه استحالة أو صعوبة، ولكن العوائق أتت من نظرتنا الى الوحدة بالنظرة الاقليمية المحضة، فكل دولة غدت لها بؤرة لوطنية خاصة تستقطب ولاء الاهالي لها، ولذا ترانا ننزع الى المحافظة على الكيان السياسي القائم، واحكمت عُرى الاتصال بين الاقليمية وصورة الدولة، حتى غذّت الاقليمية نتيجة طبيعية لوجود الدول العربية ثم ان انماط الحياة السياسية الداخلية والخارجية في تلك الدول غدت بطبيعتها النوازع الاقليمية فكل دولة دعمت اقليميتها الخاصة، بعلم وشرطة وجيش وأوراق وجوازات ونقود تختلف عن الدولة الأخرى، وعاش الانسان العربي ومنذ نعومة أظافره في ظل ثقافة وفكر اقليمي، ارتبط به نفسياً وشعر بأن له خصوصية أخرى مخالفة عما عند غيره من الدول العربية.

واصبحت فكرة القومية العربية خواطر تختلج في الصدور، بلا دعامة ولا سند بل تجد معارضة شديدة من قبل النوازع الاقليمية. وتعمقت الاقليمية، فلكل دولة عربية قوانينها واقتصادها ونظمها التعليمية والثقافية واذاعتها وصحافتها وكلها تجد في تعميق عوامل الفصل بين ابناء الامة الواحدة، والأدهى والأمرّ ابتلاء الأمة العربية بطبقة من الزعماء والحكام والساسة الذين ارتبطت منافعهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية القائمة، فاستماتوا في المحافظة على كيان الدولة وعدم التفريط به في ظل أية دولة وحدوية أخرى. ثم إن القوى الطامعة في خيرات البلاد العربية ترى من مصلحتها ان يستمر التباعد والتخالف بين البلاد العربية، ولذا تعمل تلك الدوائر على إثارة الروح الاقليمية في مختلف البلاد العربية.

رأى الحُصْري في الطروحات الاقليمية الخطر الأكبر تجاه الوحدة والقومية، ولذا فقد وقف بعناد ضد الفكر الاقليمي، وبدأت معاركه الشديدة في وجه الفكر الاقليمي حين سأله أحدهم، متى كانت مصر مع العرب؟ أجاب الحصري في نقده لنظام التعليم في مصر، بقوله «أرجو الا يعتبرني أحد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات، فإني عربي صميم، أدين بالعروبة التي تملأ كل جوانحي، واهتم بمصر قدر اهتمامي بسورية والعراق، ولا أكون مغالياً إذا قلت إنني أهتم بمصر أكثر مما أهتم بسورية والعراق، لأني أعرف ان مصر بحسب أوضاعها العامة أصبحت القوة المؤثرة

على الوطن العربي بأجمعه». ويناقش ساطع الحُصْري النزعات التي تتجاذب مصر، فالبعض يريد لمصر أن تتجه نحو الرابطة الأفريقية أو رابطة البحر المتوسط أو الجامعة الاسلامية، ويخلص الى النتائج التالية:

- إن وضع مصر من حيث اللغة والثقافة هو انها تقع في وسط عالم عربي واسع الأرجاء يمتد من شواطىء المحيط الأطلسي في الغرب الى هضاب ايران في الشرق، فمصر قريبة من الوجهة الثقافية من البلاد العربية.
- انكر ساطع الحُصْري على القائلين بانتماء مصر لرابطة البحر المتوسط قولهم الذي لا ينتمي الى تفكير علمي صحيح، وحذر المصريين من مغبة تلك الحيلة لابعادهم عن فكرة العروبة، وعند الحُصْري ان الرابطة الاسلامية، رابطة معنوية تستمد قوتها من العواطف الدينية.

وشغلت بال الحُصْري أيضاً محاولات بعض المفكرين المصريين صياغة هوية ثقافية مصرية حديثة خاصة تستند على التراث الفرعوني، واعترض في هذا السياق على كتاب طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر». وفيه: في الوقت نفسه احتفظت مصر بهوية خاصة فرعونية في الجوهر، فطه حسين يردد: «أن الفرعونية في نفوس المصريين، وأن على مصر بأصالتها الفرعونية ألا تذوب في المحيط العربي، وأن تحافظ على هذه الاصالة».

ورد الحصري، بأن مصر لا تقدر على نبذ العروبة الحية بحجة الانتماء الى حضارة فرعونية، فالأهرام لا تنفي ان مصر تتكلم العربية، والقومية العربية لا تقتضي تدمير الآثار الباقية من مصر القديمة أوزوال المفاخرة بها، ويخلص الحصري «بأن العروبة تكوّن أهم وأمتن الروابط التي تربط المصريين بعضهم ببعض، لأن جميع المصريين سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين، شرقاويين أو صعيديين، يتكلمون اللغة العربية، اذن، فنحن نستطيع ان نؤكد ان مصر عربية ومستقبلها مرتبط بمستقبل العروبة أشد الارتباط». ويترتب على المصريين أن يقولوا نحن المصريين عرب، مصر وطننا الخاص، والعالم العربي وطننا العام.

وفي رده على أولئك الذين يعارضون فكرة الوحدة، على أساس ان العرب ضعاف والوحدة لن تفيدهم شيئا، اذ لا فائدة من إضافة أصفار إلى أصفار، يقول: «إن اتحاد شعوب الأمة العربية ليس بمثابة ضم أعداد إلى اعداد بصورة حسابية، ولا ربط شيء بأشياء بطريقة ميكانيكية ولا ضم مساحات الى مساحات بصورة هندسية، وانما يكون بمثابة خلق كائن جديد وعضوية جديدة، تصبح فيه الشعوب المتحدة بمثابة الأعضاء في البدن الواحد». ثم يقول ساطع الحُصْري «علينا أن نكف عن اعتبار أنفسنا وشعوبنا أصفاراً، وعلينا ان نكف عن تشبيه قضايا اتحاد الأمة بعمليات جمع الأعداد».

وتظهر المحاورة التي طرحها فتحي رضوان في 1953/3/21 بسؤاله عن هوية المصريين، عمق فهم ساطع الحُصْري لهوية مصر، فقد رد على عبدالرحمن عزّام الذي يقول «نحن مصريون أولاً وعرب ثانياً ومسلمون ثالثاً» ومصر هي المدرسة الأولى للبشرية، مصر فضلها الله على العالمين، اما

حسين كامل فيرى «نحن مصريون أولاً وأخيراً»، وفكري أباظه يرى «نحن مصريون قدماء لا شيء غير ذلك». اما الحصري فيرد بأن هؤلاء «ماهم الا حصيلة الضلالات النابعة من عدم تفهم المصالح الحقيقية لبلادهم». وحين كتب إحسان عبدالقدوس مقالاً بتاريخ 1953/12/28 بعنوان مصر أولاً، جعل «الوحدة العربية في صف مع الوحدة الافريقية والآسيوية» وقد نقده الحصري لأنه لايدرك المصالح الحقيقية لمصر، وعدم تقديره لوحدة اللغة والتاريخ وتصدى الحصري أيضاً لأطروحات الحزب السوري القومي ونقد كتاب فيلسوفه انطون سعادة، «نشوء الامم»، حيث يعتقد سعادة «بأن الأمة عضوية اجتماعية، ثابتة لا تتغير، تشكلت مع غابر الأزمان في حدود جغرافية معينة، واستنتج وجود أمة سورية متميزة في سورية ولبنان وفلسطين والاردن».

إن مثل هذا الطرح يحمل فكرة «الرسالة السامية» و«النظرة المتعالية» للأمة السورية. وهذا يجعل سوريا السامية في مجابهة مع باقي الشعوب العربية، وينعى الحصري على سعادة قوله «بأن نفسية القومية العربية، عبارة عن مرض نفسي شوه العقل السوري والادراك والمنطق، بوهم الوحدة العربية، وخيال العروبة، وهذيان الوحدة».

وعقد الحصري محاورة مع جريدة «العمل»، لسان حزب الكتائب اللبنانية، تناول أيديولوجية الكتائب القائمة على وجود الفوارق الجدية بين اللهجات المستعملة في البلدان العربية والتي تقضي بأن كلاً من هذه البلدان يمثل كياناً واقعياً ، ويرد الحصري بانه اذا كانت اللهجات هي التي تحدد واقعية الكيانات العربية، فان اللهجات متعددة، حتى بين كل مدينة واخرى، فلو احتكمنا الى اللهجات، لغدت كل مدينة كيانا واقعيا كما يزعمون؟! وذهبت العمل الى ان تقسيم البلاد العربية الى دول سيساعد على تقدم الشعوب العربية، حيث تقل الاقطاعات فيه، وينتفي استغلال البشر، ويرد الحُصْري بأن الواقع لا يغيره وجود دول متحدة أو متفرقة، مادامت الحكومات لا تعمل لمصالح الشعب الحقيقية، فالتقدم والقضاء على الاقطاع، مسائل تتعلق بمصداقية الحكومات القائمة في الوطن العربي. وترى جريدة «العمل» بأن دولة الوحدة، ستكون شديدة المركزية تنتفي فيها الديمقراطية، ويرد الحُصْري بأن الديمقراطية الحقة هي التي تستند على المجالس التمثيلية المحلية، ذات السلطات الحقيقية. ويخلص الحُصْري، الى أن الوحدة العربية هي قدر الأمة العربية طال الزمن أو قصر، وأن قطار الوحدة سيضم كافة البلدان العربية.

القومية في فكر ساطع الحُصْري

تعتبر دراسات ساطع الحُصْري عن القومية محور كل أبحاثه، وأهم وأغزر ما انتج من فكر، فالايمان بالقومية العربية مسألة حيوية لابد من رسوخها عند أبناء الأمة العربية. فجاءت مؤلفاته «آراء وأحاديث في الوطنية والقومية»، و «حول القومية العربية»، ومحاضرات في نشوء الفكرة القومية و «ماهي القومية» والعروبة بين دعاتها ومعارضيها، وغيرها من المؤلفات والمصنفات والمحاضرات لتضع الأسس العلمية للفكر القومي في عصره، فقد انتقل من عوامل بعث الفكر

القومي الى تقوية الشعور القومي وتغذيته فالعمل على تجذير ذلك الفكر، ومن خلال متابعتنا لآراء ساطع الحُصْري القومية، نلحظ انه بنى نظريته القومية على الأسس التالية:

- رفض تسيير التاريخ العثماني كامتداد للتاريخ الاسلامي، لان تلك النظرة جعلتنا لا نشعر بأننا ابناء أمة مغلوبة على أمرها مستسلمة لسلطان اجنبي، ونسينا بأن لنا قومية خاصة متميزة عن الاتراك العثمانيين، وحتى عن سائر المسلمين، وذهب ساطع الحُصْري إلى أن استقراء واستنطاق التاريخ لا يثبت بأن الخليفة العباسي قد تنازل لاى سلطان عثماني عن الخلافة، وإنما هي رواية أشاعتها المصادر العثمانية لضمان ولاء وخضوع الأقطار العربية.

- نبه الى الفوارق الفكرية لمفهوم القومية عند الفرنسيين، واختلاف مضمونها عن الفهم الفكري للقومية عند العرب.

- أوضح ساطع الحُصْري بأن اسس القومية عنده تقوم على اللغة والتاريخ ويرى ساطع الحُصْري كما الألماني هردر Herder بأن أسس الأساس في تكوين الأمة هو وحدة اللغة، ففيها كل ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين، وأطنب ساطع في مناقشة أولئك الذين عارضوه.

ويشكل مفهوم الأمة العربية الواحدة محور نظرية الحصري في الوحدة العربية، فالأمة، كائن عضوي، له حياته وله شعوره، فاللغة حياة الأمة والتاريخ شعورها، واللغة والتاريخ هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات، ولكن اللغة لها الدور الرئيسي «فالأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها وأصبحت في حالة السبات، وإن لم تفقد الحياة، وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومي والاهتمام به اهتماماً فعلياً، ولكن الأمة اذا ما فقدت لغتها، تكون عندئذٍ قد فقدت الحياة ودخلت في عداد الأموات». ويستبعد الحُصْري وحدة الأصل ويرى بأن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في التفكير وفي الشعور، وتربط الأفراد بسلسلة طويلة ومعقدة من الروابط الفكرية والعاطفية.

ويؤكد الحصري على التاريخ وأهميته كأساس للمشاعر القومية، ويعني به وعي الذات التاريخي الذي ينعكس في الشعور النفساني العاطفي بالوحدة في الماضي وهو حين يتحدث عن التاريخ، لا يقصد به التاريخ المدون والمسجل في الصحائف والمخطوطات، بل يقصد التاريخ الحي في النفوس، الشائع في الأذهان، المستولي على التقاليد. هذه الوحدة في التاريخ تولد تقارباً في العواطف والنزعات، في الآمال والاماني والمفاخر والذكريات. وتنمي الشعور القومي، وقد أعاد الحُصْري النظر في تقويم دور وحدة الأرض (الاتصال الجغرافي) كواحد من عوامل القومية، فقد انتقل من الاعتراف بأهمية هذا العامل الى انكارها انكاراً تاماً.

ففي محاضرة ألقاها سنة 1928 بعنوان «عوامل القومية» أشار الحُصْري الى أنه «لا يتغلب عامل من العوامل الاجتماعية على تأثير اللغة والتاريخ، سوى عامل الاتصال الجغرافي، لأن فقدان الاتصال الجغرافي قد يؤدي الى بقاء أجزاء الأمة الواحدة منفصلاً بعضها عن بعض، رغم اتحادها في اللغة والتاريخ». كان ذلك غداة اشتداد الهجمة الاوروبية على الوطن العربي، ولكنه في

أعمال لاحقة، نقد عامل الاتصال الجغرافي واعتبره حصيلة الأخطاء النظرية، وعاب على أنصار الاتصال الجغرافي أنهم «لايميزون الأمة عن الدولة تمييزاً صريحاً، والامة لا يكون لها أرض مشتركة، أو أرض معلومة الحدود الا إذا كونت دولة قومية واحدة، ومعنى ذلك أن الحُصْري اسقط وحدة الأرض من بين عوامل القومية، حيث صارت القومية ظاهرة معنوية لاارتباط لها بالظروف الموضوعية، حتى وتقوم على النقيض منها.

العلمانية في فكر ساطع الحُصْري

ترى الباحثة السوفييته تاتيانا تيخونوفا بأن ساطع الحُصْري وضع أول نظرية علمانية متكاملة في القومية العربية، «اذ ارتكز على التقاليد العلمانية التي أرسيت في الربع الأخير من القرن الماضي في عدد من البلدان العربية». حيث عكست أعمال الحصري المشكلات المحورية لمراحل عدة في مسيرة حركة التحرر الوطني العربية، وعبرت عن الاتجاه العام لتطور الوعي القومي العربي. والعلمنة تعني بالمفهوم الاوروبي، تحرير الشعب من نير رجال اللاهوت، وتنويره في المعاهد المخصصة لإشاعة التفكير العصري، وأما الدين فقد كان الحصري يعتقد بجدوى استخدام الاسلام واحداً من مقومات الرابطة العثمانية. ولذا نراه يشيد بدور الدين عامة في تكون الأمم، غير أن نظرة الحُصري الى العامل الديني تبدلت حين ربط تعزز تأثير عامل وحدة اللغة في الحياة الاجتماعية بفقدان وحدة الدين قوتها وتأثيرها في هذا المضمار، ويشير الحُصْري إلى أن «عمل وحدة اللغة في الحياة الاجتماعية والحوادث التاريخية يختلف عن عمل وحدة الدين اختلافاً كلياً». *ليصور الدين شكلًا من الايديولوجية الاجتماعية.*

وتورد الباحثة السوفييتية، عدة استنتاجات كمحصلة لدراسة نقدية اجرتها على فكر الحُصْري الديني، وملخص هذه الاستنتاجات:

- إن تأسيس نظرية الأمة العربية الواحدة والقومية العربية كتيار متميز عن الرابطة الاسلامية والجامعة العثمانية، كان لابد من أن يدفعه إلى دراسة دور الاسلام والدين في تكون الأمة.
- إن الصراع مع التيارات الايديولوجية (الرابطة الاسلامية، الحركات الداعية لعودة الخلافة)، كان يدفعه أحياناً للقول بالاسلام ديناً قومياً للعرب.
- إن التصدي للتيارات الداعية إلى نظام الخلافة كان وراء وقوفه ضد استخدام الاسلام كايديولوجية سياسية، وقوله بالعواقب الضارة لتوظيف الاسلام لأغراض سياسية.
- ذهب في تقويمه للاسلام كعامل ثقافي، بأنه ليست ثمة ثقافة واحدة تجمع المسلمين لافي العصر الحاضر ولا الماضي ولا المستقبل. وانما فضل الاسلام عند الحصري يظهر للعيان في الأمور التالية:
- تقويم الدور منقطع النظير الذي قام به ظهور الاسلام في تكوين الأمة العربية وتوسيع نطاق العروبة.

ـ لقد حافظ الاسلام على هوية الأمة العربية، ثم انه ساعد من خلال الفتوحات موضوعياً على استعراب الشعوب الأخرى، ولما كان الاسلام بطبيعته لم يجبر أهل البلاد المفتوحة على اعتناق الاسلام، فقد نشأت جماعات عربية غير مسلمة، اشتركت مع المسلمين بالحياة العلمية والأدبية وساهمت في الانتاج العلمي والأدبي مساهمة فعالة.

ويعتبر الحُصْري القرآن هو الحافظ لوحدة العرب اللغوية، وبالتالي حفظ كيان الأمة، فهناك عوامل عدة عملت على ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الأقطار العربية، واطلق العنان للهجات العامية. فكان القرآن هو الحافظ لوحدة تلك الاقطار. ويؤخذ على الحُصْري اعتباره الاسلام عقيدة لم تتمكن من ضمان وحدة راسخة بين المسلمين، فشعار «الاسلام دين توحيد». متعذر عملياً على التطبيق نظراً لما بين الأقطار الاسلامية من فروق اجتماعية واقتصادية وسياسية. . ويروج الحُصْري لضرورة فصل الدين عن الدولة كنتيجة قانونية وحتمية لتطور المجتمع في مرحلة تاريخية معينة. متأثراً في ذلك بالأطروحات الغربية أمثال روسو وفيخته، ويصل في بعض أفكاره الى ان الدين أداة للاضطهاد الاجتماعي.

وقد أثارت مواقف الحصري من الدين حفيظة العديد من علماء المسلمين، ولكن الحُصْري لجأ للاستشهاد بكتاب، الاسلام وأصول الحكم لعلي عبدالرازق، الذي دعا فيه المؤلف، الى فصل الدين عن الدولة. وخطا الحُصري خطوة أكثر جرأة، حين استشهد باحدى مقالات جمال الدين الأفغاني «مقالات جمالية» المطبوعة بالفارسية والتي ترجمت الى التركية ونشرت في مجلة «موطن الترك» في استنبول، حيث يرى الحُصْري بأن الأفغاني أورد في المجلة المذكورة آراءً مخالفة لما كان قد ذكره في مجلة العروة الوثقى، فهو وإن قال في العروة الوثقى «ان رابطة المسلمين الملية أقوى من روابط الجنسية واللغة» فإنه ذهب في مجلة «موطن الترك» الى أن «لا سعادة الا بالجنسية، ولا جنسية الا باللغة، ولا لغة مالم تكن حاوية لكل ما تحتاج إليه طبقة أرباب الصناعات والخطط في الإفادة والاستفادة». ويخلص الحُصْري الى ان الافغاني صار في أواخر حياته وبعد الاطلاع على حياة الأمم خارج العالم الاسلامي، من أنصار المعتقدات القومية. وقد كانت للحُصْري آراء واضحة اتصلت بالقومية والمشيئة والقومية والحياة الاقتصادية، والقومية والدين، والقومية ووحدة الأصل، وعنده ان الأرض المشتركة هي كأساس من أسس القومية.

ساطع الحُصْري والنقد

نظرت فئة قومية عربية الى فكر ساطع الحُصْري بانه حشو، وقد قدم عليه الزمن، ويعتبر ميشيل عفلق مجهودات ساطع الثقافية ذات طبيعة غير مجدية فيقول في كتابه، في سبيل البعث، (ص 20) «إنه لمن العقيم لهم ان يبتغوا قوميتهم بتحليلها سطحياً إلى عناصرها، ومن ثم إعادة تركيبها بصورة مصطنعة استمداداً من الكتب والتفكير المجرد والقدوات المأخوذة من أمم أخرى، إنهم سوف لن يجدوا القومية إلا في ذواتهم، وقد انصهرت عضوياً في الواقع» ويضيف عفلق «إن القومية العربية بالنسبة للبعث هي حقيقة واقعة تؤكد نفسها، إنها لا تتطلب أي بحث أو نضال،

وإن كان محتواها يخضع للنقاش والنضال، لذلك فنحن لا نحتاج إلى النظر فيما اذا كنا عرباً أم لا، بل إن مايجب علينا ان نختاره ونحدّده هو محتوى العروبة في المرحلة الراهنة».

ووصف جماعات اليسار الجديد في المشرق العربي، فكر الحصري بأنه تقليدي ومحافظ، بل ورجعي. ويبدو لنا أن منتقديه قد اغفلوا المنظور التاريخي لعمله، وحمّلوا النصوص التي اوردها أكثر مما تحتمل، فالحُصْري وإن اقترب من التيارات الفكرية الأوروبية في نظرياته الا أنه لم يكن ناقلاً أو مستعيراً لتيار القومية الاوروبية دون غيره من التيارات الأخرى، وإنما حاكم التيارات الفكرية الاوروبية بنظرة شمولية مدققة وفاحصة، فكانت هناك جملة عوامل جوهرية جعلته يختار الفكرة بصورة مطلقة ولم يقصرها على الأوربة فقط. فما كانت آراء الحُصْري في القومية شكلاً من التقليد الثقافي الصرف، ولا صيغة عقائدية اعدت لتلائم أهداف وأغراض الثوريين العرب، انها ثمرة جهود مفكر عربي أفصح عن آراء واهتمامات مجموعة اجتماعية معينة في المجتمع العربي خلال فترة معينة من الزمن.

وكانت أقسى الانتقادات للفكر القومي قد جاءت من الجماعات الدينية، ففي كتاب نقد القومية العربية على ضوء الاسلام والواقع، يقول عبدالعزيز بن باز: «من سبر أحوال القوميين وتدبر مقالاتهم واخلاقهم وأعمالهم، عرف أن غرض الكثيرين منهم من الدعوة إلى القومية أمور أخرى يعرفها من له أدنى بصيرة بالواقع وأحوال المجتمع، ومن تلك الأمور، فصل الدين عن الدولة، وإقصاء أحكام الاسلام عن المجتمع، والاعتياض عنها بقوانين وضعية ملفقة من قوانين شتى، واطلاق الحرية للنزعات الجنسية والمذاهب الهدامة».

ويتفق ابن باز مع الحُصْري بان الدين ليس من عناصر القومية، وعنده ان القومية تنافس الاسلام وتحاربه في عقر داره، بل انها من عناصر تفريق الأمة، ودعوة جاهلية وسلّم الى موالاة كفار العرب وملاحدتهم.

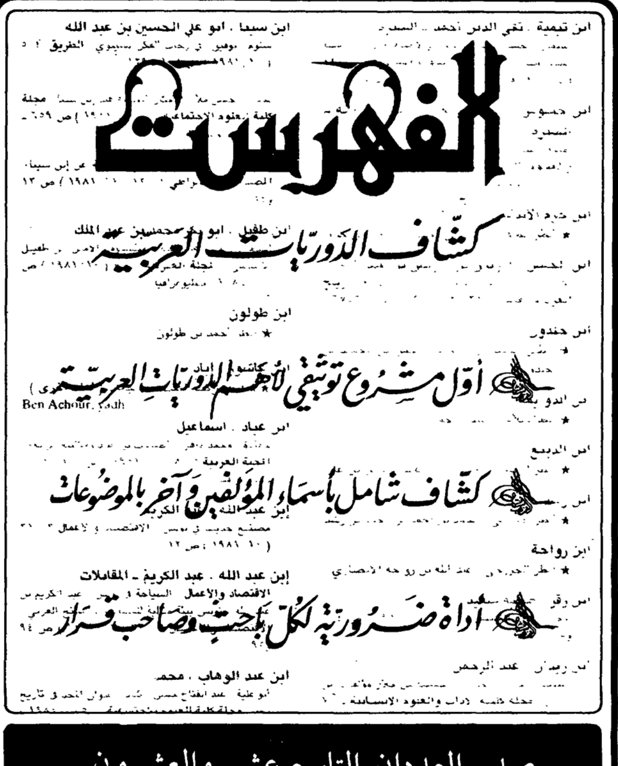
لقد كان صالح بن عبدالله العبود اكثر صراحة في نقده لفكر ساطع الحُصْري، وذلك من خلال كتابه، فكرة القومية العربية على ضوء الاسلام، اذ بدأه بتوجيه الاتهامات لساطع الحُصْري، وعنده ان ساطعاً نشأ في أحضان الأفكار الفرنسية الوضعية والقومية الأوروبية، وان اليهود كان لهم دور في نشوء فكرة القومية عند العرب وكذا النصارى وحتى الأحزاب العربية كانت متورطة في خدمة الدول النصرانية الكبرى. فالفكرة القومية عنده، اوروبية نصرانية يهودية، وينفي ان يكون في القرآن الكريم أو في السنة، دعوة الى العروبة ولا إلى العربية كغاية ينتهي اليها، وانما فيهما الدعوة الى الله والدار الآخرة، وقد خصص المؤلف بضع عشرات من الصفحات يناقش وينقد ويعرض لأفكار ساطع الحُصْري المناقضة للسلطان الوازع والدين الراشد، حسب قوله، وانتهى الى القول:

- «ان الاعتقاد بأن القومية العربية ذات قوة رابطة فعالة موحدة كما هو المبدأ الأوروبي في القومية سواء جعل محور هذه الرابطة الوطن أو اللغة أو التاريخ أو الجنس أو هي مجتمعة أو بعضها أو أي شيء من دون الله اعتقاد باطل».

- ان القول بأن اللغة حياة الأمة وروحها شرك في ربوبية الله تعالى اغلظ من شرك الجاهلية. ثم القول بالايمان بالقومية العربية بهتان ما بعده بهتان.

وعلى صعيد آخر، فان فلاسفة الماركسية نقدوا هم الآخرون نظريات ساطع الحُصْري، فحاكموا نظريات الحُصْري بتلك الازدواجية التي أشار اليها لينين في معرض حديثه عن موقف الماركسيين من النزعة القومية لدى الأمم المضطهدة، فقرنت دعوات الحُصْري بالعلمانية والتوجه لمعاداة الامبريالية والتطلع الديمقراطي العام مع الدعوة الى السلام الطبقي، وهذا ما ترفضه الماركسية اللينينية، اذ بدت آراء الحُصْري الطبقية محدودة اعترف في نهاية الأمر بضرورة حل مسألة التناقض والعوائق بين الطبقات الاجتماعية المعطلة للوحدة والنظرية القومية.

وبالاجمال، فان ساطع الحُصْري نجح في تخليص الثقافة العربية من كل الشوائب الغريبة عنها ونظر اليها كوحدة مركبة عالية تتولد من تمازج الكثير من الأمور المختلفة، وكان من الرعيل الأول الذي دعا الى القومية العربية، واعطى للأمة العربية برنامجاً قومياً اتصف بالإصالة وعمق الجذور، حتى وإن التزم بالمنهج الوضعي والنزعة الثقافية التربوية المقللة من شأن عامل الدولة في تكوين الأمة، ولكن مساهمته كانت كبيرة في بناء نظرية القومية العربية والوحدة العربية.



صدر العددان التاسع عشر والعشرون

الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار أميركي

العنوان:

بناية أبو حشمة ــ منطقة الظريف
حي الوتوات ــ شارع الفارابي
ص.ب: ١٤/٥٩٦٨ بيروت ــ لبنان ــ هاتف ٣٧٠٠٧١

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street
Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968
Beirut — Lebanon — Tel: 370071

Becoming American: The Early Arab Immigrant Experience

المغتربون: تجربة الهجرة العربية الباكرة الى اميركا

Alixa Naff

أليكسا ناف

ترجمة: فؤاد ايوب

دار دمشق للنشر، دمشق، 1988، 402 ص

مراجعة : ابراهيم عثمان
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

تلعب ظروف تشكيل البناء الاجتماعي لمجتمع معين دورا بارزا في توجيه الدراسات التاريخية والاجتماعية خاصة، وينطبق هذا القول على المجتمع الاميركي، حيث ادت الخلفيات العرقية والوطنية والدينية التي دخلت في تشكيل البناء الاجتماعي، الى قيام «امة تتكون من امم». وقد فتح هذا النوع المركب من جماعات متباينة الباب الى ضرورة دراسة الاقليات وعلاقاتها، واوجه ووسائل الاندماج او التنافر بينها. واذا كان هذا التنوع قد فسح الطريق الى دراسات تاريخية واجتماعية عن الجماعات المختلفة، فقد بدأت بدراسات عن الاوروبيين وخلفياتهم، ثم بدأت تتسع لتشمل الجماعات الاخرى. وقد برزت هذه الدراسات بشكل خاص في المنتصف الثاني من هذا القرن نتيجة اوضاع السود بشكل خاص، والجماعات المحرومة الاخرى كالذين ينحدرون من اصل اسباني. وجد المجتمع الاميركي نفسه يتحيز ويميز ضد هذه المجموعات في الوقت الذي يدعي فيه المساواة والعدالة. فقد كان هناك عدم عدالة ظاهرا في التوزيع من حيث الثروات والنفوذ وقد ادى هذا الى قيام حركات تختلف من حيث لجوئها الى استخدام وسائل العنف والقوة او الوسائل السلمية، من هذه مثلا حركة الفهود السود وحركة المسلمين السود بقيادة مالكوم اكس، في حين اتجه مارتن لوثر كنج الى الطرق السلمية والمهادنة.

لقد قامت اميركا، والولايات المتحدة بشكل خاص، لتحقق الى مجموعات ما كانت تفتقده في العالم القديم، او ما لم تستطع تحقيقه من مثاليات. لكن الناس الذين هاجروا حملوا معهم رواسب الماضي، التي ما فتئت ان ظهرت في العالم الجديد. فعاد التحيز الطائفي والعرقي والاقليمي الى الظهور. وقد نشأت مع التطور الفعلي هذا فلسفات ودراسات، تمتزج فيها الاماني بالواقع عما يجري او ما يجب ان يجري في العالم الجديد. ولعل اول الافتراضات التي سادت الساحة عما سيؤول اليه المجتمع الاميركي هو ما يمكن ان يسمى بفرضية البوتقة الصاهرة، The Melting

Pot، ومجمل القول هنا ان التنوع والتشعب في خلفية المهاجرين سيزول من خلال الاندماج والانصهار في اطار امة متجانسة واحدة هي الامة الاميركية. نجد مثل هذه الافكار في كتابات فريدريك تيرنر عن الرواد، وقد كان مثل هذا الرأي ينطوي على ان الجميع سيأخذ بطريقة حياة الجماعة القوية السائدة التي تنتمي الى الاصل الانجلو سكوني.

لكن واقع الامر وما تطور عنه اظهر مثالية هذا التوجه، ومخالفته للواقع، فخرجت فكرة الاندماج من خلال البوتقات الثلاث Triple Melting Pot. التي تقول بان الاندماج يتم على اساس الدين فقط وان المجموعات الدينية: الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية تمثل ثلاثة ميادين متوازية ولكن ليست متداخلة لاندماج الوطنيات المختلفة. واذا كان هذا الافتراض اقرب الى الواقع من سابقه الا انه ظل بعيدا عن تصوير الواقع بدقة. فخرجت اخيرا فكرة التعددية Pluralism، وقد ساعد على تقبلها الواقع وما تطور عنه، وتمسك كل جماعة بكثير من خصائصها الثقافية والاجتماعية، الى جانب تطور المفهوم الدستوري العام الذي يشمل الجميع، ومفهوم الديمقراطية والحرية على الاقل على المستوى المحلي. ونتج عن هذا الوضع عدم انبثاق امة متجانسة كليا، وانما امة تشترك في الارضية العامة والدستور، وتتشكل من جماعات وطنية دينية عرقية او ما يمكن تسميته بالجماعات الاثنية، التي يمكن لكل منها ان تبقي شبكة اتصال وخصائص ثقافية تخصها. لقد ادى هذا الوضع التعددي الى محاولة كل جماعة تشكيل المؤسسات والتجمع حولها من اجل الحصول على موقف قوة، تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها. وحتى الجماعات التي حاولت الاندماج، لم تجد اطارا عاما تندمج فيه، وقابلت صدا من الجماعات المتميزة حين حاولت الدخول فيها.

ومثل هذه المحاولات الاخيرة تنطبق على وضع الاقلية العربية، فقد حاول اهلها من المهاجرين الاندماج بعد الاستقرار، لكنهم منعوا واصطدموا بالواقع التعددي. وظلوا غير واعين لاهمية التجمع والتنظيم حتى هزيمة 1967 التي وضعتهم في موقف محرج وضعيف. بعدها ظهر الاهتمام بالمؤسسات الوطنية، وبضرورة دراسة اوضاع الاقلية العربية وابراز وجودهم في البناء الاجتماعي الاميركي. ولا يعني هذا عدم وجود دراسات عن العرب قبل ذلك الا انها كانت قليلة جدا من اهمها دراسة فيليب حتي عن السوريين في اميركا 1924 ودراسات اخرى انطباعية من اميركيين مثل كتابات لويس هوتن 1911، علاوة على وجود صحافة وادباء عرب ساعدت في ابقاء روح الجماعة، والدفاع عن حقوق العرب. وقد بدأ عدد هذه الدراسات عن العرب في اميركا بالتزايد في النصف الاخير من هذا القرن. وتأتي هذه الدراسة التي نحن بصدد تناولها من بين مجمل هذه الدراسات، عن الاقليات الاميركية، وعن الاقلية العربية بشكل خاص.

تنحدر صاحبة الدراسة «أليكسا ناف» من اصل لبناني وتمثل الجيل الثاني من المهاجرين العرب في اميركا. وقد توجهت واخوها ناف الى دراسات الشرق الاوسط، وابدت اهتماما بقضايا العرب عامة، وقضايا الاقلية العربية في اميركا بشكل خاص، ان كتاب «المغتربون: تجربة الهجرة الباكرة الى اميركا»، هو من اهم اعمالها في هذه الناحية، وقد كان مرجعا لكثيرين ممن كتبوا عن

العرب في اميركا فيما بعد. وقد نقله الى العربية فؤاد ايوب، وتم نشره عن دار دمشق عام 1988. ويتألف الكتاب من فصول عديدة هي: مدخل، الارض والتاريخ والمجتمع، الهجرة، اميركا، الجوالة، على الطريق، نحو الهدف، من سوريين الى اميركيين سوريين، ما بين الحربين، هوامش ومراجع.

تتحدث الفصول الثلاثة الاولى عن خلفية المهاجرين العرب. من حيث المنبت والدين والنوع، او سواء كانوا من الريف او الحضر. كما تناقش هذه الفصول اسباب الهجرة، وتتفق مع كثيرين في ابراز العامل الاقتصادي، فعدم تطور وسائل الانتاج، وخاصة الزراعي، وزيادة عدد السكان، والحاجة الى النقد، كانت من الاسباب الدافعة الى الهجرة. واكثر ما تميز به هذا الجزء مناقشتها لسبب كان يركز عليه بعض الكتاب امثال فيليب حتي وهو العامل الديني، والادعاء باضطهاد الطوائف المسيحية في العهد العثماني، مما ادى الى هجرتهم. ويمثل اصحاب هذا التوجه على ارائهم بالمذبحة التي حدثت 1863 بين الدروز والمسيحيين. وقد ردت المؤلفة هذه الادعاءات الى تحيز حركات سياسية طائفية، والى محاولة البعض استرضاء الاميركيين بعد الاستقرار، وتبرهن من خلال الادبيات والوقائع عكس هذه الادعاءات، وتستنتج ان لا تباين في ظروف المسيحيين والمسلمين العرب تحت الحكم العثماني. ولعل هذا المؤلف هو الوحيد الذي عالج هذا الامر بهذه الموضوعية، حيث كلفت المؤلفة نفسها عناء استقصاء الحقائق وبيانها.

تبين هذه الفصول ايضا وبشكل علمي معاناة الهجرة منذ التفكير بها، وصعوبة تدبير الاموال، ثم الصعوبات في الموانىء الثلاثة بيروت، مرسيليا، نيويورك. ومن اهم ما لجأت اليه المؤلفة بيان وتناول سير شخصية، وتصوير المعاناة من خلال سرد حياتهم، او ذكرياتهم، مما يؤدي الى مشاركة القارىء الوجدانية، واعطائه صورة اعمق عن هذه الاحداث، وبالتالي اكثر تصويرا للمعاني التي وراءها. ويظهر ان الهجرات الاولى، وكانت الجماعية منها قد بدأت في القرن التاسع عشر، وهي في معظمها من بين المسيحيين، ثم بدأت نسبة المسلمين تتزايد مع بدايات القرن الحالي. كما كان للبنانيين حصة الاسد في البداية. والحقيقة اضافة الى هذا ان المهاجرين العرب الاوائل كانوا من المغرب العربي، ثم تحولت الهجرة الى المشرق العربي، وكانت هجرات الفلسطينيين في البداية الى اميركا الجنوبية. واذا كان الطابع الريفي هو الاغلب في البداية وحتى الحرب العالمية الثانية، فقد تبدل الامر وخاصة بعد الستينات واصبح معظم المهاجرين من المهنيين، وبدأت اعداد كبيرة منهم ترد من مصر (انظر: (Othman, Arabs in the U.S.A. (1974) ورغم مشكلة اللغة فقد كان المهاجرون الاوائل من خلال تعاونهم واصرارهم يتغلبون ويعملون ويكسبون. ويظهر هنا ان المهاجرين في غالبيتهم لم يكونوا يفكرون بالاستقرار في اميركا، بل كان معظمهم يفكر بجمع المال والعودة للاستقرار في بلده. لكن ظروف الحياة وتقلباتها في الوطن، والنجاح في اميركا جعلهم يتحولون عن مقاصدهم ويبقون في اميركا.

اما الفصول المتبقية من الكتاب فتتقاسم حياة المهاجرين في الولايات المتحدة. وتشمل وقت وصولهم، وما كانوا يخضعون له من فحوص ومعاناة، الى توزيعهم في الولايات، الى اعمالهم

ومهنهم، الى حياتهم الاجتماعية، وتبدلها من جيل الى اخر، الى النجاح الذي حققه معظمهم، الى المؤسسات التي شيدوها. ومن اهم المفاهيم التي تعالج المؤلفة من خلالها حياة المهاجرين وتطورها مفهوم المهنة، واهمها في هذه الحالة: «الجوالة». وهو البائع المتنقل، الذي يحمل البضائع ويتنقل بها من مكان الى اخر، ليعرضها على الزبائن في اماكن اقامتهم. والحقيقة ان الكثيرين تناولوا هذه المهنة، ولكنْ لم اقرأ ابدع مما جاء عن «الجوالة» في هذا الكتاب. فانت تعيش معهم أيام سعدهم وايام نحسهم، عذابهم ومسراتهم، مطبات وقعوا فيها، وشراك لغيرهم اقاموها، انك تبكي وتضحك معهم. وتتعرف الى مجمل حياتهم. وليس هناك في الحقيقة مدخل افضل من مهنة الجوالة لمعرفة حياة المهاجرين العرب الاوائل. فهي المهنة الاولى التي قد تتحول الى تاجر مستقر، ثم تاجر جملة، يصبح مركز اتصال وتوزيع لمجموعات كبيرة، ويعمل على جذب المهاجرين الجدد، لينقلوا بضائعه الى اماكن جديدة. وتقوم هذه الشبكة في الغالب على اساس ابناء المنطقة الواحدة في الوطن الاصل. كما يتولد عن كل شبكة شبكات جديدة تمتد الى نواح مختلفة جديدة. لقد نتج عن هذا التوسع قيام بلدان للمهاجرين العرب، او تمركزهم في مناطق حضرية.

يصور الكتاب المعاناة الحقيقية للمهاجرين الاوائل في كسب رزقهم، وفي تقدمهم، وفي حرصهم على تعليم ابنائهم. وفي انهم كانوا من اقل الاقليات اخلالا بالنظام، او كسرا للقانون. ورغم هذا فقد حاول المهاجرون الاوروبيون، بمساعدة اليهود وضع العقبات امامهم، فجاءت قوانين الهجرة لتحد من تدفقهم، كما لم يعتبروا في البداية من الجنس الابيض، وانما من الاسيويين الممنوعين من الهجرة. ولكن المتعلمين منهم حاربوا ونجحوا في اعادة الحق الى نصابه. ان سيرة العرب في اميركا تمثل حتى الان، وكما يصور هذا الكتاب، حسن نية من قبل العرب، وسوء استقبال من قبل المؤسسة الحكومية، ومحاربة المؤسسات اليهودية التي تستمر في محاربة العرب في اميركا حتى لا يكون لهم اي كيان او نفوذ.

لقد ادت هذه العقبات، والولاء المقسم بين الوطن الام والوطن الجديد، والموقف الاميركي من القضايا العربية الى قيام ازمة الهوية لدى العرب في اميركا. حتى الجيل الثالث الذي ابتعد عن الوطن الاصل زمنا وثقافة، وجد نفسه مضطرا امام الموقف الامّيركي الرافض للاندماج الكلي، وامام التعددية، الى العودة الى تعريف نفسه بالاميركي العربي او الاميركي من اصل عربي، وقد كانت الاجيال السابقة تعرف نفسها بالعرب الاميركيين.

من هذا الوضع، وبتقوية الصلة بين جماعات الجالية العربية والبلدان العربية، نشأت تنظيمات وطنية على مستوى الولايات المتحدة، تجمع فروعا تغطي الولايات المختلفة ومدنها ومناطقها. فكانت هذه المؤسسات واهمها خمس، منها: جماعة الخريجين العرب الاميركيين وجماعة مناهضة التحيز والتمييز ضد العرب وغيرها، الجانب المؤسسي الجديد الذي جعل للعرب وجودا سياسيا واجتماعيا في اميركا، لقد قامت الاندية في السابق، ولا تزال، على اساس بلد او منطقة الاصل في الوطن الام، وكانت مبعثرة هدفها اجتماعي فقط. وقد لعبت الكنيسة ادوارا مماثلة، وظهر حديثا اهمية الجماعات الاسلامية.

ان اهمية الكتاب الذي بين ايدينا لا تقف عند المادة والموضوع، بل تتعدى ذلك الى المنهج الذي تستغله المؤلفة في تناولها هذا الموضوع. ان حياة الانسان وافعال واحداث هذه الحياة لا تقاس بظاهرها، ولا تستكمل بالمؤشرات الحسية التي تعكس واقعها، وانما يتعدى الامر ذلك الى المعاني وراء تلك الافعال والاحداث، التفاعل الوجداني، الحوافز والدوافع التي يشعر بها صاحب الفعل والحدث. وقد استغل دارسو المهاجرين واطوار حياتهم هذا الجانب خير استغلال. ولعل دراسة «الفلاح البولندي» لـ T.W. Thomas من اوائل واشهر هذه الدراسات. فمن خلال مذكرات، ورسائل، وذكريات المعمرين، استطاعت المؤلفة ان تضيف البعد الذاتي من وجهته نظر المهاجر، الى البعد الموضوعي، فجاء الكتاب يحمل الى جانب البيانات والوقائع الاحاسيس والمعاني التي يحملها المهاجرون لها. وهذه ميزة منهجية تتفق وطبيعة مواضيع العلوم الاجتماعية والانسانية، وتجعل النتائج اكثر مصداقية ومطابقة للواقع وتعقيداته. لقد حاولنا في هذه المعالجة اشراك القارىء في بعض ما احتواه كتاب «المغتربون»، ولكن الفائدة الحقيقية في قراءة ما جاء في الكتاب فعلا.

الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية

رمزي زكي

دار المستقبل العربي، ط ١، القاهرة، 1985، 300 ص

مراجعة : خالد الفيشاوى
القاهرة ـ مصــر

كتاب الديون والتنمية للدكتور رمزي زكي يتكون من أربعة أبواب، بمثابة تقديم للاطار النظري لمشكلة الديون الخارجية، والثاني، دراسة تحليلية للوضع الراهن للمديونية الخارجية لمجموعة البلاد العربية، والثالث، دراسة أعباء القروض وآثارها على البلاد العربية المدينة، والأخير يحمل تصور المؤلف لكيفية مواجهة مشكلة الديون.

الاطار النظري لمشكلة المديونية الخارجية : في هذا الباب يشير المؤلف إلى أن مجموعة الدول المتخلفة التى سارت على طريق الاستدانة المفرطة قد وقعت في وهم خاطىء، مفاده، أنه بالإمكان زيادة مستوى المعيشة فى الأجل القصير وتمويل التنمية من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة دون أن تحدث مشاكل فى السداد في الأجل المتوسط والأجل الطويل. وظلت هذه الدول

تستهلك وتستورد بشكل أكبر مما تنتج وتدخر وتصدر. وأصبحت هذه الدول تعيش بشكل مستمر على موارد أكثر مما تمتلك حقيقة. وقد جاءت حاجة هذه الدول للتمويل الخارجي، ومنها الاقتراض بطبيعة الحال، نتيجة لوجود فجوة فى مواردها المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي. والمجتمع فى هذه الحالة يواجه ثلاثة احتمالات لحل هذا التعارض : الأول، أن يرتضي معدلاً أقل للنمو فى حدود ما تسمح به موارده المحلية. والثاني، أن يعمل على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومي الذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية لكى يتمكن من رفع معدل ادخاره المحلي. أما الاحتمال الثالث، فهو أن يلجأ لمصادر التمويل الخارجي، مع ما يستتبعه من متطلبات، وما يتمخض عنه من أعباء.

وإذا كان الاحتمال الأول يعني بالضرورة الارتضاء بمعدل منخفض للنمو فى حدود ما يسمح به معدل الادخار المحلي. فإن الاحتمال الثاني، يعنى مواجهة التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية باللجوء إلى التعبئة الرشيدة للفائض الاقتصادي الممكن، والذي يتواجد في عدد من قطاعات الاقتصاد القومي وتستحوذ عليه الطبقات الاجتماعية الثرية. وهناك دول اعتمدت بشكل رئيسي على تعبئة مواردها المحلية، ثم أكملت فجوة مواردها المحلية باللجوء إلى أشكال التمويل الخارجي، والأمر الجوهري هنا، أن هذه الدول قد نظرت إلى التمويل الخارجي على أنه عنصر ثانوي ومكمل لجهد الادخار الوطني وليس بديلاً عنه، ومجموعة هذه الدول، وعددها قليل جداً، هى التى تمتلك الآن الأمل فى الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي. أما الاحتمال الثالث، فهو الخاص بالدول المتخلفة التي أفرطت فى تمويل تنميتها عن طريق الموارد الخارجية، ونظرت لتلك الموارد على أنها بديل للموارد المحلية. ولا تأخذ فى الحسبان الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (وأحيانا العسكرية) التي تنتج عن هذا المورد الخارجي.

يفرق المؤلف بين نوعين رئيسيين للتمويل الأجنبى : الأول، هو استقدام رؤوس الأموال الاجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات يقيمها الأجانب داخل الاقتصاد القومي. ويترتب على هذا النوع من التمويل الأجنبى أعباء تتمثل في : الأرباح المحولة للخارج والفائدة على رأس المال المستثمر، ونفقات استعادة رأس المال ـ الخ، وينتج عنها تأثير ضاغط على موازين مدفوعات البلاد المستضيفة لها. أما النوع الثاني، فيتمثل فى القروض الخارجية على اختلاف أنواعها، ويختلف هذا النوع عن النوع الأول في نقطة هامة جداً، وهي أن ملكية الأصول الانتاجية التى مول إنشاؤها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وليست أجنبية. غير أنه يترتب على عقد هذه القروض أعباء معينة يتحملها البلد المدين، وهي عبارة عن مدفوعات دورية يحصل عليها الدائنون (مدفوعات الفائدة على القرض، ومدفوعات أقساط القرض).

أما عن أثر نمط استخدام القروض الخارجية على الميزان التجاري، فيفرق الاقتصاديون بين ما يسمى بالقروض الخارجية المنتجة والقروض الخارجية غير المنتجة. ويقصد بالنوع الأول تلك القروض التى تستخدم فى شراء وبناء وسائل الانتاج، وينجم عن استخدامها حدوث زيادة أو

توسع فى الطاقات الانتاجية للاقتصاد القومي للبلد المدين. وهذا النوع من القروض الخارجية هو وحدة الذى يمكن أن يسهم فى خلق الفائض بالميزان التجاري عن طريق ما تدره الطاقات الإنتاجية الجديدة من عملات أجنبية من جراء ما تسهم به فى زيادة الصادرات أو تقليل الواردات. ويقصد بالنوع الثاني تلك التي لا تسهم فى زيادة أو توسيع الطاقات الإنتاجية للبلد المدين، كالقروض التى تستخدم فى تمويل شراء السلع الاستهلاكية أو المعدات العسكرية وهذا النوع من القروض لا يسهم إطلاقا فى خلق إي فائض فى الميزان التجاري، ويخلق عبئاً دائما على ميزان المدفوعات.

وفى نهاية هذا الباب يؤكد المؤلف على أنه لكي يتمكن الاقتصاد المدني من مواجهة عبء ديونه الخارجية المتراكمة فى الماضي دون أن يواجه فى ذلك مشاكل معقدة، مع التمكن من تقليل العجز بميزان المدفوعات عبر الزمن، في حالة البلاد التى استقدمت رؤوس أموال كبيرة، فان الأمر يتطلب نموا سريعا في صادرات تلك الدولة، ليس فقط أسرع من نمو اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فحسب، وإنما أيضا أعلى من معدل نمو الواردات.

وعلى ضوء ما قدمه المؤلف من قضايا أثايها فى هذا المدخل النظري، يمضي فى بقية الكتاب لدراسة مشكلة الديون الخارجية للبلاد العربية. وبعد استعراض لتطور حجم الديون الخارجية للبلاد المتخلفة فى السبعينات يخلص المؤلف إلى أن السياق العام الذى تطورت فيه الديون الخارجية المستحقة على مجموعة البلاد العربية خلال العقد الماضي لم يكن مختلفاً، عن السياق العام الذي تطورت فيه الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول المتخلفة فى ذلك العقد، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية قد قفزت من 6,9 بليون دولار في عام 1970 إلى 73,6 بليون دولار فى نهاية عام 1982. وهذا يعنى أن تلك الديون قد تزايدت بنحو يقل قليلا عن احدى عشرة مرة خلال تلك الفترة، وبمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 24٪، بينما بلغ هذا المتوسط لكل مجموعة الدولة المتخلفة 23٪ خلال نفس الفترة. والحقيقة أن هذا النمو السريع لديون البلاد العربية قد ارتبط أيما ارتباط بتزايد انفتاح الدول العربية المدينة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبضعف مواقع تلك البلاد داخل هذا الاقتصاد ففي البلاد التي تزيد فيها الديون الخارجية بشكل واضح، مثل الجزائر. ومصر والمغرب وتونس، نجد فيها أن نسبة الصادرات إلى هذا الناتج تراوحت فيها بين 27 و39٪.

ويحاول المؤلف في الباب الثالث المخصص لدراسة الأثار المختلفة التي نجمت عن تكاثر هذه الديون وتزايد تكلفتها الاجابة عن السؤال الذي فرض نفسه بإلحاح خلال السنوات الأخيرة، وهو : إلى أي مدى ساعدت هذه القروض تلك الدول فى نضالها من أجل تحررها الاقتصادي وتجاوز مشاكل التخلف فيها وبناء تنميتها المستقلة؟

وتتفاوت الأثار المختلفة التى يحدثها الاقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظراً للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الاقتراض نفسه ودرجة تنوعه والشروط التى انساب على أساسها، وآجال استحقاقها، وبسبب التباين الناشىء عن اختلاف الهياكل الاقتصادية فى هذه الدول، أى درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير، واتجاهات تطور فجوة الموارد

المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعى السائد . . . الخ . وأخيراً ينبغى أن يكون واضحا أن هذه الآثار تتوقف على الطريقة التى يستخدم بها البلد المدين تلك القروض، أي هل يستخدمها في تمويل الاستهلاك الجاري وشراء الأسلحة، أم يستخدمها في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجلات النمو للأمام؟.

وينتقل د. رمزي زكي لمتابعة التطور الذي طرأ على مبالغ خدمة الديون الخارجية للبلاد العربية المدينة، ونسبة ما تستنزحه هذه المدفوعات من أجمالى حصيلة صادراتها من السلع والخدمات خلال الفترة محل الدراسة حيث تشير البيانات إلى أن المبالغ التى دفعتها الدول العربية لتسوية أعباء فوائد ديونها الخارجية قد إرتفعت من 183 مليون دولار عام 1972 إلى 3108 مليون دولار عام 1981 أما إجمالى مبالغ خدمة الديون فقد قفزت من 907 ملايين دولار عام 1972 إلى 8713 مليون دولار عام 1982 ويعود هذا التطور المفزع أساساً إلى تفاقم مبالغ خدمة الديون فى البلاد العربية ذات المديونية الثقيلة مثل الجزائر ومصر والمغرب وتونس. حيث شكلت المبالغ التى تحملتها هذه الدول الاربع لخدمة أعباء ديونها الخارجية ما يعادل 7695 مليون دولار عام 1981، أى ما يعادل 88٪ من الرقم الإجمالى للمبالغ التى دفعتها مجموعة البلاد العربية كلها لخدمة أعباء ديونها الخارجية فى نفس العام.

أما عن أثر تزايد عبء الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد، فالحق أن تزايد المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية للبلاد العربية قد أثر بشكل واضح على القدرة الذاتية لهذه الدول على تمويل وارداتها، حيث لا تكفى مواردها المتاحة من النقد الاجنبى الذي تحصل عليه من مصادرها الوطنية المختلفة فى تمويل وارداتها المختلفة. كما يؤثر رأس المال الأجنبي تأثيراً سلبيا على قوى الادخار المحلى بهذه البلدان، حيث يؤدي إلى تغذية الاستهلاك المحلى. وكذلك أدى رأس المال الاجنبى المقترض إلى وجود عجز مستمر فى موازين مدفوعات الدول الدائنة، حيث تعاني مجموعة البلاد العربية غير النفطية من وجود عجز فى موازين مدفوعاتها بلغت نسبته في الحساب الجاري للدول العربية المتوسطة النمو (التي تضم الأردن والبحرين وتونس وسوريا وعُمان ولبنان ومصر والمغرب) في عام 1978 ما يقدر بحوالى 33٪. حيث بلغ العجز حوالى 3,8 بلايين دولار بعد أن كان 2,8بليون دولار فى عام 1977، وحوالى 1,3 بليون دولار فى عام 1975. كما ساء الوضع بالنسبة للحساب الجارى فى مجموعة الدول العربية الأقل نموا (التي تشمل السودان والصومال وموريتانيا واليمنين) حيث قفز العجز عام 1978 إلى نحو 2,3 بليون دولار.

وبالطبع لا يخفى ما تعانيه الآن جمهرة واسعة من الدول المتخلفة المدينة، ومن بينها بعض الدول العربية، من أزمة واضحة فى سيولتها النقدية الخارجية، بسبب حدة التنافس الذى نشأ عن الصراع بين إستمرار الدولة فى الوفاء بخدمات ديونها الخارجية وبين المحافظة على تمويل الواردات الضرورية، ونظراً لنمو أعباء الديون، فإن ما يتبقى للدولة من موارد النقد الأجنبي من مختلف المصادر، يصبح غير كاف لتمويل الواردات. وهناك خمسة احتمالات يمكن للدولة أن تواجه بها هذا المأزق الحرج فى الأجل القصير :

الأول، أن تلجأ الدولة إلى استخدام احتياطياتها من الذهب والنقد الأجنبي لكي تواجه الأعباء المتزايدة لخدمة الديون. ولكن نظراً لأن هذه الاحتياطيات بالبلاد المتخلفة المدينة متواضعة أصلا، فإن هذه الإمكانية سرعان ما تفقد فاعليتها بعد أن تكون الدولة قد استنزفت جوانب هامة من تلك الاحتياطات. الثاني : اللجوء لضغط الواردات بقدر ما تستطيع، ولكن هناك حدود دنيا لا يمكن للواردات أن تتعداها، وإلا تعرضت مستويات الاستهلاك وبرامج الانتاج للتدهور إلى مستويات غير مقبولة اقتصاديا واجتماعية وسياسيا. الثالث : يتمثل فى سعي الدولة للمزيد من الاقتراض الخارجي لكي تدفع أعباء ديونها الخارجية وقد سار عدد كبير من الدول المتخلفة المدينة في هذا الطريق بخطى سريعة، ومنها الدول العربية المدينة، حتى وصلت ديونها إلى مستوى حرج. ويزيد هذا الاسلوب من تفاقم المشكلة. الرابع : سعي الدولة لاعادة جدولة ديونها الخارجية، أى أن تطلب من الدائنين تجميد مدفوعات الأقساط لفترات مقبلة، وفي هذه العملية، يتعرض البلد المدين لضغوط خارجية واضحة من قبل الدائنين. تتمثل في تدخل الدائنين لرسم أسس السياسة الاقتصادية للبلد المدين. الخامس : لجوء الدولة لصندوق النقد الدولى لكي يقدم لها دعما لمواجهة العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات الناجم عن أزمة النقد الأجنبي. ومن المعلوم أن أية دولة عضو بالصندوق تستطيع أن تلجأ إليه لكي تسحب منه مبلغا من المال يعادل 25٪ من حصتها بالصندوق. أما إذا رغبت الدولة في أن تقترض منه أكثر مما تسمح به حدود الشريحة الذهبية، وأن تستفيد من موارد الصندوق الأخرى، فهنا يتدخل صندوق النقد الدولي ليفرض شروطه على البلد المدين.

ويأتى الباب الرابع بعنوان «مواجهة مشكلة الديون الخارجية للبلاد العربية»، حيث يذكر المؤلف أنه رغم أن النضال على المستوى العالمي، من خلال التضامن مع مجموعة الدول المتخلفة، هو أمر مطلوب للتخفيف من مشكلة المديونية الخارجية لمجموعة البلاد العربية، إلا أن هناك جبهة عريضة من الجهود الممكنة والمطلوبة، التى لا بد من بذلها على مستوى الوطن العربي ككل بخصوص هذه القضية. وهنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعي على النفس، على مستوى الوطن العربي، كسلاح لا غنى عنه للارتفاع بمستوى الجهود التنموية وبناء اقتصاديات عربية متحررة ومتقدمة ومستقلة عموما، وكوسيلة أساسية لعلاج مشاكل المديونية الخارجية التي تجابه كل دولة عربية على حدة، خصوصا.

كما يجب ألا يغيب عن الذهن، أن النمو الانفجاري الذى حدث في ديون تلك الدول العربية خصوصا (ودول العالم الثالث عموماً) كان محصلة طبيعية لاستراتيجيات وممارسات التنمية التى طبقتها هذه الدول فى الماضى، ومعظم هذه الاستراتيجيات والممارسات كانت تدور حول فلسفة التصنيع الاحلالي للواردات، وهو تصنيع لم يستهدف في الدرجة الأولى، بناء قاعدة إنتاجية متطورة، تنتج من أجل إشباع الحاجات الأساسية للجماهير وتعمل من أجل خلق وتوسيع السوق المحلية وتحقيق التنمية المستقلة، وإنما تستهدف في المحل الأول، إنتاج تلك السلع الكمالية ونصف الكمالية التي كانت تستورد من الخارج. والحق، أنه كان لتلك الاستراتيجية باع طويل في تزايد الديون الخارجية والاعتماد على العالم الخارجى.

وثمة إجماع الآن بين جمهرة واسعة من الاقتصاديين والخبراء العرب على ضرورة تبني استراتيجية الاعتماد على الذات كبديل لتلك الاستراتيجيات التي صاغها لنا مفكرو الاقتصاد الرأسمالي الغربي، اذ ان هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة أي نفي التبعية الاقتصادية للخارج، وأن التوجه الأساسي لهذه التنمية يكون نحو الداخل وليس الخارج، بمعنى أن برامج الاستثمار والإنتاج وسياسات التنمية عموما تصاغ من أجل خلق وتوسيع السوق المحلي. ولن يتحقق هذا إلا إذا استهدفت السياسة الاقتصادية اشباع الحاجات الأساسية للسكان. وأن تصاغ أهداف الاستيراد والتصدير والاقتراض في ضوء متطلبات هذه الاستراتيجية.

نظرات في القضية العربية

عبد الهادي بوطالب

دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1987، 410 ص

مراجعة : ابراهيم ابراش
قسم العلوم السياسية ـ جامعة محمد الخامس

صدر في المغرب كتاب جديد للاستاذ عبد الهادي بوطالب، يضاف كميا الى رصيده العلمي والاكاديمي الضخم، ولكنه يمثل اضافة نوعية متميزة نظرا لأهمية وحساسة القضايا التي أثارها المؤلف. وكما يشير العنوان فان الكتاب يدور حول القضية العربية، تعريفها، تطوراتها، وآفاق المستقبل، والمؤلف في كل ذلك يدلي بآرائه المستمدة من سعة اطلاعه ومن تجاربه العملية كسياسي ودبلوماسي محنك.

يبدأ المؤلف بتعريف القضية العربية التي هي موضع البحث فيقول : «القضية العربية التي نلقي عليها نظرات متأملة فاحصة في هذا الكتاب هي قضية شعب قوامه مائة وستون مليون عربي»، ويعد أن يعرف العرب جغرافيا وتاريخيا وقوميا يحدد وقت نشوء القضية العربية. ثم يتساءل إلى اين يسير العرب؟ وهل من سبيل للخروج بالقضية العربية من مأزقها الحاضر؟. وخلال صفحات الكتاب الـ (410) يحاول الكاتب الاجابة عن السؤالين، كيف ظهرت القضية العربية؟ وما علاقة الاستعمار بالاسلام وبالعروبة؟ انها تساؤلات لا بد منها كمدخل للولوج الى بدايات ظهور القضية العربية.

فبعد ان حقق المستعمرون مبتغاهم بتجزئة الامة العربية من الكيان الاسلامي انفردوا بكل

طرف على حدة حيث شعر المستعمرون بالقوة الكامنة في الامة العربية وخصوصا عند توحدها، وهكذا . . «اتخذ العدوان الخارجي مجرى جديدا عندما توقعت قوى الاستعمار الغربي بعد الحرب العظمى ان موجة التحرر العربي ستجرف نفوذها ضمن نطاق موجات التحرير العالمية» ص 11. ولتجنب ذلك فقد خطط المنظرون الاستعماريون «للوليد العربي وهو ما زال تصوراً جنينيا في الارحام وأرادوه ان يوضع وينشأ ويترعرع في ظل العدوان المقنع، انهم سلموا بمالا مفر منه ولكن مقابل ذلك خلقوا كيانات وارثة لنزاعات ترابية واقليمية مختلفة في اشكال نظمها السياسية، اي انهم خلقوا كيانات متداعية للسقوط تحمل في طياتها اسباب فشلها» ص 120. ما سبق يمثل ما يسميه المؤلف «العدوان الخارجي» على الأمة العربية ولكن بالاضافة الى هذا العدوان هناك عدوان مصدره العرب انفسهم، عدوان لا يمكن تحميل مسؤوليته للخارج، وهو ما يسميه المؤلف «العدوان الذاتي» ويقسمه الى عدوان ذاتي مباشر وعدوان ذاتي غير مباشر.

ويربط المؤلف بين تجزئة المنطقة العربية وبين قيام الكيان الصهيوني، فالكيان الصهيوني في نظره هو مجرد مشروع استعماري يندرج ضمن اشكال العدوان الخارجي المسلط على القضية العربية، وللاسف لم يستشعر العرب في بداية الامر هذه العلاقة الوطيدة بين تجزئة المنطقة وبين قيام التجمع الصهيوني في فلسطين.

وبعد ان يحلل المؤلف ما يسميها «بالظاهرة الاسرائيلية» التي تحكمها عقدة الاستعلاء ومركب النقص، وهما الصفات المشتركة لكل الاقليات، يرى ان المشروع الصهيوني القائم على اساس استجلاب اليهود من بلادهم الاصلية واسكانهم ارض فلسطين، قد وصل الى طريق مسدود ويواجه مأزقاً. وفي نفس سياق محاولة المؤلف ان يعري التجمع الصهيوني ويكشف حقيقته المتخفية وراء ركام ما روّجته الصهيونية حول «ديمقراطية وانسانية اسرائيل» يقول : «تغطية لنوايا اسرائيل العدوانية ولفشلها الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، عمل الفكر الاسرائيلي منذ قيام اسرائيل على تقديم نظام حكمها السياسي للرأي العام في شكل حكم دولة ديمقراطية منبثقة من آراء الشعب ومنتظمة في مؤسسات تمثيلية» ص 66.

ويتساءل المؤلف : «ايكفي لتقييم النظم السياسية الحكم عليها من خلال اشكالها ومظاهرها؟ ام على العكس ينبغي للحكم على اي نظام ان تحلل ظروف نشأته، وان يتم التعرف على فلسفته ومذهبه وان يوضع حكمه في سياقه المجتمعي، وان ينظر في الاساليب التي يستعملها في ممارسة السلطة لتكون المقارنة بين النظم خاضعة لمقاييس اكثر دقة وسلامة؟».

في سبيل وحدة عربية حق : وخلال اثنتين واربعين صفحة (من صفحة 88 - 113) يتعرض المؤلف لقضية الوحدة العربية، النشأة والمسار والواقع، ثم يتطرق للحديث عن التجارب الوحدوية التي عرفتها الشعوب الاخرى، فحول مرحلة النشوء يقول المؤلف : «نشأ الايمان بالوحدة العربية مع نشوء فكرة القومية العربية، وكلتاهما ظهرتا عند اندلاع الثورة العربية الكبرى التي فجرها سنة 1916 بالحجاز الملك حسين شريف مكة» ص 88 وكان الاحرى بالمؤلف ان يميز

بين مرحلتين في مسار تطور فكرة القومية العربية، ذلك ان نشوء الفكرة القومية كان اسبق من ثورة شريف مكة، فقد كانت بدايتها مع «جمعية بيروت السرية» 1875 «والجمعية القحطانية»، «المنتدى العربي» 1909، ثم أصبحت الفكرة اكثر نضوجا واكثر تنظيها مع كل من حزب العهد وجمعية العربية الفتاة 1911، وبعد ذلك حزب اللامركزية 1912، ثم المؤتمر العربي في باريس 1913، اما ثورة شريف مكة فقد عبرت عن نضوج فكرة القومية العربية وانتقالها الى مرحلة العمل العلني وذلك باعلان الثورة على الحكم العثماني.

وبعد ان استعرض الكاتب التجارب الوحدوية العربية «التي ظل بعضها حبرا على ورق، ودخل بعضها على غير اساس في حيز التطبيق» ص 89، الأمر الذي أدى الى اخفاق هذه المشاريع والتجارب لانها لا تقوم على اساس مدروس وعلمي، استثنى المؤلف تجربتين وحدويتين.. «المشروعان الوحيدان اللذان تميزا في ذلك المسلسل الطويل كانا مشروع الوحدة المصرية السورية التي اعلن عنها سنة 1958، وامتدت اكثر من ثلاث سنوات ثم انهارت مكرسة القطيعة بين النظامين ومخلفة ارثا من العداوة والبغضاء بين الدولتين، وتجربة الاتحاد العربي الافريقي الذي صيغت وثيقته التأسيسية صوغا قانونيا سليما ولم تنجح لتعارض اتجاهي طرفيه» ص 91 ولا ندري هنا لماذا استثنى الكاتب هاتين التجربتين «الفاشلتين»؟ وما هو القاسم المشترك الذي يجمعهما غير الفشل؟!! ويؤكد المؤلف على ان «طريق الوحدة طويل وشائك»، وان الوحدة ليست بالعمل الارتجالي بل لها «ابجديات لا بد من الالمام بها لتجنب الجهل بل الجهل المركب الذي يعشي الابصار عن المسير» (ص 95) .

في الجامعة العربية : وفي القسم الرابع من الكتاب تناول المؤلف بالبحث جامعة الدول العربية، فقال : «ينتابني كلما اتيح لي ان اكتب عن الجامعة العربية شعور متناقض الاحاسيس مرده الى واقع الجامعة المتناقض، فقد كانت بالنسبة لجيلي الذي تحمل ضراوة الاستعمار معقد امال عريضة كنا لا نشك في قدرتها على انجازها، بينما نشاهدها تمضي متعثرة حتى لا تصاب بالنكسات المخيبة للامال» ص 132 . الا ان هذا لا يمنع المؤلف من ان يرى الجانب المشرق في وجود وعمل الجامعة العربية «وكيفما كانت خلفيات ميلاد الجامعة، وبصرف النظر عما يثار من نقاش حول ظروف نشأتها فانها كانت استجابة لطبيعة التطور التاريخي» ص 134. وقد أولى المؤلف اهتماما خاصا لميثاق الجامعة الذي اعتبره بأنه «يعكس واقع مرحلة محددة في تاريخ الامة العربية هي مرحلة التمهيد للوحدة الكبرى التي كانت مطمح العرب منذ سقوط الخلافة العثمانية» ص 134. ويرى المؤلف ان الميثاق يطرح اربع اشكاليات :

- اشكالية سياسية مردها الى اختلاف نظم الحكم واشكال الحكومات في الدول العربية وهو اختلاف وطأ للاختلاف الايديولوجي الذي زعزع البنيوية السابقة للنظم العربية فانقسمت على نفسها سياسيا بين التبعية للشرق او التبعية للغرب، اقتصاديا بين الليبرالية والاشتراكية، وفكريا بين المحافظة على التراث باسم الاصالة والاندفاع باسم المعاصرة الى محاكاة النظم الحديثة.

ـ اشكالية اقتصادية نتجت عن تناقضات الواقع السياسي، مما جعل من العسير ان يتحقق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حتى التنسيق نفسه الذي كان لا بد منه كحد ادنى في مسلسل التكامل الاقتصادي اشكالية ثقافية اجتماعية ذات جذور وابعاد مختلفة . .

ـ واشكالية رابعة هي انقسام الجامعة افقيا باختلاف الشعارات والايديولوجيات والمذاهب، وعموديا بتنوع الجيوبولتيك بين اقطار مشرقية واخرى مغربية، وبين فقيرة واخرى غنية، وكلها غير متطورة صناعيا» ص 135.

بعد ايراده للاشكاليات التي يطرحها الميثاق، يقوم المؤلف بمعالجة مقترحات تعديل ميثاق الجامعة، مؤكدا على اهمية وضرورة هذا التعديل ومشيرا الى ان المملكة المغربية كانت اول من طالب بتعديله وذلك في اجتماع لمجلس الجامعة العربية سنة 1959، ويفصح المؤلف عن رأيه بان الميثاق بنصوصه الاصلية لا يعكس طموحات وآمال الامة العربية، بل يعرقل هذه الطموحات، كما يتطرق المؤلف لعدم جدية الدول العربية في تعاملها مع قرارات الجامعة العربية؛ وعدم التزامها بهذه القرارات.

«مشاريع السلام او آفاق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية» : بعد ان قام المؤلف في القسم الخامس من الكتاب بسرد شامل «لمشاريع السلام» التي تصدت لمعالجة قضية الصراع العربي الاسرائيلي، والتي «ضربت الرقم القياسي في محاولات التسوية التي يقوم بها المجتمع السياسي الدولي لحل المشاكل العالمية» ص 159، بعد ذلك تناول بالتحليل ما سماه «آفاق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية».

وهو لا يرى، في اتفاقية كامب ديفيد ما تمثله من نهج خطير بدأ يتسرب الى الساحة العربية، وهو نهج التسوية الاقليمية، وتفرد العدو الصهيوني بكل دولة عربية على حدة، تسوية لا تتوفر لها الشروط التي تحقق للشعب العربي والفلسطيني الحقوق المشروعة، ويرى ان فشل كامب ديفيد يرجع الى خلل في الحسابات وفي التوقيت فقط ولكن هذا لا يمنع من القول ان الاتفاقية نجحت في اخراج مصر من ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني واصبح موقفها من هذه المواجهة موقف المتفرج او المحايد، وحتى بالنسبة للمؤتمر الدولي للسلام، فان الحديث يدور عن دور مصر كمراقب في هذا المؤتمر، في حالة انعقاده. ويلح المؤلف على ضرورة ان تعود مصر الى العرب ويعود العرب الى مصر لما تشكله مصر من قوة لا يستهان بها تستفيد وتفيد بالقضية العربية.

«التحرك العربي السلمي المشترك او خطة فاس» : تحت هذا العنوان تناول الاستاذ عبد الهادي بوطالب مشروع فاس للسلام، وموقف مختلف الاطراف منه، فعن دوافع وضع هذا المشروع يقول : «ظل اصدقاء العرب يتطلعون الى اقدام قادة العرب على مبادرة تخرج عن المألوف، وفطن بعض القادة الى فائدة المبادرة وضرورة التعجيل بها.» ص 201 وهكذا فبالتوصل الى مشروع فاس للسلام «ادرك العرب ضرورة الاتفاق على خطة موحدة للسلام، فاصبح مشروع فاس القاعدة التي يجري عليها التحرك العربي على الصعيد الدولي، واظهر العرب وحدة الصف

ووضوح الرؤية وقدرتهم على ابتكار مبادرة تأخذ وتعطي، ويرهنوا على رغبة صادقة في الوصول الى حل سلام عادل ومشرف» ص 203، ثم تناول المؤلف مواقف مختلف الاطراف من مشروع فاس للسلام.

في القسم الثامن من الكتاب، تناول المؤلف لقاء ايفران (الذي جمع الملك الحسن الثاني ملك المغرب مع شمعون بيريز رئيس وزراء الكيان الصهيوني). فشرح ظروف واسباب ونتائج هذا اللقاء، مستخلصا في النهاية.. «ان لقاء ايفران كان مبادرة لم يكتب لها النجاح انضافت الى قائمة المساعي والتحركات التي صدرت مبادراتها من مختلف الاطراف» ص 218.

«المؤتمر الدولي للسلام»: وتحت هذا العنوان يتطرق المؤلف الى فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام موضحا.. «ان هذا المشروع ليس من ابداع الفكر العربي وانما تلقفه العرب في سعي منهم الى اضفاء صبغة دولية على المفاوضات مع اسرائيل، والى تحصين التسوية المرجوة بضمانات الاعضاء الكبار في مجلس الامن» ص 220. بعد تناوله لمختلف المساعي لعقد هذا المؤتمر الذي هو في الاصل مشروع سوفييتي، يتطرق المؤلف الى مختلف مواقف الاطراف من عقد المؤتمر، وما هي مواقفهم المحتملة داخل المؤتمر، فيتحدث عن موقف الكيان الصهيوني والموقف الامريكي والموقف السوفييتي والموقف الاوروبي، وما هي المعادلة التي تحكم موقف كل منهم، فعن المعادلة العربية حول المؤتمر يقول المؤلف «لسوء الحظ ليست للعرب معادلة موحدة، لأن المعادلة العربية المتصلة بالنزاع انفرط عقدها وتناثر منذ وقت طويل داخل ازمة الخلافات العربية، والحسابات العربية اختلطت بما استحال معه سبك الارقام في خيط واحد، وبالتالي فلا غني لأيَ محلل سياسي لحقيقة المعادلة العربية من الحديث عن اصناف من المعادلات العربية لما تتميز به كل واحدة منها من حسابات خلفية» ص 234، ولا يبدو على الكاتب انه يبني آمالاً على المؤتمر الدولي للسلام، فهو غير متفائل من ان المؤتمر سيحقق السلام بالفعل وان عقبات عديدة تحول دون وصول المؤتمر الى مبتغاه.

«في القضية الفلسطينية»: وخلال اثنتين وسبعين صفحة وبنظرة نافذة للأمور، وبأسلوب علمي رصين وبتحليل موضوعي تعمق الاستاذ عبد الهادي بوطالب في التنقيب عن جذور القضية الفلسطينية وعلاقتها بالمسألة اليهودية، حيث يفند المؤلف الاكاذيب والافتراءات التي تروجها الحركة الصهيونية حول «ارض الميعاد» و «اسرائيل الكبرى» ومقولة «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض» وهو في كل ذلك يرجع الى وقائع التاريخ.

بعد ذلك حذر المؤلف من المؤامرات متعددة الاطراف التي تحاك لانهاء القضية الفلسطينية لغير صالح الشعب الفلسطيني.. «ذلك ان هناك محاولات متعددة المصادر تبذل هنا وهناك لأقبار القضية الفلسطينية وتترصد اخطاء القيادة الفلسطينية لتوظيفها في انجاح تلك المحاولات» ص 310، وبعد تعرضه لبعض المحاولات الهادفة لتقزيم واقبار القضية الفلسطينية حذر من انه.. «اذا قدر لمحاولة الاقبار هذه ان تنجح، فان العرب سيفقدون آخر ورقة لان العرب قد

ضيعوا كم ورقة رابحة منذ نشأة اللعبة، وما يزالون لم يدركوا ان ورقة المقاومة الفلسطينية رقم اساسي في معادلة ما اصطلح على تسميته بالصراع العربي الاسرائيلي» ص 314.

«في لبنان المأساة» : ثم ينقلنا المؤلف الى المشكلة المأساة اللبنانية، منقبا عن الجذور محللاً التطورات مستشرقا آفاق المستقبل، فالحرب اللبنانية التي تدور رحاها دون هوادة هي : «حرب متعددة الاطراف، المعنيون بها اكثر عددا من مباشريها، وحاملي سلاح الموت والرعب فيها، ليست حرب ديانات ومعتقدات فقط، وليست تنازع قيادات على مراكز الحكم والسلطة فحسب، وليست حربا يحقق النصر فيها لفريق ان يصبح السيد وخصمه المسود، ولا يقاتل فيها المواطن مدركا لم يقاتل، او ضد من يقاتل، ولا يذكي نيران الفتنة في ديار اهلها طابور خامس، وانما هي كل ذلك واكثر من ذلك مما لا يكفي فيه نعت واحد، ومما لا يصح معه اعتماد معايير التقييم المعتادة، فلنسمها الحرب القائمة في لبنان» ص 372.

اما الخروج من المأزق او «فم الحل» كما يسميه الكاتب. . «فيقتضي الاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين على وجوب تخطي مرحلة الطائفية ولو بمرحلة انتقالية تنتهي باستيفاء اغراضها اي بحلول الفكر القومي الواحد محلها خصوصا وان رابطة المعتقد لا تكفي ما لم تعزز بروابط اخرى، وبين فصائل لبنان ـ اذا ما استبعدنا العنصر الديني الذي اريد له ان يكون مفرقا ـ الكثير مما يوحد الصف ويجمع القاعدة المشتبكة عضويا في مصالح مشتركة لانها تعيش تحت سقف واحد ومشدودة الى مصير واحد» ص 391.

الى اين تسير القضية العربية؟ بنظرة لا تخلو من التشاؤم يستشرف المؤلف آفاق المستقبل فيقول : «دعونا نعبر عن بديهة لا نزاع فيها هي ان القضية العربية لم تعد تسير، او على احسن الفروض انها تسير في تعثر. لقد تضافرت الاسباب والعوامل الخارجية والداخلية للزج بالقضية في نكسة التوقف والتعثر» ص 394. ويحمل المؤلف الدولتين العظميين جزءا كبيرا من مسؤولية هذا التعثر، ذلك أن : «لاطرف في الصراع العملاقي له مصلحة في ان يسود السلام الدائم في المنطقة، بل نقطة الالتقاء بينهما ان تسود فيها حالة لا حرب ولا سلم، ولن يعرف المشكل العربي الاسرائيلي نهايته الا عندما يتفق العملاقان في يالطة جديدة على توزيع مناطق النفوذ والبت في مصير المنطقة داخل الصفقة» ص 395, 396. لكن الحديث عن التآمر الخارجي على القضية العربية لا يمنع من الاقرار بالمسؤولية الذاتية التي يتحملها العرب في تعثر قضيتهم، وفي هذا يرى المؤلف ان جميع القوى العربية تتحمل مسؤولية هذا التردي.

لقد شخص المؤلف مشكل الصراع، واعتبر ان «اسرائيل» هي مجرد مشروع استعماري يهدف الى الوقوف في وجه الوحدة العربية والتقدم العربي، وان الصهيونية التي تحكم الكيان الصهيوني هي حركة عنصرية معادية للقيم والمبادىء الاخلاقية، فكيف يمكن ان يعامل هذا الكيان «اسرائيل» بمفاهيم السلام؟ وهل منطق السلام يتوافق مع منطق الاستعمار؟ وهل منطق السلام يمكن ان يتعايش مع العنصرية التي تجسدها الصهيونية في «اسرائيل»؟.

مما لا شك فيه ان كتاب «نظرات في القضية العربية» كتاب مهم لعدة اعتبارات :

اولا : لأهمية وحساسية الافكار التي يتضمنها الكتاب.

ثانيا : لأهمية مؤلف الكتاب كشخصية مرموقة في المغرب وفي العالم الاسلامي، كسياسي ودبلوماسي واكاديمي.

ثالثا : لانه للمرة الاولى التي يصدر فيها كتاب عن القضية العربية، بهذا الشمول، من كاتب ينتمي الى المغرب التي تتواجد في اقصى الطرف الغربي من العالم العربي.

قلق الموت

أحمد محمد عبدالخالق

سلسلة عالم المعرفة، مارس 1987، 246ص

مراجعة: حلمي عشرة
القاهرة ـ مصر

﴿يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾ بهذه الآية بدأ المؤلف تقديمه لكتاب قلق الموت تلك الفكرة التي برزت لديه في زخم الحرب الأهلية في لبنان أبان وجوده للتدريس في بيروت حيث يقول أن من الطبيعي في هذا المكان ألا يفكر المرء إلا في الموت. ولقد اهتمت علوم عديدة بالموت ودراسته كالطب والصحة العامة والعلوم الإجتماعية والسلوكية كالدين والفلسفة وعلم النفس، وتطور الأمر في النهاية في صورة علم دراسة الموت والإحتضار «ثاناتولوجي» وأصبح مقررا دراسيا في الجامعات وأصبح الموت وقلقه مجالا جيدا للبحث والدراسة.

يبدأ المؤلف أول فصول الكتاب الثمانية بالحديث عن الموت والقلق منه حيث أن الموت من المثيرات التي يندر أن يترتب عليها حالة السكينة، بل الأكثر توقعا أنه ضمن المثيرات التي تترتب عليها حالة القلق «فليس كالموت سبب للقلق» فهو آخر علة يعتلها البدن العليل، فهو مرض الأمراض. ويبحث المؤلف عن مشكلة الحياة والموت وفسرها من المنظور الاسلامي من خلال أول سورة تبارك: ﴿تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور﴾ وكذلك من منظور الديانات القديمة (ص15) ثم عرض مجموعة تناقضاتنا نحو الموت التي من خلالها تنبع بعض أسباب قلق الموت. ونجد المؤلف لا ينكر

الصعوبات التي لاقته كباحث بسبب غرابة الموضوع فضلا عن النظرة نحو البحث الاجتماعي بصفة عامة (ص24).

وخصص المؤلف الفصل الثاني كمدخل لدراسة القلق من حيث هو إنفعال إنساني أساسي مرادف للخوف. ولقد تغلغل القلق في حياتنا العصرية حتى أطلق عليه الأدباء والمفكرون «عصر القلق» وهو على قدر كبيرمن الأهمية في دراسات علم النفس الحديثة حيث يهم في تكوين 30٪ إلى 40٪ من الحالات التي تعاني اضطرابات عصابية، ويعرف القلق بأنه انفعال غير سار وشعور مكدر بتهديد أو هم مقيم وعدم راحة واستقرار، وهو إحساس بالتوتر الشديد وخوف دائم لا مبرر له من الناحية الموضوعية غالبا يتعلق بالمستقبل والمجهول وهو يتضمن استجابة مفرطة لمواقف لا تعني خطرا حقيقيا (ص27). ويفرق المؤلف بين القلق السوي والقلق العصابي من حيث محددات كل منهما ونوعية المواقف التي تسببه وشدة الاعراض ودراستها على امتداد الزمن وحالة القلق وسمة القلق. الأولى التي تحدث عندما يدرك الشخص أن منبها معينا أو موقفا ما قد يؤدي إلى إيذائه وتهديده، أما سمة القلق فهي استعداد ثابت نسبيا لدى الفرد وتختلف من فرد لآخر.

وقد كان من الضروري أن يوضح المؤلف العلاقة بين القلق والخوف فالبعض يرادفهما والبعض يميز بينهما وإن كان المؤلف يميل إلى ترجيح كفة القائلين بالترادف. ويأخذ المؤلف الانعصاب بمعنى الضغط وسيكولوجيا الضغط على الجهازالعصبي للانسان وطاقاته التوافقية، وهذا يولد القلق مما يفسر العلاقة بين القلق والانعصاب، وفي النهاية يشرح المؤلف أنواع القلق بالتفصيل مثل قلق الامتحان، قلق الجنس او القلق الاجتماعي وقلق الموت.

في الفصل الثالث: يحدد المؤلف مفهوم قلق الموت بأنه كما يقول تمبلر: حالة انفعالية غير سارة يعجل بها تأمل الفرد في وفاته هو أو أنه استجابة انفعالية تتضمن مشاعر ذاتية من عدم السرور والانشغال المعتمد على تأمل أو توقع أي مظهر من المظاهر المرتبطة بالموت. ثم يقدم نبذة تاريخية عن الموت منذ الأغريق القدماء اليونان بدءا من العلاقة بين النوم والموت وملحمة جلجامش سنة 3000 قبل الميلاد عن الرغبة في النصر على الموت ثم تحدث عن الموت عند قدماء المصريين وكذلك احتضان علم النفس لفكرة الموت واهتمامات علماء الاجتماع المحدثين بالموت مثل دوركايم وكتاب الانتحار وشون كوف الذي قدم مصطلح دراسة الموت والاحتضار، والدوريات المتخصصة في دراسة الموت في السبعينات، والموت قوة تدميرية إبداعية تجعلنا نخاف منه ونقلق منه. هذا الشعور يحرك سلوكيات الانسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ثم استعرض المؤلف اختلاف النظرة إلى الموت وقلق الموت وقلق الاحتضار، وبأسلوب رائع يشرح لنا الحالة النفسية للمحتضر ويحدد مكونات قلق الموت مثل الخوف من الاحتضار، الخوف مما سيحدث بعد الموت، الخوف من توقف الحياة (ص48).

يخصص المؤلف الفصل الرابع للحديث عن قياس قلق الموت، ويحدد الطرق الآتية: المقابلة الشخصية ـ الطرق الاسقاطية ـ الاستجابة الجلفانية للجلد ـ التقديرات اللغوية الفارقة ـ الاستجبارات ـ الارتباطات بين مختلف استجبارات قلق الموت، والاستجبارات خلص منها المؤلف إلى تحديد سبعة مقاييس لقلق الموت: أجنبية لعلماء أجانب وصممت لمقاييس قلق الموت في

المجتمعات الغربية والسابع منها هو القياس العربي لقلق الموت الذي وضعه المؤلف بعد اختبارات امبريقية عديدة وسيجري ذكره في الفصل السابع. ولقد قام المؤلف بتحليل ونقد هذه المقاييس ثم وازن بين المعايير الأميركية والمعايير المصرية في كافة الجوانب المتعلقة بهذه المقاييس وتطبيقاتها (ص74 وما بعدها).

وشرح في الفصل الخامس المتعلقات الديموغرافية والاجتماعية والحضارية وأولها عامل العمر فهناك بحوث أثبتت وجود العلاقة بين قلق الموت والعمر في حين نفت بحوث أخرى هذه العلاقة حيث أنها علاقة معقدة تخضع للكثير من التغيرات والتأثيرات كقلق الموت لدى الأطفال الذين تختلف التأثيرات لديهم وعليهم باختلاف المرحلة العمرية. وبالنسبة لكبار السن فإن قلق الموت لديهم له اتجاهان اساسيان هما الموت نهاية كل شيء، والموت بداية وجود جديد أو أنه راحة من الألم أو النوم في سلام، واعتبر التقدم في العمر والخوف منه والنفور والقلق الذي يحدثه بسبب النظرة إليه على أنه مقدمة للموت، ويرى أن متغير العمر المتوقع ذاتيا «ممكن افتراض ارتباطه بقلق الموت». أما الفروق الجنسية فقد أثبتت الدراسات أن درجة قلق الموت عند الإناث أعلى منها عند الذكور حيث أثبتت البحوث أن النساء أكبر في درجة قلق الموت لأن استعدادهن أكبر للاكتئاب.

ويقول المؤلف بأزلية العلاقة بين التدين والموت (الاهرامات كدليل) ورغم ذلك فإن هناك بحوثا لم تثبت العلاقة بين قلق الموت والتدين في حين أن بحوثا أثبتت علاقة ايجابية بينهما وبحوثا اثبتت ارتباطا سلبيا، وبحوثا أخرى اثبتت ارتباطا منحنيا بين قلق الموت والتدين. ولا شك أن العلاقة بين الديانة وقلق الموت النابع من خوف الشخص مما بعد الموت علاقة موجودة ومؤثرة. . وأثبتت الدراسات أن معظم المسلمين كلما تقدمت بهم السن كانوا أكثر استعدادا لتقبل الموت في حين أن اعتقادهم عظيم في رحمة الله وكرمه يوم القيامة. ولا شك أن العمليات المصاحبة للموت كلها تثير درجة من القلق العظيم لدى الكثيرين. ولا شك أن هناك علاقة بين المهنة وقلق الموت وبين التخصصات الدراسية كذلك وقلق الموت، ففي بعض المهن كالتمريض تناقض لدى عامليها الخوف من الموت والاحتضار. والمهن الأخرى كالطب والاطباء النفسيين وعلماء الانتحار والعاملين في الجنازات ورجال الشرطة ورجال المطافىء والقافزين بالباراشوت والعاملين بصفة عامة، أثبتت الدراسات تباينا في درجات قلق الموت عند بعضهم عن البعض الآخر. ودون شك فإن درجة قلق الموت ترتبط كثيرا بالمهنة.

وهناك ارتباط سلبي بين قلق الموت والحالة الصحية، ويزداد قلق الموت لدى من يعانون من امراض جسمية، كما اختلفت درجة قلق الموت بين السود والبيض، فهي لدى السود أكبر بسبب الخوف من العنف والغربة في المجتمع والخرافات والتفرقة العنصرية. وتختلف درجة قلق الموت لدى الفرد طبقا للمكان الذي يقطن فيه وطبقا للبيئة، ولو نظرنا لقلق الموت لدى الأبناء وآبائهم نجد أن البنات مثل الأمهات والأبناء مثل الآباء في درجة قلق الموت.

وكذلك أثرت الحالة الاجتماعية تأثيرا كبيرا في درجة قلق الموت وثبت أن الطفل الوحيد والأكبر لديهما درجة أكبر من قلق الموت، وفي هذا الفصل مجموعة من الدراسات الأمبيريقية على درجة قلق الموت في العديد من المجتمعات مثل مصر، كندا، استراليا، ايرلندا. (ص125).

وخصص الفصل السادس لدراسة العلاقة بين الشخصية وسماتها المختلفة وقلق الموت، وبين المرض وقلق الموت، وحاول بالدراسات المختلفة أن يثبت العلاقة بين مقاييس الشخصية (خمسة مقاييس) وقلق الموت، وكذلك اثبت تأثير سمات الشخصية من توقير الذات ومفهومها وتحقيقها والحاجة إلى الانجاز وقوة الانا ومصدر الضبط ودرجة الوعي أو الشعور، وكذلك الاحساس بالغاية والرضا بالحياة والأنثوية السيكولوجية وإدراك الزمن وقد أثبت تأثير هذا كله على درجة قلق الموت. وفي الجزء الثاني من هذا الفصل حدد المؤلف العلاقة بين قلق الموت ودرجته وبعض الخصائص النفسية والمرضية كالاتجاهات والتحصيل والتعليم والذكاء وبعض المتعلقات السلوكية العامة والاضطرابات النفسية والعضلية والذهان والاجرام، حيث أثبت أن المساجين كانوا أكثر انشغالا بالموت وأكثر اكتئابا بموقف الموت (ص150).

ومن الطريف أن الدراسات أثبتت أن الشواذ (الجنسيون المثليون) لم ينعكس شذوذهم هذا على درجتهم في قلق الموت بصفة عامة. وكذلك اختلفت درجة قلق الموت بين المدمنين حسب درجة إدمانهم، والمدخنون ليس هناك فرق بينهم وبين غيرهم في درجة قلق الموت.

وخصص المؤلف الفصل السابع للحديث عن عادات الموت في الحياة الفرعونية القديمة وأثر هذه الطقوس في ما يجري عمله من طقوس هذه الأيام خاصة ذكرى الأربعين، ثم عرض لقلق الموت في الفكر الاسلامي انطلاقا من ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ ثم عرض بعد ذلك حديثا عن المقياس العربي لقلق الموت وهو عبارة عن 86 سؤالا متعلقة بالموت، ويجيب عليها بنعم أو بلا ومن الاجابات تجري عمليات احصائية معينة من خلالها يتم قياس درجة قلق الموت في ظل عوامل كالعمر والتدخين والتدين والفروق الجنسية (ص200) ثم يجري المؤلف مجموعة من الدراسات والقياسات على عينات مصرية وسعودية ولبنانية لقياس درجة قلق الموت في ظل مجموعة من العوامل والاعتبارات ويوردها في نتائج إحصائية رائعة (ص179).

والفصل الثامن خصصه المؤلف لبحث الأسباب والعلاج من قلق الموت. ومن خلال إجراء مجموعة من الدراسات قام بها المؤلف على عينات مصرية ولبنانية وسعودية اتفقت في معظم الأسباب وإن كان هناك اختلاف في الترتيب، وخلص من الدراسات بـ 23 سببا لقلق الموت عند الجنسين (ص223) وبالطبع لا يتركنا المؤلف هكذا دون محاولة وصف العلاج حيث اعتبر قلق الموت كأي نوع من أنواع القلق، أفضل طرق علاجه هو العلاج السلوكي فضلا عن الاهتمام بالتربية المتصلة بالموت، ثم يفاجئنا بما يسمى بالتدريب الإرادي السلبي للموت دون ألم، والتي تعكس حركة عنوانها «الموت بكرامة».

بهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية الكتاب الرائع الذي بذل فيه المؤلف الجهد المشكور ليخرج لنا مؤلفا جديدا ورائعا وغريبا أمتعنا به في محاولة لفهم سيكولوجية الحياة والموت.

الاعلام الدولي والدعاية

فتحي الابياري

دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985، 256 ص

مراجعة: اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي
الهيئة العامة للاستعلامات ـ القاهرة

موضوع الاعلام الدولي من اهم الموضوعات التي تشغل العالم باسره حاليا لان العالم اصبح مفتوحا، يكشف بعضه بعضا بواسطة تكنولوجيا وسائل الاعلام التي فاقت كل الحدود... واصبح الاعلام الدولي سلاحا من اسلحة العصر يماثل قوة السلاح النووي ويقترب من شدة فتك الاسلحة الكيماوية. ويقدم لنا الاستاذ فتحي الابياري الكتاب، ايمانا منه بان سطوره ستكون سلاحا لطلبة الاعلام والرأي العام.. سلاحا لهم في عصر الاعلام الدولي الرهيب، ويؤكد ان هذا الكتاب محاولة لالقاء الاضواء على خطورة الانجازات العلمية المتلاحقة في عالم الفضاء بصفته احد وسائل السيطرة على قوة الاعلام والتأثير على الرأي العام العالمي او المحلي.

وتحتوي الدراسة على بابين: الباب الاول عن عالم الاعلام الدولي في ستة فصول بدأه بفصل عن عالم الاعلام الدولي وفيه يعرف الرأي العام بانه هو ذلك الحدث الهام الذي يثير الانفعال بين مجموعة من الناس، وان اختلفت اتجاهاتهم ودرجات تعليمهم، فيجمعهم الخوف من كارثة أو مأساة، عندئذ تتحد مشاعرهم وقوتهم ويتكون رأي عام قوي ازاء ذلك الحدث. ويؤكد ان الاعلام العالمي أو الدولي هو اليوم قوة رهيبة بفضل شبكات الاتصالات الحديثة والاقمار الصناعية وتتصارع الدول الكبرى للسيطرة على أكبر قدر ممكن من وسائل الاعلام، لكي تسيطر على الرأي العام العالمي ويكون لها الكلمة العليا، كما اصبح الفضاء الخارجي مجالا للصراع العنيف بين القوتين العظميين. ويتنبأ المؤلف بان الاعوام القادمة ستشهد تقدما وسباقا رهيبا في اختراعات وسائل الاعلام والتجسس ايضا للسيطرة على الرأي العام العالمي.

وفي الفصل الثاني يؤكد المؤلف ان الخلل الحالي الموجود في نظام الاعلام العالمي ليس اقتصاديا فحسب، بل له ايضا اثار ثقافية، فهو يحطم القيم الثقافية المشتعلة ويغرس مكانها روح التبعية الصامتة الخفية. ويؤكد ايضا ان الغرب مسيطر على وسائل الاعلام حتى ان هناك 120 وكالة انباء عالمية، ولكن الوكالات الكبيرة تطغى على الاخرى بحكم امكانياتها التكنولوجية والبشرية. وطالب المؤلف بضرورة اقامة نظام دولي للاتصالات الدولية اساسه احترام استقلال الدول وتقاليدها ومراعاة مشاكلها وضمان عدم الاعتداء الاعلامي من دولة على دولة اخرى. كما عدد الاختلال الحادث في الاعلام الدولي، ففي الجوانب السياسية نجد ان هناك اختلالا كميا صارخا

بين الشمال والجنوب وعدم المساواة في موارد المعلومات وهيمنة فعلية ورغبة في السيطرة ونقص في المعلومات عن الدول النامية وبقاء الحقبة الاستعمارية، وكذلك الجوانب القانونية من الحقوق الفردية وحقوق المجتمع وحرية الاعلام والوصول الى مصادر المعلومات وعدم التوازن في مجال حقوق التأليف.. الخ من جوانب الاختلال كما ان هناك جوانب فنية ومالية عديدة.

ووضع المؤلف اسس النظام الدولي الجديد للاعلام بهدف اقامة علاقة مساواة بدلا من العلاقة الحالية بين المسيطرين على الامور، كما يهدف لاقامة قدر اكبر من العدالة والتوازن.

وتناول في الفصل الثالث اعادة التوازن للاعلام الدولي الجديد، فتحدث عن المؤتمرات التي ناقشت هذه النقطة واللجنة التي شكلتها اليونسكو لمناقشة هذه القضية واصدار لائحة الاعلام التي طالبت بضرورة اعادة التوازن في الحركة الاعلامية في العالم. وتناول الباحث بالتفصيل ظروف الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة ونبذة سريعة عن وكالات الانباء الدولية.

وفي الفصل الرابع تناول المؤلف استراتيجيات النظام الدولي الحديث للاعلام فاكد مسئولية وسائل الاعلام في الدول النامية للقيام بدور هام للغاية اذ ان عليها تعزيز الفكرة القائلة بان من واجب البلدان الصناعية ان تسهم بقدر اكبر مما تفعل حاليا في تنمية البشرية جمعاء تنمية متناسقة، واكد انه لا يجوز الاكتفاء باصدار نظام دولي جديد للاعلام أو فرضه من الخارج، فلا يمكن ان يتطور ذلك النظام الا عضويا في سياق العمليات الاجتماعية والدولية.

وعن ثورة الاعلام والتكنولوجيا الحديثة، تناول المؤلف في الفصل الخامس الاقمار الصناعية التي اصبحت تحتل دورا هاما في الاعلام الدولي الحديث بحيث امكن عن طريق هذه الاقمار نقل الصور والاحداث العالمية الخطيرة. واصبحت هذه الاقمار من اخطر وسائل الاتصال التي يستخدمها الاعلام الدولي في التأثير على شعوب الدول النامية ايضا.

ولم يكتف المؤلف بذلك بل تناول في الفصل السادس الاعلام الثقافي العالمي ومشاكله، فكشف عن الحواجز التي تحول دون الاعلام الثقافي العالمي من اختلاف الثقافات والعوائق السيكولوجية وعدم وجود لغة مشتركة او منشآت ضرورية لارسال الرسائل، ويرى ان الدعوة لذلك الاعلام الثقافي انما هي دعوة للتبعية الثقافية موجهة للدول النامية لتخضع لسيطرة الدول المتقدمة.

وجاء الباب الثاني تحت عنوان الاعلام والدعاية وتناول في خمسة فصول الدعاية والرأي العام والدعاية الصهيونية. فعرف الدعاية بصفتها احدى الوسائل القوية لكسب الناس الى صف فكرة وهدف معين كما ان للدعاية دورا مهما في العصر الحاضر على الاخص اذا تم وفق خطة مدروسة وشاملة لكافة النواحي ومبنية على اسس علمية. والدعاية تستخدم بين الجانبين المتنازعين لكسب الرأي العام الداخلي والعالمي، حتى الامم المتحدة نفسها في حاجة الى الدعاية.

ويقرر ان الدعاية تسعى للسيطرة والخداع بعكس الاعلام فانه يسعى الى التنوير والتثقيف والتوضيح. ومن هنا فان الدعاية هي فن تعبئة القوى العاطفية والمصالح الفردية بقصد خلق حالة

من التشبث الذهني او الغموض الفكري تسمح بتيسير عملية الاقتناع بفكرة معينة او مبدأ معين. كما انها العملية التي تقوم على اساس السعي الى تغيير الرأي او السلوك، وهي عبارة عن احد مستويات التعامل النفسي بين الدولة والمواطن. ويؤكد في النهاية ان هناك دورا مهما تلعبه الدعاية والاعلام في تغيير الاتجاهات والمواقف ولهما تأثير قوي وفعال على الرأي العام. ويقارن بين الدعاية والتعليم لان الدعاية عمل سطحي ووقتي في حين ان التعليم يهدف الى تكوين الشخصية المتكاملة وينمي خلق الفرد وذوقه ولكن قد تكون الدعاية مقتربة من وسائل التعليم وتقوم بدور حيوي اذا تعاونتا على خلق المواطن الصالح الحر المتزن الاجتماعي المتكامل الشخصية.

وقدم المؤلف دراسة مستفيضة عن الدعاية الصهيونية لانها تمس جوهر وجودنا، فبحث اوجه قوتها وضعفها وتناول الرأي العام والمخطط الدعائي الصهيوني، وبراعة اليهود في استخدام عامل الاتصال الشخصي وفي انشاء شبكة اتصالات واسعة في مختلف انحاء العالم وكيفية تقديم ضربات قوية للمخطط الدعائي الصهيوني، وذلك بان يكون المخطط الدعائي العربي المضاد قائما على مقومات هي ارتكازه على الاسلوب العلمي والحقائق العلمية المدعمة بكافة الوسائل، وان تكون لاجهزة الاعلام العربية في الخارج المبادرة واستباق الاحداث... الخ. واخيرا زود المؤلف الكتاب بمجموعة من الصور والرسوم البيانية والجداول التي توضح مدى تأثير وقوة وانتشار الاقمار الصناعية في العالم، وقائمة باهم المراجع في الموضوع بصفة عامة متضمنة ما يقرب من مائة مرجع عربي واجنبي في موضوع الاعلام الدولي والدعاية.

L'Asile Politique en Question: Un Statut pour les Refugiès

اللجوء السياسي على بساط البحث. نحو مركز قانوني للاجئين

Mario Bettati

ماريو بيتاتي

باريس: مطابع فرنسا الجامعية، 1985, 205 ص

مراجعة: احمد الرشيدي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

تناول المؤلف موضوع اللجوء السياسي ـ وهو موضوع الكتاب الذي نعرض له في هذه الصفحات ـ من خلال مقدمة وثلاثة اجزاء وخاتمة. اما المقدمة، فقد خصصها لعرض بعض الافكار والحقائق العامة ذات الصلة باللجوء السياسي. وقد حرص المؤلف على التوكيد على حقيقة ان ظاهرة اللجوء بوجه عام ليست بالجديدة على صعيد العلاقات الدولية، وان كان حق اللجوء في

وضعه الراهن هو ثمرة مجهودات دبلوماسية جماعية حديثة نسبيا. كما اشار المؤلف ـ في نطاق عرضه لهذه الافكار والحقائق العامة ذات الصلة باللجوء السياسي ـ الى تفاقم ظاهرة اللجوء في العصر الحديث وذلك باعطائنا رقما عن عدد اللاجئين في العالم وهو 15 مليونا عام 1985 (ثلثهم في قارة افريقيا وحدها). والسؤال الرئيسي الذي طرحه المؤلف في هذا المجال هو الاتي: هل الحق في اللجوء The right of asylum - le droit d'asile هو حق للفرد طالب اللجوء، ام هو حق للدولة المانحة؟ اجاب المؤلف عن ذلك بقوله ان القواعد القانونية الدولية التي تحكم هذه المسألة لا تقدم لنا اية اجابة واضحة ومحددة، الامر الذي يجعل تكييف حق اللجوء مسألة متروكة ـ في التحليل الاخير ـ لاعتبارات الملاءمة واعتبارات المصالح العليا للدولة المانحة. وهذه في الواقع، وكما يرى المؤلف بحق، احدى المشكلات الاساسية التي تواجه حق اللجوء منذ القدم وحتى عصرنا الحاضر.

في الجزء الاول، الذي جعل عنوانه: «الهجرات الجماعية واللجوء الفردي»، انطلق المؤلف من مقولة ان اللجوء عموما وجد اساسه القانوني منذ القدم في نوعين من الاعتبارات: اعتبارات اخلاقية وانسانية تمثلت في وجوب المسارعة لحماية الضعيف والمضطهد وطالب النصرة، واعتبارات سياسية واقتصادية تمثلت اساسا في رغبة الدول المانحة في زيادة عدد سكانها خاصة من العناصر الفاعلة فنيا واقتصاديا. ويؤكد المؤلف ـ في هذا المقام ـ انه اذا كان اللجوء الفردي قديما قدم ظاهرة اللجوء ذاتها حيث انه يعتبر التطبيق العادي والشائع لها، فان الملاحظ ان ظهور الدولة القومية كان له اثر كبير بالنسبة لهذه الظاهرة خاصة في ما يتعلق بالتمييز بين اللجوء الدبلوماسي واللجوء الاقليمي. كما ترتب على ظهور الدولة القومية ـ طبقا لما يراه المؤلف وبحق ـ تنوع المعايير والاسس اللازمة لمنح حق اللجوء. فعلى سبيل المثال، لم يعد منح هذا الحق قاصرا على المجرمين العاديين، بل امتد كذلك ـ وفي صورة تطور تدريجي ـ الى المجرمين السياسيين والمدافعين عن قضية الحرية في بلادهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد ظل القانون الدولي العام خلال الفترة التي تلت ظهور الدولة القومية وحتى عهد قريب يقدم حماية الدول كمبدأ عام حتى ولو كان ذلك ـ باليقين ـ على حساب حماية مواطنيها المعرضين فعلا للظلم والاضطهاد.

اما في ما يتعلق باللجوء الجماعي، فيرى المؤلف انه لم يأخذ في البروز الا في اوائل القرن الحالي. وقد فرضت هذه الصورة الجديدة من صور اللجوء ضرورة العمل على تقنين وضع قانوني مناسب لها. وهنا يشير المؤلف بشيء من التفصيل الى الدور الرائد الذي لعبته بعض المنظمات الخاصة والتطوعية في هذا المجال، ويضرب مثلا لذلك بالجهود التي بذلها النرويجي نانسن Nansen وهي الجهود التي تبنتها عصبة الامم خلال السنوات التالية على انشائها. غير انه مع عدم التقليل من قيمة هذه الجهود، فالثابت ـ حسبما يرى المؤلف ـ انه حتى السنوات الاولى التي اعقبت انشاء الامم المتحدة لم يكن ثمة مجال للحديث عن نظام قانوني دولي واضح في ما يتعلق باللاجئين وبظاهرة اللجوء بشكل عام.

والحق، ان جهود الامم المتحدة في هذا المجال لا تنفي حقيقة ان ثمة جهودا اخرى عديدة

قد بذلت ايضا على المستوى الاقليمي لبعض مناطق العالم، وبخاصة على صعيد العمل المشترك لدول اميركا الجنوبية ولدول اوروبا الغربية ولدول القارة الافريقية.

على ان هذه الجهود التنظيمية والتقنينية التي بذلت ـ عالميا واقليميا ـ لصالح تدعيم حقوق الانسان في الجانب المتعلق منها بحق اللجوء ومركز اللاجىء، سرعان ما تعرضت لردة كبيرة الى الوراء كنتيجة لما اصطلح على تسميته بظاهرة الارهاب الدولي.

وفي تقديرنا، ان الاثار السلبية لظاهرة الارهاب الدولي بالنسبة لحق اللجوء ومركز اللاجىء بوجه عام، قد تعدت كثيرا النطاق الذي اشار اليه المؤلف لتشمل كذلك ـ من بين ما تشمل ـ الحد من تنقلات اللاجىء داخل اقليم الدولة المانحة. بل لعلنا لا نجافي الحقيقة والواقع اذا قلنا ان اثارها قد امتدت كذلك الى مقار البعثات الدبلوماسية المعتمدة باعتبارها المعقل الاساسي والتقليدي للجوء الدبلوماسي. فالمشاهد، في السنوات الاخيرة، ان دولا عديدة لم تتردد في اتخاذ اجراءات كان من شأنها تقييد حرية اعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لديها في التنقل داخل اقليمها، بالاضافة الى تقييد حريتهم في الاتصال بالجهات الرسمية للدولة المستقبلة. كما لم تتردد بعض هذه الدول ـ خاصة تلك التي كانت عرضة لعمليات ارهابية دولية ـ في مطالبة دول بعينها بتخفيض قوام بعثاتها الدبلوماسية لديها، بل وصل الامر الى حد ان اضحت عمليات طرد الدبلوماسيين امرا شائعا ومألوفا في نطاق العلاقات الدبلوماسية المعاصرة.

واذا انتقلنا الى الجزء الثاني من الكتاب، الذي جعل عنوانه: «الحق في اكتساب مركز اللاجىء»، وجدنا ان المؤلف قد عكف خلاله على دراسة نقطتين: الاولى، وقد خصصها للتعريف ببعض الاصطلاحات المستخدمة، وعلى الاخص المصطلحات الاتية: اللجوء (بمعناه العادي) Le refuge، واللجوء الدبلوماسي L'asile diplomatique، واللجوء الاقليمي L'asile territorial، وما يسميه باللجوء الاقتصادي L'asile èconomique.

ولنا ملاحظتان في ما يتعلق بهذه المفاهيم الاربعة: تتعلق الاولى بقناعتنا بحقيقة انه كان ينبغي للمؤلف عرض هذه المفاهيم في مقدمة الكتاب او في الجزء الاول منه على اقل تقدير، لانه من غير المقبول منطقيا ومنهجيا ان نتحدث عن ظاهرة اللجوء دون ان يكون لدينا ـ ابتداء ـ تحديد واضح لماهيتها ولاهم تطبيقاتها. اما الملاحظة الثانية، فتتصل بحقيقة ان المؤلف اغفل التحديد بمفهوم اللجوء السياسي، على الرغم من جعل هذا المفهوم عنوانا لكتابه، ولعلنا لا نكون مخطئين اذا قلنا ان المؤلف ربما قصد ـ ضمنا ـ باللجوء السياسي ان يكون مقابلا لما سماه باللجوء الاقتصادي، ولو كان الامر كذلك لكان معنى اللجوء السياسي مرادفا لمعنى اللجوء الدبلوماسي واللجوء الاقليمي معا.

اماالنقطة الثانية التي عرض لها المؤلف في هذا الجزء من كتابه، فتتعلق بصميم مركز اللاجىء لارتباطها بما يسمى بسحب الحق في اللجوء. وقد تناول المؤلف هذه النقطة من زاويتين: الاولى تتصل بالتمييز بين السحب الجماعي والسحب الفردي لحق اللجوء. وقد خلص المؤلف هنا الى التوكيد على حقيقة ان السحب الجماعي لحق اللجوء يرتب اثارا سلبية بالنسبة للاجئين،

خاصة لانه يوجد ما يسمى «باللاجئين الحيارى les refugiès sur orbite الذين ما يفتأون يتنقلون من ميناء الى اخر ومن مطار الى اخر دون ان تفتح لهم اية دولة ابوابها لاستقبالهم. ولذلك، فان هذا السحب الجماعي لحق اللجوء يتعارض ليس فقط مع نصوص الاتفاقيات الدولية التي تحمي اللاجئين، بل يتعارض ايضا مع التشريعات الوطنية التي وضعت للغرض نفسه. اما الزاوية الثانية، فقد ركز المؤلف من خلالها على بيان الاساس القانوني الذي يسوغ للدولة المانحة سحب الحق في اللجوء، وذلك انطلاقا من: 1) اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن اللجوء، 2) القانون الاساسي المنشىء لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع والواردة في الوثيقتين الدوليتين المشار اليهما، خلص المؤلف الى القول بان سحب الحق في اللجوء ـ وينطبق ذلك اساسا على حالات السحب الفردي لا الجماعي ـ يثور في حالات كثيرة منها على سبيل المثال: حالة ما اذا طلب اللاجىء ـ بمحض ارادته واختياره ـ حماية الدولة التي لا يزال يحمل جنسيتها، وحالة ما اذا كان اللاجىء قد اكتسب من جديد جنسيته التي كان قد فقدها، وحالة ما اذا حصل اللاجىء على جنسية جديدة وتمتع بالتالي بحماية دولة هذه الجنسية.

اما الجزء الثالث، فقد خصصه المؤلف ـ بالكامل ـ للحديث عن الحماية الدولية للاجىء. وقد استهل هذا الجزء بالاشارة الى ملاحظة عامة ذات شقين: فمن ناحية اولى، لاحظ المؤلف ان الاتفاقيات الدولية تقرر للاجىء مركزا قانونيا ـ في مجال الحماية الدولية ـ يقترب جدا من نفس مركز المواطن. ومن ناحية ثانية، لاحظ ان الواجبات والالتزامات التي ترتبها الدولة المانحة ـ والتي يأتي على رأسها التزام جانب الحياد السياسي ـ تفوق الواجبات والالتزامات التي ترتبها الاتفاقيات الدولية بالنسبة للاجىء. وبعد هذه الملاحظة العامة المزدوجة، تحدث المؤلف ـ في فصل مستقل ـ عن اهم الوظائف التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال توفير وضمان الحماية الدولية للاجىء. وقد لخص هذه الوظائف في الاتي: 1) توفير الحماية الدولية للاجئين بشكل عام، ويندرج تحت هذه الحماية تقديم المساعدات والاستشارات القانونية وتسهيل اتصال اللاجىء بالسلطات المحلية لدولة الملجأ. 2) تقديم وتنظيم المساعدات المادية الضرورية والعاجلة لمواجهة المتطلبات الملحة. 3) الاستمرار في متابعة وضع اللاجىء لحين يتقرر مصيره بصورة نهائية، اما بالتطبيع والحصول على جنسية دولة الملجأ واما بالعودة الى بلده الاصلي. 4) العمل على جمع شمل اسرة اللاجىء ومنحه قروضا مالية اذا لزم الامر.

ولكن، ما هي اهم الحقوق التي يتمتع بها اللاجىء في دولة الملجأ؟ عرض المؤلف للاجابة عن هذا السؤال من خلال الفصل الثاني من هذا الجزء. وفي هذا المجال، لاحظ المؤلف ان حقوق اللاجىء في دولة الملجأ ـ كفرنسا مثلا التي اختصها بفصل مستقل ووصفها بانها ارض اللجوء Terre d'asile ـ تختلف بحسب نوع المعاملة التي يلقاها اللاجىء.

ويقابل هذه الحقوق التزامات يتعين على اللاجىء الوفاء بها واهمها التزام جانب الحياد السياسي ازاء كل ما يجري سواء في دولته الاصلية او في دولة الملجأ من احداث وصراعات، واحترام القوانين واللوائح المحلية وكل ما من شأنه المحافظة على النظام العام في دولة الملجأ.

ولما كانت المنظمات الدولية غير الحكومية (كالهيئة الدولية للصليب الاحمر) والمنظمات الخاصة والتطوعية (كرابطة فرنسا ارض اللجوء ورابطة اطباء بدون حدود) هي التي تقوم بالفعل بالدور الاكبر في مجال تمكين اللاجىء من التمتع بالحقوق المقررة له طبقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، فقد حرص المؤلف على ان يعرض في خاتمة كتابه لدور هذه المنظمات في المجال المذكور. والنتيجة الاساسية التي انتهى اليها المؤلف في هذا الخصوص هي ان المنظمات المشار اليها قد نجحت الى حد بعيد في تعبئة الرأي العام الدولي والوطني لمساعدة اللاجئين ومن اجل تنظيم عمليات دولية ووطنية لاستقبالهم، والدليل على ذلك - في رأيه - هو تلك المجهودات الضخمة التي يبذلها متطوعو هيئة الصليب الاحمر الفرنسي في استقبال وتوطين واستيعاب اللاجئين على الارض الفرنسية.

هذه - باختصار - هي الافكار العامة الرئيسية التي تضمنها الكتاب بين دفتيه. وقناعتنا، ان المؤلف كان موفقا في عرض هذه الافكار وفي تحليلها من مختلف جوانبها، وان كان قد ركز بصفة خاصة على بيان اهم المشكلات التي تواجه اللاجئين السياسيين واللاجئين عموما - في الوقت الحاضر - كأثر من اثار شيوع ظاهرة الارهاب الدولي. على ان هذه القناعة لا تمنعنا من تسجيل ملاحظة هامة - تضاف الى الملاحظات السابق ابداؤها في ثنايا العرض - مفادها ان ثمة تداخلا كبيرا وظاهرا يصل الى حد التكرار بين الافكار المعروضة، بحيث نجد ان الفكرة الواحدة قد تناولها المؤلف في اكثر من موضع واحد في كتابه دون سبب منهجي مقبول. ومع ذلك، فربما يشفع للمؤلف حقيقة ان تكرار الافكار وتداخلها، وان كان دون ادنى شك امرا غير محمود من وجهة النظر المنهجية، الا انه قد يكون - في نفس الوقت - قرينة قوية على تشابك هذه الافكار وارتباطها ببعضها البعض ارتباطا وثيقا يصعب معه الفصل بينها بشكل قاطع. وعلى اية حال، فان هذا الكتاب لا يخلو من فائدة بالنسبة لموضوع مهم من موضوعات القانون الدولي لحقوق الانسان.

الوراثة والانسان

محمد الربيعي

عالم المعرفة، الكويت، 1986، 230ص

مراجعة: **محمد الحامدي**

عامودا - سوريا

«كثيراً ما نتساءل من يكون المسؤول عن تحديد جنس الوليد، الأب أم الأم؟ ولماذا يجب فحص الفصائل الدموية قبل التبرع بالدم أو عند الاقدام على الزواج؟ وما الامراض الوراثية وطرق انتقالها؟ وهل تكون أمراض كالسرطان والقلب والسكر على علاقة بالوراثة؟ ولماذا تعيش

المرأة فترة أطول من الرجل؟ وما العقاقير الطبية التي يحتمل أن تؤثر على الجنين؟ وهل الذكاء وراثي؟ ولماذا لا ينصح بزواج الأقارب؟ وهل يمكن تخمين لون عين وشعر الوليد؟ ولماذا يرفض الجسم أحياناً الكلية المزروعة؟ وما علاقة الأشعة المؤينة والتدخين بالسرطان؟ وهل يمكن اختيار جنس الطفل مسبقاً؟ وما التوائم واحتمال ظهورها؟ ومن هم أطفال أنابيب الاختبار؟ وهل يأتي اليوم الذي يمكن التوصل فيه إلى نمو جنيني كامل خارج الرحم؟ هذه وغيرها من الاسئلة حاولت الاجابة عليها في هذا الكتاب الذي رجوت فيه مدخلاً لعلم الوراثة البشرية والجينات والتعرف على أسرار حركتها وانتقالها. وعنيت بصفة خاصة بجعله ذا فائدة لطلبة السنوات الأولى في كليات الطب والعلوم».

بهذه الكلمات بدأ المؤلف مقدمته وقد حدد مضمون الكتاب والذين تعنيهم المعلومات القيمة الواردة فيه. ويتضمن الكتاب: مقدمة قصيرة وستة عشر فصلاً وقائمة بالمصطلحات العلمية الواردة فيه وملاحق (رسوماً وراثية) والكتاب يقع في 230 صفحة بمجمله. ومن المفيد عرض فصول الكتاب بشكل مختصر والوقوف عند بعض القضايا الهامة في موضوع الوراثة والانسان.

الفصل الأول: «أنت والوراثة»: يبين المؤلف أن كل انسان يحمل من (4-8) عوامل وراثية مرضية، من مجموع الأمراض البالغ عددها 3000 مرض وراثي. وأنّ من كل عشرين طفلاً أرسلوا إلى المستشفيات البريطانية كان واحد يعاني من مرض وراثي، كما تبلغ نسبة الاطفال المواليد المشوهين من 2-3٪ وأن 3٪ من المتخلفين عقلياً يرجع لأسباب وراثية، ومن الامراض الوراثية ارتفاع ضغط الدم والامراض القلبية والسرطان والسكر والتخلف العقلي وانفصام الشخصية وغيرها تحدث نتيجة استعداد وراثي، وتأثيرات البيئة الخارجية، والاستعداد الوراثي يتجلى في انتاج الجسم لانزيمات تساعد على الاصابة بهذا المرض أو ذاك عند توفر الشروط الخارجية، وتحت فقرة «الحرية ليست لك فقط بل لأطفالك كذلك» يقول المؤلف: «.. ولكن تبقى مسؤولية الفرد كبيرة قبل الزواج وبعده في تحديد حجم الاخطار الناجمة عن ولادة أطفال غير أصحاء. كذلك يجب أن لا ننسى أنه مثلما تكون لنا الحرية في انجاب أطفال، يجب أن تتوفر الحرية للأطفال أيضاً وذلك عن طريق منحهم الصحة والسلامة، لينموا ويفكروا بصورة طبيعية» ص(11)

وفي **الفصل الثاني** الذي يحمل عنوان: «تكاثر الخلايا والوراثة والتغاير» يستعرض المؤلف بعض القضايا التي لا غنى عنها لفهم أساسيات الوراثة، فيبدأ بتعريف الكروموسومات (الصبغيات)، وعددها في الخلايا الجسمية للانسان 46 صبغياً، وفي الحيامن (النطاف) والبييضات 23 صبغياً، والصبغي يتكون من سلسلة طويلة من الحامض النووي (DNA) مغلف ببروتين خاص، وتلعب الكروموسومات (الصبغيات) دوراً أساسياً في تحديد الجنس فالحيامن (نطاف الرجل) على نوعين، أحدهما يحمل صبغياً جنسياً يرمز له بالحرف (ص) والآخر يحمل صبغياً جنسياً يرمز له بالحرف (س) بالاضافة إلى 22 صبغياً جسمياً (مسؤولاً عن الصفات الجسمية) بينما بييضات المرأة تحمل صبغياً جنسياً من نوع (س) بالاضافة الى 22 صبغيا جسميا. ولهذا فالرجل هو

المسؤول عن تحديد جنس الوليد، فإذا قدِّر للبويضة (س) الملقحة بالنطفة (س) أن تصبح جنيناً كان الوليد انثى (بنتاً) وإذا قدر للبويضة وهي (س) الملقحة بالنطفة (ص) أن تصبح جنينا كان الوليد ذكر (ولداً) ويتطرق المؤلف إلى انقسام الخلايا ـ الانقسام الخيطي والانقسام الاختزالي ـ ويشرح الجينات (المورثات) وهي أجزاء من سلسلة الحمض النووي (DNA) وكيفية تخليق البروتينات، وسبب اختلاف الأفراد بعضهم عن بعض يعود إلى عاملين أساسيين من الناحية الوراثية.

1) العبور الذي يحصل أثناء تضاعف الكروموسومات قبل الانقسام الخلوي (تبادل بعض المورثات).

2) الصدفة في توزيع الكروماتيدات على الخلايا الاربع التي تعطي الحيامن (في الرجل) والبييضات (في المرأة).

وهذا الفصل مزود بصور ورسوم ايضاحية للخلية والكروموسومات وانقسام الخلايا وتكون الجنين، معبرة عن مضمون الفصل.

أما في الفصل الثالث: «وراثة الصفات والامراض والعاهات» فيعالج المؤلف مجموعة قضايا متعلقة بانتقال الصفات الوراثية ويمهد لها بدور الجينات في تحقيق التمايز الخلوي، وينتقل إلى شرح وراثة الصفات المتغلبة (السائدة) ودور الجينات السائدة وظهور حالات نتيجة الطفرة وكذلك وراثة الصفات المتنحية (المقهورة)، ويلفت انتباه القاريء إلى أن الصفة المتنحية تبقى كامنة نتيجة ازدواج الصبغيات (الكروموسومات) العائدة إلى الوالدين في حال وجود صفة متغلبة في كروموسوم أحد الوالدين، وتأثير الصفة المتنحية الظاهري غير واضح، ولكن تقلل من فعاليات الجسم الفيزيولوجية كانتاج الانزيمات، وقد تظهر الاعراض فيما بعد، كما تزداد احتمالات الاصابة بالامراض اكثر من حاملي الجينات المتماثلة السليمة. ثم يتناول المؤلف وراثة الصفات المرتبطة بالجنس. فالجينات المتنحية تظهر في الذكور اكثر من الاناث لكون الصبغي (الكروموسوم) الجنسي في الذكر غير متماثل مع نظيره (ص مقابل س) بينما في الانثى (س يقابل س)، ومن الامثلة الشهيرة على الامراض الوراثية المرتبطة الجنس (مرض نزيف الدم الوراثي) الذي أصيبت به العائلة المالكة في بريطانيا وبدأ بطفرة في الملكة فيكتوريا، وتظهر الصفات الوراثية في جنس دون الآخر، فالصلع الوراثي في الذكور يخضع لتأثير الهرمون المذكر.

والأمراض الوراثية لها علاقة بالبيئة والمجاميع السكانية، فهناك أمراض تعود إلى الأصل السكاني والمنشأ الجغرافي مثل (انيميا الخلايا المنجلية) المنتشر في جنوب القارة الافريقية. وهذا المرض ينشأ نتيجة تشوه جين مسؤول عن تكوين الهيموغلوبين في الكريات الحمر، ولا يخفى دور هذا المركب في نقل الاكسجين في الجسم (للتنفس) ونتيجة التشوه تظهر الكريات الحمر منجلية الشكل وهي في حالتها الطبيعية أقراص مقعرة الوجهين، والجين المسؤول عن هذا المرض متنحي، فإذا ورث الوليد من أبويه الجينين المتنحيين لا يعيش طويلاً لأن كل كرياته منجلية الشكل

أما إذا ورث من أحد الابوين جيناً مشوهاً ومن الآخر جيناً سليماً كان هجيناً بالنسبة لهذه الصفة والغريب أن سكان المناطق التي ينتشر فيها هذا المرض هجناء رغم أن منطق التطور يفرض أن تختار الحياة الأسوياء (الاشخاص الذين يحملون مورثات سليمة) وقد لوحظ أن مرض الملاريا يفتك بالاسوياء بينما لا يؤثر في الهجناء ولذلك تبقى فرص البقاء للافراد الذين يحملون جيناً سليماً وآخر مشوهاً وفي نهاية هذا الفصل يشير المؤلف إلى خطورة زواج الأقارب «ويساوي احتمال ولادة طفل مصاب بمرض وراثي لأولاد العم أو الخال من 6 - 8٪ في مقابل احتمال 3 - 4٪ لظهور مثل ذلك المرض في المجتمع ككل. لذلك لا ينصح بزواج أبناء العم خصوصاً عند وجود حالة مرضية وراثية في العائلة» (ص 65).

وتناول في الفصل الرابع: «وراثة المناعة والدم» فقال ان «لوراثة المناعة والدم أربعة جوانب مهمة طبياً تلك هي: 1) فصائل الدم والمشاكل المتعلقة بعدم توافقها. 2) زراعة الاعضاء. 3) أمراض فقدان المناعة. 4) أمراض المناعة ضد النفس (المناعة الذاتية)» (ص 66) وفي هذا الفصل يعالج المؤلف قضايا هامة ومعلومات ضرورية لكل مواطن - مكونات الدم - (الخلايا الحمراء والبيضاء والصفائح) - والسائل الذي هو البلازما بشقيها المصل ومولدة الالياف (الفيبر ينوجين) ويشرح الهيموغلوبين (خضاب الدم) وهو المادة الاساسية في تركيب الكريات الحمر التي تختص بنقل الاكسجين، ثم يشرح بالتفصيل فصائل الدم الأربعة (أ) و (ب) و (أ ب) و (و)، فقد تحدث مشكلات خطيرة إذا لم يحسب للفصائل الدموية حسابها أثناء نقل الدم من شخص لآخر، إذ تتجمع كريات دم المعطي في أوعية الأخذ فتسدها وتؤدي إلى حالات خطيرة قد تنتهي بالموت. والفصائل الدموية الاساسية اربع، صنفت بالاستناد إلى مايلي:

«تتحدد فصائل الدم الاربع (أ) و (ب) و (أ ب) و (و) [A, B, AB, O] بواسطة بعض البروتينات الموافقة على سطح كريات الدم الحمراء، والتي بدورها تتحدد بواسطة المعلومات الوراثية المرسلة من قبل ثلاثة أشكال جينية هي: (أ) و (ب) و (و) والجين (أ) مسؤول عن تكوين المادة (أ) التي يعتبر وجودها تحديداً للفصيلة (أ). أما الجين (ب) فمسؤول عن تكوين المادة (ب) التي يؤدي انتاجها إلى تكوين الفصيلة (ب) ويحدد الجين الثالث (و) إنتاج المادة غير الفعالة (و) مؤدياً بذلك للفصيلة (و) وتتكون الفصيلة (أ ب) نتيجة وجود الجينين (أ) و (ب) معاً فهما متساويان في انتاج بروتيناتهما» ص 74، 75. فكيف يحدث ارتصاص الكريات الحمر في دم الآخذ في حال عدم التوافق؟ إن الدم من فصيلة (أ) يحمل مادة مضادة للكريات (ب) في مصله، والدم من فصيلة (ب) يحمل مادة مضادة للكريات (أ)، لذلك لا يمكن نقل الدم من أحدهما إلى الآخر، والدم من فصيلة (و) يحمل مادتين مضادتين لـ(أ) و (ب) ولذلك لا يأخذ صاحبه الدم من أحد إلا من فصيلته (و) والدم من فصيلة (أ ب) لا يحوي مصله مضادات للكريات الحمر لذلك يأخذ الدم من كافة الفصائل، وعلى هذا الاساس فالشخص الذي فصيلته الدموية (أ) يأخذ الدم من (أ) أو (و) والذي فصيلته (ب) يأخذ الدم من (ب) او (و) والذي فصيلته (أ ب) يأخذ من الفصائل الاربع (أ) و(ب) و(أ ب) و(و) والذي فصيلته (و) لا يأخذ الا من (و).

ويضع المؤلف احتمال وجود علاقة بين الزمر الدموية وبعض الامراض الوراثية، فقرحة الاثني عشري تكثر في الاشخاص من فصيلة (و). وفقر الدم الخبيث وسرطان المعدة اكثر شيوعا بين الاشخاص من زمرة (أ)ولفصائل الدم دور هام في ساحة القضاء لاثبات البنوة او الكشف عن الاجرام .

ويتطرق المؤلف الى موضوع التوافق النسيجي أو عدمه في حال نقل عضو من جسم انسان لزراعته في الاخر، كزراعة الكلية والقلب واعضاء اخرى، وتعزى اسباب رفض الجسم للعضو الغريب الى (الانتيجينات) وهي مركبات محمولة على كريات الدم البيضاء (الليوكوسيتات) من النوع الليمفوسايتي (البلغمي) فهي تتحسس بمجرد لمسها للعضو الغريب وتبدأ بمحاربته فيحدث عدم التوافق النسيجي، وقد بدأ الطب يتغلب على بعض مشاكل زراعة الاعضاء باكتشاف طرائق وأدوية *تقلل من ظاهرة رفض العضو المزروع* .

وهناك عامل اخر في الدم يدعى (عامل ريسوس) وهو مركب كيميائي على الكريات الحمر في بعض الاشخاص، وهو موجود في دم نوع من القرود يدعى (ريسوس)، فالاشخاص الذين يوجد هذا المركب في كرياتهم الحمر دمهم ايجابي يرمز له باشارة (+) والذين تخلو كرياتهم الحمر من هذا المركب دمهم سلبي يرمز له باشارة (-) وتحدث عوارض بسيطة اثناء نقل دم من شخص ايجابي الى دم شخص سلبي، اما العكس، اي نقل دم سلبي لعامل الريسوس الى شخص ايجابي فلا خطورة عليه شريطة التوافق في الفصائل الدموية المشار اليها سابقا .

وخطورة عامل الريسوس تظهر في بعض حالات الولادة، فالام، اذا كان دمها سلبيا وكان دم الاب ايجابيا، يمكن ان يأخذ الجنين عامل الريسوس من أبيه وعندما يتكون دمه وهو في الرحم يختلط بدم الام فيبدأ جسم الام بتكوين اضداد لعامل الريسوس وهذه الاضداد تنتقل الى الجنين فتخرب كرياته ولذلك يولد بحالة غير طبيعية وفي بعض الاحيان يتعرض للاجهاض وقد ينفذ الجنين الاول ولكن الثاني يحارب من قبل الاضداد في وقت مبكر فيجهض في وقت مبكر، ومن هنا تأتي اهمية فحص الدم قبل الزواج وفحص دم الجنين وهو في بطن امه لتقدير ما اذا كانت عليه خطورة ام لا . . ولا داعي للقلق فالطب تغلب على هذه المشكلة ولكن الحذر واجب.

اما الفصل الخامس: «وراثة الصفات الكمية» فقد تناول فيه المؤلف بعض الصفات الظاهرية التي يساهم في اظهارها اكثر من (جين) ـ فلون الجلد في الانسان يتحدد بتأثير عدة (جينات) ولذلك نجد تدرجات لونية في بشرة الانسان، ولون العين كذلك يفسر بتعدد (الجينات)، ويشير المؤلف الى ظاهرة التعدي (التجاوز) وهو (تفوق بعض صفات الاولاد على تلك التي لآبائهم) والسبب يعود الى التوزيع الخلطي للجينات خلال عملية تكوين الجاميطات (الحيامن والبييضات) .

وتحدث الفصل السادس عن التشوهات الكروموسومية فأكد ان الكروموسومات، حاملة الجينات، يحدد عددها نوع الكائن الحي، ومحتواها يحدد الصفات الشكلية والوظيفية للكائن الحي، والتشوهات الكروموسومية تحدث بتكسر الكروموسومات أو انقلاب اجزاء منها بفعل

عوامل خارجية كالاشعة السينية أو الفيروسات أو المواد الكيميائية، وان زيادة أو نقصان بعض الكروموسومات يحدث تشوهات ظاهرية في الجسم، ومن الأمثلة على الأمراض الناشئة عن تشوه الكروموسومات الجنيسة بروز الثدي وضمور الخصيتين وعدم تكوين الحيامن وقصور عقلي وحالات من انفصام الشخصية والولادات المشوهة جنسيا (الخنثى) وهي امثلة على التشوهات الكروموسومية واختلاف عددها زيادة او نقصانا .

وشرح في الفصل السابع التشوهات الجنينية فقال : «يتراوح شكل التشوهات الجنينية من ظهور الوحمة (وهي علامة خلقية على الوجه) الى ثقوب في القلب او تشوهات مرعبة على الوجه، بل «حتى طفل برأسين» (ص 103) وتعود هذه التشوهات الى تأثيرات العوامل الوراثية، ولكن البيئة لها دور كبير في اظهارها سواء كانت بيئة الرحم او الطبيعة، والامراض المعدية في الام لها تأثير واضح في الجنين، فالحصبة الالمانية تؤثر في العين والاذن والقلب والدماغ والعظام، والزهري (السفلس) والجدري والنكاف لها تأثيرات كبيرة على الجنين، ويستعرض المؤلف باختصار تأثيرات العوامل التالية على الاجنة.

- الاسبرين : يقلل وزن الاطفال، يزيد نسبة الوفاة ، ظهور اعراض فقر الدم على الحامل ، النزف الدموي قبل الولادة .
- المضادات الحيوية : بعض أدوية التيتراسكلين تلون الاسنان اللبنية للطفل .
- المهدئات : (الثالدمايد)، ولادة بدون ايد أو سيقان .
- الكورتيزون : تشوهات مختلفة .
- عقاقير الصرع : ضعف عقلي ، تشقق الشفة .
- التدخين : ولادة اطفال اقل حجما، التأثير في الذكاء .
- المشروبات الكحولية : كثرة الوفيات ، نقصان معدل النمو ، تشوهات في الاطراف والقلب والمفاصل .
- عقاقير مرض السكر والسرطان وغيرها: لها تأثيرات تشوهية .

ولذلك يأتي تشخيص الأمراض الوراثية للجنين وهو في رحم أمه ضرورة انسانية، ويتم ذلك بأخذ عينات من السائل (النخط) المحيط بالجنين، لفحص الانزيمات والخلايا والكروموسومات الخ . . لتقرير حالة الجنين .

وفي الفصل الثامن : «الوراثة والامراض والعمر» يتناول المؤلف امراض القلب وارتفاع الضغط وعلاقتها بالوارثة ويستعرض التشوهات الجنينية للقلب، والعوامل المؤدية الى تفاقم او تعجيل حدوث نوبة قلبية ـ كارتفاع ضغط الدم والتدخين ـ وداء السكر وعدم الرياضة والسمنة والاجهاد العاطفي والنفسي وحبوب منع الحمل «وحاليا تعرف اربعة انواع من الامراض الوراثية القلبية هي :

1) فرط كلسترول الدم العائلي. (له علاقة بمرض الشريان التاجي) .
2) فرط تراي جلسيرنات الدم العائلي (له علاقة أيضاً بمرض الشريان التاجي) .

3) فرط مجموعة دهون الدم العائلي : (له أخطار مميتة) .
4) ارتفاع كلسترول الدم المحدد بجينات عديدة» ص 118 .

ويتناول المؤلف وراثة مرض السرطان، بدراسة العلاقة بين الجينات والسرطان، ثم الجينات السرطانية (الانكوجينات). ومرض انفصام الشخصية له عامل او عوامل وراثية فهو في التوائم يصل الى 47 مقابل 8,7 في العائلة، وهناك دلائل تشير الى وجود استعداد وراثي للاصابة بمرض السكر . ثم يطرح المؤلف موضوعاً غريباً على تصور الناس وهو علاقة الجينات بالعمر ويستعرض النظريات التي تفسر موت الخلايا (نهاية العمر) ولا شك ان الجينات بالمحصلة تحدد طاقة عمل الخلايا ومن ثم موتها .

الفصل التاسع : «التأثيرات البيولوجية للاشعة المؤينة» يستعرض فيه المؤلف تأثيرات الاشعة على العضوية، التأثيرات المتعاقبة للاشعاع ونوع الانسجة والخلايا، وهناك تأثيرات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى، ويورد المؤلف أمثلة كثيرة عن تأثيرات الاشعاع السرطانية كاصابة عمال مناجم اليورانيوم بسرطان الرئة، والتشوهات الناتجة عن القاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي والتشوهات الناتجة عن المعالجة بالاشعة السينية الخ . . وتكمن أهمية الدراسات على السرطان الناتج عن التعرض للاشعة، لتأمين الوقاية الاكيدة للبشرية وتجنب ولادات مشوهة .

وتحدث المؤلف عن «الوراثة والذكاء في الفصل العاشر» فقال :«تعريف الذكاء لا يزال غامضا، ويشير في جوهره الى القابلية على التفكير المجرد ولا يعتبر البعض الذكاء قابليات أو قدرات متميز بعضها عن بعض بل هو بنية من السلوك المتوازن، وهو من حيث الجوهر جملة من العمليات الحية الفعالة، او نظام معين لهذه العمليات» (ص 158) وهناك نظرية تفسر الذكاء الفطري ولها انصارها، وكذلك منتقدوها، وخلاصة هذا الفصل ان الطفل يولد بعبقرية متوازنة ومواهب متكاملة وقابليات كامنة وقدرات اجتماعية مثيرة لا يظهر اي منها الا عندما يمنح فرصا متكاملة للنمو ولتصل بعدئذ الى اعلى مستوياتها عند توفر ظروف البيئة المثلى .

الفصل الحادي عشر (جنس الوليد) ويتضمن الطرق الحديثة للكشف عن جنس الجنين بفحص الخلايا السابحة في سائل (النخط) وتحديد التركيب الكروموسومي في الخلايا النخطية ويمكن معرفة جنس الجنين بواسطة الموجات فوق الصوتية وبها يمكن مشاهدة الجنين على شاشة تلفزيونية ويطرح المؤلف سؤالا : هل يمكن التحكم في جنس الطفل (اختيار جنس الطفل)؟ ويجيب بقوله :

«تتوفر حاليا طريقة خاصة لعزل نوعي الحيامن (الحيوانات المنوية) لاستخدام احداها في الاخصاب بغية تحديد جنس الجنين فيمكن بهذه الطريقة فصل حوالي خمسة وثمانين بالمائة من الحيامن الذكرية وذلك استنادا الى قوة سباحة الحيمن الذكري، ويعقب عملية الفصل تلقيح المرأة صناعيا من أجل التأكد من نجاح عملية الاخصاب. وبنجاح هذه الطريقة تتولد ظروف افضل للازواج الذين يواجهون خطر ولادة طفل مصاب بمرض مرتبط بالجنس كنزيف الدم الوراثي».

ص (164) . ويتحدث المؤلف عن بعض مضامين اختيار جنس الطفل والهدف تحقيق التوازن بين الذكور والاناث .

أما الفصل الثاني عشر (التوائم) فيؤكد المؤلف ان التوائم قسمان: متشابهة ناشئة من بيضة واحدة وغير متشابهة (أخوية) ناشئة من بيوض مختلفة، والامراض الوراثية تظهر في التوائم المتشابهة بنسبة اكبر من التوائم الاخوية . وتشير الدلائل الى وجود عوامل مختلفة تساهم في ظهور حالات التوائم منها جغرافية، فنسبة الولادات التوأمية في افريقيا ولادة واحدة من 25 ولادة وفي اوروبا ولادة من كل 80 ولادة ويتعلق ذلك بعمر المرأة وغذائها والفصل السنوي وعدد الاطفال.

ويتحدث الفصل الثالث عشر عن «اطفال انابيب الاختبار» فيقول المؤلف: «منذ ولادة لويز براون عام 1978 في انكلترا اصبح اطفال انابيب الاختبار حقيقة لا شك فيها. ولدت لويز من جراء تخصيب بويضة والدتها في انبوبة اختبار ومن ثم زراعة البويضة المخصبة في رحم الام» (ص ـ 171) ويستعرض بعض مبررات الاعتماد على التقليح في انابيب الاختبار، ومنها اذا كانت هناك عوائق تمنع نزول البويضة وتلقيحها الطبيعي في قناة (فالوب) حيث تكون المرأة عقيما بينما رحمها قابل لاحتضان الجنين، ويختم المؤلف هذا الفصل بالمحاذير والمحاولات التي أثيرت حول هذه القضية .

أما الفصل الرابع عشر فيدور حول «المعالجة الكيميائية للجينات ـ الهندسة الوراثية ـ الكيميائية الحيوية» وفيه يناقش قضية تعديل الصفات الوراثية ويبشر بوجود ثورة في هذا المجال، فاذا تمكن الانسان من التحكم في الهندسة الوراثية استطاع اقصاء الامراض الوراثية وتحسين السلالات الحيوانية والنباتية وانتاج اصناف نباتية متعددة الاغراض. وملخص الموضوع ان الانسان توصل الى استبعاد بعض الجينات المشوهة وزرع جينات سليمة مكانها، او ايجاد جينات جديدة لاعطاء صفات جديدة وتتم العملية باستخدام تقنيات عديدة وبمساعدة الفيروسات والبكتريا الخ . .

ويتناول في الفصل الخامس عشر «المضامين الاجتماعية والاقتصادية لعلم الوراثة» فيطرح المعايير التي تقاس بها صفة البحوث البيولوجية في مجال الهندسة الوراثية ويحددها: «هل ستكون فائدة هذه البحوث عامة للمجتمع ام خاصة للنخبة والباحث؟ هل ستؤدي هذه البحوث الى حل مشاكل التطور والتنمية ؟ هل سيكون تقدم هذه البحوث في خدمة العالم أجمع، أم ان ذلك سيؤدي الى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية؟ هل ستؤدي هذه البحوث الى تعميق الوعي العلمي للناس مكونة بذلك قاعدة لتقاليد علمية اصيلة تفخر بها هذه الشعوب؟ هل ستكون التكنولوجيا المعنية جاهزة لاستخدامها في اغراض عدوانية ام سلمية؟» ص (188) . ثم يستعرض المجالات الجديدة لتحسين سلالات الكائنات الحية وانتاج مواد مفيدة ويشير الى خطورة انتاج جراثيم ضارة واستخدامها كأسلحة جرثومية.

الفصل السادس عشر وهو الاخير يتحدث عن «المستقبل» فيقول «سيشهد العقد القادم سيطرة الهندسة الوراثية. فانجازات المستقبل ستتخطى بلا شك اكثر احلامنا جرأة. فالعديد من الجينات سيتم تحضيره وحشره في خلايا الكائنات الحية، وستصبح هذه الكائنات معامل لانتاج الكثير من المواد الضرورية بالاضافة الى امكانية التشخيص المبكر للكثير من الامراض الوراثية». ص (195).

ويختم المؤلف الكتاب بأسئلة للمناقشة وهي كما يشير مقتبسة من كتاب «علم الوراثة» لمؤلفه جورج بيرنس، وهذه الاسئلة تثير في القارىء اهمية وخطورة علم الوراثة في نفس الوقت. ان الكتاب صغير بحجمه، غني بمضمونه، ورغم الايجاز في طرح قضايا هامة في مجال البيولوجيا، فان ابحاثه وموضوعاته متكاملة. كما اجاد المؤلف في ايصال ما يبغيه الى القارىء من خلال عرضه السلس وتبسيطه الذي لا يخل بالحقيقة العلمية، وهو جدير بان يحتل مكانة في مكتبة البيت الخاصة.

نــدوة التنمية الاجتماعية في اقطار الخليج العربية

الإمارات العربية المتحدة ـ 11 - 13 ديسمبر 1988

الفاروق زكي يونس
كلية الآداب ـ جامعة الكويت

انطلاقا من الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية التى تنفرد بها دول الخليج العربية، والتي تميزها عن دول العالم الثالث، تلك الخصوصية التى انعكست بأشكال مختلفة على التخطيط التنموي في هذه الدول، وسعيا وراء مراجعة التجارب القطرية للتنمية الاجتماعية فى دول المنطقة، تشخيصا للمشكلات والمعوقات ووصولا الى أفضل السبل للاستفادة من التجارب بالشكل الذى يساهم فى دفع مسيرة التنمية الاجتماعية فى دول الخليج العربية، قامت كلية الآداب، جامعة الامارات العربية المتحدة بتنظيم ندوة «التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية» فى الفترة من 11-13 ديسمبر 1988م بفندق انتر كونتنتال بمدينة العين (أبو ظبي) .

وقد حددت أهداف الندوة، وفقا لما جاء فى وثائقها، على النحو التالى :
الاطلاع على تجارب التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية؛ الاطلاع على التغيرات التي واكبت التنمية الاجتماعية ومدى آثارها على الأوضاع الداخلية والخارجية فى أقطار الخليج العربية؛ تشخيص المشكلات المصاحبة لعملية التنمية الاجتماعية فى دول الخليج العربية التى تعيق النمو والتقدم فيها؛ واقتراح الصيغ المناسبة وتلمس الدروس المستفادة لتوظيفها فى تنمية وتطوير مجتمعات الخليج العربية.

وفى نفس الوقت نظمت الندوة على أربعة محاور هي : 1) واقع التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية، 2) معوقات التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية، 3) المشكلات المصاحبة للتنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية، 4) والبحوث العلمية التى تعالج الموضوعات والمشكلات الاجتماعية الأساسية للمجتمع الخليجي المعاصر.

وقد اشتملت الندوة على جلسة افتتاحيه تلتها أربع جلسات عمل لعرض ومناقشة البحوث، وانتهت بالجلسة الختامية التى خصصت للبيان الختامى وتوصيات الندوة. وافتتحت

الندوة بآيات من الذكر الحكيم ثم كلمة الاستاذ الدكتور مدير جامعة الامارات العربية المتحدة التي أكد فيها على دور الجامعات الخليجية فى قيادة مسيرة التنمية من خلال وظائفها فى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع، تلاه الاستاذ الدكتور عميد كلية الآداب بكلمة نوه فيها بأهمية التنمية الاجتماعية فى اطار التخطيط التنموى لدول الخليج العربية، وموضحا أهداف الندوة وتنظيمها وأنشطتها.

ودار محور الجلسة الأولى حول اتجاهات التنمية الاجتماعية وعرضت خلالها ثلاثة بحوث، تناول البحث الأول منها «التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربي : تنمية البيئة البدوية». للدكتور محيي الدين صابر، وبدأ البحث بمناقشة لمفهوم التنمية فى اطار العلاقة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية ودور التكنولوجيا فى هذا الصدد باعتبار أن التنمية في نظر الباحث قدرة تكنولوجية واختيار اجتماعي، وانتقل البحث بعد ذلك الى مناقشة مفهوم البداوة، باعتبارها حالة حضارية، من ناحية سماتها وأنواعها مع التركيز على بداوة الصحراء ومدى مساهمة الاقتصاد البدوي فى الاقتصاد الوطني، كما عرض لأنماط التنمية البدوية ودور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية فى هذا الصدد في هذا الاطار تعرض البحث لمناقشة قضايا توطين البدو فى دول الخليج العربي في صوره التلقائية والمخططة، وفى متطلباته وأنماطه والنظريات التي يقوم عليها مع الاشارة الى تجارب مختلفة فى توطين البدو بالخليج العربي. اما البحث الثاني، فكان حول «التنمية بين الأصالة والمعاصرة» للدكتور عبد المنعم شوقي الذي ناقش فيه قضية التنمية المتكاملة التى ينبغي أن تقوم على أساس من التوازن بين الأصالة والمعاصرة، بين تطويع المستورد وتطوير المحلي ذاتيا باعتبار أن نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية أمر تعترضه مشكلتان : أولاهما التكنولوجيا الحديثة تحتاج الى تطويع حتى تتواءم مع الثقافة المحلية المستقبلة، وثانيهما أن التنمية الحقيقية لن تتم دون ابداع حقيقى لتطوير التكنولوجيا القائمة. واستندت مناقشة هذه القضية على بحث ميداني حول الخدمات الأصلية والتنمية فى الريف المصري أجري على خمس قرى بمحافظة المنيا بجمهورية مصر العربية. وكان من أهم نتائج هذا البحث أن الخدمات الأصيلة فى المجالات التى ركز عليها البحث لا يزال لها تواجد واضح، ولا يزال عليها طلب من أفراد المجتمع الريفي رغم التحول الذي طرأ على بناء هذا المجتمع وثقافته. وقدم البحث الثالث الدكتور الفاروق يونس الذي تناول موضوع «التخطيط للتنمية الاجتماعية بدولة الكويت : دراسة للاتجاهات والمعوقات»، وقد تناول الباحث في هذه الدراسة بعض أهم قضايا التنمية الاجتماعية مع التطبيق على دولة الكويت، وكمدخل لهذه المناقشة تناولت الدراسة مفهوم التنمية الاجتماعية بالبحث والتحليل، مع عرض لأهم الاتجاهات الفكرية فى هذا الصدد، انتقلت بعدها الى عرض ومناقشة التنمية الاجتماعية فى اطار التخطيط التنموي بدولة الكويت، مع العناية بسياسات التنمية الاجتماعية واجراءاتها التنفيذية فى اطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1985-1990) بغية استخلاص أهم التوجهات والتعرف على أبرز معوقات التنمية الاجتماعية فى التجربة الكويتية وعلى الأخص ما يتعلق بمشاركة الناس على مختلف المستويات فى العملية التنموية.

الجلسة الثانية تمحورت حول تنمية الكوادر البشرية وقد اشتملت على بحثين تناول الدكتور صبيح عبد المنعم في البحث الاول موضوع «الأطر الوسطى ودورها فى التنمية بدولة الامارات» حيث استعرض فيه أنماط التعليم ومراحله المختلفة مع عناية خاصة بالتعليم المهنى : أهدافه ومقومات نموه، وأهميته لخطط التنمية القومية، ودور الجامعات في تنمية هذا النوع من التعليم. وقد انتهى البحث الى أنه على الرغم من الحاجة الماسة الى المهنيين من خريجي المدارس الفنية الا أن هذا القطاع التعليمي ما زال يعانى كثيراً من أوجه القصور فى خططه ومناهجه ومستقبل خريجيه، الأمر الذى يتطلب دراسة احتياجات الخطط التنموية وتقدير الأعداد اللازمة من الكوادر الفنية الوسطى، ونشر الوعي بمناهج هذا التعليم وأهميته، وتشجيع الطلاب على الالتحاق به اسهاما فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتناولت الدكتورة سمراء عنبر في البحث الثاني «مشكلات المرأة العاملة بدولة الكويت» حيث لخصت من خلاله نتائج بحث ميدانى شمل عينة قوامها 300 امرأة من النساء العاملات بدولة الكويت. وكان البحث الذى اعتمد أسلوب المسح شاملا للحالة الاجتماعية ونوعية العمل وموقف النساء منه والمشكلات التى يواجهنها فى العمل، والعلاقات مع الرؤساء والزملاء فى العمل. وقد انتهى البحث الى أن النسبة الكبرى من النساء (مجتمع البحث) يعملن بالتدريس ويرجع ذلك الى أن التدريس يعتبر مهنة مناسبة للمرأة لعدم تعارضها مع الدين والأعراف، الى جانب ما تتيحه للمرأة من فرصة أكبر للاسهام فى الأعمال المنزلية ورعاية الاطفال نسبة لطول فترة الاجازات فى المدارس. في حين تبين أن المهن الأخرى وخاصة الخدمية منها متروكة فى معظمها للعمالة الوافدة. كما شملت نتائج البحث نماذج من المشكلات التى تواجه المرأة العاملة فى علاقتها بالرؤساء وبالرجال بصفة عامة فى اطار العمل.

وعرضت في الجلسة الثالثة اربعة بحوث خاصة : بالتنمية والتغيرات الاجتماعية، تناول البحث الاول «التنمية والتغير الاجتماعى فى الامارات العربية المتحدة» للدكتور محمد عبد الله المطوع، الذي استعرض التغيرات الاجتماعية فى دول الامارات العربية المتحدة فى علاقتها بخطط التنمية التى بدأت منذ الستينات. وكمقدمة لهذه الدراسة بدأ البحث بمناقشة تفصيلية لتطور مفاهيم النمو والتنمية فى العالم الثالث، والنماذج المختلفة التى سارت عليها التجارب التنموية وعلى الأخص النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي، أو المزج بين النموذجين كما حدث فى بعض الدول العربية، مع عرض موجز للنظريات المختلفة للتنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة وذلك من منظور علم اجتماع التنمية مع الاشارة الى اسهامات العرب فى بحوث التنمية. اما البحث الثاني فقد تناول فيه الدكتور علي الشرهان موضوع «التغير الاجتماعي وتأثيره على اللهجة العربية الدارجة فى الامارات». وقد دار هذا البحث حول التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها دولة الامارات العربية المتحدة وخاصة منذ عام 1971 وما صاحبها من أنماط متعددة للاتصال الثقافى والاجتماعي بين السكان من مختلف الجماعات، وخاصة بين العرب والأجانب، وأثر ذلك على اللهجة العربية الدارجة. وقد انتهى البحث الى أن تدخل المفردات الجديدة والتغيرات فى الأصوات والبنية التركيبية للجملة قد أفرز ظواهر لغوية جديدة تختلف عما اعتاد عليه السكان المحليون فى حديثهم. ويشير البحث الى أن هذا التغير

اللغوي يمكن أن يخلف آثارا بالغة الاهمية على الهوية الوطنية وعلى الثقافة الأصيلة للسكان المحليين الأمر الذى يتطلب اهتماما خاصا من جانب المفكرين والباحثين في اللغة العربية.

وقد ناقش الدكتور محمد عباس ابراهيم في البحث الثالث «الأبعاد الثقافية والاجتماعية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربي» على ضوء المعايير أو المقاييس الكمية المتعلقة بالبنية الأساسية واستخداماتها، ومدى مساهمة هذه التنمية فى النهوض بطبيعة ونوعية الحياة التى يعيشها السكان وخاصة فى جانب الوعي العام باعتباره في نظر الباحث، جوهر التنمية الحقيقية. وقد بدأ البحث بتحليل نظري لمفهوم التنمية مع العناية بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية في المجتمعات العربية الخليجية من منظور تاريخي مع الاشارة الى معوقات التنمية، تعرض بعدها الى الامكانات والموارد وعلى الأخص بعد الارتفاع الكبير فى عائدات النفط وما تلاها من تغيرات مخططة فى مختلف المجالات تتمثل في فورة استثمارية ونمو اقتصادى سريع، إلا أن ذلك كان مصحوبا باختلالات عدة خاصة فيما يتعلق بالتركيبة السكانية علاوة على تأسيس التنمية على سلعة واحدة ناضبة هي البترول. فى هذا الاطار يناقش البحث تطور النمو الحضري فى منطقة الخليج كأساس لعرض المحددات الأساسية للتنمية الحضرية، التي ينتهى منها الى بعض الاستنتاجات العامة حول الرؤية المستقبلية للتنمية الخليجية، والحضرية فيها بصفة خاصة.

وتناول الدكتور ناصر ثابت في البحث الرابع «الأوضاع والأدوار داخل اطار الأسرة فى الخليج العربي وتأثيراتها على التنمية» حيث تطرق الى تفهم أفضل للأدوار والأوضاع داخل الأسرة فى مجتمعات الخليج العربي فى اطارها التقليدي والمتغير، والتعرف على التغيرات التى طرأت على تلك الأوضاع والأدوار من أجل التخطيط لرعاية الأسرة ودفع مساهمتها فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد بدأت الدراسة بمقدمة سوسيولوجية طويلة عن الأسرة كنظام اجتماعي والنظريات المختلفة للأدوار والمراكز داخل الأسرة مع الاشارة الى موقف الاسلام من الأسرة ومع التطبيق على الأسرة فى منطقة الخليج العربي. بناء عليه انتهت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بأثر التغيرات الاجتماعية على دور الاسرة والشباب فى أنشطة التنمية وبعض التوصيات بخصوص تنشيط هذه الأدوار.

وخصّصت الجلسة الرابعة لاستعراض المشكلات المصاحبة للتنمية الاجتماعية وذلك من خلال بحث حول «نقل التكنولوجيا ـ توضيح المفاهيم» للدكتور حسين شبكة. وقد سعى الباحث فيه الى تحليل العلاقة التأثيرية المتبادلة بين التكنولوجيا والثقافة الاجتماعية باعتبار أن قضية التكنولوجيا ونقلها أو الاستفادة منها وتطويرها لا تنفصل عن بقية قضايا التنمية. ونسبة لأن التكنولوجيا منتج ثقافي فهي بالتالي جزء من الثقافة الاجتماعية التى أفرزته. وقد اثار البحث تساؤلات جديرة بالمناقشة حول نقل التكنولوجيا وفوائدها والثمن الثقافى الذي ينبغي دفعه للحصول على هذه الفوائد، مع التطبيق على دول الخليج العربي التي تسعى، في نظر الباحث، الى تحقيق قفزة تكنولوجية ضخمة من خلال خطط تنموية طموحة تهدف الى تحديث مختلف قطاعات الحياة الأمر الذي يتطلب استيراد التكنولوجيا المتطورة على نطاق واسع. وانتهى البحث الى ابراز

الحاجة الى مزيد من البحوث عن طبيعة التغيرات المترتبة على نقل التكنولوجيا فى مختلف جوانب الحياة، كما استعان بأمثلة من تلك التغيرات التي انتهت اليها بعض الدراسات مثل التحول فى نسق الشخصية من الاستسلام الى المواجهة، ومن القدرية الى النظرة العلمية، ومن الخصوصية الى العمومية، ومن عدم الطموح الى الطموح والرغبة فى الانجاز، الى جانب بعض التغيرات فى النسق الاجتماعي.

توصيات الندوة

انتهت الندوة الى مجموعة من التوصيات المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية التي نوقشت فى جلسات العمل، ونورد فيما يلي أهم هذه التوصيات :

1) توجه الجامعات والمؤسسات الثقافية فى دول الخليج العربية لخطورة التأثيرات الوافدة والخارجية والمصاحبة لعملية التغير الاجتماعي على اللغة العربية الأصيلة، وللتدخل السريع لمواجهة هذا الخطر بالأسلوب العلمي الواعي السليم.

2) ان تأخذ خطط التنمية فى المنطقة أهمية العمق القومي، اضافة الى أهمية الدراسات في كليات التقنية العليا، مع التركيز على التعليم الفني والمهني، والعناية المركزة بالتنمية الزراعية.

3) التركيز على تكثيف الدراسات الواقعية الميدانية الهادفة لتشخيص هموم الأسرة العربية الخليجية تشخيصا دقيقا بهدف وضع الحلول ووصف العلاج، وهي مسئولية الباحثين الاجتماعيين ومن ثم صانعي القرار.

4) ضرورة تطوير قطاع التعليم المهني فى أقطار الخليج العربية كافة سواء من حيث المستوى أو الكم أو النوع، اذ أن هذا النوع من التعليم يعد من المؤشرات الرئيسية للتنمية، ووضع الحوافز المادية والمعنوية التى تساعد على استقطاب أعداد مناسبة من الدارسين من كافة المستويات والقدرات الذهنية، وتزويده بالمعدات والآلات المختبرية الحديثة.

5) التوسع فى تنمية البادية وذلك بايقاف التصحر، بالتشجير والانتفاع المكثف بالمياه الجوفية، واجراء البحوث، ومتابعة التقدم التكنولوجى فى مجال استصلاح الأراضي وتوفير المياه العذبة، وتطوير النباتات الصحراوية، ورعاية الحيوان، وطرق تنميته بتهجينه وتنويعه، وانشاء المصرف الزراعي.

6) توجيه عملية التربية والتنشئة الاجتماعية بالشكل الذى يمكنها من اعداد المواطنين المشاركين فى تنمية المجتمع بمنطقة الخليج العربية.

7) الاهتمام بدور الجميعات الأهلية التطوعية (جمعيات النفع العام) فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أقطار الخليج العربية باعتبارها مراكز اشعاع فعلية على الصعيد الفكري والثقافي، وعلى صعيد التجسيد العملي من خلال مجالات اهتمامها.

8) اشراك المرأة والحرص على أن تأخذ دورها فى التنمية.

9) دعوة القطاع الخاص بالمنطقة للمساهمة فى التنمية بجانب القطاع العام.

ندوة العرب وأوروبا عام 1992

القاهرة من 4 - 5 ابريل 1989

إمام أحمد عوض

هيئة الاستعلامات ـ القاهرة

عقد مركز الدراسات العربية بلندن في مبنى الجامعة العربية بالقاهرة ندوة «العرب وأوروبا 1992» خلال الفترة من 4-5 إبريل 1989 حول العلاقات الأوروبية والمستقبل السياسي والاقتصادي لهذه العلاقات وخاصة بعد اكتمال قيام سوق أوروبية موحدة في نهاية عام 1992. وتهدف الندوة التي شارك فيها عدد كبير من المفكرين والسياسيين العرب والأجانب إلى استطلاع مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، والعلاقات الاقتصادية الأوروبية مع مجلس التعاون العربي ودول الخليج والمغرب العربي.

في بداية الندوة قال السيد عبدالمجيد فريد رئيس مركز الدراسات العربية بلندن والمنظم للندوة أن السوق الأوروبية التي تضم 12 دولة تتأهب للاندماج في كيان اقتصادي واحد يضم 320 مليون نسمة يجمع قاعدة تكنولوجية عملاقة بالغة الثراء ماديا وثقافيا وحضاريا، وأن ميلاد الحدث كبير ومثير يستعد العالم المتقدم لاستقباله بقدر كبير من التنسيق الداخلي والخارجي. وقد استشعرت الولايات المتحدة بكل إمكانياتها الخطر واستجابت له بإقامة سوق مشتركة مع كندا، والاتحاد السوفيتي استجاب للخطر بالبريسترويكا، واليابان تسعى لصياغة جديدة في علاقاتها الإقليمية مع جاريها العملاقين السوفييت والصين، والعمالقة الصغار في كوريا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، ونحن أيضا في المنطقة العربية استشعرنا بالخطر بإقامة مجلس التعاون العربي في الشرق ومجلس التعاون المغربي في المغرب، وأكد السيد / عبدالمجيد على أهمية التجربة الأوروبية التي تشير إلى أننا مقبلون على عصر جديد هو عصر «الكيانات الكبيرة». والدور الذي يجب أن تقوم به جامعة الدول العربية في التنسيق بين التجمعات الاقتصادية العربية الثلاثة الموجودة على الساحة والتجمعات الأخرى في العالم.

وأعلن كلود شيسون وزير خارجية فرنسا وعضو الهيئة الأوروبية سابقا أن المجموعة الأوروبية لن تضع أي عقبات أمام التبادل التجاري مع دول العالم الثالث التي ترتبط معها باتفاقيات دولية وخاصة دول حوض البحر المتوسط الاثنتي عشرة والدول العربية في الخليج وشبه الجزيرة العربية، وقال إن المنافسة ستنحصر مع الدول الصناعية الكبرى المتقدمة التي ستدخل في منافسة مع دول السوق الأوروبية المشتركة، وطالب الدول العربية بسرعة التحرك بالحوار مع

المجموعة الأوروبية المشتركة لأخذ مكانها وإقامة المؤسسات المشتركة في إطار من التعاون بين المجموعات الاقليمية.

وتحدث الكاتب العربي محمد حسنين هيكل عن تصوره للظروف والعقبات التي تحيط بالحوار العربي الأوروبي فأثار عددا من التساؤلات التي تقتضي إجابات عنها لكي يستقيم حوار جدي بين العرب وأوروبا. وتحدث الدكتور / حازم الببلاوي رئيس بنك الصادرات عن الدرس الأوروبي فأكد على أنه مختلف تماما عن واقعنا وهذا ما يبرر الحساسية العربية المستثارة عند سماع الآخرين يتحدثون بلغة القوة وذلك في مقارنة بين الواقع الأوروبي والواقع العربي. وأكد السيد / ايرهارد راين عضو الهيئة للجماعة الأوروبية ببروكسل على ضرورة قيام الدول العربية بوضع استراتيجية خاصة بالصادرات وأن تتعرف على نظم وقوانين السوق الأوروبية المشتركة من الآن وأن تنسق معها حتى لا تفاجأ بالمنافسة الشديدة التي سيخلقها وجودها مع المجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم وخاصة في مجال إنتاج وتصنيع الغذاء.

أبعاد ومردود الندوة: من خلال المناقشات وأوراق العمل لم تتكامل أبعاد ومردود القوة الأوروبية على الوطن العربي ولكن يجب العمل على اكتشافها حتى يمكن التكيف معها وهي :

1) سوف يكون ثمة احتمال قوي للتقدم والنمو المبكر في الوقت الذي ستصطدم فيه أوروبا بالتباين على جانبي البحر المتوسط وفي هذه الفترة فإن أوروبا لن تستطيع أن تقبل العمالة المهاجرة من السواحل العربية وتركيا إلا بأعداد أقل، هذا على حد تعبير كلود شيسون.

2)إن التوجه العربي إزاء التوحيد الأوروبي هو توجه إيجابي ينطلق بداية من ما للتوحيد في حضارتنا من مكانة كما قال «أحمد صدقي الدجاني».

3) أن الجماعة الأوروبية الموحدة لن تكون عاملا قويا في التنمية العربية، بالعكس ربما تحولت إلى سوق يستنزف المدخرات العربية بعد أن تطورت أسواقها المالية على نحو مثير وخلاق. ومن شأن هذا التطور في الأسواق المالية أن يضع أمام دول الفائض في البلاد العربية وسائل للتمويل والتوظيف يصعب منافستها وفي نفس الوقت فإن دول العجز التي تحتاج إلى التمويل عليها أن تراعي جذب الاستثمارات من دول الفائض أو حتى لصيانة مدّخراتها المحلية، الأخذ في الحسبان أن منافسة هذه الأسواق المالية تقتضي توفير ضمانات ومزايا مقابلة لإمكان تسكين المدخرات والاستثمارات العربية في المنطقة العربية. وخلاصة القول أن التحرير المالي للأسواق الأوروبية يمكن أن يمثل منطقة جذب بالغة الخطورة امام المدخرات العربية على حد تعبير الدكتور حازم الببلاوي.

4) والبعد الرابع يكشف عنه هيكل حين تساءل عن طبيعة هذا الكيان الضخم الذي سوف نراه أمام عيوننا عبر البحر سنة 1992 وأي نوع من المخلوقات هو؟ إنني أتذكر تعبيرا شهيرا للجنرال ديغول قال فيه: إن الدول وحوش باردة متجمدة فهل سنجد أمامنا وحشا جديدا مثل وحش فرانكشتين يتركب من أعضاء وأطراف أثنتي عشرة دولة؟ أم أننا سنجد أمامنا كيانا جديدا له روح وله رسالة حضارية وله دور في تقدم البشر وله دور في تأكيد العدل والسلام؟. : اننا نطالع أرقاما ونسمع مقارنات وكلها تنبىء بشيء واحد حتى الآن وهو أن مصارعا لم يسبق له مثيل يوشك على

الدخول في الحلبة ليصرع كل المنافسين. إن أوروبا الموحدة تبدو أمامنا مأخوذة بإمكانيات القوة التي يمكن أن تتوافر لها لكننا لا نسمع ما فيه الكفاية عن القيم التي تستهدفها هذه القوة وتسعى لها، والتساؤل الملح علينا وعلى غيرنا فيما أظن هو: هل كله أرقام أو أن هناك بعد الأرقام شيئاً؟ وهل أننا أمام كائن انساني له بعد وبصيرة أم أننا أمام «آلة» لها عيون من زجاج؟ وحول المنهج الأوروبي في التعامل مع العرب يقول هيكل: «إن أوروبا مجتمعة أو متفرقة تتعامل مع العرب بمواقف تتراوح بين الأبوة المتفضلة أو الانتهازية المتسللة» على حد تعبيره.

وفي ختام أعمال الندوة طالب الدكتور / عبدالعزيز حجازي رئيس الوزراء المصري الأسبق المجموعة الأوروبية بالعمل على سد الفجوة الغذائية المتزايدة في العالم العربي، وأن يكون تعاونها بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة في عام 1992 على أساس المساهمة في برامج التنمية الاستثمارية المنتجة، وأن تتحول برامج القروض المقدمة إلى قروض إنتاجية وأن تتوقف القروض المشروطة بمشروعات معينة، وقال في تعقيبه على حوارات هذه الندوة الدولية أنه من المهم أولا الحوار العربي - العربي وأن تتوحد الارادة السياسية من أجل التعاون والتكامل الاقتصادي وتأكيد المواطنة العربية بين أقطار الأمة العربية بعيدا عن البيروقراطية السائدة، وأكد على ضرورة أن يكون للعرب إرادة وطنية وقومية مستقلة لا تنعزل عما يدور في العالم ولكنها لا تقلده في كل شيء خاصة ونحن نملك عناصر القوة من ثروات طبيعية وبشرية ومال بل وإرادة، ولكننا ما زلنا لا نعرف طريق المستقبل في عالم الأقوياء لأننا نعيش في أضابير الماضي ونستهلك قوانا في تصفية الحسابات.

وأعلن السيد / عبدالله النيباري سكرتير الجمعية الاقتصادية الكويتية أن دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت أولى الاتفاقيات التجارية مع المجموعة الأوروبية بعد توحدها عليها أن تضع نفسها على طريق التنمية الشاملة لإيجاد قاعدة إنتاجية بديلة عن النفط والتوسع في مجالات الاستثمار الصناعي واستعرض السيد / علي أبوزار وزير التخطيط الجزائري الأسبق العلاقات الاقتصادية المميزة بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي ووسائل تنميتها.

وهكذا تكشف لنا ندوة مركز الدراسات العربية بلندن في القاهرة بعض أبعاد أوروبا 1992 ومردودها على الوطن العربي، ولكن يجب أن نقول أن الموقف ما زال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

هادي مختار، **نظام المساعدات الاجتماعية، دراسة مقارنة بين المرأة المستحقة للمساعدات الاجتماعية والمرأة العاملة في الكويت**، رسالة دكتوراه، جامعة ميرلاند الولايات المتحدة الأميركية، 1987.

طرحت هذه الدراسة جملة من الأسئلة الأساسية في الوقت الذي حاولت الإجابة عنها لتجعل من هذه الأجوبة إطارا عاما يحدد الأهداف والسبل التي تقودنا للتعرف على العوامل المؤثرة في اتخاذ المرأة الكويتية قرارها فيما إذا أرادت الاستفادة من نظام المساعدات الاجتماعية أو المشاركة في أنشطة العمل خارج المنزل. ولقد ساعدت التغيرات المتسارعة التي شهدها المجتمع الكويتي، نتيجة لعمليتي التحديث والتنمية، في بلورة هذه المشكلة، خاصة بعد ما فرض التحول الاجتماعي من مستلزمات تحديد الفرد لأدواره الجديدة على ضوء المتغيرات الاجتماعية المستجدة التي بدلت وحولت وطورت مختلف الادوار التقليدية التي كان يقوم بها أفراد المجتمع في السابق، ومن جملة الأسئلة التي صممت الدراسة للاجابة عنها:

1) كيف تشجع الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة للرجال والنساء دون مساومة كبيرة للبنى التقليدية Traditional Structures؟

2) كيف تعدل برامج الرعاية الاجتماعية المشبعة بالطابع الغربي ـ التي نشأت في أوروبا وأميركا الشمالية تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، وذلك بغرض الوصول إلى تحقيق المتطلبات التي تواجه الدول النامية حاليا؟

الدراسات السابقة: تشير الأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع إلى وجود أربعة عوامل أو متغيرات رئيسية تؤثر في القرارات الخاصة بخروج المرأة إلى العمل أو التقدم من الجهات المختصة لتلقي المساعدة الاجتماعية، لأنه كما هو معروف لا يحق للمرأة أن تجمع بين الميزتين: العمل والمساعدة الاجتماعية، وتنحصر هذه العوامل أو المتغيرات في أربع نقاط هي: 1) سكانية احصائية، 2) المكانة الاقتصادية والاجتماعية، 3) تقويم العمل أو الاتجاه نحو العمل، 4) التقاليد.

فروض الدراسة: ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة جرى تحديد عدة فروض وصياغتها كالتالي:

1) تزايد احتمال اختيار المرأة العمل خارج البيت مع ارتفاع مستوى تعليمها.
2) تزايد احتمال اختيار المرأة المتزوجة العمل إذا كان لديها عدد قليل من الأولاد (من 1 - 2).

اما في ما يتعلق على وجه الخصوص بالمجتمع الكويتي فإنه يمكن على ضوء النتائج تحديد الفروض التالية:

1) يقل احتمال اختيار المرأة العمل مع تقدمها في السن.
2) تزايد احتمال اختيارها العمل كلما ارتفعت مكانة أسرتها الاجتماعية والاقتصادية.
3) تزايد احتمال اختيار العمل مع تزايد اتجاهاتها الايجابية نحو العمل.
4) يقل احتمال اختيار العمل عند التقليدية (المحافظة) عن المرأة العصرية (الحديثة).

وللتأكد من صحة ومصداقية هذه الفروض تم اختيار عينة من النساء المستفيدات من نظام المساعدات الاجتماعية في الكويت وعينة أخرى من النساء العاملات جرى الحرص على أن يكنّ من ذوي الدخل المحدود والمستوى التعليمي المتوسط حتى يتحقق التجانس تقريبا بين العينتين عند المقارنة، وقد صمم نموذج استفتاء جمعت بياناته عبر المقابلات الشخصية التي قام بها فريق من الاختصاصيين الاجتماعيين ومساعديهم ومساعدي الباحثات. وقد جرى اعتماد اختبار (كا^2) والتحليل العاملي Discriminant Analysis أسلوبين لتحليل البيانات التي تضمنتها أوراق الاستبيان وذلك بغية أن يساعد الاختبار الأول في اكتشاف العلاقات الدالة بين المتغيرات المطروحة، وأن يتيح التحليل الثاني اختيار متغير واحد من مجموع المتغيرات المستقلة، وتحديد قدرته التنبؤية ثم يليه ما بعده من متغيرات بالترتيب وهكذا حتى تجمع كل المتغيرات حسب أفضلية التنبؤ.

مناقشة النتائج: أشارت النتائج وتحليلاتها إلى مجموعة من الحقائق احتل التعليم والمستوى العلمي دورا بارزا ومهما في إقرارها وإظهارها. فالمرأة المتعلمة التي ربتها ورعتها أم متعلمة، وكذلك دخل هذه الأم المادي من العوامل المباشرة التي ميزت بين المرأة العاملة والمرأة التي تتلقى المساعدة الاجتماعية. كما أشارت النتائج، بشكل عام إلى ان المرأة التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية تفتقر إلى التعليم ولذلك تتجه نحو طلب المساعدة في حين أن المرأة المتعلمة تستجيب للفرص المتاحة في المجتمع الانتقالي فتعمل في حدود مهاراتها المعرفية من قراءة وكتابة وتعليم وتحصل على الدخل المناسب. هذا مع العلم أن المرأة التي تتلقى المساعدة الاجتماعية قد تكون «أحسن حالا» من العاملة، لأنها تتلقى عونا ماليا دون جهد سوى ذلك الذي تقوم به تقليديا في منزلها كربة بيت وأم.

فالتعليم عموما يضعف الدور التقليدي للمرأة وهو البقاء في البيت ويفسح لها المجال في ارتياد آفاق جديدة في الحياة الاجتماعية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الخلفية الاقتصادية الاجتماعية وبين اختيار العمل أو عدم اختياره بالنسبة للمرأة. فالأم المتعلمة تحث ابنتها على العمل ما دامت فرص التحديث وامكانات التحول الانتقالي متاحة في المجتمع بعكس الأم التي لم تتلق قسطا من التعليم فإنها تتمسك ببعض التقاليد التي لم تعد تتماشى مع العهد الجديد والتطور الحضاري في المجتمع.

وما دام انه قد اشير إلى التقاليد صار ضروريا التوقف وإلقاء نظرة على بعض النتائج بهذا الصدد، ذلك أن للتقاليد تأثيراتها سلبا وايجابا على عمل المرأة خارج البيت، وتشير الدراسة إلى أن الثقافة العربية الإسلامية تركز على أن دور المرأة الأساسي والأفضل هو ممارستها عملها كربة بيت وكأم من اجل رعاية ابنائها وأسرتها، ولذلك فالمرأة الكويتية تستحق أن تكون على برنامج الرعاية الاجتماعية عندما تقوم بممارسة الأدوار التقليدية، وأن نظام المساعدات الاجتماعية يدعم ويساند هذا الاتجاه. فالبنات سواء كن متزوجات أو غير متزوجات لهن الحق في المساعدة الاجتماعية إذا كن غير عاملات، ومن هنا يبدو أن سياسة المساعدات الاجتماعية تشجع بصورة غير مباشرة أن تؤدي المرأة دورها التقليدي كأم وربة بيت.

وبسبب من نظرة المجتمع الكويتي الخاصة إلى الوظائف الدنيا في العمل اليدوي كالخدمة في المطاعم والمحلات التجارية وغير ذلك من العمل ذي الدخل القليل فإن هذا من الأسباب التي شجعت العديد من النساء على تفضيل الحصول على المساعدات الاجتماعية التي هي في الحقيقة أعلى قيمة من دخل تلك الأعمال. ويمكن لنا على ضوء الكثير من الاعتبارات الثقافية والاجتماعية ومن حيث العادات والتقاليد والأعراف السائدة الإشارة إلى حقيقة مهمة أظهرتها وأكدتها الدراسة وهي أن المجتمع الكويتي رغم أخذه بأسباب الحياة الحضرية الحديثة والمتطورة فهو مجتمع ما زال محافظا على جذوره وأصوله وأعرافه وتقاليده، وله حساسية مفرطة في كل ما له صلة بالأسرة والمرأة على وجه الخصوص بحيث سمح للمرأة العاملة أن تسلك طرقا في العمل تتوافق مع وضعها كأنثى وتتسق مع طبيعتها التي خصها بها الله سبحانه وتعالى.

ورغم كل هذه الأعراف والتقاليد التي قد تحد بعض الشيء من تحرك المرأة للأمام في مختلف مجالات العمل إلا أن طبيعة المجتمع المتطورة والمتحركة نحو التحديث وارتياد آفاق العصر دفعت بالمرأة أشواطا في مجالات العمل دون الاخلال إطلاقا بالمعايير الاجتماعية ولا بمعادلات الأعراف والتقاليد، فحققت بذلك المرأة قفزات رائدة للأمام والشواهد كثيرة وعديدة لمن أراد متابعتها.

تطبيقات للخدمة الاجتماعية في الكويت: إذا كانت الكويت قد خطت أشواطا مرموقة في مجالات عمل المرأة، فإن الأمل ما زال معقودا على تحقيق المزيد من هذا التقدم، وهو أمر ملح جدا مع تطور

المجتمع المتسارع والمتجدد، ومع ما تفرضه الأوضاع الحديثة في أنماط الحياة، وحتى تواكب المرأة هذه المسيرة بنجاح، فإن الدراسة توصلت إلى بعض المقترحات التي يمكن لها أن تعين في تقدم المرأة وتطور مستويات مشاركتها الاجتماعية من خلال تعاون اجتماعي يتمثل في:

1) فرض إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية، ومواجهة الوالدين الرافضين لتعليم فتياتهن بقوة القوانين.

2) تأكيد مناهج التعليم على أهمية تعليم الإناث ومشاركتهن في قوة العمل في المجتمع.

3) قيام وسائل الاعلام بحملات التوعية حول مشاركة المرأة في قوة العمل الاجتماعية من أجل تطوير المجتمع اقتصاديا.

4) التركيز على أهمية العمل للبنت المتعلمة صاحبة المهارات وأفضليتها في النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي.

5) ضرورة ان يقوم الاختصاصيون الاجتماعيون وصانعو القرار بتقويم برنامج المساعدات الاجتماعية ويعيدوا النظر فيه للتأكد من أنه يعمل على توفير المساندة والدعم المطلوبين في تشجيع المرأة على الاختيار بحرية بين المساعدات الاجتماعية أو العمل خارج البيت ذلك أن هذه الدراسة أكدت أن النساء المستفيدات من برنامج المساعدات الاجتماعية يقوّمن العمل بصورة ايجابية High Altitude towards work، وهذه الحقيقة تتناقض مع ما يقول به المسؤولون الرسميون من أن نظام المساعدات الاجتماعية يؤثر سلبا في تقويم المرأة للعمل وإقدامها عليه.

6) العمل على توفير جميع أسباب التعاون بين مركز التأهيل والتدريب وبين وزارات الدولة الأخرى للبحث عن كل الطرق لتعليم وتدريب المرأة وتسهيل سبل ارتقاء خبراتها وتطوير إمكاناتها.

وتوصلت الدراسة أنه إذا كانت الكويت تعاني في هذه الفترة مشكلات معقدة ترجع إلى الفائض غير المتوازن في العمالة الوافدة نسبة إلى العمالة الكويتية فإن الواجب تسليط الضوء على جزء من المجتمع لا نقول أنه تعطل عن الفعل والحركة والانتاج، لكن نقول أنه يجب أن تتاح له كل الفرص وتفتح أمامه كل الأبواب ليفعل ويتفاعل في مجتمعه، بدل أن يتلقى مساعدات اجتماعية قد يغنيه العمل عنها. فهناك في الكويت مليون وافد و650 ألف كويتي، ونسبة مشاركة المرأة الكويتية في هذه القوة العاملة في الكويت 5٪ هن العاملات خارج البيت وهي نسبة موازية ومشابهة لنسبة النساء المسجلات على برنامج المساعدة الاجتماعية.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ______________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / /   التوقيع

Fertility Measures and Regional Differences in Iraq

Abbas F. al-Sa'di

The aim of this paper is to study fertility in Iraq: to elucidate any trends and to compare fertility in the three Iraqi regions of north, middle and south. The paper describes and analyzes the population data for the periods 1973/75 and 1980. The main fertility measures used are crude birth rate, general fertility rate, total fertility rate, gross reproduction rate, age-specific fertility rate and child-woman ratio. The results showed that fertility in Iraq is still high compared with the prevailing rates in both developed and developing countries. The fertility rate remained high between the two periods, and it is expected that this will continue. The research also indicated that there are differences in fertility levels among the three regions in Iraq, and also between urban and rural areas. There appeared to be a negative correlation between fertility and both education and participation in the labour force.

Dimensions of Urban and Rural Development in Saudi Arabia

Khalid M. al-Ankary

A comprehensive and integrated scheme of urban and rural planning is being adopted by many developing countries in order to achieve spatially and sectorally balanced development. However, few countries have been successful in this drive for integrated development because of the lack of either appropriate policies or adequate resources to support their programs, and consequently they have not been successful in eliminating, or even reducing, urban and rural problems. This paper evaluates the major dimensions of urban and rural development policies in the Kingdom of Saudi Arabia at the national, regional and local levels. These dimensions consist of: national development planning, comprehensive regional planning, integrated rural development, and the city-limit concept as a tool to control urban expansion. The main findings are that urban and rural development in the Kingdom have been evolutionary in nature, whereby changes have occurred from local and sectoral patterns into comprehensive, integrated and controlled planning.

Impediments to Social Science Research in the Arab World

Shafeeq Ghabra

Economic, political and social problems are accumulating in the Arab World, yet despite some progress in the 1980s, the study of its socioeconomic and political milieu is still elementary. This study focuses on the impediments to the development of an effective and relevant social science in the Arab world. It included open ended interviews with 14 Arab social scientists, and covers three aspects. First, the international division of labor as it relates to research and theory building in the social sciences. Next, the Arab cultural, social and political environment as an impediment to critical thinking and research. Third, attitudes resulting from the socio-economic, political and cultural environment. This includes lack of data and information, lack of relevance, the isolation of research from policy, and the practice of self censorship. The study concludes that rising social problems, in addition to a set of new social forces in the Arab world, will affect the status of social sciences in the near future. However, the key to the development of an effective and independent scholarship is the active participation of scholars.

Orientalism: A Study in the Sociology of Knowledge

Helmi Sari

The main aim of this paper is to deal with Orientalism from a new perspective, a sociological one. It is argued that sociological factors are both necessary and important in understanding the content of the orientalist institution, which has never been homogeneous but has changed and developed over time, along with changes in the socioeconomic structure of the society in which it operates. In order to illustrate this change, the paper follows the historical development of socioeconomic structures and shows how this has determined the shape and content of knowledge about orientalism. In addition, a sociological analysis of this knowledge is given within the framework of the outgroup - ingroup relationship. The paper also attempts to analyze Arab criticism of orientalism as revealed in contemporary Arab writings, and concludes by giving the author's own criticism of orientalism.

Authoritarian Versus Non-Authoritarian Attitudes Toward Working Women

Abdel-Moniem Mahmoud

This study investigates the attitudes of men toward working women. Little attention has so far been paid to this topic, in spite of men's influence as coworkers, husbands and fathers on the decision of women to work or not. It was hypothesized that nonauthoritarians would have more positive attitudes toward women working than authoritarians. To test this hypothesis, 134 university graduates, aged between 25 and 45, were divided into two groups according to their scores on an authoritarian questionnaire. They were then given a questionnaire devised by the author to investigate their attitudes toward working women. It was found that the nonauthoritarians had significantly higher scores than the authoritarians. First order factor analysis revealed 13 factors for nonauthoritarians, and 15 for authoritarians. However, a comparison between the two factorial matrixes showed that the first factor in both matrixes was identical, and there were 5 coefficients of similarity between 5 factors in both matrixes. The results question the suitability of factor analysis as a method to study attitude structure.

A System Instructional Model for the Measurement of Psychological Competencies

Salah - Eddin Allam

The purpose of this study is to design and verify empirically a system instructional model to be used in the measurement of basic psychological competencies, using the criterion-referenced evaluation approach. The proposed model utilizes recent developments in instructional psychology. Seven basic competencies were specified and structurally analyzed into heirarchical prerequisite tasks according to different types of learning. The entry and enabling objectives relevant to the tasks were then formulated and validated. Two seven-equivalent forms of criterion-referenced tests measuring the competencies were developed and content validated. Instructional procedures and activities were also designed. The model was then verified using two random sample groups of graduate students (37 students each). The researcher instructed the experimental group according to the proposed model, and instructed the control group by traditional methods. The results indicated significant differencies between the two groups in all but two competencies. The effectiveness of the model is discussed in terms of its components and related literature.

Rationality in Mainstream Administrative Theory: Analysis and Critique

Samir Assad Murshid

The concept of administrative rationality constitutes the core of organization theory, although there are wide differences regarding the definition of this concept and its implications. This paper seeks to trace developments in the concept of rationality, and explores how it is used by the various schools of organization and public administration. Careful examination reveals that most of these differences can be explained in terms of how each school defines rationality, and the factors and methods it emphasizes to be followed by organizations wishing to achieve the desired success. The study reveals that in mainstream administrative thinking, rationality is equated with efficiency (doing more with less). An organization is considered rational if it is able to choose the most efficient means to reach a given end. However, the reliance on the criterion of efficiency in evaluating organizations has received growing criticism, especially in the field of public administration.

Effect of Air Pollution on House Value: A Case Study in Jeddah

Abdulaziz Ahmad Diyab

This paper is concerned with the effect of air pollution on house value in the city of Jeddah, Saudi Arabia. A survey was conducted to obtain the required information on house value and related factors through interviews with 126 households, while pollution data was obtained from a study prepared by the Meteorological and Environmental Protection Administration. The principle component technique was utilized in the analysis of the data. Results showed that pollution was the third component to affect house value, after structure variables and the socioeconomic characteristics of the neighbourhood. The 11.58% variation in housing value due to pollution indicates that, for a single family home, an increase in sulphur dioxide and nitrogen dioxide yields on average a marginal damage of up to SR 114,343. This is a reasonable explanation for the difference in house value between units located in the northern part to those of similar characteristics located in the southern part of Jeddah.

Establishing Market Indices for the Saudi Stock Market

Yasin Jefri Adnan Soufi Gazi Madani

The study aims to analyze and select a suitable index for the Saudi Arabian stock market. It first reviewed the international indices and the different methods used to compute them. Three known indices were then selected: the value weighted, the equally weighted arithmatic and the geometric indices. These indices were used to examine the impact of five sectors (General, Financial, Industrial, Services and Agriculture) as defined by the Saudi Arabian Monetary Agency. The findings indicated that there is a high degree of correlation between the three types of indices for any given sector. However, there exists a significant difference between the indices of the various sectors due to sector-specific factors. Therefore, one needs an index for each sector to monitor the performance of these markets in addition to the general market index.

The Image of Psychology of University Students in Oman

Fouad Abou-Hatab Hassanien el-Kamel Naguib Khouzam

This study describes the image of psychology held by university students, and compares the attitudes of both sexes. It also investigates the students' change in attitude towards psychology after taking an introductory course in the subject. A measure of attitudes towards psychology and an questionnaire concerning the image of psychology were given to 78 male and 161 female students of Sultan Qaboos University. An analysis of the subject index of Psychological Abstracts was carried out to formulate the contemporary image of psychology as reflected by the literature. The results showed that the students' image of psychology is close to the real image of the discipline. Furthermore, their attitudes were generally positive, and factor analysis of the attitude scale items produced four dimensions: desire for systematic study of psychology, general interest in psychology, importance of psychology as a discipline, and uses of psychology in practice. There were significant differences between the sexes in favour of females. The results also tentatively suggest that no observable change in attitude was seen after taking a course in psychology.

Contents

Vol. 17 No. 3 Autumn 1989

Contents Vol. 17 No. 3 Autumn 1989

ARTICLES:

DISCUSSIONS:

BOOK REVIEWS:

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 17 - No. 3 Autumn 1989

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 17 - No. 3 Autumn 1989